



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي بالأغواط
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه
تخصص: نقود بنوك مالية



الموضوع حول:

أساليب إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تفعيل
الجهاز المصرفي الجزائري - دراسة قياسية لعينة من المصارف العاملة
في الجزائر خلال الفترة (2010/2019) -

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 08 ديسمبر 2021

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
عبد القادر حفاي

من إعداد الطالبة:
رحيمة شخوم

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
علال بن ثابت	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأغواط	رئيسا
عبد القادر حفاي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأغواط	مشرفا ومقررا
طه حسين نوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفة	ممتحنا
إيمان بوقرة	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	ممتحنا
أسماء زاوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأغواط	ممتحنا
أحمد تيجاني هيشر	أستاذ محاضر أ	جامعة الأغواط	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020 - 2021



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي بالأغواط
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه
تخصص: نقود بنوك مالية



الموضوع حول:

أساليب إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تفعيل
الجهاز المصرفي الجزائري - دراسة قياسية لعينة من المصارف العاملة
في الجزائر خلال الفترة (2010/2019) -

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 08 ديسمبر 2021

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
عبد القادر حفاي

من إعداد الطالبة:
رحيمة شخوم

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
علال بن ثابت	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأغواط	رئيسا
عبد القادر حفاي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأغواط	مشرفا ومقررا
طه حسين نوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفة	ممتحنا
إيمان بوقرة	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	ممتحنا
أسماء زاوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأغواط	ممتحنا
أحمد تيجاني هيشر	أستاذ محاضر أ	جامعة الأغواط	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020 - 2021



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَهُوَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ

لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ

وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ

القصص : الآية 70

2 لمة شكر

يقول المولى تبارك وتعالى: "ولئن شكرتم لأزيدنكم"

أجمل شيء في الوجود هو أن الله موجود فيا عظيم الجود شكرا لأنك موجود

اشكر الله تعالى واحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا على توفيقه لي وإيماني في كل مشوار حياتي

"فالحمد لله والشكر لله على كل النعم"

وانطلاقا من قول الرسول صلى الله عليه وسلم "... من صنع إليكم معروفا فكافنوه، فإن لم تجدوا ما

تكافنوه به، فأدعو له حتى تروا أنكم كافتموه ..."

لا يسعني إلا أن أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى أستاذي : البروفيسور محمد القادر حياي على تفضله بالإشراف على هذا العمل ورعايته فكان خير ناصر وخير معين، دون أن أنسى أستاذتي د. محمد فرحي ود. محمد هويدري اللذان لم يدخرنا جهدا لمساعدتي من خلال نصائحهما وتوجيهاتهما.

كما أشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على اقتطاع جزء من وقتهم الثمين والاطلاع على عملي لتصويبه وإخراجه في حلة ترقى به وتبجيزه ليكون مرجعا نافعا لطلاب العلم والباحثين

كل عبارات الشكر لا تكفي لشكر والدتي الكريمين محاولة لسداد دين لا يمكن سداده أبدا

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني ولو بكلمة أو نصيحة من قريب أو من بعيد كل باسمه

فلست أنكر لهم فضلا ولكن المجال لا يسمح بذكرهم فهم كثيرون والحمد لله

كما أوجه أسمى عبارات الشكر والتقدير لأستاذتي الأكارم طيلة مشواري الدراسي

وأرجو من المولى عز وجل أن يكون هذا العمل مرجعا نافعا لبحوث أخرى، تبعا للحكمة القائلة:

"كل وعاء يضيئ بما فيه، إلا وعاء العلم فإنه يتسع"

إليكم جميعا كل الشكر والامتنان " جزاكم الله خيرا ورفع قدركم " رحيمة شخوم

الملخص:

تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجهها المصارف، وفي ظل التحولات التي يشهدها النشاط المصرفي أصبح إيجاد أساليب لتحليل وقياس ثم معالجة هذه المخاطر ضرورة ملحة. وتهدف الدراسة للإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالمخاطر الائتمانية وأساليب إدارتها ومعرفة موقعها ضمن المعايير الاحترازية العالمية، وربط تلك المفاهيم بواقع الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات صلابته المالية:

قياسا لأساليب إدارة المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري استخدمت الدراسة أحد نماذج السلاسل الزمنية المقطعية PANEL Data Model وتم جمع البيانات المالية لعينة مكونة من اثنا عشرة مصرفا من المصارف العاملة في الجزائر خلال الفترة من 2010-2019، حيث اعتمد مؤشر المخاطر الائتمانية كمتغير مستقل ومؤشر معدل العائد على الأصول ROA كمتغير تابع لقياس الفاعلية، كما أضيف مؤشري مخاطر السيولة والأمان المصرفي كمتغيرات ضابطة؛ وبعد تقدير النموذج الأمثل للدراسة وهو نموذج التأثيرات الثابتة أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي لكل من المخاطر الائتمانية والأمان المصرفي على فاعلية المصارف ووجود أثر سلبي لمخاطر السيولة على فاعلية المصارف التجارية محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية : مخاطر ائتمانية؛ فاعلية مصرفية؛ جهاز مصرفي جزائري؛ نموذج تأثيرات ثابتة.

Abstract :

Credit risk is considered one of the most important risks that encounter banks, and due to the transformations witnessed banking activity, finding techniques to analyse, measure, and treat these risks become more than necessary. The study aims to cover different aspects concerning credit risks and the techniques to manage, know its position within the international prudential standards, and to link these concepts with the Algerian banking system and its financial strength indicators.

To measure the credit risk management methods on the effectiveness of the Algerian banking system, the study use one of the cross- sectional time- series model the PANEL DATA MODEL, the financial data was collected from a sample of twelve banks in Algeria during the period 2010-2019, it based on the credit risk indicator as an independent variable, and the rate of return on assets ROA as a dependent variable to measure the effectiveness, it also add liquidity risk indicator and banking security indicator as control variable, after estimating the optimal model of the study, which is fixed effects model, the results show that there is a positive impact of credit risk and banking security on the effectiveness of banks, and a negative impact of liquidity risks on the effectiveness of the sample.

Keywords: Credit Risks; Banking Effectiveness; Algerian Banking System; Fixed Effects Model.

قائمة المصطلحات الأساسية للبحث

المصطلح	مفهومه
المخاطر المصرفية	احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.
إدارة المخاطر المصرفية	هي نظام متكامل وشامل يوفر البيئة المناسبة والإدارات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدتها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على المصرف وأصوله وإيراداته ووضع الخطط المناسبة لتجنب هذه المخاطر.
المخاطر الائتمانية	الخسائر المالية المحتملة الناجمة عن عدم رغبة أو قدرة المقترض على الوفاء بكامل التزاماته التعاقدية تجاه المصرف في الوقت المحدد، وهو ما يمكن أن يؤثر بصورة ما سلبية على سيولة المصرف، وينعكس على رأسماله وإيراداته. وتزداد احتمالية تحقق المخاطر الائتمانية عندما يخطط المدين لاستخدام التدفقات النقدية المستقبلية في سبيل سداد الديون الحالية.
إدارة المخاطر الائتمانية	مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى حصر مخاطر الائتمان وتقليلها إلى أدنى حد ممكن، أي هي الإجراءات التي تهدف إلى تقليل الانحراف الكمي والزمني بين ما هو متوقع في العملية الائتمانية وما سيحدث مستقبلا.
لجنة بازل للرقابة المصرفية	لجنة استشارية فنية للرقابة المصرفية يقع مقر أمانتها في بنك التسويات الدولية في بازل السويسرية، مؤلفة من كبار ممثلي سلطات الرقابة المصرفية والمصارف المركزية لعدد من الدول الاعضاء، لا تستند إلى أي اتفاقية دولية وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي المصارف المركزية للدول الصناعية، هدفها هو تعزيز فهم القضايا الإشرافية الرئيسية وتحسين جودة الرقابة المصرفية في جميع أنحاء العالم.
اتفاقية بازل	اتفاقية دولية تقضي بتنظيم عمل المصارف في العالم تشرف عليها لجنة بازل للرقابة المصرفية، وبموجبها تصدر معايير لكفاية رأس المال وأخرى للإشراف على المصارف، تحرص على تنفيذها جهات الرقابة للمصارف في مختلف الدول بهدف تنظيم رأس المال المصرفي وضمان سلامة النظام المصرفي.
الفاعلية المصرفية	درجة اقتراب المصرف من الهدف، حيث كلما زاد اقتراب المصرف من الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، كان ذلك مؤشرا على زيادة فاعلية النشاط المصرفي.
قواعد الحيلة المصرفية	هي معايير (مقاييس) وقائية للتسيير يتقيد بها بصفة دائمة من طرف مؤسسات القرض سواء تعلق الأمر بالملاءة، السيولة أو تسيير الخطر، وذلك بهدف تحقيق بنية مالية متوازنة وحد ملائم من رأس المال.
لجنة الرقابة المصرفية في الجزائر	لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر ومعاينة المخالفات المثبتة، تتشكل من 06 أعضاء يتم تعيينهم بموجب مرسوم رئاسي لخمس سنوات، وتقوم بالمراقبة على أساس الوثائق المستندية، وعن طريق الزيارات الميدانية إلى المصارف والمؤسسات المالية، وتعمل على مراقبة مدى التزامها بالقوانين والأنظمة التي يفرضها بنك الجزائر أثناء ممارستها لنشاطها.

قائمة لأهم الاختصارات المستخدمة في البحث وترجمتها

PANEL Data Model	PDM	نماذج السلاسل المقطعية
Return on Assets	ROA	معدل العائد على الأصول
ROUNDTABLE SERVICES FINANCIAL	FSR	لجنة تنظيم الخدمات المالية
Banking Risk Types	BRT	أنواع المخاطر المصرفية
Return on Equity	ROE	معدل العائد على حقوق الملكية
Internal Rating-Based Approach	IRB	منهج التصنيف الداخلي
Probability of Defaul	PD	احتمال التعثر عن الدفع
Liquidity Coverage Ratio	LCR	نسبة تغطية السيولة
Exposure at Default	EAD	التعرض للتعثر
Effective Maturity	EM	الاستحقاق الفعلي
FRANKLIN NATIONAL BANK	FNB	المصرف الوطني الأمريكي فرنكلين
Special Interest Group	SIG	فريق التطوير والاشراف على المعايير
Politics Developement Group	PDG	فريق تطوير السياسات
Macro Prudential-oversight Group	MPG	فريق الرقابة الاحترازية الكلية
Accounting Expert Group	AEG	فريق الخبراء المحاسبين
Basel Consultation Group	BCG	لجنة بازل الاستشارية
Result of Solvability European	RSE	معدل الملاءة الاوربي

الفهارس



فهرس المحتويات		
الصفحة	العنوان	
	الإهداء	
	كلمة شكر	
	ملخص الدراسة	
VII - I	فهرس المحتويات	
	قائمة الجداول	
	قائمة الأشكال	
	قائمة الملاحق	
أ - ش	مقدمة	
الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية		
14	تمهيد الفصل	
15	المبحث الاول	الإطار المفاهيمي للائتمان المصرفي
15	المطلب الأول	مدخل إلى الائتمان المصرفي
20	المطلب الثاني	أهمية الائتمان المصرفي
21	المطلب الثالث	أنواع الائتمان المصرفي
30	المطلب الرابع	ركائز الائتمان المصرفي
33	المبحث الثاني	مدخل لإدارة المخاطر المصرفية
33	المطلب الأول	نشأة ومفهوم الخطر في المصارف
37	المطلب الثاني	أنواع المخاطر المصرفية ومصادرها
43	المطلب الثالث	مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر المصرفية
55	المبحث الثالث	المخاطر الائتمانية وأساليب إدارتها
55	المطلب الاول	نشأة وتعريف المخاطر الائتمانية
58	المطلب الثاني	أنواع المخاطر الائتمانية وأسباب حدوثها ونتائجها
64	المطلب الثالث	إدارة المخاطر الائتمانية
68	المطلب الرابع	نماذج قياس المخاطر الائتمانية
79	المبحث الرابع	إدارة المخاطر الائتمانية والمعايير الاحترازية في ظل اتفاقيات بازل
80	المطلب الأول	لجنة بازل للرقابة المصرفية

83	اتفاقية بازل 01	المطلب الثاني
88	اتفاقية بازل 02	المطلب الثالث
91	اتفاقية بازل 03 والمشروع التمهيدي لاتفاقية بازل 04	المطلب الرابع
101	خلاصة الفصل الأول	
الفصل الثاني الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية		
103	تمهيد الفصل	
104	مفاهيم أساسية في الفاعلية المصرفية والكفاءة المصرفية والمفاهيم ذات الصلة	المبحث الاول
104	مفاهيم حول الفعالية والفعالية والفاعلية المصرفية	المطلب الأول
110	الكفاءة والكفاءة المصرفية	المطلب الثاني
122	العلاقة بين المفاهيم الخاصة بالفاعلية والكفاءة والمفاهيم ذات الصلة بهما	المطلب الثالث
129	عرض تطور الجهاز المصرفي الجزائري	المبحث الثاني
129	الجهاز المصرفي الجزائري قبل الاستقلال وبعده	المطلب الأول
140	الإصلاحات المصرفية خلال الفترة (1986-2002)	المطلب الثاني
148	الإصلاحات المصرفية خلال الفترة (2003-2021)	المطلب الثالث
155	الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات صلابته المالية في الفترة من (2010- 2018)	المبحث الثالث
155	هيكل الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات صلابته المالية	المطلب الاول
165	دور الجهاز المصرفي الجزائري في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية	المطلب الثاني
176	مواكبة الجهاز المصرفي الجزائري للمعايير الاحترازية في ظل اتفاقيات لجنة بازل	المبحث الرابع
177	واقع تطبيق المصارف الجزائرية لاتفاقيات بازل	المطلب الأول
189	تحديات تواجه المصارف الجزائرية في ظل تطبيق مقررات اتفاقيات بازل	المطلب الثاني
195	خلاصة الفصل الثاني	
الفصل الثالث الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)		
198	تمهيد الفصل	
199	الإشراف المصرفي والرقابة الاحترازية في الجزائر وأدواتها	المبحث الاول
199	ممارسة الإشراف المصرفي والرقابة الاحترازية	المطلب الأول
202	عصرنة وظيفة الإشراف والرقابة الاحترازية في الجهاز المصرفي الجزائري وتطبيقها العملي على المصارف العاملة في الجزائر	المطلب الثاني
208	دراسة لصلابة الجهاز المصرفي الجزائري وتحدياته	المبحث الثاني

208	واقع الجهاز المصرفي الجزائري والإجراءات المتعلقة بدعم المصارف للقيام بدورها	المطلب الأول
213	الصعوبات التي تعترض الجهاز المصرفي الجزائري	المطلب الثاني
218	سبل وأساليب تطوير الجهاز المصرفي الجزائري	المطلب الثالث
220	المنهجية المتبعة في الدراسة القياسية وتقديم المصارف عينة الدراسة	المبحث الثالث
220	تعريف أو تقديم للاختبارات وأدوات التحليل الاقتصادي المستخدمة في الدراسة	المطلب الأول
223	تعريف بالمصارف عينة الدراسة	المطلب الثاني
226	الاستفادة من الدراسات السابقة للموضوع في تحديد المتغيرات اللازمة لبناء نموذج الدراسة القياسية	المطلب الثالث
233	دراسة قياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري مطبقة على عينة من المصارف العاملة في الجزائر للفترة من 2010-2019	المبحث الرابع
233	تقدير معادلة النموذج وتقديم الإحصاءات الوصفية للبيانات المدرجة في الدراسة	المطلب الأول
236	اختبار وجود الفروقات بين المصارف محل الدراسة في مؤشر العائد على الأصول (ROA)	المطلب الثاني
242	التحليل الساكن لنماذج بابل PANEL DATA	المطلب الثالث
253	خلاصة الفصل الثالث	
259	خاتمة (نتائج وتوصيات)	
270	قائمة المراجع	
	الملاحق	

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
29	تصنيفات الائتمان المصرفي	01-01
31	العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار الائتماني	02-01
41	أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف	03-01
46	خطوات إدارة المخاطر	04-01
48	عناصر عملية إدارة المخاطر	05-01
49	مراحل إدارة المخاطر المصرفية	06-01
59	أنواع المخاطر الائتمانية	07-01
61	مصادر تركيز المخاطر في القطاع المصرفي	08-01
68	يوضح أساليب السيطرة والحد من المخاطر الائتمانية	09-01
69	يوضح بعض الأساليب المستخدمة في قياس مخاطر الائتمان	10-01
78	آلية تطبيق أسلوب التصنيف الداخلي	11-01
81	الهيكل التنظيمي للجنة بازل	12-01
97	يوضح تطور الاجراءات الاحترازية إلى غاية الوصول إلى اتفاقية بازل 03	13-01
125	يوضح مصفوفة الكفاءة والفعالية	01-02
136	يوضح المؤسسات المالية التي أنشأت خلال الفترة (1962-1970)	02-02
156	يوضح هيكل النظام المصرفي الجزائري	03-02
157	يوضح تطور الشبكة المصرفية في الجزائر	04-02
162	يوضح تطور الأصول السائلة للقطاع المصرفي ما بين (2014-2018)	05-02
165	الجهاز المصرفي نظام مفتوح	06-02
223	يوضح تطور المستحقات الغير محصلة ومؤوناتها خلال الفترة (2014-2018)	01-03
253	شجرة التحليل العنقودي	02-03

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01-01	يوضح الفرق بين المخاطرة، الخطر وعدم التأكد	36
02-01	يوضح التطور التاريخي لنشأة المخاطر	44
03-01	أهداف إدارة المخاطر	50
04-01	يبين العلاقة بين دالة التنقيط واحتمال إفلاس المؤسسات (Pr) في مختلف القطاعات حسب نموذج Conan و Holder	74
05-01	مصفوفة الانتقال لوكالة ستاندر اند بورز (1981-2019)	76
06-01	أوزان المخاطرة السيادية والمصرفية الخاصة بالمؤسسات	77
07-01	يوضح الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي وأسلوب التصنيف المتقدم	79
08-01	يوضح مزايا وعيوب مقررات لجنة بازل 1	87
09-01	المناهج المستخدمة لقياس المخاطر ضمن اتفاقية لجنة بازل 2	90
10-01	يوضح مزايا وعيوب اتفاقية بازل 02	91
11-01	متطلبات رأسمال التحوط حسب اتفاقية بازل الثالثة	94
12-01	مراحل تنفيذ مقررات بازل 3	95
13-01	رزمة التطبيق العملي للتعديلات المقترحة لمشروع اتفاقية بازل 04	100
01-02	يوضح صور الفاعلية	107
02-02	نموذج العلاقة بين الكفاءة والفاعلية المصرفية	123
03-02	يوضح العلاقة بين الفاعلية والكفاءة والأداء	127
04-02	يوضح العلاقة بين الفاعلية والكفاءة والإنتاجية المصرفية	128
05-02	هيكل الشبكة المصرفية في الجزائر قبل الاستقلال	131
06-02	تطور معدل كفاية رأس المال خلال الفترة (2010-2018)	159
07-02	حجم فائض السيولة لدى الجهاز المصرفي الجزائري الفترة (2010-2018)	161
08-02	مؤشرات قياس السيولة في الفترة (2010-2018)	162
09-02	مؤشرات الربحية خلال الفترة (2010-2018)	164
10-02	هيكل الودائع في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2018)	169
11-02	توزيع الودائع حسب القطاع القانوني خلال الفترة (2010-2018)	170
12-02	هيكل القروض في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2018)	173

175	توزيع القروض الممنوحة حسب مدتها خلال الفترة (2010-2018)	02-13
181	أوزان ترجيح المخاطر بالمصارف الجزائرية حسب التعليم رقم 94-74	02-14
185	يوضح أنظمة قياس المخاطر في المصارف الجزائرية في إطار تطبيق النظام 08-11	02-15
193	تطور رأسمال المصارف والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر	02-16
205	يوضح ترجيح المخاطر الائتمانية في الجزائر (%)	03-01
206	يوضح حالات نقائص مسجلة في إطار الرقابة الاحترازية على أساس المستندات تمت خلال سنة 2018	03-02
209	تطور مؤشرات الصلابة المالية في الجزائر في الفترة	03-03
224	قائمة المصارف التجارية عينة الدراسة	03-04
235	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	03-05
237	اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروقات	03-06
238	نتائج اختبار LSD للمقارنات المتعددة	03-07
240	التحليل العنقودي بناء على مؤشرات المخاطر الائتمانية	03-08
243	ملخص نتائج اختبار Hsaio	03-09
244	تقدير نموذج الانحدار التجميعي	03-10
245	تقدير نموذج التأثيرات الثابتة	03-11
246	تقدير نموذج التأثيرات العشوائية	03-12
248	اختبار مضاعف لاغرانج	03-13
249	اختبار Hausman 1	03-14
250	اختبار Hausman 2	03-15
251	الآثار الفردية الثابتة والعشوائية في المصارف محل الدراسة	03-16

قائمة الملاحق	
ملحق رقم 01	التطور التاريخي لنشأة المخاطر
ملحق رقم 02	قائمة تصنيف المخاطر حسب البلدان
ملحق رقم 03	يوضح أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب نسبة بازل 1
ملحق رقم 04	يوضح تفاصيل الانتقال من معيار كوخ إلى بازل 2
ملحق رقم 05	التعديلات بين بازل 1 وبازل 2
ملحق رقم 06	الدعائم الثلاث لاتفاقية بازل 02
ملحق رقم 07	المنظور الرقابي الكمي للأموال الخاصة وفق اتفاقية بازل 03
ملحق رقم 08	المصارف التي أنشأت خلال الفترة 1966-1970
ملحق رقم 09	بنية النظام المصرفي وشبكة التمويل بعد الإصلاح المالي عام 1971
ملحق رقم 10	يتضمن مخطط النظام المصرفي الجزائري بعد اصلاحات 1986
ملحق رقم 11	مخطط الجهاز المصرفي والمالي الجزائري بعد قانون النقد والقرض 1990
ملحق رقم 12	بيانات المصارف العاملة في الجزائر عينة الدراسة
ملحق رقم 13	الاثار الفردية الثابتة
ملحق رقم 14	الاثار الفردية العشوائية
ملحق رقم 15	اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء
ملحق رقم 16	اختبار هاسيو Hsaio
ملحق رقم 17	اختبار هوسمان Hausman
ملحق رقم 18	نموذج التأثيرات الثابتة

مقدمة



توطئة:

تعد المصارف أحد أهم المؤسسات التي تسعى لتحقيق أهداف أي سياسة اقتصادية من خلال جمع الموارد وإعادة توظيفها، ذلك أن نجاعة أي اقتصاد مرتبط بفاعلية جهازه المصرفي والذي يعد من أهم محركي نشاط اقتصادي من خلال مدى استعداده لتقديم التمويل اللازم إذا اقتضى الأمر ذلك؛ وفاعلية وكفاءة المصارف تتوقف على مدى استثمار مواردها المتاحة بشكل أمثل وبالتالي يتحقق الغرض لوجودها.

يعتبر الائتمان المصرفي أحد محددات العمل المصرفي، ويمثل العائد المتولد عنه المحور الرئيسي لإيرادات أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادرها الأخرى، وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد، ولكنه في ذات الوقت استثمار تحيط به مخاطر يصعب التنبؤ أو التحوط لها بمنتهى الدقة، وهذا راجع للمخاطر التي تكتنف الائتمان الذي تقدمه في حال عدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم بطريقة نظامية أو بنسبة كاملة عندما تحل آجال التسديد. وبالموازاة مع ذلك فإن العمل المصرفي يتسم بالمرونة ومواكبة التطورات التي تحدث في بيئة العمل، والموازنة بين ثلاثة عوامل مميزة لنشاطه (الربحية، السيولة، الأمان) ضرورة أساسية بحيث لا تحمل أحدها على حساب الآخر، ولا يتم ذلك إلا ضمن ضوابط وقواعد سليمة مع توفر الضمانات التي تضمن تدفق الأموال وعودتها إلى المصرف وحمايتها من المخاطر.

لقد كانت المخاطر الائتمانية سببا رئيسيا في حدوث أغلب الأزمات-حيث بلغ عدد الأزمات المصرفية 124 أزمة خلال فترة 1970-2000، والتي عصفت بأقوى الاقتصادات، وأثبتت التجارب المتراكمة في البيئة المصرفية أن مخاطر الائتمان جزء من صيغة النشاط المصرفي-تجدر الإشارة إلى هيمنة مخاطر الائتمان في تكوين نسبة كفاية رأس المال حيث يتم تخصيص 70 % من رأس المال لمخاطر الائتمان و 30% لباقي المخاطر-، وإن تعثر العملية الائتمانية قد يسبب تعطيل جزء هام من النشاط الاقتصادي. إذ ترجع نشأة المخاطر الائتمانية في صورتها الحالية إلى القرن 17م، فمع تطور العمل المصرفي ازدادت الاخفاقات المصرفية بسبب عجز المقترضين عن سداد ديونهم رغم أن المصارف آنذاك أتقنت التعامل مع هذه الحالات.

أمّا في القرن 19م ومع ظهور أوائل الإصدارات للسندات في الولايات المتحدة وتلاها إنشاء وكالات التصنيف الائتماني لشركتي مودي وستاندرد آند بورز؛ واللذان تقومان بتقييم نوعية الائتمان للأعمال التجارية الكبيرة المسجلة في البورصة، فتطور عملها لتصبح مراجع أساسية في تصنيف المخاطر الائتمانية، حيث أن سوء تقدير هذه الوكالات لتصنيف المخاطر في القروض العقارية الممنوحة كان أهم سبب في حدوث أزمة الرهن

العقاري والتي أدت إلى أزمة مالية عالمية سنة 2008 حملت معها أقوى دليل على ضرورة الاهتمام بموضوع المخاطر الائتمانية وإيجاد وسائل علاجية ووقائية لها لتجنب الصدمات حيث يقع على عاتق المصارف توظيف أموال مودعيها توظيفاً آمناً بعيداً عن المخاطر غير المحسوبة. وفي هذا الوضع فإن مهمة المصارف التعايش مع هذه المخاطر والتعامل معها بشكل يجعل نسبتها مقبولة مع تدارك الأمر عند بلوغها نسبة عالية، وذلك بداية من عملية صنع القرار الائتماني والمتابعة إلى غاية الاسترجاع التام للمبلغ الائتماني، وتغطي كل هذه الإجراءات من خلال ما يسمى بإدارة مخاطر الائتمان.

وضمن البحث عن وسائل حمائية للنشاط المصرفي العالمي، سعت لجنة بازل منذ تأسيسها في 1974م بسويسرا لتوفير إطار للمعايير الاحترازية يهدف إلى تطوير وترقية نظم وأساليب الرقابة في المصارف لضمان اتساع واستقرار النشاط المصرفي في جميع أنحاء العالم، والعمل على تداول كل المعلومات اللازمة عن تلك النظم والأساليب بين مختلف السلطات النقدية من خلال الاتصال مع المختصين والمحترفين في مجال الصناعة المصرفية، وتكوين مناهج أكثر استيعاباً وأحسن معالجة للمخاطر المصرفية تلائم إلى حد بعيد جميع المصارف في كافة أنحاء الدول وبما يتناسب مع التغيرات التكنولوجية العالمية.

إن دخول الاقتصاد الجزائري مرحلة جديدة مليئة بالتحديات فرضتها الساحة المحلية والإقليمية والدولية، والتي تجسدت فيما يعرف ببرامج الإصلاح الهادفة إلى رفع معدلات نمو الاقتصاد وتحسين مستويات المعيشة وخلق فرص العمل وتمهيد الطريق نحو اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، شهد خلالها النشاط المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات مثل إصلاحات 1986 وإصلاحات 1988، لكن أهمها كانت إصلاحات 1990 وذلك بصدر قانون النقد والقرض (القانون رقم 90-10) والذي حاول تكييف وضع الجهاز المصرفي الجزائري مع متطلبات اقتصاد السوق الحر، تماشياً مع الإصلاحات الاقتصادية العامة التي باشرتها الجزائر بعد تخليها عن النظام الاشتراكي منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي.

وبموجب هذا القانون الأخير أصبحت للمصارف العاملة بالجزائر حرية تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، وتقديم الائتمان لمختلف الآجال طبقاً لظاهرة الشمولية في العمل المصرفي والتي تسببت فيما بعد في ظاهرة تعثر الائتمان واجهت على إثرها المصارف عدة مخاطر ائتمانية، كما فُتحت السوق المصرفية الجزائرية -بموجب هذا القانون- أمام القطاع الخاص والأجنبي، إضافة إلى تعزيز رقابة البنك المركزي (بنك الجزائر) على المصارف، وتمكينه من أداء عمله في إطار واسع من الاستقلالية، وقد تعززت هذه الصلاحيات أكثر بموجب التعديلات التي أدخلت على هذا القانون، والتي تمثلت أهمها في الأمر رقم 01-01 لسنة 2001م ثم الأمر رقم 03-11 لسنة 2003م وكذلك النظام رقم 14-01 لسنة 2014.

وكنتيجة لهذا الانفتاح كان لازماً على الجهاز المصرفي الجزائري أن يساير التنظيمات الحديثة والمعايير العالمية للعمل المصرفي وأهمها مقررات لجنة بازل، فكان صدور التنظيم رقم 91-09 بتاريخ 14/08/1991م المحدد لقواعد الحيلة والحذر (Les règles prudentielles) في تسيير المصارف والمؤسسات المالية، ثم التعليم رقم 94-74 في 29/11/1994م، وغيرها من الإجراءات التي يهدف بها بنك الجزائر لتعزيز وتوطيد شروط ممارسة الأعمال المصرفية وتكثيف نشاط ممارسة الرقابة والإشراف المصرفي والتأقلم مع المعايير والمبادئ الاحترازية العالمية.

إشكالية الدراسة:

إن توفير نظم وآليات كفؤة للرقابة والإشراف المصرفي يدعم تخفيض المخاطر الائتمانية بدرجة كبيرة، كما أن تطوير أساليب لإدارة المخاطر الائتمانية وفقاً للمعايير الاحترازية العالمية يساهم في إدارة وقياس للعمليات الائتمانية لدى المصارف بطريقة مناسبة؛ ولكن هذه التوجهات الجديدة للنشاط المصرفي على المستوى العالمي نتج عنه تحديات للجهاز المصرفي الجزائري، دفعت بالسلطات الجزائرية إلى تبني إصلاحات شاملة للارتقاء به للمستوى المطلوب من أجل القيام بدوره كأداة فاعلة في تحريك عجلة التنمية.

بناء على ما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

كيف تساهم أساليب إدارة المخاطر الائتمانية في تفعيل الجهاز المصرفي الجزائري؟

التساؤلات الفرعية:

بالموازاة مع الإشكالية الرئيسية للدراسة يمكننا طرح الأسئلة الفرعية الموالية:

- 1- فيما تتمثل آليات إدارة المخاطر الائتمانية؟ وما دور المعايير التي تضعها لجنة بازل في تطويرها؟
- 2- ما مدى استيفاء الجهاز المصرفي الجزائري لمتطلبات المعايير الاحترازية في ظل اتفاقيات بازل؟
- 3- كيف تتم عملية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في الجزائر وفقاً لمقررات بازل للإشراف والرقابة المصرفية؟
- 4- ما أثر المخاطر الائتمانية على فاعلية المصارف العاملة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة المؤقتة على التساؤلات الفرعية، نضع الفرضيات التالية:

- 1- تتمثل آليات إدارة المخاطر الائتمانية في قوانين وإجراءات وقائية تهدف لحماية مصالح المصارف وتضمن بقاءها، ويعتمد نجاحها على الالتزام بتطبيق معايير تضعها لجنة بازل؛
- 2- يساهم التزام الجهاز المصرفي الجزائري بالمعايير الاحترازية في ظل اتفاقيات بازل بإرساء نظام فعال لإدارة المخاطر الائتمانية؛
- 3- وضع بنك الجزائر أنظمة وقوانين للرقابة والاشراف المصرفي من شأنها الرفع من فاعلية وكفاءة المصارف الجزائرية تماشيا مع التطورات الحاصلة في النشاط المصرفي؛
- 4- توجد علاقة ذات أثر سالب بين المخاطر الائتمانية وفاعلية المصارف العاملة في الجزائر.

أهمية الدراسة :

يكثسي هذا البحث أهميته من خلال النقاط التالية:

- تزداد أهمية الموضوع في الوقت الراهن لما تشكله إدارة المخاطر الائتمانية كأداة هامة وفعالة في تقييم النشاط المصرفي، وذلك بسبب حجم الخسائر التي يمكن أن تتحملها المصارف جراء مشكلة القروض المتعثرة، حيث تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجه المصارف في أعمالها، وذلك بتجميد جزء هام من أموالها لعدم قدرة العملاء المقترضين على تسديد أقساطها وفوائدها في آجال استحقاقها مما ينعكس سلبا على أرباحها؛
- التوسع والنمو الكبير الذي تعرفه الصناعة المصرفية، خاصة بعد التطورات الأخيرة التي شهدتها الساحة المصرفية العالمية (الأزمة المالية العالمية لسنة 2008) وما انجر عنه من تغيير في القواعد العالمية بشأن التسيير الاحترازي لاسيما صدور اتفاقية بازل 3 ومشروع بازل 4 يفرض على المصارف الجزائرية ضرورة التأقلم مع هذه المعايير لاستيعاب النمو المتزايد وتسهيل اندماجها في الأسواق المالية والمصرفية على المستوى الدولي.
- تعتبر الدراسات حول المخاطر الائتمانية ومدى التزام المصارف بالمعايير الاحترازية مدخلا رئيسيا لدراسة المشاكل المصرفية وهو ما يؤثر على دور هذه المصارف في النشاط الاقتصادي والتجاري؛ حيث أن إبراز دور الجهاز المصرفي في نجاح أي نظام اقتصادي يعتمد بالدرجة الأولى على فاعليته ونجاعته وقدرته في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي.
- عمليا تتجلى أهمية الموضوع من خلال المعطيات الاقتصادية لفترة الدراسة، حيث تميزت هذه الأخيرة بالتحول وعدم الاستقرار تزامنا والسعي إلى تكييف الجهاز المصرفي الجزائري مع التطورات من حوله ويظهر

ذلك جليا في صدور العديد من القوانين المصرفية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر قانون 10/90 وتعديلاته ضمن الأمر 11/03 بالإضافة إلى النظام 02/09 وغيرها من التشريعات الهامة الموجهة والمنظمة للنشاط المصرفي.

أهداف الدراسة:

- تمّ وضع مجموعة من الأهداف تسعى هذه الدراسة الوصول إليها، وهي:
- معرفة المفاهيم والأسس والمبادئ التي تقوم عليها الأساليب الكمية والكيفية لقياس وإدارة المخاطر الائتمانية بالمصارف وجمعها في إطار نظري يشمل مختلف العناصر والمتغيرات التي لها علاقة بهذا الموضوع؛
 - محاولة إبراز القواعد والمعايير الاحترازية لإدارة المخاطر والمرتبطة باتفاقيات بازل، ثم إسقاطها على واقع الجهاز المصرفي الجزائري؛
 - الوقوف على مؤشرات الصلابة المالية للجهاز المصرفي الجزائري مع التأكيد على أهمية إدارة المخاطر الائتمانية ومساهمتها في دعم الإجراءات والتدابير اللازمة لتحسين فاعلية وكفاءة المصارف؛
 - التعرف على واقع الإشراف والرقابة المصرفية من طرف بنك الجزائر والمجهودات المبذولة في تحقيق استقرار الجهاز المصرفي الجزائري، إلى جانب عرض أهم التحديات التي تواجه المصارف الجزائرية ولاسيما العمومية منها وتقديم حلول ممكنة لها؛

أسباب اختيار الموضوع:

- إن مبررات اختيار الموضوع تعود أساسا إلى أهمية الموضوع والتي تنبع من عدة اعتبارات موضوعية وذاتية حيث تمثلت هذه الاعتبارات فيما يلي:
- الأهمية التي يكتسبها القطاع المصرفي كمحرك اقتصادي وبالأخص ما يتعلق بتمكين المصارف من القيام بدور فعال وتوفير التمويل لطالبيه في ظل التحديات التي تفرضها الساحة الاقتصادية العالمية؛
 - محاولة إتمام حلقة جديدة لسلسلة البحوث حول المخاطر الائتمانية وتطبيقها لمعايير لجنة بازل خصوصا ما يتعلق بالتعديلات الجديدة على اتفاقية بازل 03 وما يمكن أن تحدثه من تأثيرات على التشريعات الخاصة بالجهاز المصرفي الجزائري؛
 - العمل على الربط بين الأسباب الكامنة وراء تراكم الديون الغير ناجعة في المصارف الجزائرية والتي وصلت نسبتها لدى المصارف العمومية إلى حوالي 60% من إجمالي القروض المقدمة وتقديم حلول عملية لمعالجتها.

منهج الدراسة:

بما أن دراستنا تحتوي شقين أحدهما نظري والآخر قياسي، تطلب البحث استخدام المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي:** ويبرز المنهج الوصفي في الاعتماد على مختلف الدراسات العلمية والأدبيات المرتبطة بموضوع بحثنا، والوقوف على أهم المصطلحات والمفاهيم لتقديم الشروح الأساسية لمخاطر الائتمان وإدارتها ومكانتها في ظل المعايير الاحترازية الدولية ورصد ما يرتبط بها كماً وكيفاً.
- **المنهج التاريخي:** والذي استخدمناه في سرد مراحل نشأة إدارة المخاطر المصرفية واتفاقيات بازل، وفي سياق الكلام عن تطور الجهاز المصرفي الجزائري والمحطات التي مرّ بها.
- **المنهج التحليلي:** اعتمدنا هذا المنهج في تقييم مبادرات وإنجازات بنك الجزائر في سبيل مساهمته للاتجاه العالمي حول المعايير الاحترازية والإشراف والرقابة المصرفية، وفي تقييم/تقدير مؤشرات فاعلية وكفاءة المصارف الجزائرية في ظل هته المعايير وتكوين صورة عن جدواها ومزاياها في معترك النشاط المصرفي والمخاطر الائتمانية التي يواجهها باستمرار.
- **المنهج القياسي:** وهو المنهج الذي استخدم في الجزء الأخير للدراسة من أجل بناء نموذج لقياس أثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري وذلك بالتطبيق على عينة من المصارف العاملة في الجزائر.

تحديد إطار للدراسة:

ومن أجل دراسة الموضوع وبلوغ الأهداف المتوخاة، تمثلت حدود هذه الدراسة فيما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على معرفة المحددات المصرفية الخاصة بالائتمان المصرفي والمخاطر المصرفية مع التركيز على المخاطر الائتمانية وأساليب إدارتها ومحللها من اتفاقيات بازل مع إسقاط تلك المفاهيم على الجهاز المصرفي الجزائري ومحاولة رصد واقعه وتحدياته وإيجاد حلول لها. أما في دراسة تأثير المخاطر الائتمانية على فاعلية المصارف فقد اقتصرنا على كل من مؤشر المخاطر الائتمانية وعلاقته بالعائد على الأصول بالإضافة إلى كل من نسبي مخاطر السيولة والأمان المصرفي كمؤشرات مدعمة ومساعدة في تفسير نتائج الدراسة.
- **الحدود المكانية:** لقد تم إسقاط هذه الدراسة على عينة من المصارف التجارية العاملة في الجزائر.

- الحدود الزمانية : استخدم البحث مختلف تقارير بنك الجزائر المتعلقة بالفترة من 2010 إلى غاية 2018، بالإضافة إلى الاعتماد في الدراسة القياسية على البيانات المالية لمجموعة من المصارف التجارية العاملة في الجزائر على اختلاف طبيعتها عمومية وخاصة خلال الفترة من 2010-2019.

مصادر وأساليب جمع المعلومات والبيانات:

اعتمدت الدراسة على مختلف المراجع العلمية العربية والأجنبية من الكتب والمعاجم والرسائل والمذكرات والمقالات والمؤتمرات، بالإضافة إلى نصوص التشريعات والنظم والقوانين الجزائرية التي لها علاقة بموضوع الرسالة؛

كما استعنا بالتقارير الرسمية الصادرة عن بنك الجزائر والتقارير المالية لبعض المصارف الجزائرية وتقارير من مؤسسات دولية؛ وجدير بالذكر أن هذه الدراسة قد حصلت على القوائم والمعلومات المالية للمصارف محل الدراسة من المركز الوطني للسجل التجاري وهو هيئة إدارية مستقلة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة أنشأت بهدف مسك السجلات التجارية، كما تم الحصول على جزء من القوائم والمعلومات المالية للمصارف الأخرى من مواقعها الإلكترونية ومن تقاريرها السنوية، وقد تطلب منا توضيح بعض العناصر في الرسالة ضرورة القيام بمقابلات مع أهل الاختصاص في عدة مصارف عمومية كانت أو خاصة.

الدراسات السابقة:

من خلال القيام بالمسح البيبليوغرافي لما سبق من الدراسات، يمكن القول أن هذا البحث هو بمثابة امتداد لجهود باحثين آخرين حاولوا تفسير المخاطر الائتمانية ودراسة علاقتها بمختلف العناصر المؤثرة عليها وتقدير آثارها على النشاط المصرفي وعلى الاقتصاد ككل؛ نذكر منها:

أ- تلخيص الدراسات السابقة:

▪ دراسة بشير دريدي (2020-2021) بعنوان: دراسة تحليلية وقياسية لكفاءة إنتاجية القطاع المصرفي الجزائري في ظل تحديات التحرير المصرفي دراسة ميدانية لعينة من البنوك للفترة (2009-2016) رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر:

هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى كفاءة إنتاجية المصارف العمومية الجزائرية مقارنة بالمصارف الخاصة في ظل التحرير المصرفي وإصلاحات قانون النقد والقرض 90-10؛ وكشف نقاط القوة ونقاط الضعف لمستوى كفاءة إنتاجية المصارف الجزائرية، وتقديم معلومات للإدارة المصرفية وللجهات الرقابية بشأن أداء الصناعة المصرفية؛ مع

تحليل وقياس كفاءة إنتاجية المؤسسات المصرفية الجزائرية في ظل التغيرات والتحديات التي أفرزتها البيئة المصرفية الحديثة، من خلال تحليل وقياس الكفاءة الإنتاجية لعينة من المصارف العمومية والخاصة العاملة بالجزائر للفترة (2009-2016)، حيث تم الاعتماد على دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية كنموذج للتقدير. وخلصت الدراسة إلى نتائج مفادها إمكانية الإحلال بين المدخلات لجميع المصارف العامة والخاصة، وعدم تحقيقها لمرونة الطلب سعرية ولوفورات الحجم وهذا أدى بها إلى اللاكفاءة في تسيير التكاليف، بينما حققت وفورات النطاق التي تسمح لها بالتنوع في منتجاتها.

■ دراسة فاطمة بشير قرة فلاح (2018) بعنوان "أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سوريا" مذكرة ماجستير في العلوم المصرفية، جامعة تشرين، سورية: هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر المخاطر المالية والتشغيلية على الربحية المصرفية في المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سوريا، ولتحقيق هذا الهدف تم جمع البيانات نصف السنوية لعينة مكونة من عشرة مصارف تقليدية خاصة في سوريا وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي 2009 و2015، وجمعت بيانات الدراسة بشكل أساسي من القوائم المالية للمصارف المدروسة، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية من جهة وربحية المصارف من جهة أخرى، بالمقابل أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية والربحية.

■ دراسة فاطمة بن شنة (2017): "إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية"، رسالة دكتوراه تخصص مالية مؤسسة، جامعة ورقلة، الجزائر: هدفت الدراسة إلى رصد مجموعة عوامل مسببة لمخاطر الائتمان ومساهمة في حدوث مشكلة القروض المتعثرة، ومدى مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في تقييم ربحية المصارف التجارية الجزائرية، وقد تناولت دراسة تأثير مؤشرات المخاطر الائتمانية على تقييم ربحية المصارف خلال الفترة 2005-2014 باستخدام نماذج البانل. وتشير أهم نتائجها إلى أن المتغيرات المفسرة لمخاطر الائتمان والمسببة لمشاكل القروض المتعثرة في المصارف التجارية الجزائرية باستخدام مؤشر نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض هي: حجم المصرف، نسبة عدم الكفاءة، معدل الفائدة على الودائع ونسبة كفاءة الإدارة؛ وذكرت الدراسة أن اختلاف طبيعة ملكية المصارف التجارية في الجزائر تعتبر كمحدد ومفسر لمشكلة القروض المتعثرة ومسببة لمخاطر الائتمان، كما تؤدي دورا مهما في تفسير ربحية وأداء المصارف.

- دراسة نورة زيري وحسين بلعجوز (2017): "النماذج الرياضية لقياس مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية"، مقال منشور في مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، المجلد 08، العدد 02:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأساليب والنماذج الرياضية المطورة في تحليل وقياس مخاطر الائتمان لمساعدة المصارف على تحديث الطرق والوسائل التي تستخدمها لاتخاذ القرار الائتماني الأمثل وتحسن ربحيتها وتذنية هذه المخاطر. وتعتبر الدراسة أن مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجه العمل المصرفي، خاصة في ظل التحولات التي شذتها البيئة المصرفية، التي على أساسها أصبحت المصارف التجارية بحاجة لدراسات دقيقة حول الأساليب المطورة لقياس مخاطر الائتمان لتحسين ربحيتها وتجنب الفشل المالي، كما خلصت الدراسة أنه لا يمكن التخلص نهائيا من مخاطر الائتمان وأنه هناك العديد من الأساليب الحديثة مثل التحليل التمييزي، الشبكات العصبية التي تتميز بدرجة عالية من الدقة؛ وأن استخدام الأساليب والنماذج الرياضية المطورة يؤدي إلى ربح الوقت والجهد مع تخفيض مخاطر الائتمان إلى أدنى حد ممكن.
- دراسة بركات سارة (جوان 2015) بعنوان: "دور الاجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مقال منشور في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 17:

هدفت هذه الدراسة إلى تعزيز مفهوم الاجراءات الاحترازية ودورها في الحفاظ على استقرار المصرف ومواكبته للتغيرات الحاصلة فيه وعلاقة هذه الاجراءات بالتغيرات الاقتصادية المختلفة وخصوصا مقررات لجنة بازل للرقابة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أعمال لجنة بازل تحتل أهمية كبيرة وخاصة بازل 03 لما حوته من مقترحات لتحسين مستوى رأس المال وإدخال نسبة الرافعة ووضع إجراءات رقابية أكثر صرامة تساعد على تحسين الحوكمة. وتضيف نتائج الدراسة أن النظام المصرفي الجزائري يمتلك نظام حوكمة ناجح نسبيا بالإضافة إلى هيئات إشرافية وتنظيمية مسؤولة بشكل خاص على إصدار القوانين والسياسات للمؤسسات المصرفية وضمان قيام تلك المؤسسات بتنفيذها على أرض الواقع.
- دراسة خالد بن عمر (2011): "دراسة النماذج الحديثة لقياس مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية"، رسالة دكتوراه، جامعة بومرداس، الجزائر:

هدفت الدراسة إلى الإلمام بجوانب مخاطر الائتمان وإدارتها وتم استخدام كل من التحليل التمييزي والتحليل اللوجستي لبناء نماذج مناسبة لقياس مخاطر الائتمان المصرفي والتمييز بين مجتمعي المؤسسات السليمة العاجزة، توصلت الدراسة إلى أن أكبر نسبة تصنيف صحيح للنماذج المبنية على أساس معطيات عينة بنك الفلاحة التنمية الريفية بلغت 93.94% حيث تم تحقيقها بنموذج التحليل التمييزي، أما نموذج التحليل اللوجستي قد حقق نسبة 85% من التصنيف الصحيح باستخدام معطيات عينة القرض الشعبي الجزائري وبالتالي قدرت هذه النماذج على مساعدة المصارف التجارية الجزائرية في استشراف مستقبل المؤسسات.

■ دراسة ميرفت علي أبو كمال (2007) بعنوان الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية " بازل " 02" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير من جامعة غزة، فلسطين:

هدفت الدراسة إلى تطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان وتقييم استراتيجياتها ولتقييم مدى كفاءة أنظمة المعلومات والتعرف على نظم الرقابة الداخلية والخارجية للمصارف العاملة في فلسطين و أهم النتائج التي توصلت إليها : كفاءة إدارة العملية الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين، إضافة إلى الالتزام بالضوابط والقواعد الإلزامية التي تضعها سلطة النقد للمصارف من أجل تخفيف حدة مخاطر الائتمان، وتوصلت إلى أنه يصعب على المصارف قياس مخاطر الائتمان وفق منهجيات بازل 02 لعدم توفر المقومات اللازمة لتطبيق الأساليب المعاصرة، حيث تفضل المصارف استخدام الأسلوب المعياري الموحد عند قياس مخاطر الائتمان وفق منهجيات بازل 02 عن استخدامها لأسلوب التقييم الداخلي. وأوصت الدراسة المصارف بضرورة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية في مجالات كفاية رأس المال وتعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف وأن تسعى المصارف لتطوير سياساتها الائتمانية لتتوافق مع التغييرات الحاصلة في الأوضاع الاقتصادية كما أوصت المصارف بالحرص على وجود إدارة متخصصة لإدارة المخاطر الائتمانية والعمل على توافر مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية.

■ دراسة (Ramazan Ekinci1 & Gulden Poyraz, 2019) بعنوان:

" The Effect of Credit Risk on Financial Performance of Deposit Banks In Turkey "
Article presented in the 3rd World Conference on Technology, Innovation and Entrepreneurship (WOCTINE), Istanbul University.

هدفت الدراسة لتحليل أثر المخاطر الائتمانية على أداء المصارف، وتضمنت عينة الدراسة ستة وعشرون مصرفا تجاريا عاملة في تركيا في الفترة من (2005-2017)؛ تنوعت ملكيتها بين مصارف تركية عمومية وخاصة وأخرى أجنبية وذلك بهدف المقارنة بين أدائها بالنظر إلى طبيعة ملكيتها، حيث جمعت الدراسة بيانات هذه المصارف من خلال تقاريرها المالية التي تنشرها الجمعية العامة للمصارف التركية.

قامت الدراسة بحساب معدل المخاطر الائتمانية وقياس أثره على كل من مؤشري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وبالاعتماد على نماذج البانل أظهرت النتائج وجود علاقة سالبة بين مؤشر المخاطر الائتمانية وكل من مؤشري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في المصارف عينة الدراسة، كما أوصت بالاهتمام بإدارة المخاطر الائتمانية في هذه المصارف خصوصا في الجانب المتعلق بمؤشرات الأداء، وأضافت أن من الضروري على مدراء هذه المصارف التركيز على الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان.

■ دراسة (Olalere Ebenezer & Wan Ahmad Wan Omar, August 2016) بعنوان "The Empirical Effects of Credit Risk on Profitability of Commercial Banks: Evidence from Nigeria" , Article in International Journal of Science and Research (IJSR), Volume 5-Issue 8.

هدفت الدراسة لتحديد طبيعة العلاقة بين المخاطر الائتمانية والربحية في عينة مكونة من ثمانية بنوك تجارية نيجيرية، وذلك للفترة بين (2011-2014)، حيث تم تطبيق نموذج Panel Data لقياس أثر المخاطر الائتمانية على الربحية، وبهدف تحديد أكثر نماذج ال Panel ملائمة لهذه الدراسة تم إجراء اختبار Hausman على البيانات المدروسة وذلك للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية.

قيست الربحية المصرفية المتغير التابع باستخدام ROA، في حين مثلت المخاطر الائتمانية CR المتغير المستقل وتم قياسها باستخدام كل من نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض، الديون إلى إجمالي حقوق الملكية، الديون إلى إجمالي الأصول. وتوصلت الدراسة لوجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ممثلة بنسبة القروض غير العاملة من جهة وال ROA من جهة أخرى، بالمقابل إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من نسبة الديون إلى إجمالي الأصول، والديون إلى إجمالي حقوق الملكية من جهة وال ROA من جهة أخرى.

■ دراسة (Saeed MS & Zahid N, 2016) بعنوان:

"The Impact of Credit Risk on Profitability of the Commercial Banks"
Article in the Journal of Business & Financial Affairs, vol 5, N°2 :

سعت هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين العوامل الداخلية للمصرف والربحية، وطُبقت على عينة مكونة من 28 مصرف موزعة على دول الاتحاد الأوروبي، وغطت الدراسة الفترة الممتدة بين (2006-2015). بالاعتماد على نموذج Panel Data لدراسة المحددات الداخلية للربحية في المصارف عينة الدراسة، حيث مثلت الربحية المتغير التابع وتم قياسها باستخدام ROA، في حين مثل كل من حجم المصرف وحجم القروض الممنوحة ومعدل الودائع ومعدل كفاية رأس المال والمخاطر الائتمانية المتغيرات التابعة، وتم قياسها باستخدام المؤشرات المناسبة لكل متغير. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من حجم المصرف ومعدل كفاية رأس المال ومعدل الودائع من جهة ومعدل العائد على حقوق الملكية من جهة أخرى. بالمقابل أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومعدل العائد على حقوق الملكية. في حين بينت الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم القروض الممنوحة ومعدل العائد على حقوق الملكية.

ب-مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

بعد إجراء مقارنة بين الأدبيات السابقة ودراستنا، تم تحديد نقاط تشابه وأخرى للاختلاف نذكرها فيما يلي:

نقاط التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	نقاط الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
الاتفاق من حيث التطرق إلى المفاهيم الأساسية حول المخاطر المصرفية، المخاطر الائتمانية، أساليب إدارتها	بينما اختلفت معها من حيث سياق المحتوى النظري وطريقة عرض وترتيب المفاهيم ومن حيث حداثة بعض المراجع المستخدمة.
الاتفاق فيما يتعلق بعرض تطور الجهاز المصرفي الجزائري، وهذا راجع لكونها محطات زمنية ثابتة ومسجلة لا يمكن تغييرها	في عرضها لتطور الجهاز المصرفي الجزائري، قسمت دراستنا الإصلاحات المصرفية لمرحلتين هي (1986-2002) و(2003-2021)
اشتركت دراستنا مع بعض الدراسات السابقة في استخدامها للقياس الاقتصادي باستخدامها لنماذج البائل	يكمن الاختلاف في الجانب القياسي في النموذج الأنسب للمصارف عينة دراستنا وهو نموذج التأثيرات الثابتة
كما اشتركت دراستنا مع بعض الدراسات السابقة في جانب عرضها للمعايير الاحترازية التي نصت عليها اتفاقيات بازل 01 وبازل 02 وبازل 03	وما يتعلق بعرضها لمحتوى اتفاقيات بازل ركزت بحثنا على الشق الخاص بالمخاطر الائتمانية كونه محور دراستنا دون إهمال عناصر أخرى مهمة لاتفاقيات بازل لها علاقة بموضوعنا
احتوت دراستنا كما غيرها من بعض الدراسات السابقة الجوانب التي تخص مواكبة الجهاز المصرفي الجزائري للمعايير الاحترازية في ظل اتفاقيات بازل.	سعت دراستنا للجمع بين أهم التشريعات التي تخص مواكبة الجهاز المصرفي الجزائري للمعايير الاحترازية وصولا لأحدثها حتى يتسنى لنا المقارنة بشكل أكثر مصداقية لتوضيح نقاط التغيير في القوانين الاحترازية المنظمة للنشاط المصرفي في الجزائر

ت- ما تميزت به دراستنا عن غيرها من الدراسات السابقة:

يبين العرض السابق مقارنة بين بحثنا والدراسات السابقة والتي شكلت الأساس الذي تم من خلاله بناء محتوى موضوعنا، غير أن ما يميز بحثنا عن تلك الدراسات السابقة يكمن في أنه محاولة لتحليل العلاقة بين أساليب إدارة المخاطر الائتمانية وتفعيل الجهاز المصرفي الجزائري من خلال دراسة الفاعلية والكفاءة في المصارف الجزائرية، ولهذا فقد سجلنا بعض النقاط المدعمة لدراستنا نذكرها فيما يلي:

- تميزت الدراسة بتطرقها لمشروع اتفاقية بازل 04 بالإضافة إلى باقي اتفاقيات بازل.
- قدمت الدراسة عرضا لأهم الاجراءات الاحترازية ضمن الجهاز المصرفي الجزائري وصولا لسنة 2021، وتبيان محلها من المعايير الاحترازية العالمية؛

- تتميز هذه الدراسة بتقييم لمؤشرات الصلابة المالية للجهاز المصرفي الجزائري للفترة من (2010-2018) مع إبراز دوره في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- احتوت الدراسة على عينة من المصارف العمومية والخاصة الجزائرية مختلفة عن عينة الدراسات السابقة بالإضافة إلى اختلاف فترة الدراسة 2010-2019.
- تضمنت الدراسة جانب نظري تطرقنا فيه للإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية وماهية الفاعلية والكفاءة المصرفية وطرق قياسها، وآخر قياسي تناولنا فيه دراسة لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية المصارف العاملة في الجزائر في الفترة من 2010-2019.

هيكل الدراسة ونموذجها:

بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول نذكرها فيما يلي:

الفصل الأول "الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية": والذي يتضمن أربعة مباحث، حيث عرض أولها الإطار المفاهيمي للائتمان المصرفي، أما المبحث الثاني احتوى مدخلا لإدارة المخاطر المصرفية من حيث نشأتها، أنواعها، إدارتها؛ أما المبحث الثالث فعالج المخاطر الائتمانية وأساليب إدارتها، واحتوى المبحث الرابع إدارة المخاطر الائتمانية والقوانين الاحترازية في ظل اتفاقيات بازل.

الفصل الثاني "الجهاز المصرفي ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية": من خلال هذا الفصل المتضمن لأربعة مباحث تمّ إعطاء صورة عن الفاعلية والكفاءة المصرفية ومؤشرات قياسهما، مع تقديم عرض للتطورات التي شهدتها الجهاز المصرفي الجزائري وهيكله المالي ومؤشرات صلابته بالإضافة إلى التطرق لمدى مواكبته للمعايير الاحترازية العالمية.

الفصل الثالث "الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)": احتوى مبحثه الأول على أدوات الإشراف والرقابة الاحترازية التي يعتمدها بنك الجزائر، أما المبحث الثاني تطرق لواقع فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري من خلال مؤشرات صلابته المالية مع ذكر التحديات التي يواجهها وبعض الأساليب الممكنة لتطويره؛ كما تضمن المبحثين الثالث والرابع دراسة قياسية تهدف لبناء نموذج يقيس أثر المخاطر الائتمانية على فاعلية المصارف التجارية الناشطة في الجزائر للفترة (2010-2019)، والمطبق على عينة من المصارف العاملة في الجزائر مكونة من اثنا عشر (12) مصرفا تمّ اختيارها على أساس توفر بياناتها المالية منها مصارف عمومية وخاصة وأخرى مصارف مشتركة.

الفصل الاول:

الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

تمهيد للفصل

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للائتمان المصرفي

المبحث الثاني: مدخل لإدارة المخاطر المصرفية

المبحث الثالث: المخاطر الائتمانية وأساليب إدارتها

المبحث الرابع: إدارة المخاطر الائتمانية والمعايير الاحترازية في ظل اتفاقيات بازل

خلاصة الفصل الأول

تمهيد للفصل:

يؤدي الائتمان المصرفي دوراً مهماً في دعم عملية التنمية الاقتصادية، من خلال الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين بتحويل النقود التي يستلمها المصرف على شكل ودائع مصرفية من شخص لديه فائض نقدي إلى شخص بحاجة ماسة إلى هذا الفائض، كما يساهم الائتمان المصرفي في توجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية بشكل عام والاستراتيجية منها بشكل خاص والتي يفتقر إليها البلد؛

وتعتبر عمليات منح الائتمان النشاط الرئيسي لمعظم المصارف وهذا من خلال إعادة إقراض الودائع لتحقيق العوائد، كما أن محفظة القروض تشكل الجزء الرئيسي للموجودات المنتجة للدخل؛ وبما بعد يوم تواجه المصارف مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من مصرف إلى آخر، وتعتبر المخاطر الائتمانية من أهمها نظراً لعدم إعطاء الاهتمام الكافي للمتغيرات الاقتصادية ولأسباب أخرى تؤدي بدورها إلى تدهور الأوضاع الائتمانية لدى الأطراف المتعاملة مع المصرف لهذا تعتبر مخاطر الائتمان مصدر قلق للعديد من المصارف؛ وإدارتها بطريقة سليمة ليس فقط له تأثير إيجابي على أداء المصارف ولكن أيضاً على المؤسسات المقرضة والدول ككل.

فال فشل في إدارة الائتمان والتي تشكل الجزء الأكبر من أصول المصارف، من شأنه أن يؤدي على الأرجح إلى مستويات عالية من القروض المتعثرة مما يؤدي لتدهور جودة الائتمان لدى المصارف والتي تعتبر واحدة من الأسباب الرئيسية للهشاشة المالية وحدوث الأزمات.

ونحاول في هذا الفصل إسقاط الضوء على المفاهيم الأساسية للائتمان المصرفي والمخاطر المصرفية، ثم نقدم الإطار العام للمخاطر الائتمانية وطرق إدارتها وقياسها وتوضيح محلها من مقررات لجنة بازل للسلامة المصرفية.

عرفت خدمة تقديم الائتمان انتشارا وتوسعا كبيرا لما تُدره من أرباح ساهمت في نمو وتطوير هذه الخدمة، إذ صار التعامل بالائتمان منتشرا بين الأفراد والمؤسسات المالية والمؤسسات المالية فيما بينها والحكومات من جهة وبين البلدان المختلفة من جهة أخرى¹.

ومع ازدياد أهمية الائتمان المصرفي وتعاضد دوره في المصارف وزيادة الطلب عليه، أصبح ينظر إليه كونه منظومة تزود الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بالأموال اللازمة للحصول على أكبر عائد بأدنى حدود من التكلفة ويتسع مفهومه ليشمل إضافة للقروض جميع التسهيلات مثل خطابات الضمان والبيع التأجيلي والاعتمادات المستندية وغيرها من التسهيلات الائتمانية وبالتالي كان لا بد من وجود شروط وأساليب تنظم عملية منحه وتكون منهج لإدارة المصرف في توجهاته الائتمانية وتحقيق أهدافه.

المطلب الأول: مدخل إلى الائتمان المصرفي

أولا- نشأة الائتمان المصرفي، مفهومه وتعريفه:

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (58)²

وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذِبَ وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ وَإِذَا أُؤْتِنَ خَانَ» صدق رسول الله³.

من هنا نرى أن جذور كلمة الائتمان موجودة في القرآن الكريم وفي الحديث النبوي الشريف وهي مأخوذة من الأمانة؛ ويقال فلان ائتمنك على سره أي اعتبرك شخصا أميناً فأطلعك على سره. وكذلك المصرف، فهو يقدم القروض لمن يطلبها ويأتمنه عليها والذي عليه أن يردها في تاريخ استحقاقها، وعملية القرض هي في واقع الحال ائتمان⁴.

1- نشأة الائتمان:

لقد تطورت وظائف ومؤسسات الائتمان عبر المراحل التاريخية المتعاقبة التي مرت بها البشرية، إذ ترجع العمليات الائتمانية بصفاتها الأولية والبسيطة إلى عهود قديمة، حيث عرفها البابليون منذ سبعة قرون قبل الميلاد كما شاع التعامل بالعمليات الائتمانية في الصين منذ أوائل القرن التاسع الميلادي وبعد ذلك ساهم الائتمان في بداية القرن السادس عشر الميلادي في تمويل الصناعات الحرفية وزيادة حجم انتاجها وتوزيعها ما زاد من حصيلة

¹ ابراهيم الجزراوي ونادية النعيمي، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة في مصرف الشرق الأوسط العراقي للفترة من 2005-2007، مقال منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 83، 2010، ص 04.

² سورة النساء.

³ صالح أحمد الشامي، الجامع بين الصحيحين للإمامين البخاري ومسلم، دار القلم، دمشق-سورية، الجزء 01، 2011، ط 02، ص 53.

⁴ زياد رمضان ومحفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة-مصر، 2010، ط 2، ص 12.

الأرباح وتراكمها¹. كما توسع دور الائتمان بعد تلك المدة في المصارف؛ مما جعل التعامل بالائتمان المصرفي عادة شائعة بين المتعاملين الاقتصاديين، فاكتمس الائتمان أهمية بالغة في الحياة العادية للناس. إن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، لا بل إنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها. ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة، وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه² بعد ذلك ومع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية، لاحظت هذه المؤسسات أن قسماً من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع، وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة، وبعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم³. وهكذا من مهمة قبول الودائع في البداية انتقل العمل المصرفي إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى.

ويقصد بالائتمان على وجه العموم بأنه عمليات الإقراض والاقتراض، ذلك لأن الذين يملكون النقود ليس بالضرورة هم من يستطيعون استثمارها بأنفسهم ومن شأن الائتمان نقل هذه الأموال من الطرف الأول إلى الطرف الثاني على سبيل الإقراض، وقد يجري ذلك مباشرة بين صاحب المال والمقرض، غير أن الجانب الأكبر يجري عن طريق المصارف التي تقوم بدور الوساطة بين الطرفين، مما يجعل الائتمان ضرورة جوهرية للتقدم الاقتصادي فهو يحول دون بقاء الأموال معطلة أو مجمدة مما يمكن رجال الأعمال من مباشرة أعمالهم أو توسيعها وفي ذلك زيادة لإنتاجية رأس المال.

1- مفهوم الائتمان:

تعريف الائتمان لغة: هو من الفعل: ائتمنَ يَأْتِمُنْ، ائتمناً، فهو مؤتمنٌ، والمفعول مؤتمَنٌ، فيقال ائتمن شخصاً: أي عدّه أميناً، ووضع فيه ثقته. ويقال أيضاً ائْتَمَنَ فلاناً على الشيء: أي جعله أميناً عليه⁴. أما القرض فحسب القاموس المحيط هو: ما يتجازى به الناس بينهم ويتقاضونه وجمعه قروض وهو ما أسلفه من إحسان وإساءة¹، وهذا يظهر لنا أن مفهوم الائتمان هو أشمل من مفهوم القرض.

¹ عبد المعطي رضا رشيد ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص 39.

² حمزة محمود، الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية في المصرف التجاري السوري ودورها في الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة دمشق، 2004، ص 02.

³ فلوح صائي، محاسبة المنشآت المالية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1999، ص 13.

⁴ أبي الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، 1999، ص 22.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

الائتمان لغة هو كلمة عربية صحيحة وتعني "الثقة التي تُشعر الناس أن فلاناً ملئ" وهذا معنى في غاية الدقة لكلمة ائتمان، إذ ليس صحيحاً أن الائتمان معناه القرض فقط، فالقرض نتيجة تابعة للائتمان؛ لأن الائتمان معناه الثقة التي يمنحها المصرف لعميله حتى يكون مستعداً لإقراضه أو كفالته، ولذلك كان القرض تابِعاً لتلك الثقة ونتيجة لها وليس هو بحد ذاته الائتمان، وأضاف صاحب المعجم "وهو التزام يقطعهُ مصرف لمن يطلب منه أن يجيز له استعمال مال معين نظراً للثقة التي يشعر بها نحوه".²

وإذا جرى التحري عن معنى الائتمان في اللغة الانجليزية والتي تكتب «Credit»، يلاحظ أنه ناشئ من كلمة «Credo» في اللاتينية، وهي تركيب الاصطلاحين «Crad»: وتعني باللغة السنسكريتية* «الثقة» و«do» وتعني باللغة اللاتينية «وضع»، وبدمج الكلمتين يصبح المصطلح هو وضع الثقة³؛ أمّا اصطلاحاً: فهو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المدانة؛ ويعود أصل معنى الائتمان في الاقتصاد إلى القدرة على الإقراض، ويقصد به: علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة تنشأ عن مبادلة سلع أو خدمات أو نقود لقاء تعهد بدفع بدل معين مستقبلاً، وفي أجل معين بشكل سلع أو نقود أو خدمات، وفي الغالب يكون التعهد بالدفع نقداً⁴.

ولقد عرّف الكتاب الاقتصاديين الائتمان بتعاريف متعددة مختلفة في مضمونها عن المحاسبين والماليين؛ فاعتبروه مقياساً لقابلية الشخص المعنوي الاعتباري للحصول على القيمة الحالية (نقود) مقابل تأجيل الدفع (النقدي) إلى وقت معين في المستقبل، وهذا المفهوم المبسط للائتمان والذي يمكن ان يعبر من وجهة نظر أخرى عن مفهوم الدين، إذ أن الأخير يمثل تعهداً بالدفع في المستقبل غالباً ما يكون بشكل نقدي؛ ومثلما يُمثل الائتمان حقاً بتسليم الاموال المقرضة في وقت لاحق على اقراضها فان الدين كذلك وكلاهما يصاحب وعدا بالدفع في المستقبل اي بعد انقضاء وقت الاستدانة او الاقتراض⁵.

كما يمكن أن يُعرّف الائتمان: «بأن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية تعتمدُها المصارف بأنواعها»⁶.

¹ سامر مظهر قنطقجي، السياسات النقدية والمالية والاقتصادية، منشورات جامعة كاي KIE University، سورية، 2020، ص 208.
* اللغة السنسكريتية هي أحد اللغات القديمة في الهند والتي يعود تاريخها إلى حوالي 500 سنة قبل الميلاد، وتعتبر واحدة من بين 22 لغة رسمية في الهند، دخلت مفرداتها على العديد من اللغات الأوروبية، بما في ذلك الإنجليزية، وترجمت العديد من الكتب والنصوص القديمة عنها إلى لغات مختلفة.

² خليل شيبوب، المعجم القانوني، دار نشر الثقافة، الإسكندرية-مصر، طباعة سنة 1949م.
³ Timothy Rasinski & others, Building Vocabulary from Word Roots Grade 6 Kit eBook, Teacher Created Materials, 2011, p 43.

⁴ فليح حسن خلف الغزي، الائتمان المصرفي ودوره في الاقتصاد العراقي، مذكرة ماجستير في جامعة بغداد، مطبعة الجامعة، العراق، 1976، ص 12.
⁵ عبد المعطي رضا رشيد ومحفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

⁶ عبد العزيز الدغيم وماهر الأمين وإيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية: سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثالث، اللاذقية (سورية)، 2006، ص 202.

2- تعريف الائتمان المصرفي:

التسهيلات الائتمانية، القروض، السلف، كلها مصطلحات تندرج تحت ما يعرف بالائتمان المصرفي والذي تعددت تعاريفه وأخذت أشكال متنوعة وفقاً لوجهات نظر الباحثين في هذا المجال ومن أبرز التعريفات وأكثرها أهمية نذكر:

الائتمان المصرفي يعرف بأنه: «الثقة التي يوليها المصرف للعميل (فرد أو شركة) حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يُتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض، يتمثل في الفوائد والعمولات، علماً أنه ليست كل عملية ثقة تعتبر بالضرورة عملية ائتمان¹».

وفي تعريف آخر هو: «مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة ومثال ذلك المقرض الذي يقدم مبلغاً من المال للمقترض، فالقيمة الحاضرة هي المبلغ الذي يستلمه المقترض ويدفعه المقرض أمّا القيمة الآجلة فهي الدفعات أو الأقساط عند سداد القرض في الموعد المستقبلي المحدد²».

ويراد به في الاقتصاد الحديث: «أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم عند انتهائها بدفع قيمة الدين، وعليه فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على المصارف بأنواعها³».

وعُرف الائتمان على أنه: «تلك الخدمات المقدمة للزبائن التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة حسب العقد، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف الزبون عن السداد دون أية خسائر⁴».

وكتعريف شامل فإن الائتمان المصرفي هو: «صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على المصارف بأنواعها ناتجة عن

ثقة يوليها المصرف لعملائه فيقدم لهم خدمات والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت بالأموال اللازمة من خلال مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط وفقاً لتواريخ محددة ويتفق عليها حسب العقد، مع تدعيم تلك العملية بمجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد.»

¹ صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة: الائتمان المصرفي- الضمانات المصرفية- الاعتمادات المستندية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2019، ص 15.

² رامي هاشم الشنباري، التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير، جامعة العالم الأمريكية، فلسطين، 2006، ص 74.

³ رحيب حسين وسليم حمود، استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان بالمصارف التجارية، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة سكيكدة، يومي 23-24 نوفمبر 2008، ص 03.

⁴ عبد الحميد عبد اللطيف، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 103.

- من خلال ما سبق يمكننا أن نستنتج أن هناك ستة عناصر رئيسية في تعريف الائتمان وهي:
- ✓ **الثقة:** وهي الثقة التي يمنحها المقرض للمقترض والتي على أساسها تقوم عملية الاقتراض¹، وتعني أن المصرف قد قام بدراسة كافة المقومات الائتمانية ووجد أن العميل مؤهل للحصول على التمويل؛
 - ✓ **مبلغ الائتمان الذي سيتم منحه للعميل:** ويعني قيمة وشكل التسهيلات الممنوحة للعملاء، سواء كانت نقدية أو غير نقدية ويتم حسابه بمدى مناسبة العميل ومدى سلامة إقراضه المبلغ المطلوب؛
 - ✓ **الغرض المستخدم فيه الائتمان:** من الضروري معرفة الغرض من حصول العميل على التمويل المطلوب.
 - ✓ **الفترة الممنوح فيها التمويل:** لابد من تحديد مدة معلومة يتم خلالها تقديم الائتمان للعميل، ومدة أخرى يتم خلالها سداد هذا الائتمان²، ويعتبر هذا الفارق الزمني العنصر الجوهرى في الائتمان والمميز للمعاملات الفورية عن المعاملات الائتمانية.
 - ✓ **المقابل الذي يحصل عليه المصرف:** ويتمثل في هامش الربح إضافة إلى المصاريف والعمولات.
 - ✓ **المخاطرة:** وتتضمن ما يمكن للدائن أن يتحمله نتيجة انتظاره لدينه، ناهيك عن احتمال عدم دفع الدين³.

فالائتمان يعتمد على الثقة ويفرض وجود درجة من التأكد فيما يخص المقترض بأنه يتصرف بنية حسنة وأنه لا يبالغ في قدرته المستقبلية على الدفع فهناك عنصران أساسيين فيما يخص المصدقية الإقراضية للمقترض وهما القدرة على الدفع والنية في الدفع.

*ويرتبط الائتمان بعدة مفاهيم مختلفة نذكر أهمها⁴:

- أ- **الجدارة الائتمانية (Credit-standing):** وهي قابلية الحصول على الائتمان، وكلما تحسنت الجدارة الائتمانية للعميل كلما تمكّن من الحصول على طلبه من الائتمان وبشروط أفضل وهنا يتم تحديد الجدارة الائتمانية بالملاءة المالية والسمعة والشهرة والحصة من السوق وغيرها من العوامل.
- ب- **خط الائتمان (Line of Credit):** هو الحد الأقصى من الائتمان الذي قرر أو وافق المصرف على منحه للعميل المستوفي لشروط منح الائتمان وفق الدراسة الائتمانية أي سقف الائتمان الذي اتفق الطرفان على عدم تجاوزه ويرتبط هذا السقف بالجدارة الائتمانية للعميل وبملائته المالية من خلال ما يقدمه من بيانات مالية تاريخية.

¹ Ben Halima Ammour, **Pratique des Techniques Bancaires**, édition Dahleb, Alger, 1997, p17.

² عصام عبد الرحيم علي يحيى، دور الاستعلام الائتماني في فعالية اختيار العملاء بالمصارف المتخصصة في السودان (2005-2018)، دراسة متخصصة أكاديمية لنيل درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة النيلين، السودان، 2019، ص 51.

³ عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي-البنوك الالكترونية-البنوك التجارية-السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 40.

⁴ خليل الشماخ، تقييم أداء المصارف التجارية، معهد التدريب المالي والمصرفي، 2004، ص 596.

ج- أداة الائتمان (Credit Instrument): وهي وثيقة توضح وتبين التزامات المقترض وحقوق المقترض. (مثال ذلك الكمبيالة، السند، دفاتر حساب التوفير، عقد مراجعة... إلخ) وذلك نظراً لأن الائتمان عملية إقراض فإنه من الضروري وجود وثيقة تعزز هذه العملية وتضمن حقوق المصرف في حقوق المصرف في حال تخلف المدين عن سداد التزاماته.

المطلب الثاني: أهمية الائتمان المصرفي:

يشكل منح الائتمان أهمية بارزة على حياة الأفراد والمجتمع والاقتصاد الوطني، ويمكن النظر إلى أهميته من زوايا مختلفة نذكرها فيما يلي:

1- أهمية الائتمان بالنسبة للمصارف:

يعتبر الائتمان المصرفي الاستثمار الأكثر قسوة نظراً لما يتحمله المصرف من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهياره وهو في ذات الوقت الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة المصرف والذي من خلاله يمكنه تحقيق أرباحه الأساسية، ودونه تفقد المصارف دورها كوسيط مالي في الاقتصاد¹؛ فوظيفة منح القروض والتسهيلات المصرفية من الوظائف المهمة للعمل المصرفي حيث يتم استخدام نسبة من موارده المختلفة (ودائع ومدخرات) في شكل قروض وتسهيلات تمنح للجهات المقترضة، وتحقق من وراء ذلك المصارف عوائد مالية والتي تشكل النسبة الكبرى من الأرباح المحققة من النشاط المصرفي.

2- أهمية الائتمان بالنسبة للمقترض (أفراد أو شركات):

الحصول على القروض والتسهيلات المصرفية يمكن المقترض من تغطية العجز المالي الذي قد يشل حركة نشاطه، فهو بذلك يفتح المجال أمام حركة الإنتاج والنمو في مجالات العمل المختلفة ويمكن الوحدات الاقتصادية من تحقيق أهدافها والاستمرارية في ممارسة أعمالها².

3- أهمية الائتمان للمجتمع:

الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة يفسح المجال أمام خلق فرص استثمارية جديدة أو التوسع في الأنشطة الحالية، وفي جميع الأحوال يترتب على ذلك زيادة في الإنتاج والخدمات والتي تؤدي إلى فتح مجالات جديدة للتوظيف وزيادة مستوى الدخل لأفراد المجتمع وتحقيق المزيد من الرفاهية الاقتصادية.

4- أهمية الائتمان بالنسبة للاقتصاد:

على مستوى الاقتصاد فإن الائتمان المصرفي ما هو إلا نشاط اقتصادي غاية في الأهمية، له تأثير متشابه الأبعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نموه وارتقاؤه³.

¹ حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص 17.

² السنوسي محمد الزوام ومختار محمد إبراهيم، إدارة مخاطر الائتمان البنكي في ظل الأزمة المالية العالمية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع بكلية الاقتصاد والمحاسبة، جامعة سبها، ليبيا، يومي 10-11 نوفمبر 2009، ص 06.

³ صلاح الدين حسن السيسي، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998، ص 43.

ويعتبر في ذات الوقت أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يُحسَّن استخدامه، حيث يؤثر حجم الائتمان المصرفي على الحالة الاقتصادية العامة، فالمبالغة في حجم الائتمان يمكن أن يؤدي إلى آثار تضخم ضارة، والانكماش في منح الائتمان يمكن أن يؤدي إلى صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها، وبالتالي الحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك يجب أن يكون الائتمان متوازياً وملياً للاحتياجات التمويلية الفعلية للاقتصاد القومي بما يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية المنشودة، ولذلك فإن الدولة تحاول أن تسيطر على الائتمان بوسائل مباشرة وغير مباشرة من خلال المصرف المركزي، ويساعدها في ذلك القرارات الائتمانية الصادرة عن إدارات الائتمان بالمصارف التجارية، حيث أن قرار الائتمان يجب أن لا يخرج عن السياسة الائتمانية للمصرف وهي مرتبطة بسياسة الدولة ووجدت أصلاً لتحقيق أهدافها¹.

المطلب الثالث - أنواع الائتمان المصرفي:

يعتبر الائتمان المصرفي الاستثمار الأكثر جاذبية لنشاط المصارف عامة والمصارف التجارية بشكل أخص، حيث أنه يضمن تحقيق الربحية المرتفعة من جهة ومن الجهة الأخرى يتحمل المصرف أكبر مقدار من المخاطرة، وعليه يمكن أن يتخذ الائتمان تصنيفات متعددة إذ تتغير وفقاً للتغيرات التي رافقت نشاط المصارف التجارية في الاقتصاد:

أولاً - الائتمان بحسب الغرض: ينقسم هذا النوع من الائتمان إلى:

أ - الائتمان الاستثماري:

وهو الائتمان الذي يمنح للشركات الإنتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل، أو متوسطة الأجل نظراً لضعف الموارد الذاتية للمؤسسة، مثل الاستثمار في الأصول الثابتة وغيرها².

ب - الائتمان التجاري:

يعد هذا النوع من الائتمان التمويلي قصير الأجل، وتحصل عليه المؤسسات من الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات الأصلية للسلع التي تتاجر بها أو تستخدمها في عمليات الإنتاج، ويلعب الائتمان التجاري دور بالغ الأهمية في تمويل الكثير من المؤسسات خاصة التجارية منها، والمؤسسات الصغيرة التي تجد صعوبة في الحصول على القروض المصرفية أو تعاني من عدم كفاية رأسمالها العامل في تمويل احتياجاتها التجارية³.

¹ أنس هشام المملوك، مخاطر الائتمان وأثرها في الحفاظ الاستثمارية دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية، رسالة دكتوراه في الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق، سورية، 2014، ص 24.

² صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة: الائتمان المصرفي - الضمانات المصرفية - الاعتمادات المستندية، مرجع سبق ذكره، ص 81.

³ طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والإنترنت، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 452.

ج- الائتمان بغرض الاستهلاك:

يشتمل على مختلف القروض التي تمنحها المصارف للأفراد بغرض تمويل عمليات الاستهلاك لديهم ك شراء السيارات والأدوات الكهربائية ... الخ.

فهو يمثل ائتمان شخصي في غالب الأحيان بحيث يقدم للشركات أو الأشخاص الموظفين المحولة رواتبهم، وغالباً ما يتم تسديد هذا النوع من الائتمان في صورة دفعات شهرية للبنك¹.

ثانياً- تقسيم الائتمان من حيث المدة:

ينقسم الائتمان حسب أصله إلى ثلاثة أنواع قصير، ومتوسط، وطويل الأجل.

أ- الائتمان قصير الأجل:

وهو الائتمان الذي لا تزيد مدة استحقاقه عن سنة واحدة ويستحوذ على الجانب الأكبر من تسهيلات المصارف التجارية، وتعتبر من أفضل أنواع التوظيف لديها ويتم منحها بغرض تمويل الأنشطة الجارية للعملاء، أو بصيغة أخرى لعمليات رأس المال العامل ذات الدوران السريع، مثل تمويل شراء المواد الأولية ويمتاز هذا النوع من الائتمان بأسعار فائدة منخفضة نظراً لقصر أجله².

ب- الائتمان متوسط الأجل:

تتراوح مدته بين السنة والخمس سنوات، ويمنح في العادة لتمويل الأنشطة الاستثمارية ويحدد لها برنامجاً للسداد يرتبط بالتدفقات النقدية الحالية والمتوقعة التي تظهر من خلال الدراسات الاقتصادية للمشاريع الطالبة للتسهيل الائتماني³.

ج- الائتمان طويل الأجل:

وهي التسهيلات التي تزيد آجالها عن خمس سنوات وقد تصل إلى عشر سنوات أو عشرين سنة، وفي العادة تمنح لتمويل الأنشطة والعلميات ذات الطبيعة الرأسمالية وإقامة المشاريع الجديدة، ونتيجة لارتفاع نسبة المخاطرة في مثل هذا النوع من التسهيل، فإن المصارف تتحوط في اتخاذ إجراءات وتدابير وقائية مثل الطلب من المتقدم للحصول على التسهيل الائتماني بعدم ممارسة أي نشاط آخر قد يؤثر على قدرته في السداد في المواعيد المحددة أو طلب ضمانات إضافية كالعقارات والأراضي⁴، وتعتمد المصارف في مواجهة المخاطر المترتبة إزاءها على الرهن العقاري والكفالات والرهن الحيازي. أمّا المستفيدون من هذا النوع من الائتمان فهم المنشآت العامة والخاصة بحيث لا يتجاوز التمويل عادة 70% من مبلغ المشروع⁵.

¹ طارق طه، مرجع سبق ذكره، ص 453.

² صلاح الدين حسن السيسي، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد، مرجع سبق ذكره، ص 41.

³ حسين بلعجوز، مخاطر التمويل في البنوك الكلاسيكية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 88.

⁴ عبد المعطي رضا رشيد ومحفوظ أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 104.

⁵ سليمان ناصر، التقنيات المصرفية وعمليات الاقراض، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 50.

ثالثاً- تقسيم الائتمان بحسب الجهة المستفيدة من الائتمان:

وينقسم من حيث الجهة المستفيدة منه إلى ائتمان موجه للقطاع الخاص وائتمان موجه إلى القطاع العام.

أ- الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص:

وهو الائتمان الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات، وتعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص في الحصول على مثل هذا الائتمان على مدى ملاءمتهم المالية ومسموعاتهم الأدبية والتجارية لدى الممول مانح الائتمان (المصارف).

ب- الائتمان الموجه إلى القطاع العام:

في العادة يمنح هذا النوع من الائتمان للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية الذي يُصنّفون ضمن أشخاص القانون العام، والتي في الغالب يعتمد الحصول على الثقة في التعامل مع الدولة على مركزها المالي، إضافة إلى الظروف السياسية والاقتصادية السائدة في البلد والمحيط.

رابعاً- الائتمان المصرفي بحسب طبيعة الضمان:

وينقسم هذا النوع إلى ائتمان مصرفي بضمان عيني ومادي ملموس، وائتمان مصرفي بضمان معنوي :

أ - الائتمان المصرفي بضمان مادي وعيني¹:

تعتبر الضمانات العينية الملموسة وسائل تأمين للمصرف ضد أي خطر في التسهيل الممنوح للعميل، فهي تطلب في العادة بقصد التأكد من سمعة العميل ومصادر دخله ومركزه المالي، حيث تساعد المصرف في الحصول على حقوقه في حالة تعثر العميل ويندرج تحت هذا النوع من الائتمان بضمان الأنواع التالية:

* ائتمان مقابل تأمينات نقدية:

ويقدم هذا الائتمان مقابل تأمينات نقدية يتم حجزها في حساب أمانات نقدية مقابل تسهيلات؛ وتتراوح قيمتها بنسبة معينة من التسهيل المطلوب أو بكامل قيمته وقد تكون تلك التأمينات محجوزة في حساب طالب التسهيل نفسه لدى المصرف، أو في حساب الكفلاء له في نفس المصرف.

* ائتمان مقابل رهن عقاري:

في مثل هذا النوع يقدم العقار أو الأرض كضمان للمصرف عن طريق إجراء عملية الرهن لصالح المصرف في الدوائر المختصة ليكون ضامن للتسهيل المطلوب في حالة رأى المصرف ضرورة ملحة لذلك بحسب وضعية العميل طالب التسهيل الائتماني.

¹ رائد خالد أبو شيخة، أثر مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2016، ص 37.

* ائتمان مقابل أوراق تجارية:

تتمثل في التسهيلات التي تمنحها المصارف لعملائها مقابل الكمبيالات المسحوبة لصالح هؤلاء العملاء والمودعة لديها، ولتحتاط المصارف تقوم باقتطاع هامش معين من قيمة الكمبيالات الصافية بما يجعل قيمتها الإقراضية تقل عن قيمة الضمان بنسبة تتفاوت ما بين 20 % - 50 %، هذا بالإضافة أن المصارف قد تطلب كفالة عملاء لديها ممنوحين سقف خصم كمبيالات بضمانات أخرى بحيث تضاف كفالتهم على الكمبيالات للمستفيدين الذين يمثلون طرف ثالث يكونوا قد قاموا بشراء عقار أو أصول أخرى من قبل خاصم الكمبيالات لدى المصرف وهي ما يطلق عليها في السوق المصرفي كفالة AVAL.

* ائتمان مقابل أوراق مالية:

حيث تحرص المصارف في مثل هذا النوع من الائتمان أن تكون الأوراق المالية المقدمة كضمان للتسهيل المطلوب هي من الأوراق المالية القابلة للتداول في سوق الأوراق المالية (البورصة).
وتجدر الإشارة هنا أنه يوجد أنواع أخرى من الائتمان تمنحها المصارف لعملائها تصنف ضمن أنواع الائتمان بحسب طبيعة الضمان المقدم مقابل التسهيلات المطلوبة أبرزها:

* ائتمان مقابل رهن آليات ومعدات:

تراعي المصارف في مثل هذا النوع من الائتمان أن الآليات أو السيارات المقدمة كضمان للتسهيل المطلوب من سنوات إنتاج حديثه، وتشترط لتقديمها كضمان أن يتم تأمينها شاملاً لدى شركات التأمين المعتمدة، وتسجيل التأمين لصالح المصرف بالإضافة إلى إتمام إجراءات الرهن عليها لدى الدوائر والمؤسسات ذات العلاقة.
* ائتمان مقابل شيكات آجلة (برسم التحصيل) :

تلجأ المصارف في بعض الأحيان إلى منح تسهيلات ائتمانية بضمان إيداع شيكات آجلة أو برسم التحصيل، يكون مقدم طلب الائتمان قد حصل عليها من زبائنه، وتشترط المصارف نسبه معينه من قيمة الشيكات مقابل التسهيل المطلوب تعتمد على نسبة التحصيل للفترة الماضية للشيكات المودعة في حساب العميل طالب الائتمان، بالإضافة إلى اشتراطات أخرى قد تأخذها المصارف بأن تكون تلك الشيكات حقيقية، ومتعددة الساحبين، وأن تحافظ على نسبة تركيز معينة لا تتعدها، وتحمل تاريخ استحقاق معين لا تتعدها تلك الشيكات.

ب) الائتمان المصرفي بضمان شخصي:

تمنح المصارف في بعض الظروف وإلى بعض العملاء تسهيلات ائتمانية بدون توفر ضمان عيني أو مادي، ويعرف هذا النوع بالائتمان الشخصي، بمعنى الضمانة الشخصية للعميل أو الكفالة الشخصية له من قبل عملاء أو أشخاص آخرين، ويكون مثل هذا الائتمان مبني على الثقة بين المقترض والمصرف وتاريخ العلاقة المصرفية مع

المصرف، بالإضافة إلى الاعتماد على قوة وسلامة المركز المالي للعميل، وكفاءته في إدارة أعماله، وحسن مسموعاته الأدبية والتجارية¹.

خامساً- الائتمان المصرفي بحسب نوعية التسهيل:

ينقسم هذا النوع من الائتمان إلى تسهيلات ائتمانية مباشرة، وتسهيلات ائتمانية غير مباشرة:

* التسهيلات الائتمانية المباشرة:

في حين أن الودائع بكافة أصنافها وأنواعها تعتبر المصدر الرئيسي لأموال المصارف التجارية، فإن التسهيلات الائتمانية المباشرة بالمقابل تعتبر التوظيف الأساسي لتلك الأموال، وهي تشتمل على ثلاثة أشكال رئيسية:

أ) حساب الجاري المدين (Over Draft):

التسهيل الجاري المدين أو كما يسمى الاعتماد البسيط، هو اتفاق بين المصرف وعميله، بموجب عقد ائتماني يوقع بين الطرفين، ويتم اعتماده من قبل الدائرة القانونية في المصرف، ويحق للعميل بموجبه أن يسحب من الأموال التي يسمح له المصرف بسحبها، وبحدود السقف الممنوح، وذلك خلال فترة زمنية محددة غالباً تكون سنة ميلادية قابلة للتجديد أو إلغاء السقف، حيث يتم احتساب فائدة مدينة على الرصيد المستغل من السقف وبشكل شهري في غالب الأحيان.

ب) القروض والسلفيات (Loans & Advances):

القروض هي أبسط صور الائتمان ومن أكثرها شيوعاً وانتشاراً في المصارف، ويلجأ العميل إلى هذا النوع من الاقتراض لتغطية احتياجاته سواء كانت تتعلق برأس المال العامل أو في عمليات التمويل والاستثمار أو لتغطية نفقات خاصة، ويندرج تحت هذا النوع من التسهيلات عدة تفريعات تعمل المصارف من خلالها:

- قروض السلف الشخصية:

في العادة يكون هذا النوع من القروض بمبالغ قليلة أو متوسطة، ويمنح في الغالب إلى موظفين لديهم رواتب محولة للمصرف، وتستخدم في بعض الأحيان لتسديد التزامات خاصة ويمتد تاريخ استحقاقها لسنة أو أكثر، وتسدد إما دفعة واحدة أو بموجب أقساط شهرية وتكون الفائدة بسيطة أو مركبة بحسب طبيعة الاتفاق المدون في العقد.

- القروض العادية أو التجارية:

هذا النوع من القروض يمنح في العادة للعملاء الذين يمارسون نشاطات وأعمال تجارية أو صناعية، وتكون قيمته المالية متوسطة أو مرتفعة، وتمتد فترة سدادها لعدة سنوات أو يسدد دفعة واحدة في موعد الاستحقاق بحسب ما هو مدون في العقد الائتماني الموقع، ويتم استيفاء فائدة متناقصة على قيمة القرض، تسدد بشكل شهري إضافة إلى القسط المقرر أو دفعة واحدة في نهاية مدة القرض الزمنية بحسب ما ورد في العقد الائتماني.

¹ صلاح الدين حسن السيسي، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد، مرجع سبق ذكره، ص 27.

ج) الكمبيالات المخصومة (Discounted Bill of Exchange):

تعتبر الكمبيالات هي أحد فروع الأوراق التجارية، وهي محرر مكتوب وفق شرائط مذكورة في القانون، يتضمن تعهد محره بدفع مبلغ معين، بمجرد الاطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعين لأمر شخص آخر، وهو المستفيد أو حامل السند. وهي الأوراق التجارية الشائعة الاستعمال لدى المصارف التجارية، إما بهدف البيع الآجل فيما بين المشتري والبائع، حيث تتدخل المصارف مقابل عمولة متفق عليها؛ لتمكين التاجر (الدائن) من خصم الكمبيالة، وتسييل قيمتها قبل تاريخ الاستحقاق أو تكون الكمبيالة ضامنة لحق المصرف بمنح تسهيل لأحد الزبائن لديها.

د) بطاقات الائتمان (Credit Cards):

تكون البطاقة الائتمانية في العادة من البلاستيك، أو على شكل شريحة إلكترونية، حيث تعطي لصاحبها الحصول على الائتمان الذي يريده بموجب السقف المحدد مسبقاً أو متفق عليه مع المصرف المصدر للبطاقة، وتعتبر البطاقة الائتمانية شكلاً متطوراً من الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية لعملائها، وهي تعطي كامل الفرصة بالسحب النقدي وفي التعامل مع المحلات التجارية والمرافق الخدماتية داخل البلد الذي يقيم بها العميل وخارجه، وفي حالة استخدام البطاقة في عمليات شراء السلع والخدمات فإن حاملها لا يدفع أي فوائد وعمولات على ذلك، إذا التزم بالتسديد الكامل للسحوبات خلال فترة السماح والتي تمتد لمدة 27 يوم، أما في حالة السحب النقدي من خلال البطاقة يتم استيفاء عمولة سحب نقدي تتراوح قيمتها بين 2% إلى 4% من قيمة المبلغ الذي تم طلبه، وفي حالة عدم التزام العميل بالتسديد في مواعيد الاستحقاق يترتب على الرصيد المستغل من سقف البطاقة دفع فوائد تأخير إضافية.

ذ) القبولات المصرفية (Bankers Acceptances):

تعد أحد أنواع الائتمان المصرفي، حيث بموجبها يقوم العميل طالب الائتمان بإصدار سحب زمني على المصرف الذي يتعامل معه، إذ بموجب ذلك يتعهد المصرف بدفع قيمة السحب في تاريخ الاستحقاق .

هـ) التأجير التمويلي (Finance or Capital leasing):

بموجبه يتم وضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الايجار وتسديد أقساط محددة تسمى ثمن الايجار¹؛ وهذا يمثل ائتماناً مصرفياً مباشراً فالعلاقة بين المؤجر (المصرف) والمستأجر (شركة الأعمال) تعد بمثابة اقتراض للأموال، فالعميل (المستأجر) لا يطلب منه دفع قيمة الأصل المستأجر وإنما يقوم بتسديد مبالغ متفق عليها تمثل قيمة الايجار كما هو محدد في العقد مع حق العميل بامتلاك الأصل بعد تسديد كامل المبلغ² وهذا ما تسميه المصارف الإجارة المنتهية بالتمليك.

¹ أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 102.

² حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 115.

* التسهيلات الائتمانية غير المباشرة:

هي عبارة عن تعهد المصرف بالتسديد أو الدفع عن عملائه في حالة عدم احترامهم لتعهداتهم أو وفائهم لالتزاماتهم المباشرة في المواعيد المحددة وتأخذ عدة صور أبرزها:

أ) الكفالات /خطابات الضمانات (Letters of Guarantee) :

وهي عبارة عن عقد كتابي يتعهد بمقتضاه المصرف (مصدر الكفالة) بضمان أحد عملائه، بناءً على طلبه في حدود مبلغ محدد، ولمدة زمنية معينة اتجاه طرف ثالث وهو المستفيد، بمناسبة التزام ملقى على عاتق العميل المكفول وضماناً لوفائه بالتزامه اتجاه ذلك الطرف.

* ومن أبرز أنواع الكفالات التي تصدرها المصارف¹:

- الكفالات النقدية:

وهي كفالات يصدرها المصرف لصالح العميل، تتعهد بسداد التزامات العميل في فترة محددة أو عند عدم التزامه الأخير بالسداد بعد نفاذ تاريخ الاستحقاق.

- كفالات الدفعات المقدمة:

وهي الكفالات التي يصدرها المصرف للمقاولين، نتيجة عدم مقدرتهم على توفير المال اللازم عند بداية المشروع، وتقدم على شكل دفعات عند عدم وفائه لسدادها لمالك المشروع.

- كفالات دخول عطاء:

وهذا النوع من الكفالات تقدم مع تسعير العطاء المطروح و المعلن عنه سواء بالصحف أو بأي وسيلة إشهار أخرى، وفي غالب الأحيان تشكل قيمة الكفالة نسبة مئوية من قيمة العطاء (5% أو 10 %... الخ) ، ويكون هذا النوع من الكفالات محدد بفترة زمنية في العادة ثلاثة شهور وقد تزيد أو تنقص المدة عن ذلك.

- كفالات حسن التنفيذ:

تصدر هذه الكفالات لضمان حسن التنفيذ للمقاولات وغيرها، بحسب المواصفات الواردة في العطاءات، فهي تغطي الضرر الناجم عن عدم التزام المتعهد بالتنفيذ الكامل للشروط المتفق عليها في العقد.

- الكفالات الجمركية:

يتم إصدار هذا النوع من الكفالات لتمكين المستورد من تأجيل سداد الضرائب والرسوم أو بحصوله على الإعفاء أو التنزيل من قيمتها، فهذا النوع من الكفالات تضمن التنفيذ اتجاه الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة.

ب) الاعتمادات المستندية (Letters of credit):

هو عقد بموجبه يتعهد المصرف (فاتح الاعتماد) وبناءً على طلب العميل بدفع مبلغ معين مقابل استلام مستندات شحن البضاعة، وفقاً للشروط المتفق عليها.

¹ رائد خالد أبو شيخة، مرجع سبق ذكره، ص 42.

ويعرف أيضاً بأنه تلك العملية التي يقبل بموجبها مصرف المستورد أن يحل محل المستورد في الالتزام بتسديد قيمة وارداته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق المصرف الذي يمثله مقابل استلام الوثائق أو المستندات التي تدل على أن المصدر قد قام فعلاً بإرسال البضاعة المتفق عليها¹.

- الاعتماد بالاطلاع (Sight):

في هذا النوع من الاعتمادات يدفع المصرف بموجبه كامل قيمة المستندات المقدمة فور الاطلاع عليها، والتحقق من مطابقتها للاعتماد، ويكون الدفع من أموال المصرف وفي حالة اعتماد الوكالة، فإن المصرف يقوم بإبلاغ عميله طالب فتح الاعتماد بوصول المستندات، ويطلب منه توقيعها وتسليمها ودفع قيمتها كاملة مع العمولات وهذا النوع هو أكثر أنواع الاعتمادات شيوعاً في بلادنا.

- اعتماد القبول (Acceptance):

ينص هذا النوع من الاعتمادات على أن الدفع يكون بموجب كمبيالات يسحبها البائع المستفيد، ويقدمها ضمن مستندات الشحن، وبحيث تستحق تاريخها في وقت لاحق معلوم، والمسحوبات المشار إليها إما أن تكون على المشتري طالب فتح الاعتماد، وفي هذه الحالة لا تسلم المستندات إلا بعد توقيع المشتري بما يفيد التزامه بالسداد في التاريخ المحدد، وإما أن يكون مسحوب على المصرف فاتح الاعتماد الذي يتولى نيابة عن المشتري توقيعها، بما يفيد التزامه بالسداد في أجل المحدد لدفعها، أو يسحبها على المشتري ويطلب توقيع المصرف الفاتح بقبولها أو التصديق عليها.

- الاعتماد الآجل (Differed):

يتشابه الاعتماد الآجل مع اعتماد القبول بحسب ما ورد في الاعتماد الآجل، وتختلف فقط في أن المستفيد لا يقدم كمبيالة مع مستندات الشحن، بالإضافة إلى أن مصرف فاتح الاعتماد يقوم بتسديد كامل المبلغ نقداً للمصدر ويقوم عميله (فاتح الاعتماد) بالتسديد للمصرف بموجب أقساط أو يسدد القيمة في موعد لاحق (أجل) يتفق عليه.

وذلك على دفعات محددة وفقاً لشروط معينة، بالإضافة إلى إعطاء المستأجر حق تملك الأصل المستأجر بعد الانتهاء من تسديد جميع الدفعات².

الائتمان الدولي:

تعتبر المصارف التجارية قلب نظام التمويل الدولي وهي تمارس دوراً فريداً في تسهيل التجارة الدولية وتدعم توسيع الشركات المتعددة الجنسيات من خلال تمويل المعاملات الدولية، سواء ذلك الذي يتسم بالأجل الطويل أو ذلك

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 106.

² وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص 102.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

الذي يتميز بالأجل القصير، لذلك فإن المصارف التجارية تساهم في تقديم الائتمان الدولي القصير الأجل من خلال ضمان الالتزامات الدولية للزبائن والأوراق التجارية الدولية وتسهيل المدفوعات الدولية.

الائتمان المشترك:

ظهرت فكرة الائتمانات المشتركة بعد تعاظم احتياجات المشروعات الاستثمارية إلى تمويل ضخمة، وتعني أن يشترك أكثر من مصرف في تمويل المشروعات الكبرى والتي لا يستطيع مصرف واحد تقديمه تجنباً للمخاطر الكبيرة. وخاصة الائتمان الاستثماري المشترك الطويل الأجل، إذ تسعى إدارة الائتمان إلى الاشتراك مع مصارف أخرى في تقديم الائتمان بعد دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية وتحديد طريقة التسديد وطرح المساهمة في الاشتراك في هذا الائتمان بين المصارف.¹

ويمكن تلخيص ماسبق من أنواع الائتمان المصرفي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01-01): تصنيفات الائتمان المصرفي



المصدر: أنس هشام المملوك، مرجع سبق ذكره، ص 24.

لقد استطاع على الدوام أطراف المبادلات التجارية أن يستحدثوا أدوات وأساليب مختلفة لتحقيق هدف سرعة تداول الحقوق وتوفير أكبر قدر من الثقة في المعاملات، ومن أهم هذه الأدوات نجد الأوراق التجارية والأوراق المالية. فالأولى تعتبر أدوات ائتمانية قصيرة الأجل، بينما تعتبر الثانية أدوات ائتمانية طويلة الأجل، وفيما يلي نذكرها باختصار:

- 1- الأوراق التجارية: هي أداة وفاء وأداة ائتمان مثل: السفتجة، السند لأمر، الشيك.²
- 2- الأوراق المالية: تعد من أدوات الائتمان طويل الأجل ومن أهمها الأسهم والسندات.³
- 3- النقود الورقية: وتسمى أيضا النقود الورقية الائتمانية، وتتميز بسهولة وسرعة استخدامها في المعاملات.
- 4- وسائل الدفع الالكترونية: أصبح استخدامها أكثر من ضرورة خاصة مع التقدم العلمي وانشاء استخدام الأنترنت.

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 114.

² نادية فضيل، الأوراق التجارية في القانون الجزائري، دار هومة، الجزائر، ط11، 2006 م، ص19.

³ محمود محمد الداغر، الأسواق المالية: مؤسسات-أوراق-بورصات، دار الشروق، عمان-الأردن، 2005، ط 01، ص86.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

المطلب 04: ركائز الائتمان المصرفي (مبادئه، الاستعلام المصرفي، التحليل الائتماني)

تقوم المصارف التجارية بالعديد من الوظائف والخدمات التي تقدمها للمتعاملين، ومن بين هذه الوظائف منح الائتمان المصرفي الذي يعتبر مصدر مهم من مصادر وإيرادات المصرف من جهة، ومن جهة أخرى هو من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، إذ لا تقف تأثيراته الضارة على مستوى المصرف والمؤسسات المالية الوسيطة، وإنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد إذا لم يتم استخدامها بالطريقة الصحيحة.

1- مبادئ منح الائتمان المصرفي:

يقصد بمبادئ الائتمان تلك الاجراءات المتسلسلة المتعارف عليها في تقييم طلبات الاقراض الهادفة الى تعظيم المنافع وتقليل المخاطر الى أدنى حد ممكن، وتعمل المصارف عندما تقوم بعملية الإقراض على الموازنة بين عدة عوامل متضاربة ومتعارضة حتى تحقق هدفها بالإقراض الجيد المربح، ويتم منح الائتمان المصرفي استنادا الى قواعد واسس ثابتة ومتعارف عليها من أهمها:

أ- **اعتبارات السيولة:** وتقوم على أساس ان المصرف يكون قادرا باستمرار على مقابلة التزاماته اتجاه العملاء اصحاب الودائع عن طريق تحقيق السيولة الكافية مما يستدعي بالضرورة قيام المصرف استخدام قدر من موارده في اصول تتمتع بقدر كافي من السيولة مما يتيح له إمكانية استرداد قيمتها بسرعة دون التعرض للخسارة عند الحاجة الى نقود.¹

ب- **اعتبارات الربحية:** المقصود من ذلك حصول المصرف على عوائد من الائتمان الذي يمنحه، تمكنه من دفع الفوائد على الودائع، وتحقيق عائد مناسب على رأس المال على شكل أرباح صافية.

ت- **المواءمة:** رغم أن عاملي السيولة والربحية متلازمان، إلا أنهما أيضا متناقضان، الأمر الذي يستوجب إيجاد المواءمة بينهما بحيث لا يضحي المصرف بعامل منهما في سبيل تحقيق الآخر، وهذا عن طريق إدارة الأموال وتوظيفها بما يحقق الوفاء بمتطلبات الودائع وتحقيق أكبر عائد ممكن.

ث- **الالتزام بالسياسة الائتمانية للمصرف:** يعد وجود سياسة ائتمانية واضحة بمثابة أساس تبنى عليه عملية منح الائتمان، ويقصد بها "مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وكذا الشروط وضوابط منحها ومتابعتها وتحصيلها".

ج- **قرارات المصرف المركزي:** يخضع المصرف في منح الائتمان لما يصدره المصرف المركزي من قرارات كتلك المتعلقة بالحدود التي يتعين ألا يتجاوزها التوسع الائتماني، وكذلك نسبتي السيولة والاحتياط النقدي الواجب الاحتفاظ بهما.

ح- **الأمان:** يعود هذا المبدأ إلى ثقة إدارة المصرف بأن كل الائتمان التي تمنحها للعملاء سوف يتم سدادها في الوقت المحدد، ويتم منح الائتمان بالاعتماد على كل ما يتعلق بالحيث الداخلي والخارجي لطالب القرض.²

¹ عاطف جابر طه عبد الرحيم، تنظيم وإدارة البنوك (منهج وصفي تحليلي)، الدار الجامعية، الاسكندرية-مصر، 2008، ص 282.

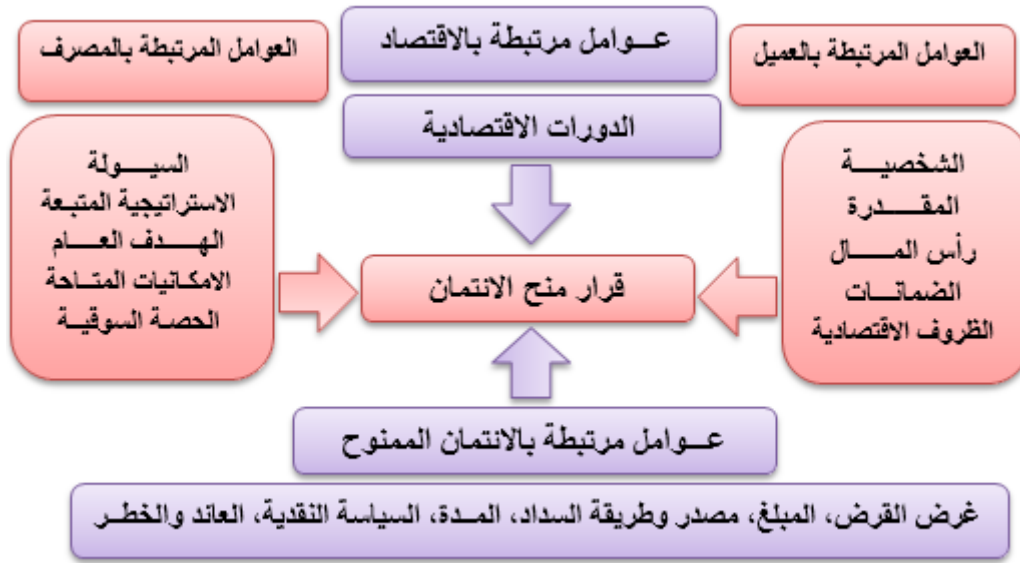
² عابد شريط وصابرينة بينة، أثر معايير الجدارة الائتمانية المعروفة بـ Cs 5 على اتخاذ القرار الائتماني، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 04، العدد 02، جامعة البليدة-الجزائر، 2013، ص 110.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

2- عمليتي تحليل الملف الائتماني والاستعلام في إدارة الائتمان:

تحدد كفاءة وفاعلية إدارة الائتمان في المصرف التجاري بكفاءة وفاعلية قرار الائتمان Credit Decision فيها، ويتسم قرار الائتمان في العادة بنوع من التعقيد والصعوبات وذلك راجع إلى أن نتائج القرار الائتماني لا تظهر إلا بعد فترة زمنية بسبب حالة عدم التأكد في المستقبل. ويدور محور القرار الائتماني حول اتخاذ قرار الموافقة بمنح الائتمان عندما يطلبه العميل أو رفض طلبه وهنا مكنم الخطورة والتعقيد في قرار منح الائتمان؛ فالقرار الخاطئ في منح الائتمان هو نفسه القرار الخاطئ في رفض العميل فالأول ينتج عنه خسارة بسبب منح الائتمان والثاني ينتج عنه فوات الفرصة بسبب الرفض وفي ذلك خسارة يتحملها المصرف. والشكل الموالي يوضح العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار الائتماني:

الشكل رقم (01 - 02): العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار الائتماني



المصدر: بالاعتماد على محسن أحمد الحضيري، الديون المتعثرة: الظاهرة، الأسباب، العلاج، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 1997، ط1، ص 298.

ويمكن أن نظيف إلى هذه العوامل ضرورة الالتزام بالقيود القانونية حيث تحدد التشريعات القانونية التي يصدرها المصرف المركزي، إمكانية التوسع في التمويل أو تقليصه والحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها بحيث لا يحدث أي تعارض بين سياسة المصرف الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي. ونذكر أن المصرف لا يستطيع أن يتنبأ بنتائج قراراته بدقة كاملة، ولكن يستطيع عن طريق تحليل المخاطر المصاحبة لعمليات التمويل الوصول لتقدير احتمالات موضوعية محددة للقرار المتخذ، فالقرار السليم هو ذلك الذي تشعر فيه الإدارة بأن العائد الذي سوف يتولد عنه يوازي أو يزيد عن درجة المخاطر التي تحيط به؛ والمعلوم أن قرار الموافقة أو الرفض لا يأتي من فراغ، بل هو نتيجة عملية جوهرية تقوم بها إدارة الائتمان بدراسة وتحليل مجموعة كبيرة من البيانات لتحليل الملف الائتماني ثم بالاستعلام المصرفي حول طالب القرض:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

أ- تحليل الملف الائتماني: يحتوي الملف الائتماني على معلومات وبيانات عن طالب الائتمان وحالته بشكل عام والذي لا بد أن يتضمن أكبر قدر من المعطيات عن العميل، فمن خلال تحليل هذا الملف ودراسته يمكن الاحاطة بما قد يتعرض له المصرف من مخاطر عند اتخاذ القرار الائتماني سواء بالرفض أو بالقبول.

ويمكن القول أنّ دراسة الملف الائتماني وتحليله بفاعلية ودقة تعتبر الخطوة الأولى في اتخاذ القرار الائتماني السليم، فكلما ارتفعت الدقة في تحليل تلك المعطيات انخفضت درجة المخاطر الائتمانية، ويحدث العكس في حال تقديم بيانات مظلمة وغير دقيقة.

ب- الاستعلام المصرفي: برزت أهميته بسبب غياب مؤسسات متخصصة بجمع البيانات حول طالبي الائتمان والتي من شأنها التأكد من صحة المعلومات المقدمة من العملاء؛ لهذا السبب اهتمت المصارف بإنشاء إدارة متخصصة في تحليل البيانات والمعلومات مهمتها جمع المعلومات من كافة المصادر وتحليلها بدقة لإعطاء صورة واضحة عن مكانة العميل¹، بحيث تقوم بالاستعلام المصرفي هذا الأخير الذي أصبح أحد أهم الركائز الأساسية للقرار الائتماني؛ وتوجد عدة مصادر للاستعلام المصرفي نذكرها فيما يلي²:

- ✓ المعلومات الواردة من العميل: ويمكن الحصول عليها أساسا من خلال مقابلة العميل ومحاورته.
- ✓ مصادر داخلية للمصرف: مصدرها السجلات الداخلية والتي توفر معلومات حول حسابات العميل، كفاءته، ملاءته، وكذا تطور نشاطه، وشبكة تعاملاته المالية.
- ✓ مصادر خارجية للمعلومات: حيث تتسم هذه المصادر بدرجة من الحيادية والموضوعية، وأهمها: مركزية المخاطر المصرفية (توجد لدى المصرف المركزي)، السجل التجاري، الصحيفة العينية، الموردون، المصارف الأخرى،.... الخ.

3- الركائز الأساسية للتحليل الائتماني:

تستند إدارة المصرف في قرارها الائتماني على نوع المعلومات التي تحصل عليها من تحليل الملف الائتماني والاستعلام المصرفي أولا، ثم على نوع التحليل الذي سوف تجريه إدارة الائتمان لتجعل قرارها الائتماني يتسم بدرجة من الدقة والموضوعية.

إنّ شكل التحليل ودقته يجب أن تقوم على ثلاث ركائز أساسية وهي³:

- ✓ لا يمكن رهن قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته بوضعه المالي فقط، بل يجب تقديرها بالموازاة مع تقييم المخاطر الائتمانية التي تحيط بقدرته على التسديد وذلك على مدار فترة الائتمان.
- ✓ يجب ألاّ تكتفي إدارة الائتمان بمخاطر العميل في تقييمها لمخاطر الائتمان فقط، بل يجب أن يمتد هذا التقييم إلى تقييم مخاطر البيئة المحيطة بالعميل ومخاطر الصناعة التي يعمل فيها ومخاطر الاقتصاد الكلي.

¹ سمير سليم حمود، التحليل الائتماني، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، 1993، ص 78.

² للمزيد من التفصيل ارجع إلى: حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 126-129.

³ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2006، ط 02، ص ص 378-379.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

- ✓ يجب على إدارة الائتمان الاهتمام بالمرحلة العمرية للعميل (فردا كان أو شركة) أو ما يُعرف ب: دورة الحياة Life Cycle، فالمشروعات الاقتصادية مثلها مثل الإنسان تمر بأربع مراحل وهي كالآتي¹:
- **مرحلة دخول السوق:** وتشمل هذه المرحلة السنين الأولى من التأسيس إذ تتميز هذه المرحلة بارتفاع درجة المخاطر بسبب مجموعة من العوامل كالانخفاض النسبي للأرباح.
 - **مرحلة النمو:** بمثابة مرحلة الشباب للشركة والتي من خلالها يمكن أن توطد مركزها التنافسي وتتزايد ربحيتها، كما أن التدفق النقدي يكون غالبا موجبا مما يخفف من مخاطر الائتمان.
 - **مرحلة النضج أو الاستقرار:** وهي ترادف مرحلة الشيخوخة إذ يتميز أداء الشركة خلالها بمجموعة من الأعراض مثل مصاعب في زيادة الحصة السوقية، تقادم الأصول وتناقص الأرباح ومن هنا تتزايد مخاطر الائتمان.
 - **مرحلة التراجع:** وتتميز ب بروز مؤشرات سلبية واضحة لأداء الشركة كتدهور الحصة السوقية مما يرفع من وتيرة مخاطر الائتمان.

المبحث الثاني: مدخل لإدارة المخاطر المصرفية

إن المخاطر التي تواجهها المؤسسات المصرفية تختلف من حيث: مهامها، هيكلها، ميدان وطريقة عملها وكذا محيطها الإقتصادي، وقبل الشروع في أي دراسة لهذه المخاطر قصد تقديرها وتفصيلها يجب على المصرف الإحاطة بها والتعرف عليها.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الخطر في المصارف

تواجه المصارف عدة مخاطر تعرقل السير الحسن لأنشطتها، وأغلبية هذه المخاطر ناتجة عن المحيط الداخلي والخارجي للمصارف، والتي تنشأ من خلال عمليات لا حصر لها ذات طبيعة مالية كالمبيعات والمشتريات والاستثمارات والقروض أو من الأنشطة الأخرى للأعمال، كما قد تنشأ نتيجة عمليات قانونية وإدارية²؛ وفيما يلي سنتطرق لظهور المخاطر المصرفية ومفهومها.

أولا- نشأة الخطر المصرفي:

لقد ساعدت عدة عوامل على تحقيق الاستقرار للبيئة المصرفية في السبعينات، فقد كان هذا القطاع يخضع للتنظيم القانوني الشديد، وكانت العمليات المصرفية التجارية تقوم أساسا على تجميع الموارد والتسليف، وسهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة ومستقرة، وكانت الهيئات التنظيمية مشغولة بسلامة القطاع المصرفي والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها والحد من مخاطره، ولم توجد الحوافز الدافعة للتغيير والمنافسة.

أما أواخر السبعينات والثمانينات فكانت الفترات التي حملت معها موجات من التغير الجذري في هذا القطاع، ومن بين القوى الدافعة الرئيسية كان هناك عدة عوامل زعزعت الاستقرار هي:

- الدور المتضخم للأسواق المالية؛
- التحرر من اللوائح والقواعد التنظيمية؛

¹ GUP Benton, **Principles of Financial Management**, John Wiley and Sons Inc, N.Y, U.S.A, 1983, p682.

² كارين أ هورشر، ترجمة: عطا الله وارد خليل، أساسيات إدارة المخاطر المالية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 2008، ص 25.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

- ازدياد المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية.
 - التوسع في عمليات الاندماج المصرفي والاتجاه إلى المصارف الشاملة.
 - توجه المصارف للمزيد من التنوع والتعدد في الممارسات المصرفية.
- ومنذ تلك الفترة تم التحرر بشكل جذري من مجموعة المنتجات والخدمات المطروحة بواسطة المصارف، ونوعت معظم المؤسسات الائتمانية نشاطاتها بعيداً عن أنشطتها الأصلية، وظهرت منتجات جديدة من قبل العاملين في الأسواق المالية بشكل خاص مثل المشتقات المالية وعقود المستقبلات، ومع هذا النمو السريع دخلت المصارف مجالات عمل جديدة وواجهت مخاطر جديدة، وظهر منافسون جدد في مجال الأعمال المصرفية التجارية كالمؤسسات التجارية، وتناقصت الحصة السوقية لأنشطة الوساطة مع نمو أسواق رأس المال، واشتدت المنافسة داخل الحصص السوقية القائمة¹.
- ونتيجة لموجات التغيير سابقة الذكر والتي رغم سرعة تطورها إلا أنها تطورت على نحو منتظم، فقد برزت إدارة المخاطر بقوة شديدة لتصبح واحدة من أهم الوظائف الإدارية ضمن المؤسسات البنكية .

ثانياً- التعريف اللغوي والاصطلاحي للمخاطر

يعد مصطلح المخاطر من المصطلحات التي تتردد بشكل كبير والتي تستخدم في جميع المجالات، وكلمة Risk² مشتقة من كلمة "re-scass" اللاتينية والتي تدل على احتمال الخسارة أو الربح.

مع التسليم بأن المخاطرة أمر طبيعي فيما يتعلق بممارسة المصارف لوظائفها، إلا أن ذلك لا يعني إغفال الدراسة العلمية ويجب الالتزام بالحيطه والحذر لضمان البقاء والاستمرار، ومن أجل توضيح هذه النقطة سوف نتعرض إلى تعريف المخاطر والمصطلحات ذات الصلة بها.

1- التعريف اللغوي للمخاطر:

- كلمة المخاطر في اللغة مشتقة من كلمة خطر، ومنها الفعل يخاطر³، ولقد استخدمت في معاني عدة منها:
- ارتفاع القدر والمكانة والشرف والمنزلة، يقال رجل خطر، أي: له قدر، وأمر خطير، أي: رفيع⁴.
 - الرهان، يقال: خاطرته على مال أي: راهنته عليه، من الخطر أي التردد بين السلامة والتلف⁵.
 - يقصد بالخطر لغويا الإشراف على الهلاك والذي له مسببات قد تكون ذاتية أو موضوعية.

¹ كندة البيطار، إدارة المخاطر المصرفية، مذكرة ماجستير تخصص الإدارة المالية، جامعة دمشق-سورية، 2010، ص 05.

² * تستخدم المصطلحات التالية: الخطر Peril، والمجازة Hazard، والمخاطرة Risk، كمرادفات ولكن في الحقيقة هناك اختلاف بينها، ويجب أن نضبط معنى كل منها بدقة، فالخطر (جمعها أخطار) يعبر عن سبب وقوع الخسارة، كأن نقول خطر ارتفاع الأسعار، أما المجازة فهي الحالة التي تزيد من احتمال تحقق الخسارة من خطر ما كاستخدام المصرف لاستراتيجية واحدة في إدارة مخاطره، في حين أن المخاطرة (جمعها مخاطر) ترتبط بعنصر عدم التأكد من وقوع الخسارة، بحيث إدارة المخاطر تهدف إلى التحكم في الخطر وتقليله.

³ انظر: جمال الدين محمد ابن منظور، لسان العرب المحيط، أعاد بناءه عبد الله العلايلي، دار الجليل، بيروت-لبنان، 1988، ج2، ص857.

⁴ أبي الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، مرجع سبق ذكره، الجزء الرابع، ص 137.

⁵ حماد نزيه، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم، دمشق-سورية، ط 1، ص 407.

2- التعريف الاصطلاحي للمخاطر:

يُعرف قاموس Webster المخاطرة "Risk" على أنها التعرض للخسارة، ولكن لو تمنعنا قليلاً في تعريف المخاطرة لوجدنا أن كل شخص وكل علم عرفها بطريقة مختلفة عن الآخر؛ وأبسط تعريف عملي في بيان المخاطرة هو التالي: وفيه تُعرف المخاطرة على أنها حدث مُستقبلي قد يحدث وقد لا يحدث، وفي حالة حدوثه سيكون له تأثير إما أنه إيجابي أو تأثير سلبي.

أما تعريف المخاطر في الاصطلاح الاقتصادي فلها عدة تعاريف نذكر منها:

- "هي حالة عدم التأكد من حتمية الحصول على عائد، أو من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة"¹
- "احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع أو هي درجة التغير في العائد مقارنة بالمردود المتوقع الحصول عليه نتيجة لتأثير عناصر متعددة تساهم في تحقيق قيمة التدفقات"².
- وتعرف المخاطر بأنها: "انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة أو المتنبأ بها"³.
- الانحراف عن العائد المتوقع نتيجة أي عملية، أو قرار ائتماني ينطوي على حالة عدم التأكد فيما يتعلق بذلك العائد"⁴.
- ويعرف جول بسيس (Joel Bessis) المخاطر: "بأنها تمثل الآثار غير المواتية على الربحية الناتجة عن العديد من عوامل عدم التأكد، وأن قياس المخاطرة يتطلب الوقوف على تأثير الأمور غير المواتية التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد على الربحية".
- كما يعرفها جون داونز وجوردان قوهمان (John DAVNS et Jordan Gohman): "المخاطرة أنها تمثل احتمالات قابلة للقياس لتحقيق خسائر أو عدم الحصول على القيمة، مشيرين إلى أن المخاطرة تختلف عن عدم التأكد، حيث أن هذه الأخيرة غير قابلة للقياس".
- كما عرّفت لجنة التنظيم المصرفي المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية (ROUNDTABLE SERVICES FINANCIAL-FSR) المخاطر بأنها: "احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه وغاياته، حيث أن مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى"⁵.

¹ العلاوي عبد المهدي عبد العزيز، إدارة مخاطر التشغيل في المصارف الإسلامية، اتحاد المصارف العربية، بيروت-لبنان، 2015، ص 25.

² دريد كامل ال شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة، عمان، 2009، ط 02، ص 160.

³ Dorfman, Mark S, *Introduction To Risk Management & Insurance*, 6th edition, Prentice Hall, 1998, p.15.

⁴ Gerhard Schroeck, *Risk Management and Value, Creation in Financial Institutions*, John Wiley & Sons, USA, 2002, 1st Edition, P 24.

⁵ The Financial Services Round Table, *Guiding Principals in Risk Management For U.S Commercial Banks*, Report of the Subcommittee and working group on risk management principles, June, USA, 1999, p 5.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

إن عملية التحوط من الخطر تفرض على المصرف أن يعرف جيدا مختلف المخاطر ومصادرها، وهذا حتى يتمكن من قياسها ومتابعتها ومراقبتها، لأنه في بعض الحالات يكون التمييز بين المخاطر غير واضح وهذا من خلال المعرفة العامة لها، وبالتالي يصعب تحديدها وقياسها .

وتدعى المخاطرة أحيانا بالخطر رغم الاختلاف الموجود بينهما فقط في اللغة الفرنسية وكذلك تختلف وضعية المخاطرة عن وضعية عدم التأكد، فيمكننا الحديث عن الأولى (المخاطرة) عندما يتعرض عون اقتصادي إلى مصادفة (Aléa) ذات أثر سلبي، حيث هذه المصادفة قابلة للتقدير بواسطة احتمالات رقمية محددة من طرف العون الاقتصادي بصفة موضوعية، بينما في حالة عدم التأكد يعتبر أن العون الاقتصادي لا يدخل أي احتمال رقمي في تقديره . ويمكن تلخيص ما سبق في الجدول التالي:

الجدول رقم (01-01) : يوضح الفرق بين المخاطرة، الخطر وعدم التأكد

المخاطرة Risque	الخطر Danger	عدم التأكد Incertitude
هي احتمال الخسارة في الموارد المالية والشخصية، نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل والقصير.	هي الحالات العشوائية والتي يمكن حصرها بتعداد مختلف الحالات الممكنة.	هي الحالات التي لا يمكن من خلالها التعرف على كل الحالات وبالتالي معالجتها، وتحديد احتمالاتها.

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما سبق ذكره

ثالثا- مفهوم المخاطر المصرفية:

تتعرض المصارف على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر، والتي تؤثر على أدائها ونشاطها؛ والاتجاه نحو زيادة الربحية يقتضي من إدارة المصرف أن تقوم بالاستثمار في أصول تولد أكبر قدر ممكن من الربحية مع خفض التكلفة، ولكن هناك اختلاف بين تعظيم الأرباح وتعظيم الثروة؛ فلكي يحصل المصرف على ربح عالي، يجب عليه أن يتحمل المزيد من المخاطر الناتجة عن ذلك¹.

وتعرف المخاطرة المصرفية بأنها: "احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين"²، وأيضا هي: "حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقترضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة".

إن المخاطر المصرفية تعتمد في تعريفها على مبادئ أساسية يمكن ذكرها كما يلي:

- يعني تعريف المخاطر أولا أن المصرف يتعرّف دائما على المخاطر التي يتعرض لها ويصنفها ويحدد الجهات المسؤولة عن كل نوع منها؛

¹ طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية، الاسكندرية-مصر، 1999، ج 02، ص 17.

² عازم فتحة، الالتزامات المرتبطة بالنشاط المصرفي، مذكرة ماجستير في قانون الاعمال، جامعة بومرداس، 2009، ص 43

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

- التحديد المنظم للمخاطر هو الأساس لأي إدارة فعالة للمخاطر ولذلك يتعين أن يولي المصرف مسألة تحديد المخاطر أولوية عالية؛
- يتم تحديد المخاطر الرئيسية التي تكتنف أنشطة المصرف ووضع الإجراءات المناسبة لها لتحديد المخاطر الناجمة عن الأنشطة القائمة أو الجديدة على حد سواء؛
- تحدد صورة المخاطر مجموعة المخاطر التي ينطوي عليها نشاط المصرف والأهمية النسبية لكل منها والعوامل الحقيقية المؤدية لها والاستراتيجية التي يعتمد لها المصرف لمواجهتها.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر المصرفية ومصادرها

أولاً-أنواع المخاطر المصرفية Banking Risk Types:

- زادت المخاطر المصرفية بشكل كبير في الوقت الحاضر، والسبب يعود إلى جانبين أساسيين الأول يتعلق بإدارة التغيير في الحياة الاقتصادية، والثاني يرتبط بزيادة معدلات الترابط والتداخل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة¹.
- كما أنّ اعتماد المصارف على أموال الغير واستخدامها في نشاطها الرئيس المتمركز على التعامل بالأموال اقراضا واقتراضا، إضافة إلى تميزها بصغر حجم رأسمالها مقارنة بموجوداتها مما يجعلها ذات درجة رافعة مالية عالية جداً، في حين أن موجوداتها الثابتة قليلة جداً مقارنة بمجموع موجوداتها مما يجعلها ذات رافعة تشغيلية منخفضة جداً؛ لهذا فإن المصارف تعدّ من المؤسسات المالية ذات المخاطر العالية، وليست المخاطر التي تواجهها مخاطر قطاع أو صناعة محددة بل هي مخاطر الاقتصاد بمجموعه ومخاطر الأنشطة المصرفية ككل.
- مما سبق يتبين لنا أنّ المخاطر المصرفية المختلفة تعد من أكبر التحديات التي تواجه المصارف وتؤثر تأثيراً كبيراً في أدائها وعليها أن تطور الأساليب والأدوات والمقاييس التي تمكنها من التعامل مع هذه المخاطر بكفاءة. حيث تختلف وتنوع هذه المخاطر حسب بيئات الأعمال والأنشطة المختلفة التي تمارسها، ويمكن تبويبها إلى أصناف متنوعة استناداً إلى وجهات نظر الكتاب والباحثين والتي تعتمد على رؤية متباعدة للمخاطر على وفق النشاط والبيئة والموارد والظروف الاقتصادية والعلاقات الدولية ففي أغلب الأوقات تتوزع المخاطر بين مخاطر محتملة وأخرى غير متوقعة، ومخاطر مالية، مخاطر عملياتية، ومخاطر استراتيجية². كما تتعدد طرق تقسيم المخاطر التي تتعرض لها المصارف، حيث تعتبر إحدى هذه الطرق هي التفريق بين مخاطر الأعمال (مخاطر غير مالية) والمخاطر المالية³. فمخاطر الأعمال تأتي من طبيعة أعمال المنشأة (العمليات التشغيلية) وتتصل بعوامل تؤثر في منتجات السوق، بينما المخاطر المالية فمصدرها الخسائر المحتملة في الأسواق المالية نتيجة التقلب في المتغيرات المالية، وفيما يلي سنحاول استعراض المشهور منها:
- 1- تقسيم المخاطر الذي أخذ به الاقتصاديين (Oldfield & Santomero) سنة 1997 وهو كما يلي⁴:

¹ صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية، عمان-الأردن، 2013، ص 54.

² MICHAEL McShane, **Enterprise risk management : history and a disign science proposal**, The journal of risk finance, volume 19 No (2), March 19th, 2018, p 01.

³ شفيق نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2016، ط 2، ص 45.

⁴ Oldfield & Santomero نقلا عن : طارق الله خان وحبيب أحمد، إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية) ، ترجمة عثمان بابكر أحمد، البنك الإسلامي للتنمية، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، 2003، ص 21.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

- مخاطر يمكن التخلص منها: عن طريق تحويلها أو بيعها في أسواق خاصة بها؛
- مخاطر يكمن تحويلها للأطراف الأخرى: باستخدام المشتقات المالية للتغطية أو تغيير شروط الافتراض؛
- مخاطر لا يمكن التخلص منها ولا حتى تحويلها ولا بد من إدارتها وهي مخاطر مصاحبة للنشاط المصرفي مثل المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق.

2- وهناك تقسيم آخر لأنواع المخاطر التي تواجه المؤسسات المصرفية وهو الذي يعرف باسم تصنيف **Gleason** وهو كما يلي¹: مخاطر مالية وأخرى غير مالية (مخاطر الأعمال).

المخاطر المالية: هي المخاطر المتعلقة بإدارة أصول وخصوم المصرف، ينجم عنها خسائر مالية، يتطلب هذا النوع من المخاطر رقابة وإشرافاً مستمرين من قبل إدارة المصرف وفقاً لتوجه السوق وحركة الأسعار والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف ذات الصلة²؛ تظهر هذه المخاطر من خلال إدارة الميزانية العمومية للمصارف وتشمل أنواعاً مختلفة من المخاطر وهي:

أ- **مخاطر الائتمان:** وتعد من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف على الرغم من وجود مخاطر مهمة أخرى، علماً أن كثيراً من الدراسات المصرفية أشارت إلى أن معظم الأزمات التي تعرضت لها المصارف كان في الغالب أهم أسبابها هو تعثر الائتمان.

وتعريف على أنها خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى المصرف المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني³، وهناك من يعرف مخاطر الائتمان أنها المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية⁴.

وعليه فإن المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى المصرف المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني⁵، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

وبما أنها محور دراستنا سنخصص لها مبحثاً مفصلاً يدرس المخاطر الائتمانية والجوانب المتعلقة بها وكيفية إدارتها^{**}.

ب - **مخاطر السيولة:** وتنشأ هذه المخاطرة من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وتقلل من قدرة المصرف على تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها⁶، وتعريف أنها الاختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن صعوبات تواجه المصرف في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة وهو ما يدعى بمخاطرة تمويل

¹ James T. Gleason, **Risk: The New Management Imperative in Finance**, Bloomberg Press, Princeton, New Jersey, 2000, p 21.

² Saunders Anthony, **Financial Institutions Management**, McGraw Hill, Irwin, 2000, p. 17.

³ حسين ذيب، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان "دراسة حالة: عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة خلال سنة 2010"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة ورقلة، سنة 2012، ص 118.

⁴ حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2000، ص 174

⁵ ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة-مصر، 2001، ط2، ص: 444.

^{**} سيتم التطرق إليها بالتفصيل في المبحث الموالي.

⁶ Sophie Brana, Michel Cazals, Pascal Kanffmann, **Economie Monétaire et Financière**, Dunod, Paris, 2ème Édition, 2003, p 114.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والانتمانية

السيولة أو تعذر بيع أصول وهو ما يدعى مخاطرة بيع الأصول، وتعاظم مخاطر السيولة حينما لا يستطيع المصرف توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول لمصادر جديدة للنقدية.

وتمتلك معظم المصارف بعض الأصول التي يمكن بيعها فوراً بسعر يقارب قيمتها الأساسية وذلك لتلبية احتياجات السيولة؛ ويكمن الخطر أساساً عند عدم كفاية الأصول المتداولة من تغطية الديون قصيرة الأجل أي في الحالة التي يقوم المصرف بتمويل احتياجات طويلة الأجل عن طريق موارد قصيرة الأجل¹.

ج - مخاطر السوق: هي المخاطر التي تطرأ على سوق الأوراق المالية لأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو أمنية ومن الأمثلة على مخاطر السوق ما حدث في أوروبا الشرقية في الثمانينات من القرن العشرين، وفي مصر في الستينات والسبعينات، وفي الولايات المتحدة والعالم ككل عقب أحداث سبتمبر من عام 2001²، ويمكن تقسيم مخاطر السوق إلى:

- مخاطر أسعار الأسهم.
 - مخاطر أسعار الصرف تكون شديدة على المصارف الإسلامية لأنها لا تستطيع التعامل بالمشتقات المالية لتغطية المخاطر.
 - مخاطر أسعار السلع.
 - مخاطر أسعار الفائدة في المصارف التقليدية وهامش الربح في المصارف الإسلامية.
- المخاطر غير المالية:** وتضم مخاطر التشغيل والمخاطر السياسية والقانونية.

1- المخاطر التشغيلية: وهي مخاطر عرفت لها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها: "مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق في العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة التي تنجم عن أحداث خارجية"³. ويشمل حسبما حددته لجنة بازل للرقابة المصرفية⁴: الاحتيال الداخلي والخارجي، ممارسات العمل والأمان في مكان العمل، الأضرار في الموجودات المادية، التنفيذ وإدارة المعاملات، الممارسات المتعلقة بالعملات والمنتجات والأعمال، الاحتيال، الخلل التقني.

ومنذ 1998 ركزت لجنة بازل على مخاطر التشغيل والتي أصبح لها دور فعال في تشكيل طبيعة وحدود هذه المخاطر والتي تعرضت لها المؤسسات المالية المصرفية، واعتبرت هذا النوع من المخاطر معلماً جوهرياً يستوجب من البنوك تطبيق نفس القدر من الصرامة في تسييره، مما جعلها تخصص متطلبات رأسمالية إضافية لمواجهة المخاطر التشغيلية لتكون بنداً من بنود المعيار الجديد لكفاية رأس المال ضمن متطلبات نسبة الملاءة الاحترازية كما ورد في معايير بازل 2002⁵.

¹ يوسف صوار، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال القرض التقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2008، ص 27.

² منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في الاستثمار، منشأة المعارف، الإسكندرية-مصر، 2004، ط2، ص: 50.

³ جاسم المناعي، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، صندوق النقد العربي، أبوظبي-إم، 2004، ص: 8.

⁴ أنظر: نصر عبد الكريم، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2 دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، 2007، ص 14-15.

⁵ اللجنة العربية للرقابة المصرفية، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، صندوق النقد العربي، أبو ظبي-الإمارات، 2004، ص 08.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

- ويمكن تحديد أنواع المخاطر التشغيلية المتعلقة بأحداث معينة والتي على احتمال التسبب في خسارة كبيرة منها¹:
- الاحتيال الداخلي: تلك الأفعال من النوع الذي يهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية من طرف المسؤولين عن البنك أو العاملين فيه.
 - الاحتيال الخارجي: وهي الأفعال التي تهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون من طرف عملاء البنك.
 - ممارسات العمل والأمان في مكان العمل: وهي الأعمال التي لا تتفق مع طبيعة الوظيفة واشتراطات قوانين الصحة والسلامة؛
 - الأضرار في الموجودات المادية: وهذا بسبب كارثة طبيعية أو أية أحداث أخرى؛
 - توقف العمل والخلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر؛
 - التنفيذ وإدارة المعاملات: الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات والعلاقات مع العملاء؛ لعدم توفر العنصر البشري الكفء والمتبع للتكنولوجيا المعاصرة في تسيير وإدارة موارد المصرف.
 - كذلك مخاطر التزوير وتزييف العملات السرقة الجرائم الالكترونية.

2-المخاطر السياسية: تؤثر الأحداث السياسية وتخلق مخاطر للعمل المصرفي ومنها العوالة، المقاطعة والاضطرابات السياسية، والتأميم...الخ.

- 3- المخاطر القانونية:** ويطلق عليها البعض **مخاطرة الالتزام**، وتنتج من عدم الامتثال للقوانين والقواعد والمعايير المحددة أو عدم تطبيقها وفقاً لما هو مقرر² ما يؤثر سلباً في المصارف؛ إذ تقوم السلطات الرقابية بفرض غرامات نقدية على المصارف المخالفة وتكرارها قد يؤدي إلى عقوبات أشد قسوة. وبشكل أوضح فإن هذه المخاطر تنشأ عن عدم القدرة على تنفيذ عقود نتيجة سوء توثيقها أو نتيجة عدم تمتع الطرف المقابل بالصلاحيات الضرورية للتعاقد والوضع القانوني غير الأكيد لبعض المعاملات وعدم القدرة على التنفيذ القضائي في حالة العسر والإفلاس وكذلك تؤدي التغيرات في البيئة القانونية إلى بعض المخاطر³، مع العلم أن بازل 02 قد صنفت المخاطر التشريعية ضمن المخاطر التشغيلية.
- ويندرج ضمنها أيضاً **المخاطر القانونية والمخاطر الضريبية** وللتين لهما علاقة وثيقة بالأنظمة المحلية وتغيراتها المحتملة؛ ومخاطر البلد يقصد بها تقلبات الأنظمة السياسية ومستوى الاستقرار السياسي⁴.

4-المخاطر التكنولوجية:

من منطلق تميز الصناعة المصرفية بالتطور والابداع المستمر واستخدام تكنولوجيا متطورة لذلك فقد أصبحت المصارف تسعى لتحقيق ميزة تنافسية بتقديمها لأنشطة مصرفية مختلفة؛ ولكن على الرغم مما لذلك من مزايا متعددة سواء للمصارف أو للعميل، إلا أنه يحمل في الوقت ذاته مخاطر جسيمة تلازمها، حيث أصدرت اتفاقية بازل لائحة مساندة

¹ المرجع السابق، ص 09.

² Steve Cocbeo, "Risk Management" ABA Banking Journal (Jan 1997), p.p.47.79.

³ وائل رفعت خليل وإبراهيم السيد، التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية (التخطيط المالي-إعداد الموازنة التقديرية-النسب المالية-المشتقات المالية)، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية-مصر، 2017، ص 211.

⁴ لبيب السلاوي، المعاملات المصرفية والمالية الإسلامية المعاصرة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء -المغرب، 2016، ط 01، ص 159.

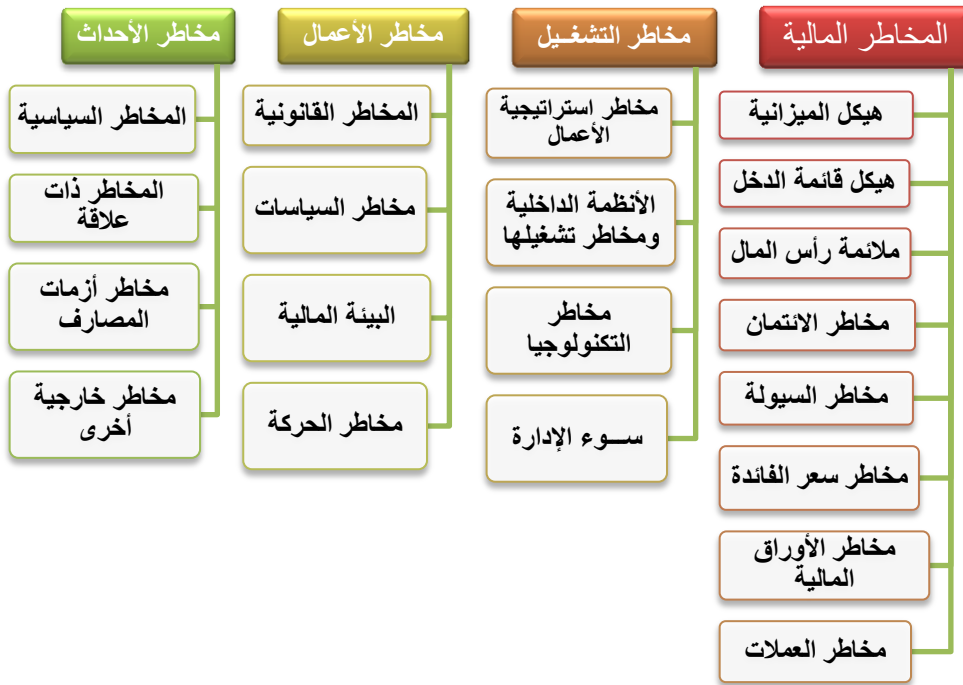
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

تتعلق بالمخاطر التي ترافق هذه الأنشطة، فتزايد الاعتماد على التكنولوجيا في انتاج وتقديم الخدمات المصرفية والاستغناء عن فعالية اليد العاملة البشرية مع التهافت على أنشطة الصيرفة الإلكترونية والاستثمار في خدمات مصرفية جديدة أو محسنة يتطلب مبالغ هامة لتغذية وصيانة الأنظمة ذات الصلة خصوصا نظم الرقابة الداخلية والمعلومات ، وغيرها مما يزيد في حجم المخاطرة الاجمالية للمصرف¹.

4- **مخاطر السمعة:** وهي احتمالية انخفاض ايرادات المصرف أو قاعدة زبائنه (الحصة السوقية) نتيجة رواج إشاعات سلبية عن المصرف وأنشطته، أو نتيجة وقائع تؤيد فشل المصرف في لإدارة أحد أو كل أعماله بكفاءة².

بالإضافة إلى ما سبق نذكر أنه توجد عدة تصنيفات للمخاطر تختلف حسب الجهة التي أصدرتها والغرض من التصنيف والشكل الموالي يوضح تلخيصا لأغلب أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف:

الشكل رقم (01-03): أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف



المصدر: حشاد نبيل، دليل إدارة المخاطر المصرفية، مركز بحوث دراسات مالية ومصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان-الأردن، 2005، ص 105.

تواجه المصارف العديد من المخاطر لدى ممارستها للأنشطة المصرفية، ويتزايد مستوى هذه المخاطر مع تزايد حجم المؤسسة وانتشارها ودرجة التعقيد والتطور في أنشطتها والخدمات التي تقدمها. وعموما تنقسم المخاطر التي تواجهها

¹ Comité de BALE sur contrôle bancaire, **Saines Pratiques pour la gestion & la surveillance du risque opérationnel**, Banque des règlements internationaux, Suisse : BALE, Février 2003, pp 01-02.

² عبد الرزاق خليل وحمة طيبي، إدارة مخاطر العمليات الإلكترونية وفق معايير لجنة بازل الدولية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول: إدارة المخاطر وإدارة المعرفة، جامعة الزيتونة-الأردن، أيام: 16-18 أبريل 2007، ص 06.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

المصارف الى أربعة أنواع رئيسية وهي المخاطر المالية، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر الأعمال، والمخاطر القطرية (البلدان)؛ ولقد أدت عوامة الخدمات المالية والتزايد المضطرد في التطور التكنولوجي الى تزايد درجة تعقيد وأنواع المخاطر المصرفية التي تؤثر سلباً على سلامة أوضاع المصارف وتشكل تهديداً جوهرياً يستدعي تنفيذ الأنشطة المصرفية وفق الممارسات السليمة، وإدارة هذه المخاطر بشكل يضمن مراقبة وضبط وتخفيض المخاطر والخسائر الناجمة عنها.

ثانياً - مصادر المخاطر المصرفية:

ترجع مصادر المخاطر المصرفية في الغالب إلى مصدرين هما:

أ. **المخاطر النظامية:** وتسمى المخاطر العامة، وتعني "أن المصرف تتعرض إلى نوع في المخاطر بسبب مجموعة متغيرات هامة أدت إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها بشكل عام بحيث لا تتمكن من أن تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمال حصولها تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها مثل: زيادة حدة التضخم والتوجه نحو العوامة المصرفية، اشتداد المنافسة ما بين المصرفية"، ويتم استخدام البيتا Beta في قياس هذا النوع من المخاطر.¹

ب. **المخاطر غير النظامية:** وهي مخاطر خاصة لارتباطها بالمخاطر الداخلية للمصرف، ويمكن تجنب هذا النوع من المخاطر بالتنوع في المحفظة الاستثمارية للمصرف.²

وهناك عوامل أثرت في المخاطر المصرفية من حيث حجمها وتنوعها نذكر منها:

- **التغيرات التنظيمية والإشرافية:** فقد فرضت العديد من الدول قيوداً تنظيمية على المصارف للتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع المصارف على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة.

- **عدم استقرار العوامل الخارجية:** أدى عدم الاستقرار إلى ابتكار المصارف للعديد من أدوات التغطية المستقبلية لكن في المقابل خلق مخاطر من نوع آخر أضيفت للمخاطر المصرفية.

- **المنافسة وتحرير قطاع الخدمات:** والتي اشتدت بتزايد أثر العوامة المالية، وتوصل المجتمع الدولي إلى إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية سنة 1997 في إطار المنظمة العالمية للتجارة، وقد اتخذت هذه المنافسة ثلاثة اتجاهات رئيسية:

✓ المنافسة بين المصارف التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية الدولية.

✓ المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.

✓ المنافسة بين المصارف والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية والمصرفية.³

- **تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية:** وذلك بغية تحسين العائد على موجوداتها من خلال الحصول على عوائد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بموجودات ضمن بنود ميزانيتها.

¹ شقيري نوري موسى ومروان أبو عرابي، مدى استخدام البنوك لسياسة التنوع للحد من المخاطر، مقال منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 20، 2009، ص 132.

² نفس المرجع السابق، ص 132.

³ نعيمة حضراوي، إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة-الجزائر، 2009، ص 5.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

– التطورات التكنولوجية: فعمليات التحويل الإلكتروني للأموال والبطاقات البلاستيكية أهم مظاهرها، هذا إلى جانب تخفيض الكلفة وزيادة قدرة المصرف للتعرف على المخاطر وقياسها وإدارتها.

المطلب الثالث: مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر المصرفية:

تعتبر المخاطر عنصرا ملازما للنشاط المصرفي، وتعرض المصارف للعديد من المخاطر التي تهدد وجودها واستمرارها، وأصبح إيجاد أساليب وآليات للتقليل منها والتحكم فيها أمرا ضروريا. وبحكم المنافسة القوية بين المصارف فقد أولت اهتماما كبيرا لهذا الجانب وحاولت تطبيق المعايير الدولية لإدارة المخاطر بما يتلاءم مع خصوصية عملها وإيجاد أساليب تحوطية تخدم مصالحها وتضمن بقاءها، فكفاءة إدارة المخاطر في المصرف هي عامل رئيس لنجاح المصرف واستمراره في المستقبل.

أولا – نشأة وتعريف إدارة المخاطر:

لقد اختلفت التعاريف المرتبطة بإدارة المخاطر نظرا لتباين زوايا النظر إليها، وكذا ارتباطها مع مفاهيم أخرى، بالإضافة إلى أنها مرت بجملة من المراحل التاريخية التي ساهمت في بلورة مفهومها.

1- نشأة إدارة المخاطر:

في كتاب نشر في عام 1916 في فرنسا، حدد هنري فايول إدارة المخاطر باعتبارها وظيفة أمنية بين ست وظائف أساسية لشركات الأعمال¹، وكانت بداية نشأة إدارة المخاطر عبر اندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية والفضائية والنظرية المالية والتأمين في القطاع المالي، وكان التحول من الاعتماد على إدارة التأمين إلى فكر إدارة المخاطر المعتمد على علم الإدارة في تقليل التكلفة والعائد والقيمة المتوقعة والمنهج العلمي لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد، إذ ظهر المصطلح إدارة المخاطر لأول مرة في جامعة هارفارد في مجلة هارفرد بيزنس ريفيو² Harvard Business Review عام 1956 وذلك في مقال لروسيل كلاجر Russel Callagher بعنوان :

”**Risk Management: A new Phase of Cost Control**“³، أين طرح المؤلف آنذاك

فكرة مختلفة تماما وهي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسؤول عن إدارة مخاطر المنظمة البحتة، وكانت المصارف أول المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها؛ ومن هنا توسع استخدام مفهوم إدارة المخاطر في مختلف المؤسسات خصوصا المؤسسات المالية، وأصبحت تقنيات إدارة المخاطر بديلا لتقنيات التأمين المستعملة سابقا، حيث أصبح التركيز على إدارة الأصول والخصوم أولوية وتبين أن هناك طرقا أنجع للتعامل مع المخاطرة بمنع حدوث الخسائر والحد من نتائجها عند استحالة تفاديها.

¹ Henri Fayol, **General and Industrial Management**, Pitman Publishing Co, London, 1949.

² مجلة هارفرد بيزنس ريفيو (Harvard Business Review): هي مجلة شهرية في مجال الإدارة صدرت للمرة الأولى في عام 1922، عن دار

النشر التابعة لكلية هارفرد للأعمال، موادها مبنية على البحث العلمي في مجال الإدارة والأعمال، وتغطي المجلة بمكانة مميزة بين الأكاديميين والاستشاريين في ميدانها.

³ Russel B. Callagher, "Risk Management: A New Phase of Cost Control," Harvard Business Review, Sept-Oct. 1956, p 76.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

ولقد بدت فلسفة إدارة المخاطر منطقية ومعقولة وانتشرت من مؤسسة إلى أخرى، وعندما قررت رابطة مشتري التأمين تغيير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين في 1975 كان التغيير إشارة إلى أن تحولاً ما يجري؛ حيث بدأت جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها " إدارة المخاطر " كما كان يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر، بالإضافة إلى ذلك قام معهد التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل فيها الناجحون على شهادة في إدارة المخاطر وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في 1973 وأصبح الاسم المهني للمتخرجين من البرنامج " زميل إدارة المخاطر "، لأنه في الواقع كثيراً من المفاهيم التي نشأت في قاعات الدراسة الأكاديمية تم نقلها إلى عالم الأعمال وتطبيقها فيه¹.

ومما لا شك فيه أن إدارة المخاطر بدأت قبل أكثر من 2000 عام قبل الميلاد. فمن خلال الجدول المذكور أدناه والذي يعتبر سجل للمحطات الزمنية الممهدة لنشأة إدارة المخاطر بحيث يظهر لنا البنود الأولية التي وضعت الأساس الفكري لإدارة المخاطر إلى أن وصلت إلى صورتها الحالية (نظراً لتعدد المحطات الزمنية المذكورة في الجدول أخذنا فقط تاريخ أول كل حدث مالي-مصرفي-التأمينات وللإطلاع على كامل الجدول انظر الملحق رقم 01):

الجدول رقم (01-02): يوضح التطور التاريخي لنشأة المخاطر

Finance & General		Banking	Insurance
2000 BC			Pooling of risk by Yangtse River traders
1637	Tulip options contracts in Netherlands		
1933		Glass-Steagle Act separates Investment Bank, insurance companies and other banks	

Source : <https://riskviews.files.wordpress.com/2014/08/hrm1.jpg> see on March 28th 2021

<https://riskviews.files.wordpress.com/2014/08/hrm2.jpg> see on: March 28th 2021

<https://riskviews.files.wordpress.com/2014/08/hrm3.jpg> see on: March 28th 2021

من خلال الجدول رقم (01-02) والذي يتضمن عرض لمراحل نشأة إدارة المخاطر في المجالات التالية: المالية – المصرفية – وفي التأمينات، يتبين لنا أنها مرت بعدة مراحل في كل مجال من المجالات السالفة الذكر إلى أن تبلورت إلى صورتها الحالية وذلك بدءاً من عقود التأمين لمجموع المخاطر من طرف تجار نهر يانغستون Yangstone River والكائن في شرقي الصين وذلك منذ 2000 سنة قبل الميلاد ثم بصور أول قانون لتأمين المخاطر منذ 1750 سنة قبل الميلاد وذلك ضمن مدونات أو شريعة حمورابي في فقرتها رقم 48، أما في مجال المخاطر المالية فقد ظهرت في البداية بصور ما سمي بعقود خيار TULIP في هولندا وذلك سنة 1637م، ولم يظهر أول قانون للمخاطر المصرفية إلا في 1933 م من خلال قانون Glass Steagle Act، والذي يوضح الفرق بين المخاطر في مصارف الاستثمار وشركات التأمين وباقي أنواع المصارف الأخرى.

¹ طارق عبد العال حمادة، إدارة المخاطر، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص ص 49-51.

2- تعريف إدارة المخاطر:

إن تقدم المفاهيم الخاصة بالمخاطر في حد ذاته، كان له الأثر في عدم وجود تعريف محدد بإدارة المخاطر، إلا أنه يمكن ذكر بعض هذه التعريفات كما يلي:

- هي نظام للتعامل مع الأحداث التي قد تسبب ضرراً في المستقبل، وتتضمن استراتيجيات، تقنيات، ومقاربات، لتحديد ومواجهة أي خطر تواجهه المؤسسة في أداء رسالتها.¹

- منهج عملي للتعامل مع المخاطر البحتة، عن طريق توقع الخسائر العرضية المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي للخسائر إلى الحد الأدنى.²

وبناءً على ما سبق يمكن تعريف إدارة المخاطر كما يلي: هي تلك العملية التي تهدف إلى التنبؤ باحتمالية حدوث خسائر والتحكم في مستويات التعرض للمخاطر المصرفية وتقليلها إلى أدنى حد ممكن عن طريق إقرار-تصميم-تنفيذ إجراءات وسياسات فعالة ومرنة يمكن مراجعتها حسب ما تتطلبه الظروف، وبما يسمح في الأخير بتحقيق نوع من التوازن بين فرص الحصول على عوائد وعدم التعرض المفرط للمخاطر.

ويكمن الهدف الأساسي من إدارة المخاطر هو قياس حجم المخاطر المتوقع حدوثها من أجل التخفيف منها أو التحكم فيها وليس إلغائها نهائياً.³

ولقد أظهرت الأزمات المالية العالمية الأخيرة مرة أخرى أهمية الإدارة الكافية للمخاطر، ومع مرور الزمن والتطور خاصة في مجال العمل المصرفي ظهرت معايير جديدة لإدارة المخاطر، ولا سيما معيار نظام إدارة مخاطر الشركات أيزو 31000 المصمم من قبل منظمة المعايير الدولية (أيزو).⁴ ويوفر معيار أيزو 31000 منهجاً منظماً لتنفيذ إدارة مخاطر المؤسسات.

ووفقاً لمتطلبات مواصفة الأيزو (2009/31000)، فإن إدارة المخاطر تعرف بأنها "عملية ومنهجية تطبق سياسات إدارية وإجراءات وممارسات لمجموعة من الأنشطة تهدف لبناء سياق عمل والتواصل والاستشارات مع ذوي المصلحة وتحديد وتقييم ومعالجة ومراقبة وتقييم الخطر".⁵

وقد تم مراجعة معيار أيزو (2009/31000) آخر مرة في 2018. لذلك فإن الإصدار الحالي هو أيزو (2018/31000) ويوفر هذا الإصدار إرشادات استراتيجية أكثر من الإصدار السابق.⁶ بحيث أصبحت مشاركة

¹ Taher Musa, **Modern risk management in banking and finance**, Union of Arab Banks, Lebanon, 2004, p29.

² حماد طارق عبد العال، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، الدار الجامعية، الاسكندرية-مصر، 2003، ص 51.

³ عصام إسماعيل، مخاطر التركيز الائتماني في المؤسسات المالية والمصرفية، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 12، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2021، ص 15.

⁴ ظهر معيار أيزو Enterprise Risk Management System 31000 في 2009 وهو معيار معترف به دولياً لتنفيذ مبادئ إدارة المخاطر.

⁵ ISO 31000, **Management du risque**, Organisation internationale de normalization OIN, Suisse, 2009, p 01 (disponible on line sur le lien : https://www.iso.org/files/live/sites/isoorg/files/store/fr/PUB100426_fr.pdf vu le:25/03/2021).

⁶ ISO 31000/2018, **Management du risque**, disponible on line sur: <https://www.iso.org/obp/ui/#iso:std:iso:31000:ed-2:v1:fr> vu le 25/03/2021.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

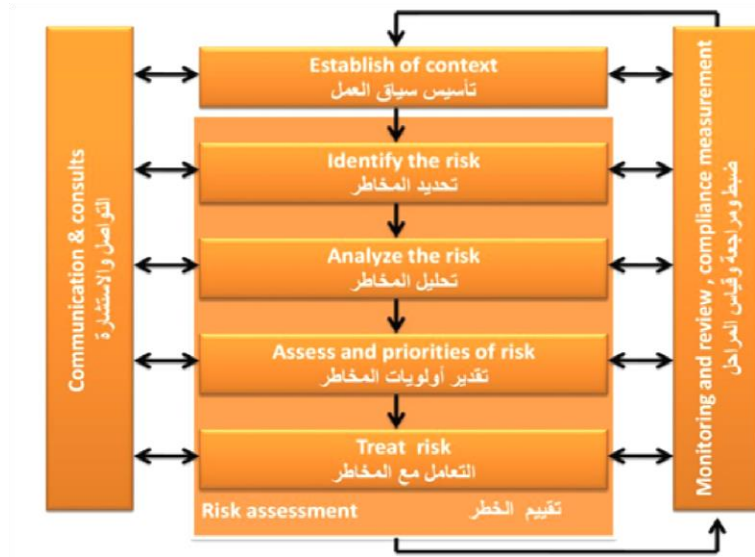
الإدارة العليا ودمج إدارة المخاطر في الأعمال أكثر بروزاً. ويتضمن هذا الإصدار الأخير مبادئ الالتزام بإدارة المخاطر، ومستويات السلطة المناسبة والمسؤولية والمساءلة داخل المؤسسة وتخصيص الموارد اللازمة لإدارة المخاطر.

وكتعريف شامل لإدارة المخاطر نقول: "هي جملة متكاملة من الإجراءات والأنشطة والأساليب التي تعمل على تقليل التأثيرات السلبية المتعددة لعوامل الخطر المختلفة على وجود وسمعة واستمرارية وقيمة المؤسسة"؛ وعلى العموم فقد عُرفت إدارة المخاطر بعدة تعريفات تركز جلها على النقاط التالية:

- إن إدارة المخاطر هي مجموعة من الإجراءات والأساليب وليس نشاطاً وحيداً.
 - إن إدارة المخاطر مرتبطة بحالة عدم اليقين المتعلقة بالتعرض للمخاطر.
 - إن إدارة المخاطر تهدف إلى زيادة قيمة المؤسسة وتقليل احتمالات إفسار المؤسسة.
 - إن إدارة المخاطر تقوم على تقييم تأثير عوامل الخطر المختلفة على قيمة أصول المؤسسة .
- كما ويُقصد بإدارة المخاطر إنشاء خلية أو خلايا تحدد مقاييس المخاطر وترصدها، بل وتحاول استباق حدوثها قصد منعه قدر الإمكان، أو قَصْرُها داخل حدود محتملة ومقبولة، وهذا يقتضي¹:

- إلماماً واسعاً بالمخاطر ذاتها التي تحيط بكافة الأنشطة.
 - أدوات فعّالة للتدخل السريع في كل مراحل القرارات.
 - ورصداً مستمراً لتطورات المخاطر، علماً بأن الخيال المالي - كما يُقال - لا حدود له.
- ولكي تكون عملية إدارة المخاطر فعالة وناجحة فإنها تمر بمراحل مترابطة ومتسلسلة نوضحها ضمن الشكل الموالي:

الشكل رقم (01-04): خطوات إدارة المخاطر



Source: Khaled LAHACHACH, Risk Management, Centre for Customs and Excise Studies Middle East and North Africa (MENA), 2008.

من البديهي أن يتم تحديد المخاطر أولاً حتى يتسنى التصدي لها قبل أن تحدث، وهناك الكثير من الاستراتيجيات المتبعة لتحديد المخاطر، تختلف من مؤسسة إلى مؤسسة، ومن شخصٍ إلى آخر، وفيما يلي سنوجز بعضاً من الأساليب

¹ لبيب السلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 168.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

الممكن استخدامها لتحديد المخاطر: العصف الذهني، تحليل السلامة الوظيفية، سيناريو تحقيق الهدف، الاستفادة من قائمة المخاطر السابقة الوقوع، الجولات الميدانية، استشارة الخبراء....

طرق التعامل مع المخاطر:

بعد أن تتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن واحدة أو أكثر من المجموعات الرئيسية التالية:

• **النقل (Transferring):** وهي وسائل تساعد على قبول الخطر من قبل طرف آخر، وعادة ما تكون عن طريق العقود أو الوقاية المالية. التأمين هو مثال على نقل الخطر عن طريق العقود؛ وفي حالات قد يتضمن العقد صيغة تضمن نقل الخطر إلى جهة أخرى دون الالتزام بدفع أقساط التأمين؛ فشركة التأمين مستعدة في مجال نشاطها لتحمل المخاطر الائتمانية للمدينين لأن هذا صلب عملها الذي تتميز فيه على الآخرين بالخبرة.¹

• **التجنب (Avoiding):** أي محاولة تجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما؛ ومثال على ذلك تجنب المصارف مخاطر الائتمان بالامتناع عن منح القروض مرتفعة المخاطر. إن التجنب يبدو حلاً لجميع المخاطر ولكنه في الوقت ذاته قد يؤدي إلى الحرمان من الفوائد والأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها من النشاط الذي تم تجنبه، ورغم أن التجنب يقلل من وقوع الخطر إلى الصفر إلا أنه قد يحرم المجتمع من إنتاج سلع أو تقديم خدمات ما لتجنب المسؤولية أو خوفاً من الخسارة.²

• **التقليل (Reducing):** هو طريقة للتقليل من حدة الخسائر الناتجة، ومثال على ذلك شركات تطوير البرمجيات التي تتبع منهجيات للتقليل من المخاطر وذلك عن طريق تطوير البرامج بشكل تدريجي، أما مالياً فيتم برصد سلوك القروض للتعرف على مشاكل التوقف عن الدفع مبكراً أو بتقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم.³

• **القبول أو الاحتجاز (Accepting):** وتعني قبول الخسائر عند حدوثها. إن هذه الطريقة تعتبر استراتيجية مقبولة في حالة المخاطر الصغيرة، والتي تكون فيها تكلفة التأمين ضد الخطر على مدى الزمن أكبر من إجمالي الخسائر. كل المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو نقلها يجب القبول بها. وتعد الحرب أفضل مثال على ذلك حيث لا يمكن التأمين على الممتلكات ضد الحرب.

• **اقتسام المخاطرة (Mitigation):** يعني قبول بعض المخاطر وتحويل بعضها (أي أن هذه الاستراتيجية تجمع بين التجنب والنقل).⁴

• **التحوط (Hedging):** يمكن تمييزه عن التأمين بأنه نقل المخاطرة مع التضحية بإمكانية الربح؛ وهو يعني الاتقاء يتك باتخاذ موقف في سوق ما وذلك في محاولة للتعويض عن التعرض لتقلبات الأسعار في سوق آخر بهدف تقليل

¹ حميد بوزيدة وقوراية بلبشير، مكانة إدارة المخاطر في المؤسسات-المصارف الإسلامية نموذجاً، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول " إدارة

المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم " جامعة البويرة، يومي 26-27 نوفمبر 2013م، ص13

² بن علي بلعزوز وآخرون، إدارة المخاطر-المشتقات المالية-الهندسة المالية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013، ط1، ص50.

³ المرجع السابق، ص 51.

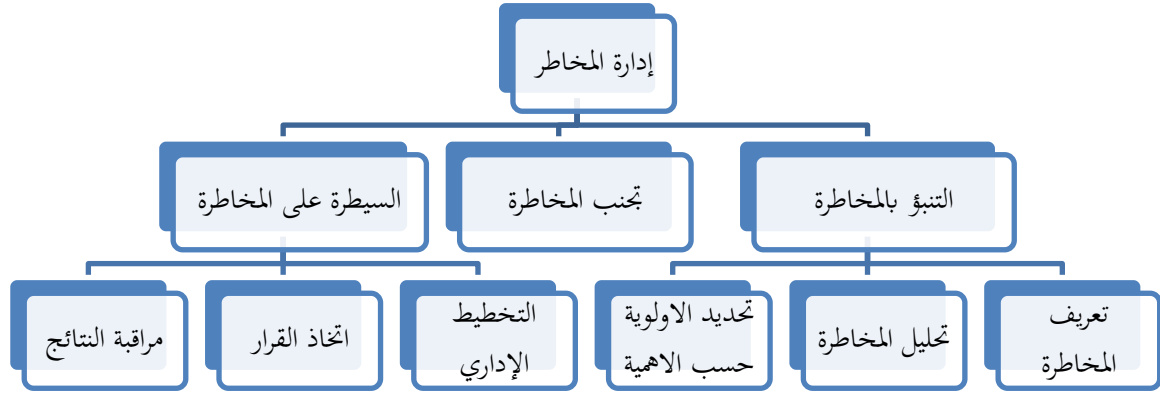
⁴ بن علي بلعزوز، إستراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2009، ص 336.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

التعرض للمخاطر الغير مرغوب فيها؛ يعتمد على عدة محددات مالية لتحقيقه وتشمل وثائق التأمين، العقود الآجلة، المقايضة، الخيارات¹.

وتتمة لما سبق ذكره، فإن عملية إدارة المخاطر تبني بتظافر مجموعة من العناصر يمكن تجسيدها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (01-05): عناصر عملية إدارة المخاطر



المصدر: حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل -دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2014، ص 65.

ويلاحظ من الشكل أعلاه أن الحديث عن إدارة المخاطر لا يشمل فقط تعريف المخاطر وتحليلها بل يتعداها إلى التخطيط الدقيق لها واتخاذ القرار المناسب مع مراقبة النتائج. وبالتالي فإن عملية إدارة المخاطر تتضمن عدة مراحل أساسية يتم إنجازها فيما يلي:

تحديد وتعريف الخطر؛ قياس وتقويم المخاطر؛ التحليل، اتخاذ القرار وتخطيط الترتيبات؛ الإدارة العملية للمخاطر.

ثانيا- مفاهيم حول إدارة المخاطر المصرفية:

إن التطورات التي حدثت في مجال الصناعة المصرفية ساهمت في زيادة المخاطر المصرفية وارتفاع أثرها، مما أدى بالعاملين في المجال المصرفي للمحاولة لإيجاد سبل التحكم في المخاطر أو التقليل منها، وفيما يلي سوف نتطرق إلى تعريف إدارة المخاطر المصرفية والمفاهيم المرتبطة بها.

1- تعريف إدارة المخاطر المصرفية:

"هي نظام متكامل وشامل يوفر البيئة المناسبة والإدارات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديد وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على المصرف وأصوله وإيراداته ووضع الخطط المناسبة لتجنب هذه المخاطر". ويمكن القول بأن إدارة المخاطر المصرفية هي علم وفن في آن واحد²:

¹ هشام محي الدين المسالحي، التحوط من المخاطر في البنوك الإسلامية، مقال منشور في النشرة المصرفية العربية، الفصل الرابع ديسمبر 2016- فيفري 2017، ص 10.

² الزهرة فلقي، حوكمة البنوك في إدارة وتخفيض المخاطر المصرفية: محاولة إسقاط على البنوك الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار-عنابة، 2010، ص ص45-46.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

علم لكونه يتبع عمليات التحليل الواقعي والبناء العقلاني لهيكل المخاطر والاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية، وكذلك الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر.

فن لكونه يتطلب اختيار النموذج المناسب ومحاولة تعميمه بنجاح وفاعلية في المؤسسات المصرفية مع الالتزام بالحدود تجاه المخاطر بما يجعل إدارتها دائما من الفنون القائمة على المعرفة الحقيقية المكتسبة من خلال الكفاءة المهنية، ومن جراء الخبرة الطويلة في العمل المصرفي.

ويمكن تلخيص خطوات إدارة المخاطر المصرفية في الشكل التالي:

الشكل رقم (01- 06): مراحل إدارة المخاطر المصرفية



المصدر: هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2012، ص84.

3- أهداف إدارة المخاطر المصرفية:

تعد الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر، وقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية بالإضافة إلى تغير طبيعتها، وخاصة مع التطورات الشاملة في مجال العمل المصرفي؛ ويكمن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر في قياس المخاطرة من أجل مراقبتها والتحكم فيها وليس إلغائها نهائيا؛ كما أنها أساسية ضمن وظائف منها : تنفيذ الاستراتيجية، تنمية المزايا التنافسية، قياس كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات، المساعدة في اتخاذ القرار، رفع تقارير عن المخاطرة والتحكم فيها، إدارة المحافظ المالية وذلك لدعم الإدارة العامة حتى تتمكن من تحديد المخاطر تحديدا صحيحا وبالتالي قياسها ومراقبتها ومن ثم الحد منها¹، وعموما تلخص أهدافها فيما يلي:

- إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها المصرف؛ للقيام بمراجعتها والتحكم بالمخاطر، واقتراح التحسينات في الأنظمة المختلفة وتدفق المعلومات؛

- وضع نظام الرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات المصرف².

- ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية، والقيام بالمراجعة الدورية لسياسة المصرف والمنتجات المستحدثة على أساس معايير قبول المخاطر والمنافع ورفع تقارير بهذا الشأن للإدارة العامة من أجل تحليل السيناريوهات المطروحة للحيلولة دون وقوع خسائر محتملة؛

- مساعدة المصارف على حساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل والذي سيمثل عقبة رئيسية أمام المصارف التي تجد صعوبة في قياس وإدارة مخاطرها بأسلوب عملي، نظرا لما تتطلبه هذه الاتفاقية من قدرة على قياس ومتابعة والتحكم في معدلات الخسائر المتوقعة¹؛

¹ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، مصر، 2005، ص17.

² ممدوح محمد العزايرة، تطبيق المصارف الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحكومة المصارف في فلسطين، مذكرة ماجستير، جامعة غزة، 2009، ص

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

- المساعدة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي: ذلك أن الإدارة الجيدة للمخاطر على مستوى المصارف فرادى (المستوى الجزئي) سيعزز بصورة غير مباشرة من ذلك على مستوى الجهاز المصرفي ككل (المستوى الكلي).

* إن إدارة المخاطر يجب أن تركز بشكل خاص على المخاطر المتوقعة التي تتسم بدرجة عالية من التقلبات؛ والبحوث دائمة ومستمرة لأجل البحث عن سبل وآليات للتصدي للمخاطر الجديدة بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي؛

ويطرح الكثير من الباحثين أهدافا متعددة لإدارة المخاطر، ويعتبر العالمان² Hedges and Mehr سنة 1963 من أوائل من طوروا مفهوم إدارة المخاطر في المؤسسة²، حيث يصنفان أهداف إدارة المخاطر إلى فئتين هما: أهداف ما قبل الخسارة وأهداف ما بعد الخسارة. والجدول الموالي يوضح الأهداف في كل فئة كما جاء في طرحهما:

الجدول رقم (01-03): أهداف إدارة المخاطر

أهداف ما قبل الخسارة	أهداف ما بعد الخسارة
- الاقتصاد والتوفير	- البقاء والاستمرارية
- تقليل التوتر والقلق	- مواصلة النشاط
- أداء الالتزامات الخارجية المفروضة	- استقرار الأرباح
- المسؤولية الاجتماعية	- استمرارية النمو
	- المسؤولية الاجتماعية

المصدر: لطيفة عبدلي، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، جامعة تلمسان، 2012، ص 57

ووفقا لـ "Hedges & mehr" في الغالبية العظمى ترتبط أهداف ما قبل الخسارة بالتوفير وتحاشي التوتر والقلق، في حين تتصل أهداف ما بعد الخسارة باكتمال وسرعة التعافي، وتنتج هذه الأهداف معا هدف إدارة المخاطر المسيطر والسائد وهو التأكد قبل الخسارة من التعافي اللاحق للخسارة سيكون مرضيا اقتصاديا" وعليه مما سبق فان الهدفين المذكورين سابقا تكون لأحدهما الأسبقية والأولوية عندما يتعارض الاثنان.

3- أدوات إدارة المخاطر في المصارف:

رغم أن العناصر الأساسية لإدارة المخاطر تضم تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها، إلا أن جميع هذه الخطوات لا يمكن أن تنقذ بفاعلية ما لم تكن جزءا من نظام أشمل، وحسب توصيات لجنة بازل حول إدارة المخاطر فإن هذا النظام الشامل يجب أن يتضمن³:

- تهيئة بيئة مناسبة وسياسات وإجراءات سليمة لإدارة المخاطر؛

¹ عبد الحميد بوشمرمة، تطويع العمل المصرفي الاسلامي مع اتفاقية بازل 3، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 2020، ص 22.

² Georges Dionne, **Risk Management : History, Definition and Critique**, CIRRELT, Montreal-univ, Canada, 2013, p 01.

*العالمان روبرت مهر وبوب هيدجز، وهناك من يسميهما "the Godfathers of Risk Management". من أوائل من جاءوا بمفهوم إدارة المخاطر في المؤسسة في كتابهم "إدارة المخاطر في مؤسسة الأعمال"، وعرض الكتاب الكيفية التي يمكن بها لإدارة المخاطر في نشاط تجاري بأكمله أن تزيد الكفاءة إلى أقصى حد، مما سيؤدي إلى زيادة الإنتاجية. والفرضية الأساسية هي أنه ينبغي إدارة جميع المخاطر التجارية، وليس فقط المخاطر التي يمكن "التأمين عليها".

³ طارق الله خان وحبيب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 35.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

- الإبقاء على الآلية المناسبة لقياس المخاطر ورصدها ودرء آثارها؛
- توفر المصارف على وسائل مراقبة داخلية مناسبة وكافية.

وتوجد أنواع عديدة من الأدوات والوسائل لإدارة المخاطر المصرفية ويعود ذلك لتنوع المخاطر التي تتعرض لها المصارف، كما أن المخاطر ليست ثابتة بل تتطور باستمرار وفقا لتطور النشاط المصرفي وتنوعه ولهذا يبقى على عاتق إدارة المخاطر العمل المستمر واليقظة لإيجاد وسائل جديدة تتناسب والمخاطر الجديدة التي تظهر أثناء الممارسة المصرفية وفي هذا الجانب سنقدم أهم الأدوات التي يستعملها المصرف في إدارته للمخاطر وهي:

3-1- تنوع الائتمان والاستثمار: من بين الوسائل والأساليب الهامة لإدارة المخاطر الائتمانية هي التنوع على مستوى القروض وعلى مستوى محفظة الاستثمار، وفيما يلي نتناول نظرية ماركويتز¹/تنوع مخاطر الائتمان/ تنوع الاستثمار:

أ- تنوع مخاطر الائتمان ونظرية ماركويتز:

- تعد فكرة تنوع المخاطر أهم وسيلة تأخذ بها إدارة الائتمان، وتقوم فكرة التنوع على²:
- تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء.
 - تحليل المحفظة وفق آجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة، متوسطة، طويلة).
 - تحليل المحفظة وفق حجم العملاء (صغير، كبير).
 - تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات (بإعداد المراكز المالية للمصرف وفق عملية رئيسية معينة).

فالتنوع في معناه البسيط هو تطبيق للمثل القائل " لا تضع كل ما تملك في سلة واحدة " فحامل المحفظة الاستثمارية يبحث عن تخفيض المخاطر إلى أقصى قدر ممكن³، وعلى هذا التصور كانت نظرية هاري ماركويتز Markowitz الذي قدم التصورات التالية⁴:

- في حالة القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل وسالب ببعضها البعض وكان عائد الاستثمار (أ) أكبر من عائد الاستثمار (ب) أي أن معامل ارتباط هو -1 "فالتنوع في هذه الحالة يترتب عليه القضاء على الخطر نهائيا، " إلا أنه غير ممكن عمليا.

- في حالة عدم ارتباط المشروعات الاستثمارية " أي أن معامل ارتباط = 0 "فإن التنوع في هذه الحالة يؤدي إلى التخفيض من درجة المخاطر بشكل كبير.

أما في حالة القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل وموجب " أي أن معامل الارتباط = +1 " فالتنوع في هذه الحالة لا يترتب عليه أي تخفيض للخطر. وبذلك انعكست نظرية التنوع على القرار الائتماني للمصرف والذي يحدد

¹ وتسمى نظرية إدارة المحفظة أو فرضية تنوع ماركويتز (Markowitz Diversification Theory) هي مجموعة من المفاهيم تهدف لبناء محفظة استثمارية أكثر كفاءة، وقد تم طرحها من قبل هاري ماركويتز في بحث نشره في 1952 بعنوان: اختيار المحفظة، وضح فيه كيفية استخدام التنوع للوصول إلى عائد متوقع أمثل ضمن مستوى مخاطر معين.

² محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط2، 2000، ص:39.

³ Nizar NOR et Sidy D DOUCOURE, Théorie du portefeuille, Université de Lille, France, 2018, p 07.

⁴ MARKOWITZ Harry, « Portfolio Selection », The Journal of Finance, Volume 7, Issue 1, USA, 1952, p 77.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

على أساسه مدى الميل إلى المخاطر، ولأجل ضمان تحقيق العائد وتجنب المخاطر على إدارة القروض الأخذ بمنهج التنوع ونظرية المحفظة لماركوفيتز حيث يسمح ذلك بالحوط ضد المخاطر المحتملة بتخفيضها والحد منها إلى أدنى مستوى ممكن وكلما كان التنوع كبيراً كلما قلت المخاطر¹ والذي يمكن أن يكون في عدة أشكال إما في العوائد أو في الرسوم أو في أسعار الفائدة.....

ب- تنوع محفظة الاستثمار ونظرية ماركوفيتز:

إلى جانب تنوع مخاطر الائتمان تلجأ إدارة الائتمان إلى تنوع محفظتها الاستثمارية وهو ما يعرف بأسلوب " التنوع البسيط " ويتمحور تصور ماركوفيتز في تنوع محفظة الاستثمار في ظل بعدين رئيسيين²:

- الأول: معدل العائد على الأصول.
 - الثاني: التغير المتوقع على هذا العائد استناداً إلى مقياس الانحراف المعياري للعائد.
- ففي حالة تكوين محفظة استثمارية مكونة من أصلين أو أكثر لا وجود لعلاقة ارتباط تام بينهم، وبواسطة مقياس الانحراف المعياري تتحدد مستوى مخاطر أقل نسبياً مما لو كانت علاقة الارتباط تامة أو كبيرة. فنظرية التنوع تهدف إلى تكوين محفظة استثمارية كفؤة بمعدل العائد والمخاطر، ففي ظل أكبر مستوى عائد ممكن يقابله مستوى معين من المخاطر فمخاطر استثمار معين تنخفض وتقل كلما زاد تنوع محفظة الاستثمار.
- ورغم ما حمله منهج ماركوفيتز من حلول لتنوع محفظة الأصول إلا أنه يواجه مشكلات عملية في حالة اشتغال المحفظة الاستثمارية على أصول كثيرة. ففي سنة 1958 قام جيمس توبين Jims tobin بتوسيع نطاق تحليل ماركوفيتز بإدراج الأصول الخالية من المخاطر في المحفظة التي تقع على خط المحافظ الكفؤة، وهذا يجعل من الممكن التأثير على الرافعة للمحافظ التي تقع على الخط الكفء للمحفظة³.
- أما في عام 1964 فقد طور شارب Sharpe نموذج " تقييم الأصول الرأسمالية " وتناول فيه مفهومي "المخاطر العامة" و"المخاطر المتبقية" وتضمن الصور المطورة لهذا النموذج نموذج " العامل الوحيد للمخاطر " والذي يقيس درجة حساسية الأصول للتغيرات في السوق أي معامل بيتا Beta، ووفقاً لهذا النموذج فينبغي أن تشتت المخاطر المتبقية (الخاصة بالمنشأة) بتنوع المحفظة فإن معامل بيتا يقيس درجة حساسية المحفظة لدورات العمل المقاسة بمؤشرات إجمالية. ويؤخذ على هذا النموذج اعتماده على مؤشر واحد لتفسير المخاطر الكامنة في الأصول⁴.

¹ MARKOWITZ Harry, **Portfolio Selection: Efficient Diversification of Investments**, John Wiley & Sons, 1959, p34.

² ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 455.

³ السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص 217.

⁴ طارق الله خان وحبيب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 34.

3-2- وضع نظام للمعلومات والمراقبة والتقييم:

يجب أن تتوفر المصارف على نظام مراقبة كفء يتضمن تحديد وتقييم الأنواع المتعددة للمخاطر ويعتمد على نظم معلومات كافية كما يشمل سياسات واجراءات مراجعة لكافة مراحل النشاط المصرفي¹، ويقوم بإصدار تقارير دورية منتظمة تكون من جهة مستقلة بغرض تحديد نقاط القوة لتعزيزها ومواطن الضعف لعلاجها.

فقبل أن يمنح المصرف الأموال في العمليات الائتمانية يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقاً للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر:

إجراء مقابلة مع طالب الأموال : إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للمصرف جانب كبير عن شخصيته وسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية وهو ما يساعد مسؤول إدارة الاقراض على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الأموال الممنوحة.

المصادر الداخلية من المصرف : يعد التنظيم الداخلي للمصرف من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصاً إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع المصرف، وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال:

- الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعيته إذا ما كان دائناً أو مديناً والتي تحدد طبيعة علاقته العملية مع المصرف.

- الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه.

- التزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.

المصادر الخارجية للمعلومات : تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في المصارف الأخرى والموردين ونشريات دائرة الإحصاءات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية والمحاكم² على تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين كما أن مبادلة المعلومات بين المصارف عن المدينين من شأنه أن يساعد على تقييم حجم المخاطر.

تحليل القوائم المالية : هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات لإدارة الائتمان تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين وهو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد.

3-3- تخطيط احتياطات ومخصصات لمواجهة المخاطر:

من بين الاحتياطات المتخذة في هذا المجال الاحتياطات الإجبارية حيث على المصارف دراسة احتياجاتها من السيولة بعناية، لتتفادى اللجوء إلى الاقتراض من المصارف الأخرى أو من المصرف المركزي لأن ذلك يجعلها تتحمل تبعات ومصاريف، فتقوم بتصنيف آجال استحقاقات لودائعها التي تكون معظمها من الودائع الجارية وتدرس مواسم السحب

¹ نفس المرجع السابق، ص 37.

² أحمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب: قراءة في واقع ووقائع الأزمة، بدون دار نشر، مصر، 2000، ص 38.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

والإيداع وتقوم باستمرار بدراسة مؤشر السيولة الذي يعتمد على قياس الاقتراض بالنسبة للودائع فضعف تخطيط السيولة بالمصرف يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق لذا يمكنها دراسة الاستخدامات بشكل دائم حتى تبتعد عن المخاطر.

3-4- التأمين: وتعتمد سياسة التأمين على وجود جهة متخصصة في إدارة المخاطر تتمتع بالثقة المالية وتتعهد في إطار التزام تعاقدى بتحمل عبء المخاطر المنقولة إلى تلك الجهة مقابل حصول هذه الجهة على كلفة تتناسب مع هذا العبء، وينظم الالتزامات والحقوق المتبادلة عقد يسمى "عقد التأمين"¹، ويعتبر استعمال عقود التأمينات أداة مهمة لإدارة المخاطر من خلال تحويل المخاطر أو بعضها لشركة التأمين والتي تقوم بإتباع التجزئة والتنوع والتجميع.

3-5- الضمانات والرهونات:

وتنقسم الضمانات إلى: ضمانات شخصية، وضمانات عينية؛ وتمثل أهم عوامل الأمانة من الخوف في الممارسات والمعاملات المصرفية التي يكتنفها الخطر وتقوم على جانب من المخاطرة، وتقديم الائتمان من المصرف لا بد أن تقابله ضمانات كافية لتعويض الأموال غير المسددة من قبل العميل، وبما أن للضمانات أهمية في منح الائتمان فهي عبارة عن وسيلة أمان يجدها المصرف ويشترط وجودها ولو صوريا كالضمان الشخصي. ومن أهم ما يجب مراعاته في الضمانات المقدمة²:

- أن تكون الضمانات مملوكة للعميل أو الضامن أو لكليهما ملكية تامة، وليست محل نزاع مع استيفاء المصرف لكافة المستندات المؤيدة لذلك.
- أن تكون الضمانات من نشاط العميل طالب الائتمان ومقبولة من جانب المصرف ومتماشية مع سياسته الائتمانية.
- أن تكون الضمانات كافية للوفاء بقيمة الائتمان وملحقاته من فوائد وعمولات ومصاريف.
- أن تكون الضمانات غير معرضة للتقلبات الشديدة في الأسعار.
- وجود توازن فعال بين ما يصرح به من تسهيلات وبين عائد الضمانات المقدمة.
- عدم التصريح بتسهيلات مقابل ضمانات بغرض المضاربة وبشكل يؤثر على قدرة المصرف في استرداد أمواله.

3-6- الرقابة الفعالة:

تعتبر الرقابة الفعالة أداة أساسية لإدارة المخاطر، يهدف المصرف من ورائها إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه العميل ومحاولة تذليلها قبل تفاقمها وحدوث التعثر³؛ وتتخذ عادة ثلاثة وسائل أو ثلاثة أشكال رئيسية:

- الرقابة الداخلية أو الضبط: بمعنى الوسائل المعتمدة داخل المصرف لملاحظة المخاطر قبل وبعد العمليات المختلفة.
- المراجعة الداخلية: أو الفحص الداخلي النظامي للعمليات المختلفة للتأكد من انطباقها على الإجراءات والتعليمات والسياسات الموضوعية. وإبلاغ الإدارة العليا المختصة بنتائج تدقيقها.

¹ أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2015، ط2، ص 69.

² صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني-القطاع المصرفي وغسيل الاموال، عالم الكتب، القاهرة-مصر، 2003، ط01، ص 29-30.

³ عبد المطلب عبد الحميد، الائتمان المصرفي ومخاطره "منهج متكامل"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة-مصر، 2010، ط 1، ص 283.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

- والمراجعة الخارجية: وهي التي تقوم جهة خارجية بها لتقييم أداء المصرف وتطابقه مع القوائم والضوابط المعتمدة. وهكذا فإن الإدارة الفعالة للمخاطر وجدت لتقوم بثلاثة وظائف متماسكة مع بعضها:
- * **وظيفة وقائية:** للوقاية من المخاطر المتوقعة أو التي يمكن توقعها قبل حدوثها.
- * **وظيفة استكشافية:** لكشف المشاكل حال حدوثها والتعرف على النتائج غير المرغوب بها، ودراسة مدى شدة تأثيرها.
- * **وظيفة تصحيحية:** لتدارك آثار المخاطر المكتشفة وتلافيها والعمل على عدم تكرارها.

المبحث الثالث: المخاطر الائتمانية وأساليب إدارتها

تشير الدراسات الخاصة بالأزمات المصرفية في الدول المختلفة سواء المتقدمة منها أو النامية إلى أن تعثر الائتمان يعتبر أحد أهم أسباب الأزمات المصرفية التي وقعت في معظم دول العالم، ومن الجدير بالذكر بأن هناك 131 دولة حول العالم عانت من أزمات مصرفية خلال الفترة الممتدة بين عامي 1975م و2000م، وكان القاسم المشترك بين الأسباب المؤدية لهذه الأزمات هو المخاطر الائتمانية، وهذا ما يؤكد الأثر الكبير للمخاطر الائتمانية كمصدر رئيسي من مصادر الخطر في الأنظمة المصرفية.

يهدف هذا المبحث إلى الإحاطة بجوانب المخاطر الائتمانية من حيث المفهوم والأنواع وطرق قياسها، مع إلقاء الضوء على العوامل التي تؤثر في مستوياتها، إضافة إلى محاولة التركيز على أبرز الوسائل المعتمدة من قبل المصارف لتخفيف هذه المخاطر.

المطلب الأول: نشأة، وتعريف المخاطر الائتمانية

تواجه المصارف تحديات كبيرة حول كيفية إدارة مخاطر الائتمان والخطوات والإجراءات الواجب اتخاذها قبل منح الائتمان، لضمان سلامة وملاءة المصرف من أجل التقليل من هذه المخاطر بشكل يؤهلها لتحقيق أهدافها والوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد.

أولاً- نشأة المخاطر الائتمانية:

بالبحث والتمحيص في تاريخ نشأة المخاطر الائتمانية نجدها ليست حديثة العهد بل هي ضاربة بجذورها إلى ما قبل 1750 عام قبل الميلاد وبالضبط إلى زمن الملك حمورابي، حيث كان تقنين العلاقات بين المقرضين والمقرضين في قلب اهتمامات ملوك الحضارات الأولى؛ فضمن مدونات الملك حمورابي¹ ملك بابل في الفقرة 48 من نصوص قوانينها: "أنه في حال وقوع محصول كارثي فإنه يسمح للمدينين في تلك السنة بعدم دفع أية فوائد تترتب عليهم إزاء ديونهم وذلك لمدة عام واحد"².

¹ **شريعة حمورابي** أو **قوانين حمورابي** هي مجموعة قوانين بابلية يبلغ عددها 282 مادة قانونية سجلها الملك حمورابي سادس ملوك بابل (حكم من سنة 1792 قبل الميلاد إلى سنة 1750 قبل الميلاد) صنفت إلى 12 قسماً، حيث وردت هذه المادة ضمن القسم الرابع والذي يحتوي على المواد من 42-100 وتعلق بشؤون الحقول والبساتين والبيوت.

² للاطلاع على نص المادة انظر كتاب: **شريعة حمورابي**، ترجمة محمد الأمين، شركة دار الوراق للنشر المحدودة، لندن، 2007، ط01، ص 24.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

في الواقع، هذه الفقرة 48 والتي غالبًا ما تُنسب خطأً إلى الفيلسوف اليوناني طاليس الذي عاش 1200 سنة بعد حمورابي، تعتبر أول عقد الخيار والذي لم يدون وهو متعلق بخطر: «الحصول السيء» والذي انتقل من المقرض إلى المقرض، مما أدى إلى إنشاء ملف مخاطر الائتمان للمقرض.

وتظهر الأبحاث الأثرية الحديثة أيضًا أنه في بابل القديمة كان هناك سوق ائتمان نابض بالحياة حيث كان المقرضون يبحثون بنشاط عن أفضل سعر، كما هو الحال الآن بالنسبة لمشتري المنزل. وكان للمقرضين الحرية في فرض علاوة، تعادل اليوم السبريد (l'écart de taux spread)، للتعويض عن مخاطر التخلف عن السداد¹.

ولكن نشأة المخاطر الائتمانية في صورتها الحالية يعود إلى القرن 17م، فمع تطور العمل المصرفي ازدادت الاختلافات المصرفية بسبب عجز المقرضين عن سداد ديونهم رغم أن المصارف آنذاك اتقنت التعامل مع هذه الحالات. أما في القرن 19م ومع ظهور أوائل الإصدارات للسندات في الولايات المتحدة وتلاها إنشاء وكالات التصنيف الائتماني لشركتي مودي وستاندرد آند بورز؛ واللذان تقومان بتقييم نوعية الائتمان للأعمال التجارية الكبيرة المسجلة في البورصة، فتطور عملها لتصبح مراجع أساسية في تصنيف المخاطر الائتمانية لدرجة أن النهج الموحد الذي اقترحت لجنة بازل يذكر ضرورة الاعتماد على تقارير وكالات التقييم هذه².

بالإضافة لما سبق، فمنذ الثلاث عقود الأخيرة تطور نظام تقييم المخاطر الائتمانية في المصارف وتخصيص الموارد وأصبح ضروريا لتحليل القروض ضمن دراسة ملفات طالبي الائتمان.

* وترجع أسباب نشوء مخاطر الائتمان لعدة أمور نذكر أهمها فيما يلي:

● عدم التطابق المعلوماتي بين المقرض والمقرض: ويُقصد به أنّ أحدهما يملك من المعلومات ما تفوق به معلومات الآخر.

● عدم التزام المقرض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع المقرض: هذا يعبر عن مشكلة أخلاقيات المقرض حيال القروض الممنوحة له، فمنها ما يرتبط بعوامل ذاتية كالإحجام عن تسديد مستحقات الدين، ومنها ما يرتبط بعوامل موضوعية تتعلق أساسا بالظروف الاقتصادية³.

ويرجع البعض أسباب المخاطر الائتمانية لعوامل خارجية وداخلية منها⁴:

1 - العوامل الخارجية وتشمل:

- تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كالاتجاه نحو الركود أو حدوث انهيار مفاجئ في أسواق المال.

- تغيرات في حركة السوق ترتب عليها آثار على الطرف المقابل.

¹ MICHEL CROUHY, *La gestion du risque de crédit et la stabilité du système financier international*, Les conférences GERARD-PARIZEAU, École des Hautes Études Commerciales, Quebec-Canada, 2000, P06.

² Op cit, p 08.

³ عزيزة بن سميّة، إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثاني والعشرون، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011، ص 403.

⁴ أحمد البدوي محمد، محددات توزيع الأرباح وأثرها على قيمة السهم في سوق الأوراق المالية، مجلة المال والاقتصاد، بنك فيصل الإسلامي

السوداني، العدد الثاني عشر، أبريل 2008، ص 31.

2 - العوامل الداخلية وتشمل:

- ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالمصرف سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي.
- ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

ثانياً- تعريف المخاطر الائتمانية (Credit Risk):

تعرف مخاطر الائتمان على أنها "تلك المخاطر التي تنشأ من عدم دفع أو إعادة جدولة أي مدفوعات، كذلك من الأحداث التي ترتبط بالتغيرات في نوعية الائتمان والتي تؤدي إلى خسائر للمصرف"¹.

كما عرفت على أنها "مخاطرة عجز المقرض عن رد أصل الدين وفوائده وفقاً للتواريخ المحددة لذلك، أو عدم وجود نية السداد لديه رغم توفر القدرة المالية لذلك"². وهناك من عرف المخاطر الائتمانية بأنها "المخاطر التي تنشأ عن فشل المدين أو الطرف الآخر (العميل) من تسديد التزاماته المالية ضمن الوقت المحدد والمتفق عليه مما قد يؤدي إلى مخاطر التعثر. وتزداد احتمالية التعثر كلما تغير التصنيف الائتماني للعميل للأسوأ"³.

أما لجنة بازل للرقابة المصرفية عرفت المخاطر الائتمانية بأنها "المخاطر الناتجة عن احتمالية إخفاق الطرف المقابل (العميل) عن أداء التزاماته تجاه المصرف وفقاً للشروط المتفق عليها"⁴.

وتعتبر مخاطر الائتمان من أهم الأسباب التي أدت إلى تعثر المصارف ومن ثم حدوث الأزمات الاقتصادية في الدول (نامية ومتقدمة)، إذ يوجد شبه إجماع بين المصرفيين على أن المخاطر الائتمانية هي أكثر نوع من أنواع المخاطر المصرفية شيوعاً بين المصارف⁵.

وكتعريف شامل تعرف المخاطر الائتمانية بأنها "الخسائر المالية المحتملة الناجمة عن عدم رغبة أو قدرة المقرض على الوفاء بكامل التزاماته التعاقدية تجاه المصرف في الوقت المحدد، وهو ما يمكن أن يؤثر بصورة ما سلبية على سيولة المصرف، وينعكس على رأسماله وإيراداته. وتزداد احتمالية تحقق المخاطر الائتمانية عندما يخطط المدين لاستخدام التدفقات النقدية المستقبلية في سبيل سداد الديون الحالية".

¹ - Gerhard Schroeck, **Op Cit**, p170.

² طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية: تحميل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2003، ص71.

³ Loannis Akkizidis & Sunil Kumar Khandelwal, **Financial Risk Management for Islamic Banking and finance**, United Kingdom London, Palgrave Macmillan, 2008, p 115.

⁴ Basel Committee on Banking Supervision, **Principles for the Management of Credit Risk**, Basel, 2000, p 01.

⁵ فريد كورتل وكمال زريق، إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا -الأردن، المنعقد في الفترة من 4 إلى 2007/07/5، ص 02.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

المطلب الثاني: أنواع المخاطر الائتمانية وأسباب حدوثها ونتائجها

أولاً-الأصناف الرئيسية للمخاطر الائتمانية:

تعبّر المخاطر الائتمانية عن تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات المصرف وعلى رأسماله؛ ويظهر هذا النوع من المخاطر نتيجة لعدم قدرة المدينين على الوفاء بالتزاماتهم اتجاهه في الوقت المناسب وذلك بسبب عجزهم عن تسديد أقساط القروض التي تحصلوا عليها من المصرف. وعموماً، يمكن تحديد أصناف المخاطر الائتمانية كما يلي¹:

- **مخاطرة العجز عن السداد (مخاطر التعثر):** وهي تلك المخاطر الناجمة عن عدم قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته، و قد عرفت وكالة Moody's خطر عدم السداد على أنه «كل تأخر في دفع أصل القرض أو الفوائد»؛ ويحدث العجز عن السداد عندما لا يتم دفع المبلغ المقرر في مدة لا تقل عن الموعد المحدد. أما الفشل الاقتصادي يحدث عندما تنخفض القيمة الاقتصادية لممتلكات المدين أقل من الالتزامات المستحقة، والتي قد لا تسدد الديون².

- **مخاطرة تراجع جودة القروض:** وتتمثل هذه المخاطرة في أنّ القيمة السوقية لهذا القرض تنخفض لأنّ علاوة المخاطرة الخاصة بهذا المقترض ترتفع.

- **مخاطرة التعرض للمخاطرة (الانكشاف):** تتولد مخاطرة التعرض بواسطة عدم التأكد السائد من المبالغ المستقبلية المعرضة للمخاطرة.

- **مخاطرة النضج la maturité:** أو المخاطرة المتعلقة بمدة سداد القرض وتعتبر مصدراً مهماً لنشوء المخاطر، فalcروض قصيرة الأجل معرضة لمخاطر أقل مقارنة بغيرها من القروض طويلة الأجل وذلك بالمقارنة بين المقترضين أو الشركات من نفس الفئة، وذلك راجع إلى أنه كلما زادت المدة كان المقترض أكثر عرضة لمواجهة مخاطر مختلفة؛ وعليه فالائتمان طويل الأجل في الغالب يكون مصدراً للمخاطر.

- **مخاطرة الاسترداد:** إن الاسترداد في حالة العجز عن السداد لا يمكن التنبؤ بها، وهي تتوقف على نوعية العجز عن السداد وعوامل عديدة مثل الضمانات المستلمة من المقترض.

وترتبط مخاطر الائتمان بجودة الأصول واحتمالات العجز عن السداد. فهناك صعوبة كبيرة تواجه عملية تقييم نوعية الأصول بسبب أن المعلومات المتاحة والمنشورة نادرة ومحدودة، وكلما استحوذ المصرف على أحد الأصول المرجحة فهو بذلك يتحمل مخاطر عدم السداد والتعثر المصرفي والمتمثل في عجز المقترضين عن سداد أصل المبلغ والفوائد في تواريخ استحقاقها وحسب الشروط المتفق عليها³.

¹ Thierry Roucally, **la gestion des risques financiers**, Economica, 2009, 2eme édition, P.161-162

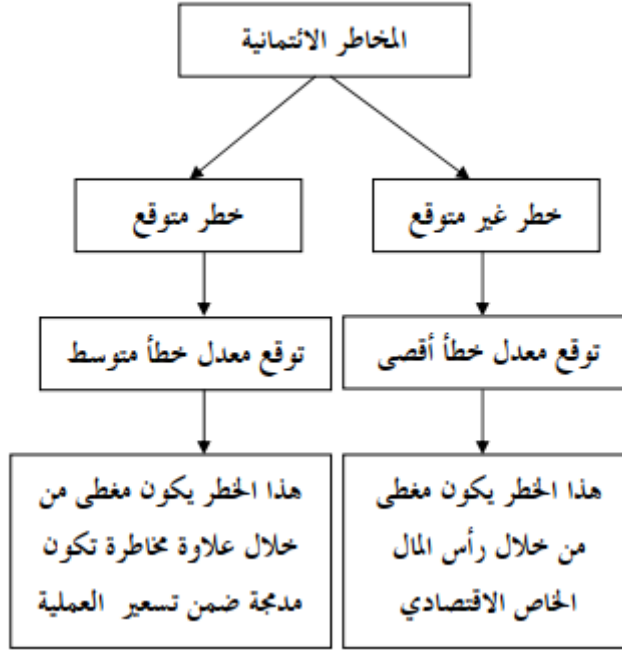
² - Nevine Sobhy Abdel Megeid, **The Impact of Effective Credit Risk Management on Commercial Banks Liquidity Performance: Case of Egypt**, International Journal of Accounting and Financial Management Research (IJAFMR), ISSN 2249-6882, Vol. 3, Issue 2, June 2013, p 17

³ محمد داود عثمان، أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية باستخدام معادلة **Tobin's Q**، رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008، ص 16.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

*كما يمكن تصنيف المخاطر الائتمانية إلى مخاطر غير متوقعة وأخرى متوقعة، فالأولى تكون بمعدل خطأ أقصى وهذا يكون الخطر مغطى من خلال الرأسمال الخاص الاقتصادي فقط؛ أما الثانية فتكون بمعدل خطأ متوسط لذا يكون الخطر مغطى من خلال علاوة مخاطرة تكون مدمجة ضمن تسعير العملية، حسبما هو موضح في الشكل رقم (01-07) :

الشكل رقم (01-07): أنواع المخاطر الائتمانية



Source: Christophe Godowski, *Impact d'un instrument de gestion sur le management, l'exemple de la méthode RAROC en milieu bancaire*; CERMAT, IAE de Tours, France, 2003, p : 125.

ثانيا- صور المخاطر الائتمانية:

تتعدد صور المخاطر الائتمانية المصرفية وتتسع دائرتها لتشمل كل الأطراف المتصلة بقرار منح الائتمان والمرتبطة به، فضلاً عما قد تطرحه الظروف العامة التي تحيط بالعميل والمصرف من مخاطر تؤثر في قرار منح الائتمان، والتي نذكرها فيما يلي¹:

- المخاطر التي تتصل بطبيعة العملية المطلوب تمويلها وطبيعة النشاط الذي تنتمي إليه؛
- مخاطر ترتبط بالعميل؛
- مخاطر ترتبط بالمصرف مانح الائتمان؛
- مخاطر ترتبط بالظروف العامة؛
- مخاطر مرتبطة بالغير؛
- المخاطر المتصلة بالتركز الائتماني.

¹ إيمان أنجرو، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-52.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

1- المخاطر التي تتصل بطبيعة العملية المطلوب تمويلها وطبيعة النشاط الذي تنتمي إليه:

تتعدد وتتغير هذه المخاطر في ضوء كل شكل من أشكال التسهيلات الائتمانية، حيث يتميز كل من هذه الأشكال بعدد من المخاطر التي تنشأ من طبيعة العملية ذاتها والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها، أضف إلى ذلك طبيعة مخاطر النشاط الذي ينتمي ويعمل فيه العميل، إذ أن لكل قطاع اقتصادي مخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدة هذا القطاع¹.

2- المخاطر المرتبطة بالعميل:

ترتبط هذه المخاطر بشخصية العميل ومدى ملاءمته المالية ومقدرته على إدارة نشاطه أي بالعناصر الرئيسية التي تمثل جدارته الائتمانية، ومن أمثلة هذه المخاطر فقدان العميل لأهميته باستمرار التعامل مع المصرف، وإهدار سمعته الشخصية نتيجة تصرفات طرأت على سلوكه بعد منحه التسهيلات، وعدم حرص العميل على الوفاء بالتزاماته المستحقة للآخرين وتدهور مركزه المالي، وتراجع الكفاءة في إدارة نشاطه سواء لأسباب ذاتية أو لخروج بعض الكفاءات المتميزة من المؤسسة.

4- المخاطر المرتبطة بالظروف العامة:

تتعرض المصارف إلى نوع من المخاطر والتي لا يمكن تجنبها، لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حدوثها، بما أن المخاطر الائتمانية تنشأ عن احتمالات التغير في الظروف الاقتصادية العامة ومناخ التشغيل الذي يعمل فيه العميل، بحيث تؤثر على التدفقات النقدية التي تستخدم لخدمة الائتمان وفوائده، ومن الصعب التنبؤ بهذه الظروف²، التي تحدث آثاراً سلبية على مجريات الحياة الاقتصادية بشكل عام والجهاز المصرفي جزء منها دون أن يكون للإدارة ومتخذي القرارات أي قدرة على تحديدها أو حصرها.

5- المخاطر المرتبطة بالمصرف مانح الائتمان:

إن المصادر الرئيسية للمخاطر التي تنشأ من داخل المصرف ترتبط بعدم توافر الخبرات المتخصصة والتي تتمتع بالكفاءة التي تمكنها من القيام بعملها على أحسن وجه. كما تنشأ من ضعف أجهزة متابعة الائتمان المقدم للعميل والتحقق من قيام العميل بالتطلبات المفروضة عليه. كذلك من الأخطاء التي تحصل هي عدم استيفاء مستندات ملكية الضمانات وعدم التحقق من أنه لا توجد منازعات بشأنها وعدم المتابعة الدورية عليها، كذلك إمكانية وجود ثغرات في عقود منح التسهيلات التي تقلل من سيطرة المصرف على التسهيلات الممنوحة.

5- المخاطر المتصلة بالغير:

وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثر العميل طالب الائتمان وكذلك المصرف الذي قدم الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجة عن إرادتهما مثل إفلاس أحد عملاء المصرف من ذوي المديونية العالية. إن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية واللا سوقية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه المصرف مائع القرض في الأجل المتفق عليه.

¹ ميرفت على أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل - 2 دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة-فلسطين، 2007، ص 81.

² حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 175

6- المخاطر المتصلة بالتركز الائتماني:

في مجال الإفراض يشير مصطلح "مخاطر التركيز" في سياق المعاملات المصرفية بشكل عام إلى المخاطر الناشئة عن التوزيع غير المتكافئ في الائتمان أو أي علاقات تجارية أخرى أو من التركيز في قطاعات الأعمال أو المناطق الجغرافية القادرة على التسبب في تحقيق خسائر كبيرة بما يكفي لتعريض المؤسسات المصرفية والمالية للخسارة؛ ويقدم المصرف المركزي الألماني (Bundesbank Deutsche) وجهة نظر تنص على أن مخاطر التركيز الائتماني تنشأ بسبب التوزيع غير المتكافئ بين المقترضين المنفصلين (تركز مقترض واحد أو أطراف مرتبطة به بشكل مباشر أو غير مباشر) أو تركيز للتوظيفات مع مجموعة من الأطراف المقابلة أو قطاعات الصناعة أو المناطق الجغرافية (التركز القطاعي)، والتي من المحتمل إخفاؤها مما قد يؤدي إلى خسائر جسيمة تهدد القدرة على القيام بالأنشطة الرئيسة¹، والشكل الموالي يقدم صورة عن مصادر مخاطر التركيز:

شكل رقم (01-08): مصادر تركيز المخاطر في القطاع المصرفي



Source : Rita Skridulytė & Eduardas Freitakas, **The Measurement of Concentration Risk in Loan Portfolios**, Economics & Sociology, Vol. 5, No 1, 2012, p 55.

ونشير إلى أنه تعتبر مخاطر التركيز الائتماني من الأسباب الأكثر تأثيراً على استمرارية أعمال المصارف كون آثارها تنعكس بشكل مباشر وملحوظ على قدرة المصارف الإقراضية² لأنه قد ينتج عنها خسائر مؤثرة بشكل كبير، ما يشكل تهديدا لاستمراريتها ومقدرتها على موازنة نشاطها، لما قد يمثله الخطر من تهديد لمتانة رأس المال ووضعية السيولة والقدرة على تحقيق الأرباح، وتأثير ذلك سلباً على الاقتصاد.

ثالثاً-أسباب المخاطر الائتمانية:

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء المصرف إلى تقديم القروض للأفراد وللقطاعات المختلفة مع عدم قدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب يرجع لعدم مقدرة المصرف على استرجاع أصل الدين وفوائده وقابة في تاريخ الاستحقاق المحدد. أو للعميل القدرة المالية للسداد ولكن لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر.

¹ عصام إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 11.

وتتنوع أسباب المخاطر الائتمانية بتنوع مصادرها، نلخص هذه المصادر وأسباب نشأتها فيما يلي¹:

التمويل: يقصد به مصدر المبالغ التي يقوم المصرف بإقراضها؛ فمن المعلوم أن المصرف لا يقرض أمواله الخاصة وإنما يقرض أموال المودعين وبنسبة لا يجوز تجاوزها من هذه الودائع وهي نسبة القروض إلى الودائع التي يحددها المصرف المركزي. ويتلخص خطر التمويل في احتمال قيام أصحاب الودائع باسترداد ودائعهم بشكل مفاجئ وبكميات كبيرة. لذلك فإنه يجب أن تتصف الوديعة التي يقوم المصرف بالإقراض منها بأنها **خاملة** أي أنها وديعة ادخارية بالأساس وليست لرجال الأعمال أو للحكومة أو للمؤسسات التي قد تقوم بسحبها بشكل مفاجئ وغير متوقع.

شركاء الأعمال وتضارب المصالح: قد يكون أحد أعضاء مجلس إدارة المصرف أو إدارة الائتمان في المصرف له علاقة أو مصلحة شخصية مع مؤسسة منافسة فيستفيد من المعلومات التي يطلع عليها بحكم عضويته في مجال المنافسة، وهذا شكل من أشكال تضارب المصالح التي قد تكون مصدراً مهماً من مصادر مخاطر الائتمان.

عدم التنويع: وهذا المخطر يعني عدم توزيع الائتمان على أكثر من جهة، إذ من الخطر أن يقوم المصرف بمنح جميع القروض أو معظمها لجهة واحدة أو لعدد محدود من المقترضين. وقد تنبه المصرف المركزي إلى وضع حدود ونسبة محددة من قروض المصرف التي تذهب لمقترض واحد وطلب من المصرف مانح الائتمان عدم تجاوز هذه النسبة.

القوانين والأنظمة والتشريعات واللوائح: التي تحكم عمل المصرف مثل نسبة القروض إلى الودائع ونسبة القروض الممنوحة إلى مقترض واحد وغيرها من النسب التي يضعها المصرف المركزي والقوانين التي تحكم أعمال المصرف مانح الائتمان؛ حيث تصبح هذه القوانين مصدر خطر إذا تم تغييرها في غير صالح المصرف ودون إعطائه مهلة كافية لتعديل أوضاعه بموجبها مثل: تغيير حجم رأسماله أو تغيير نسبة الودائع إلى رأس المال، وتغيير نسبة القروض إلى الودائع، أو تغيير نسبة الاحتياطي القانوني، أو تغيير نسبة السيولة في المصرف..... إلخ.

الشهرة (سمعة المصرف): فإذا ما شاع على سبيل المثال أن المصرف متساهل نسبياً في شروطه لمنح الائتمان فإن ذلك يجذب إليه المتعاملين غير الجيدين مما يزيد في مخاطر عدم الوفاء لديه. وأما إذا كان العكس وهو التشدد النسبي في شروط منح الائتمان فإن ذلك يؤدي إلى نفور متعاملين جيدين عن التعامل معه وبذلك تكون حصته أقل في السوق مما يجب أن تكون عليه.

التكنولوجيا: إن اعتماد المصرف على أساليب إلكترونية وطلبه من الزبائن استخدامها لإتمام معاملاتهم اليومية، يجعل المصرف عرضة للمخاطر التكنولوجية: كمخاطر أمن المعلومات Information Security، أو يكون بذلك المصرف عرضة لخطر الفشل في إقناع متعاملين لا يرغبون في استخدام التكنولوجيا إقناعاً لجهلهم كيفية الاستفادة منها أو بسبب أنها غير مألوفة لديهم ما يسبب نفورهم من التعامل مع المصرف.

الجمهور عموماً: وتتلخص مخاطره في احتمال نشر شائعات مغرضة عن إدارة المصرف تؤدي لعزوف المتعاملين عن إيداع أموالهم، ما قد يجعل الوضع الائتماني للمصرف غير ملائم.

¹ زياد رمضان ومحفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص ص 188-189 بتصرف.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

الاستراتيجيات والخطط طويلة المدى: وتعني الاستراتيجيات الخطط الأساسية طويلة المدى والتي تهدف لتحقيق البقاء والنمو والازدهار للمصرف؛ وتنشأ المخاطر الناتجة عنها عن عدم واقعية هذه الاستراتيجيات وعدم قابليتها للتطبيق مع الواقع الفعلي فينشأ بذلك فجوة تسمى فجوة التوقعات Expectations Gap أي الفرق بين ما هو مأمول أن يحصل وبين ما هو حاصل بالفعل. وكلما كانت الاستراتيجيات مفرطة في التفاؤل وفي الخيال كانت الفجوة أوسع وبالتالي كانت الخيبة أكبر وعليه تكون مخاطر عدم تحقق الأهداف والاستراتيجيات المرسومة أكبر¹.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من الأسباب توجد مصادر أخرى مهمة تتعلق بالمنافسة ونوع المتعاملين مع المصرف، ومخاطر التشغيل والظروف السياسية، وأخرى مرتبطة بإدارة المعرفة وعلاقتها بالمعلومات المقدمة من للمصرف من جانب المتعامل واحتمال عدم دقتها، ومصادر أخرى مرتبطة بالعملة والانفتاح العالمي الاقتصادي والتجاري.

رابعاً- خصائص ونتائج المخاطر الائتمانية:

تتميز المخاطر الائتمانية بمجموعة من الخصائص تتمثل في:

- المخاطر الائتمانية نوع من أنواع المخاطر والتي تركز على ركني الخسارة والمستقبل.
- يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها سواء كان المبلغ الائتماني (القرض + الفوائد) أو في توقيت السداد.
- المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقترض وينتقل أثرها للمقرض، ويعتبر المقترض هو المسبب لها بسبب عدم استطاعته أو التزامه برد أصل القرض والفوائد .
- لا تتعلق المخاطر الائتمانية بعملية تقديم القروض فحسب، بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.

إن من أهم ما ينتج عن وجود المخاطر الائتمانية داخل المصارف التجارية ما يلي 2:

❖ تعثر التسهيلات الائتمانية

لما كان المقصود بالمخاطر الائتمانية هو مدى احتمال عدم تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه للمصرف وفق الشروط التعاقدية بين الطرفين، فإن تعثر التسهيلات الائتمانية هو عدم أو توقف تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه، أي أن المخاطر التي كان من المحتمل أن تقع قد وقعت بالفعل، وأصبحت مشكلة عدم التسديد قائمة بالفعل، ومن المسلم به أن كافة المصارف دون استثناء - حتى الناجحة منها - تتعرض لمشكلة القروض المتعثرة، التي تظهر في القوائم المالية في بند حساب الديون المعدومة.

❖ فشل المصارف: لقد أثبتت الدراسات المصرفية أن أهم العوامل المؤدية إلى ارتفاع عدد المصارف الفاشلة هو معدلات المخاطر في التسهيلات الائتمانية (الرديئة) التي تقدمها هذه المصارف لعملائها، ولو أردنا أن نضع أسباباً لفشل المصارف لوجدنا أن هذه الأسباب هي نفسها تلك المتعلقة بتعثر التسهيلات الائتمانية.

¹ زياد رمضان ومحفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص 190.

² بهية مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العلمية في فلسطين (دراسة تحليلية)، مذكرة ماجستير الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين، 2008، ص 88.

المطلب الثالث: إدارة المخاطر الائتمانية

أثبتت التجارب المتراكمة في البيئة المصرفية أن مخاطر الائتمان جزء من صيغة النشاط المصرفي وأنه لا يمكن بأي حال فصلها عن أي عملية ائتمانية، ومن ثم إلغاؤها يتطلب إلغاء العمليات التمويلية وبالتالي تعطيل جزء هام من النشاط الاقتصادي.

وفي هذا الوضع فإن مهمة المصارف التعايش مع هذه المخاطر والتعامل معها بشكل يجعل نسبتها مقبولة مع تدارك الأمر عند بلوغ تلك النسبة، وذلك بداية من عملية صنع القرار الائتماني والمتابعة إلى غاية الاسترجاع التام للمبلغ الائتماني، وتغطي كل هذه الإجراءات من خلال ما يسمى بإدارة مخاطر الائتمان.

أولاً- تعريف إدارة المخاطر الائتمانية:

تعرف إدارة مخاطر الائتمان على أنها: "النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة، وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه المصرف؛ إذن إدارة المخاطر الائتمانية هي عملية قياس وتقييم لهذه المخاطر وتطوير استراتيجيات لإدارتها"¹
كما تعرف إدارة مخاطر الائتمان: بأنها "مجموعة من السياسات والإجراءات التي قد تساهم في تخفيض المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصارف، بمعنى آخر فإن هذه الإدارة يمكن أن تساعد المصارف في تحقيق أهدافها"، والتي يمكن ذكر أهمها كالتالي²:

- الهدف الرئيسي لإدارة مخاطر الائتمان هو تقليل المخاطر الائتمانية، ويجب أن تتناسب هذه المخاطر مع طاقة المصرف على تحقيق الأرباح.
 - يتعين أن يهدف المصرف إلى إدارة كافة المخاطر الائتمانية والحد منها.
 - يجب التقيد بكافة القوانين والتعليمات في كل الأحوال.
 - يتعين أن يحاول المصرف جاهدا تنويع محفظة الإقراض بشكل جيد.
 - يجب أن تتناسب عوائد الائتمان والمخاطر الناجمة عنه على المدى الطويل.
- مما سبق نستنتج أن أهداف إدارة مخاطر الائتمان بصفة عامة تتمثل في هدفين أساسيين الأول في التنبؤ بالمخاطر الممكنة قبل حدوثها، والهدف الثاني تخفيض هذه المخاطر عند حدوثها.

ثانياً- أساليب إدارة المخاطر الائتمانية:

تتمثل إدارة مخاطر الائتمان في مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى حصر مخاطر الائتمان وتقليلها إلى أدنى حد ممكن، أي هي الإجراءات التي تهدف إلى تقليص الانحراف الكمي والزمني بين ما هو متوقع في العملية الائتمانية وما سيحدث مستقبلا¹.

¹ سهام حروفوش وإيمان صحراوي، دور الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يومي 20-21 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية، سطيف-الجزائر، ص 06.

² نورة زيري، فعالية استخدام أسلوب التحليل التمييزي في تقدير مخاطر الائتمان، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة-الجزائر، 2018، ص 33.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

إن تحليل الائتمان هو الأسلوب الأساسي لمتابعة وإدارة مخاطر الائتمان على مستوى القروض وعادة ما يستخدم مخصصات لتغطية مخاطر الائتمان على مستوى قروض الأفراد والأوراق المالية²؛ وتعتمد المصارف في إدارة مخاطرها الائتمانية المحتملة على الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر الناجمة من قرار منح الائتمان، حيث تركز على الأسلوب الوقائي من طرف إدارة الائتمان لتجنب حدوث المخاطر أو على الأسلوب العلاجي في حالة حدوث مخاطر مما يتطلب مواجهة آثارها السلبية على أداء المصرف؛ بالإضافة للأسلوبين السابقين فإن المصارف تعتمد أيضا في إدارة المخاطر الائتمانية على أسلوب التنوع على مستوى القروض أو على مستوى المحفظة. وفيما يلي تفصيل لهذه الأساليب المستخدمة لإدارة المخاطر الائتمانية:

1- الأسلوب الوقائي:

من البديهي أن المصرف لا يستطيع إلغاء هذه المخاطر بصفة تامة، فينبغي عليه السعي إلى تقليلها قدر المستطاع إلى أدنى حد ممكن، وهذا من خلال الإجراءات التالية :

-**الاستعلام الائتماني:** يعد البحث والتحري عن كمية ونوعية المعلومات المطلوبة أداة فعالة للوصول لمعرفة صحيحة ومتعمقة بما يمكن من مساهمة النشاط الائتماني للمصرف في كل مراحله وذلك قبل وأثناء وبعد منح الائتمان.

-**احترام التنظيم الاحترازي:** أقرت لجنة بازل للرقابة المصرفية مبادئ تحوطية تحدد المتطلبات الدنيا لرأس المال من خلال نسبة كوك كالتالي: نسبة كوك = الأموال الخاصة للمصرف / الأخطار المرجحة، وقد حددت نسبة 8% كأدنى نسبة يجب احترامها من طرف المصارف والمؤسسات المالية.³

-**التنبؤ بمخاطر الائتمان:** إن استعمال البيانات والمعلومات المتحصل عليها من الاستعلام الائتماني في عملية التنبؤ بمخاطر الائتمان لاحتمال التعرض إلى التعثر الائتماني مستقبلا، يجعل المصرف في صورة اقرب إلى كل تغير جوهري سلبي أو ايجابي عن وضع العميل و تمكنه من اتخاذ القرار المناسب.

-**المتابعة الائتمانية:** يظل العميل معرضا إلى مخاطر مستقبلية تعيق قدرته على الوفاء بديونه مهما بلغت درجة جدارته الائتمانية ومهما قلّت قيمة الائتمان الذي يحصل عليه، مما يدفع بالمصارف إلى المتابعة الدقيقة والمستمرة على طول فترة الائتمان بما يحفظ الأداء الائتماني للمصرف ويحميه من أي انحراف في عملية استرداد مبلغ القرض.⁴

- **تغطية مخاطر الائتمان:** يستخدم المصرف الضمانات لتغطية المخاطر الائتمانية كخط دفاع أخير لحالات الطوارئ غير المنتظرة ولجابهة الحالات التي تحيط بها درجة عالية من عدم التأكد، وتنقسم إلى:

الضمانات الشخصية: مثل الكفالة، الضمان الاحتياطي، التأمين على القرض.

¹ خالد بن عمر، دراسة النماذج الحديثة لقياس مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية حالة البنوك التجارية الجزائرية، رسالة دكتوراه، جامعة بومرداس الجزائر، 2011، ص 132.

² ابتهاج مصطفى عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره ص 450.

³ عزيزة بن سميحة، إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الجزائرية، مقال منشور في مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 22، جوان 2011، ص 408.

⁴ كمال رزق، تقييم تجربة البنوك الاسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية، ورقة عمل مقدمة ضمن أشغال ملتقى الخرطوم حول التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات الاسلامية يومي 05-06 أفريل 2012، ص 10.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

الضمانات الحقيقية: مثل الرهن الحيازي والرهن الرسمي.

- **التأمين على الضمانات:** تحاول المصارف تفادي أخطار الضمانات بأن تطالب المقرضين بالتأمين عليها، أو تقوم هي بنفسها بإجراء التأمين في حال تراخي المقرض وتحمله بأقساط التأمين مقابل إصدار وثيقة التأمين.

- **الاعتماد على طريقة التنقيط:** هي منح نقطة ترجيحية تلخص بطريقة رمزية نوعية القرض الذي يمنحه المصرف، حيث تقوم بها جهات مختصة مثل مؤسسات التقييم، ويمكن أن تقوم بها المصارف باتباع طريقة تقييم خاصة بها.

2- الأسلوب العلاجي: ويتضمن مايلي:

2-1-تنظيم وظيفة التحصيل: والتي تحوي 3 عناصر: عملية الكشف، الاستمرارية في المعالجة، التقدم في المعالجة.

2-2- إدارة القروض المتعثرة: في البداية يعمل المصرف على معالجتها فيطلب من العميل قوائمه المالية لمعرفة أسباب العسر المالي، كما يطلب الميزانية النقدية التقديرية والتي تعكس نمط التدفقات النقدية المستقبلية، وفي ضوء هذا التحليل تقسم القروض لحالات ممكنة العلاج، حالات ميؤوس منها، وقروض هالكة.

وكخطوة مواءمة يقوم المصرف بإعداد تقرير نهائي يحمل فيه كل المعلومات التي تخص معالجته للقروض المتعثرة، ويرفع التقرير للإدارة العليا للمصرف للنظر فيه واقتراح حلول مناسبة لتجنب التعرض لهذه الأخطاء مستقبلا.

3- أسلوب التنوع: في التمويل الحديث نجد أن تنوع الأصول هو الاتجاه النظري والأسلوب السليم لخفض تقلبات العائد على أي مستوى من المستويات تتوقع معه وجود خطر ضمن محفظة الاستثمارات؛ وتنوع المخاطر له أهمية عملية تتعدى أهميته النظرية العلمية، حيث ترتب على عدم التنوع كثير من حالات الفشل لمؤسسات مالية في الثمانينات والتسعينات¹.

• **تنوع مخاطر الائتمان:** اعتمادا على قانون الأعداد الكبيرة للاستثمارات في نوع واحد من القروض، وفي هذا القانون تتم المقارنة على أساس احتمال أن يتحمل المقرض خسارة من الاقراض كنتيجة مكونة من نوع واحد من أنواع القروض سوف يختلف عن الخسارة الفعلية التي يحققها لعدد من القروض التي ينتمي إليها هذا الائتمان محل الدراسة؛ ويعتمد قانون الأعداد الكبيرة على معامل الاختلاف ويحسب وفق الصيغة الموالية:

$$\text{معامل الاختلاف} = \sqrt{\frac{\text{نسبة القروض الرديئة}}{\text{نسبة القروض الجيدة}} \times \text{حجم العينة}}$$

• **تنوع المحفظة:** بالرغم من التقدم الكبير الذي توصلت إليه النظرية الحديثة لمحفظة الاستثمار فإن الفضل يرجع إلى الجهود الكلاسيكية التي قدمها ماركويتز 1959 - إذ كُلت هذه الجهود والتحليلات المستمرة من قبله بنيله جائزة نوبل عام 1990- فمن خلالها أبرز أهمية اختيار المحفظة وأهمية الكفاءة في تنويعها، ولاتزال نظريته أساسا مرجعيا لتنوع أصول المحفظة حيث ينطوي على التباين في العائد على أصول محفظة المنشأة عندما تتكون من مزيج الأصول العديدة.

¹ ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص ص 451-452.

• المشتقات الائتمانية: تعرّف المشتقات المالية عموماً بأنها أدوات مالية تتوقف قيمتها على قيمة أصل آخر أي يتوقف العائد المتولد عنها على اتجاه سعر أصل آخر¹، أمّا المشتقات الائتمانية فهي عبارة عن مجموعة من الأدوات المالية صممت لأجل تحويل المخاطر الائتمانية من طرف لآخر حتى يتمكن المشاركون في الأسواق المالية من تحمل خطر أو التخلص من خطر دون شراء أو بيع أي من الأصول الائتمانية ويمكن لهذه المشتقات أن تستعمل على مستوى القروض الفردية أو على مستوى المحفظة مجملها. مثال على ذلك إذا كان المصرف قلقاً من قدرة عميل من عملائه على الوفاء يمكن حماية نفسه بتحويل خطر عدم الدفع لجهة أخرى مع الاحتفاظ بالأصل ضمن موجوداته؛ حيث تمكن المشتقات من نقل المخاطر دون قطع العلاقة مع المدينين. وتسمى المؤسسات التي تقرض الأموال ولكنها ترغب في التخلص من بعض مخاطرها بمشتري الحماية (Protection Buyers)، بينما تسمى المؤسسات التي ترغب في تحمل المخاطر الائتمانية بأنّها بائعة الحماية (Protection Sellers)، وهناك ثلاثة أنواع رئيسية من المشتقات الائتمانية وهي²:

1- العقود المستقبلية: هي شكل من أشكال التأمين تحمي المصرف في حالة فشل المقترض تهدف إلى تقديم

حماية عن أية خسارة تنتج عن إعسار أصل مرجعي محدد.

2- عقود الخيار: اتفاقية ثنائية بموجبها يتبادل طرفاها كامل عوائد أصل أو مجموعة أصول محددة مقابل دفعات

نقدية دورية ثابتة أو متغيرة تمتد على مدى حياة الائتمان.

3- عقود المبادلات: بموجبها تحول مخاطر الائتمان من طرف لآخر، حيث يدفع المشتري قسطاً أولياً مقابل

اتفاق نقدي متوقع إذا ما تغير هامش الفائدة عن مستواه الحالي ويحصل مشتري الخيار على تدفق نقدي

إذا ما اتسع الهامش بين نقطتين مرجعيتين أو أقل.

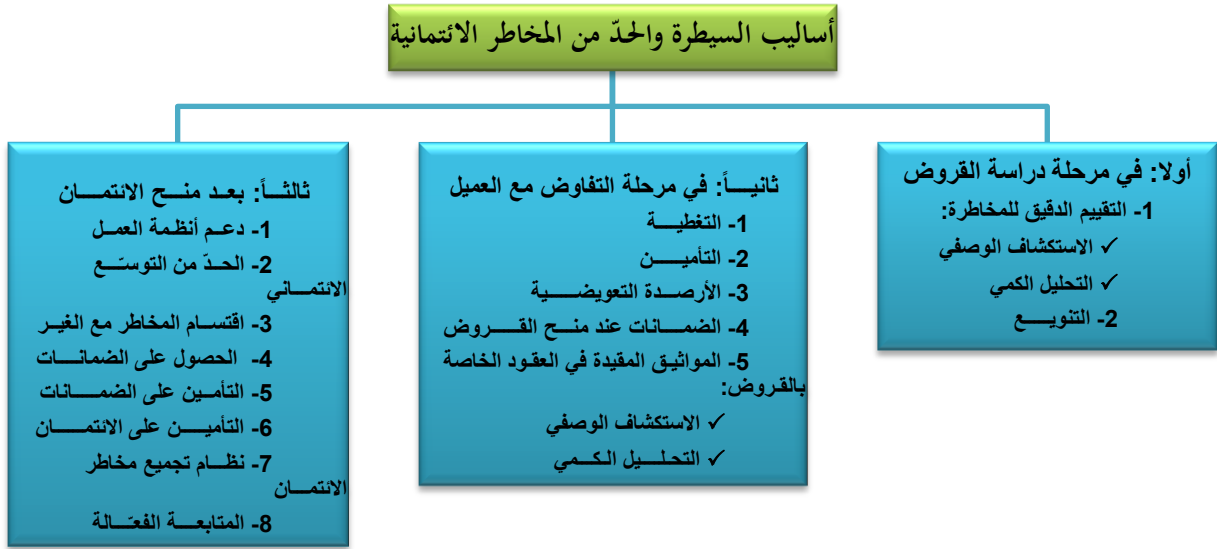
وتتمة لما سبق، هناك العديد من أساليب السيطرة والحد من المخاطر الائتمانية يقسمها البعض وفق مراحل: مرحلة

دراسة القروض-مرحلة التفاوض - مرحلة ما بعد منح الائتمان ويمكن توضيح محتوى كل مرحلة ضمن الشكل التالي:

¹ عبد الحليم عمار غربي، الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية: رؤى وحلول، مطبوعات KIE Publications، سورية، 2017، ص 174.

² أنس هشام المملوك، مخاطر الائتمان وأثرها في الحفاظ الاستثمارية دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية، رسالة دكتوراه في الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق-سورية، 2014، ص 136.

الشكل رقم (01-09): يوضح أساليب السيطرة والحد من المخاطر الائتمانية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 349-384

بالإضافة للأساليب السابقة، فإن محفظة القروض تخضع للمتابعة والمراجعة من قبل الإدارة العليا للمصرف بصفة دورية للتعرف على مدى الالتزام بالسياسة الائتمانية في المصرف وباللوائح والقوانين المفروضة من قبل السلطات المصرفية. وجدير بالذكر أيضاً أنه رغم أن مسؤولية السيطرة على مخاطر الائتمان تقع على عاتق إدارة المصرف، إلا أنه هناك اتجاهات شديدة خلال السبعينات وبداية الثمانينات لأن تلعب السلطات المصرفية دوراً في هذا الصدد من خلال الاشراف المحكم على المصارف بواسطة المفتشين والقوانين واللوائح كنتيجة للانكماش الذي ساد العالم سنة 1979، مما أدى إلى تدهور الأحوال المالية لعدد كبير من العملاء؛ هذا ونشير إلى أنه يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية نظام ناجح للرقابة على القروض من قبل مشرفين مفيد من السلطات المصرفية يقومون بالتعرف على القروض المتعثرة ويسدون النصائح والمشورة للإدارة في المصرف لعلاج الحالات المتعثرة.

المطلب الرابع: نماذج قياس المخاطر الائتمانية

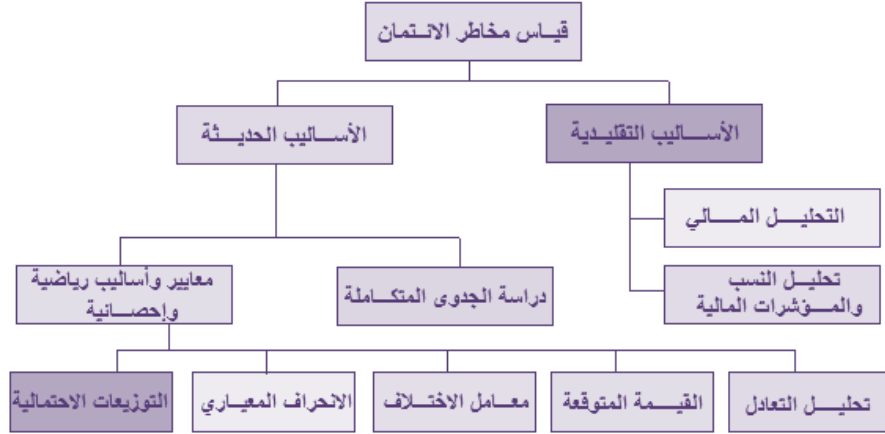
إنّ عملية قياس مخاطر الائتمان هي معالجة لبيانات واقعية سابقة للحصول على نتائج تنبؤية مستقبلية حول مدى قدرة العميل على الوفاء بديونه تجاه المصرف في الوقت المحدد له. وتتطور الأساليب المستخدمة في قياس مخاطر الائتمان يوماً بعد يوم ففي السابق كانت عملية القياس تعتمد أساساً على بعض الأساليب التقليدية فقط مثل التحليل المالي باستخدام بعض النسب والمؤشرات المالية¹: كالنسب الخاصة بقروض الاستغلال، والنسب الخاصة بقروض الاستثمار، وطريقة القرض التنقيطي....

¹ مصطفى طويطي وعبد القادر عوينان، النماذج الاحصائية المستعملة في تحليل مخاطر المؤسسات المصرفية - دراسة حالة CPA الجزائر -، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية، جامعة غرداية، يومي 08 و 09 نوفمبر 2015، ص 23.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

كما تستخدم أساليب أخرى يمكن اعتبارها أكثر حداثة عن سابقتها مثل تحليل الجدوى المتكاملة، أو استعمال معايير وأساليب رياضية وإحصائية كالتوزيعات الاحتمالية والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف وقياس القيمة المتوقعة أو تحليل التعادل. والشكل الموالي يوضح توزيع هذه الأساليب ما بين تقليدية وأخرى حديثة:

الشكل رقم (01-10): يوضح بعض الأساليب المستخدمة في قياس مخاطر الائتمان



المصدر: الغالي بن ابراهيم، إدارة المخاطر المصرفية، المحاضرة رقم 09، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2021، متوفرة على

الرابط <https://www.youtube.com/watch?v=ort5IMbwcSw>

وبما أن العلوم تتميز بعدم الثبات والتطور المستمر، فطبيعة النشاط المصرفي قد اختلفت كثيرا عما كانت عليه في السابق وظهرت معها مخاطر مصرفية عموما ومخاطر ائتمانية بشكل خاص أكثر تعقدا وتشابكا، وصاحبها بروز أساليب أخرى لقياس المخاطر الائتمانية إلى جانب الأساليب السالفة الذكر التي أثبتت عدم نجاعتها في الكثير من المرات؛ ومع التطور التكنولوجي الكبير صار حتماً على المصارف تغيير أو تحسين أساليبها ونماذجها المعتمدة في تقدير المخاطر الائتمانية لتواكب ما يحيط بها من تطورات. وفيما يلي نذكر هذه الأساليب:

أولاً- نماذج التقييم الائتماني

1- نموذج المعايير الائتمانية الذي يستند إلى 8C'S :

- الشخصية **Character** : مجموعة من الصفات والسلوكيات الواجب توافرها في المقترض¹.
- القدرة على الاستدانة **Capacity** : تحدد مقدرة العميل في إعادة ما اقترضه من المصرف.
- رأس المال **Capital** : يقصد به مقدار ما يملكه المقترض من ثروة، أو ما يملكه من أصول منقولة وغير منقولة.
- الضمانة **Collateral** : تعتبر خط الدفاع الثاني والملجأ الأخير في حالة عجز المقترض عن السداد؛ ويقصد بها الاصول التي يقدمها العميل كضمان بغرض الحصول على القرض، بحيث إذا توقف عن السداد يحق للمصرف التصرف فيها لتحصيل حقوقه².

¹ محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان-الأردن، 2013، ط1، ص ص 70-76. بتصرف

² عابد شريط وصابرينة بنية، مرجع سبق ذكره، ص 111.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

● **الظروف العامة Condition:** ترتبط بالبيئة الخارجية المحيطة بالمقترض والمتمثلة بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

● **التجارب السابقة مع المقترض Credit History:** تتضمن دراسة السجل التاريخي للمقترض مع المصرف، فكلما كانت التجارب السابقة مشجعة مع المقترض زادت فرصة حصوله على الائتمان والعكس صحيح.

● **التغطية Coverage:** تتضمن حماية إدارة الائتمان في المصرف عند منح الائتمان من الخسائر غير المتوقعة.

● **التدفقات النقدية Cash Flow:** تتكون من التدفقات النقدية التشغيلية وغير التشغيلية.

2- نموذج المعايير الائتمانية المستند إلى 5P'S:

تعزز إدارة مخاطر الائتمان قرارها الائتماني بتحليل ائتماني آخر من خلال دراسة معايير تعرف باسم 5P'S¹:

● **العميل People:** يُقيّم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصيته وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وأخلاقياته.

● **الغرض من الائتمان Purpose:** ومن خلاله يتم تعيين احتياجات العميل التي يمكن تلبيتها أو التي لا تتناسب مع سياسة المصرف وصلاحيات إدارة الائتمان.

● **القدرة على السداد Payment:** ويركّز على تحديد قدرة العميل في تسديد الائتمان وفوائده في موعد الاستحقاق.

● **الحماية Protection:** أساس هذا المعيار في التحليل الائتماني هو استكشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل.

● **النظرة المستقبلية Prespective:** مضمون هذه الركيزة محاولة معرفة الظروف البيئية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية.

3- طريقة PRISM:

يعكس نموذج PRISM جوانب القوة والضعف لدى العميل، تتكون عناصره من الآتي²:

● **التصور أو التوقع Perspective:** يدور التوقع الرئيسي للمصرف حول تقدير درجة المخاطر التي يمكن أن تواجه الائتمان في حالة موافقة إدارة المصرف ومدى تلائم أو تناسب العائد المنتظر تحقيقه من الائتمان الممنوح بالمقارنة مع درجة المخاطرة. وبالتالي فإن تحليل هذا العنصر يحتاج إلى مجموعة من البيانات والمعلومات لبناء نموذج للتنبؤ سيما مع تلك الائتمانات طويلة الأجل. ويتطلب الأمر دراسة استراتيجية / نموذج الأعمال، المخاطر التشغيلية، مخاطر السيولة، مخاطر التأمين، مدى توازن العائد الذي يحققه الزبون والذي يمكن أن يغطي تلك المخاطر.

● **القدرة على السداد Repayment:** لا يختلف كثيراً هذا العنصر في مضمونه عن العناصر المشابهة له في النماذجين السابقين فهو يخص تعرف إدارة الائتمان على قدرة الزبون المالية على تسديد الائتمان الممنوح وفق المدة المتفق عليها وذلك من خلال تحديد التدفقات النقدية ومدى امكانية الموارد المالية الذاتية من تغطية احتياجاته ودعم مصادر التمويل الخارجية، بمعنى تحديد مصادر التمويل الداخلية والخارجية والتي تبين امكانية الزبون في سداد الائتمان الممنوح له.

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص 102.

² محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، مرجع سبق ذكره، ص ص 79-80.

● **النية Intention:** ويساعد هذا العنصر ادارة الائتمان على اتخاذ القرار السليم وذلك من خلال معرفة نية طالب الائتمان في توجيه الائتمان الممنوح له وتحديد الغرض ومدى انسجام تلك النية او ذلك الغرض مع توجهات المصرف مما يؤمن للمصرف عامل الاطمئنان على ان قراره بالاتجاه الصحيح.

● **الغاية من الائتمان Safeguards:** مضمون هذا العنصر هو تحديد الضمانات التي تقدم للمصرف ضامناً لاسترجاع الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على السداد، ويمكن أن تكون الضمانات داخلية وهي التي تعتمد على قوة المركز المالي للعميل أو خارجية كالضمانات العينية.

● **الإدارة Management:** الادارة بمعناها العام هي العلم والفن في توظيف الموارد المادية والبشرية لتحقيق اهداف المنظمة او المشروع ويدرس المصرف مدى نجاح الزبون طالب الائتمان في ادارة اعماله اذ يركز على عناصر النظام الاساسية للمشروع والمتمثلة بالمدخلات والمخرجات اذ يشمل التحليل المدخلات من الامكانيات المادية والمالية والبشرية والمعلوماتية ومدى فاعلية العمليات التقنية و/او المعنوية وسلامة القرارات المتخذة في تحويل المدخلات الى مخرجات او منتجات سواء كانت سلع او خدمات فضلاً عن دراسة افاق تطور النشاط ونموه وتوسعه وتأثير كل ذلك على سلامة الائتمان الممنوح.

4- منهج تقييم الصحة المالية لطالب الائتمان LAPP:

يتضمن هذا المنهج ما يلي¹:

- **السيولة Liquidity:** سيولة الشركة تعود إلى قدرتها على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها.
- **النشاط Activity:** مبيعات أكثر تتطلب تمويل أكبر إما من خلال التمويل بالدين أو بحقوق الملكية.
- **الربحية Profitability:** الأرباح المناسبة والتي تشكل أساس البناء أو الهيكل المالي للشركة.
- **الإمكانات Potentials:** إن إمكانيات الشركة تكمن في مستقبل استمرارها وذلك بفحص قدرة الإدارة، والموارد البشرية والموارد المالية.

5- معيار CAMELS:

هو نظام تقييم موحد لأداء المصارف ظهر في نهاية 1979 في الولايات المتحدة الأمريكية²، يهدف لتحديد المخاطر المصرفية أساساً بما فيها المخاطر الائتمانية بقياسه للجدارة المالية للمصارف من خلال تشخيص نقاط القوة والضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية لها لتمكين السلطة الإشرافية من التدخل لتصحيح الأوضاع وتحديد أولويات الرقابة اللازمة لحماية السلامة المالية في القطاع المصرفي؛ وقد أثبت نظام CAMELS بأنه أداة رقابية فعالة لتقييم قوة

¹ Sharif Musbah Abu Karsh α & Radwan Mahmoud Abumwais, **Evaluation Strategies of Credit Risk used by Commercial Banks Listed in Palestine Stock Exchange (PSE)**, Global Journal of Management and Business Research: C Finance Volume 17 Issue 7 Version 1.0 Year 2017, p 05.

² يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية -دراسة حالة بنك الفلاحية والتنمية الريفية-، مقال منشور في مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012، ص 207.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

المؤسسات المالية وبشكل موحد، كما أنه أثبتت فعاليتها في تحديد المؤسسات التي تحتاج إلى اهتمام خاص. يتراوح هذا المعيار ما بين (1-5)¹ وهو يعتمد على ستة عناصر جوهرية:

Capital Adequacy	- كفاية رأس المال
Asset Quality	- جودة الأصول
Management Quality	- جودة الإدارة
Earning Management	- إدارة الربحية
Liquidity Position	- درجة السيولة
Sensitivity to Market Risk	- الحساسية تجاه مخاطر السوق

ثانياً- نموذج التحليل التمييزي والانحدار اللوجستي

1- أسلوب التحليل التمييزي **Analyse discriminant** :

يعرف التحليل التمييزي بأنه أسلوب إحصائي يعمل على تصنيف المفردات إلى واحد من مجتمعين أو أكثر محددة مقدماً بالاعتماد على الخصائص الفردية لتلك المفردات. وهو أيضاً " تقنية إحصائية تسمح بتصنيف الأقسام المتجانسة للمجتمع بالاعتماد على معايير معينة، ولا يمكن لهذه التقنية أن تحقق ذلك إلا بعد معالجة قاعدة واسعة من المعلومات الخاصة بكل فرد من المجتمع، بما يمكن هذه العينة من إدراج كل فرد من المجتمع إلى الصنف الذي ينتمي إليه² .

اقترح التحليل التمييزي أول مرة من قبل فيشر سنة 1930 باعتباره من أدوات التمييز والتصنيف، في الوقت الحاضر يُعد الأكثر شيوعاً في نمذجة التصنيف، يمكن استخدامه لأغراض وصفية وتحليل مجموعة متنوعة من الحالات في مجالات مختلفة مثل التمويل والتسويق. تعتبر دالة التمايز مزيج خطي متعدد المتغيرات تقوم على تحليل الفروقات بين المجموعات وذلك بالاعتماد على العلاقة الخطية بين المتغيرات المرتبطة بهذه المجموعات. وتكتب المعادلة العامة على النحو التالي³ :

$$Z = \alpha + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} + \dots + \beta_n X_{in}$$

حيث Z يمثل القيمة التمييزية للمؤسسة، α عدد ثابت، X تمثل المتغيرات (النسب، المتغيرات النوعية) للمؤسسة i و β معاملات التمييزية للمتغيرات التفسيرية .

¹ ابراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، مارس 2010، ص 23.

² خالد بن عمر، أسلوب التحليل التمييزي وقياس مخاطر الائتمان البنكي دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مقال منشور في مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، العدد 08، 2010، ص 23.

³ - Cécile Kharoubi et Philippe Thomas, **Analyse du Risque de crédit : Banque & Marchés**, RB edition, Paris, 2016, 2^{ème} ed, p86.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

اعتماداً على هذه الدالة يتم حساب نقطة الفصل التي يمكن من خلالها الحكم على عجز المؤسسة أو سلامتها. من بين الأعمال التي طبقت هذا الأسلوب Conan و Holder سنة 1978 الذين اقترحوا نموذجاً لكل قطاع اقتصادي، بحيث يسمح بوضع نقطة لكل مؤسسة، وذلك من أجل مقارنتها مع النقطة الحرجة حسب القطاع الذي تنتمي إليه ويسمح بتقدير مجال احتمال عجز المؤسسة¹. وضمن هذا النموذج كانت المؤسسات محل الدراسة مقسمة حسب قطاع النشاط كالآتي:

المؤسسات الصناعية: لقد تم بناء النموذج على الشكل التالي:

$$Z = 0.24x_1 + 0.22x_2 + 0.16x_3 - 0.87x_4 - 0.10x_5$$

بحيث أن المتغيرات المشكلة للدالة هي²:

X1: فائض الاستغلال الإجمالي/ مجموع الديون.

X2: أموال دائمة/ مجموع الأصول.

X3: قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة/ مجموع الأصول.

X4: مصاريف مالية/ رقم الأعمال خارج الرسم.

X5: مصاريف المستخدمين/ القيمة المضافة.

- مؤسسات التجارة بالجملة: بنيت دالة التنقيط على الشكل التالي:

$$Z = 0.0136x_2 + 0.0197x_3 + 0.0341x_6 + 0.0185x_7 - 0.0158x_8 - 0.0122$$

حيث أن:

X6: أموال خاصة/ مجموع الميزانية.

X7: فائض الاستغلال الإجمالي/ مجموع الميزانية.

X8: احتياجات رأس المال العامل/ رقم الأعمال خارج الرسم.

- مؤسسات البناء والأشغال العمومية: كانت دالة التنقيط كالآتي:

$$Z = 0.035x_9 + 0.0014x_{10} + 0.016x_{11} + 0.0015x_{12} - 0.0238x_{13} - 0.1074x_{14} - 0.0092$$

وكانت النسب الداخلية في النموذج هي:

X9: نتيجة صافية/ مجموع الميزانية.

X10: أصول متداولة/ ديون قصيرة الأجل.

X11: موردون/ مشتريات.

X12: (فائض الاستغلال الإجمالي - مصاريف مالية)/ مجموع الديون.

¹ محمد عبادي، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير المخاطر البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 05، جامعة الوادي، 2012، ص ص 91-92.

² نورة زيري وحسين بلعجوز، النماذج الرياضية لقياس مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية، مقال منشور في مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، المجلد 08، العدد 02، 2017، ص 110.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

X13: عملاء/ رقم الأعمال خارج الرسم.

X14: مصاريف مالية/ رقم الأعمال خارج الرسم.

- مؤسسات النقل: النموذج الخاص بمؤسسات النقل كان على الشكل التالي:

$$Z = 0.0177x_2 + 0.0098x_3 - 0.0181x_8 + 0.0496x_{14} - 0.1735x_{15} - 0.0062$$

بالإضافة للمتغيرات التي ذكرت سابقا تم الحصول على متغير جديد هو:

X15: مصاريف مالية/ القيمة المضافة.

وبالاعتماد على هذه النماذج يتم تصنيف المؤسسات في مختلف القطاعات وتحديد مجالات احتمال عجزها كما هو مبين

في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01-04): يبين العلاقة بين دالة التقيط واحتمال إفلاس المؤسسات (Pr) في مختلف القطاعات

حسب نموذج Conan و Holder

النقل	بناء وإشغال عمومية BTP	تجارة بالجملة	الصناعة	
$Z \geq 0.50$ $p_r < 40\%$	$Z \geq 0.50$ $p_r < 40\%$	$Z \geq 0.20$ $p_r < 40\%$	$Z \geq 9$ $p_r < 30\%$	وضعية جيدة
$-0.35 \leq Z < 0.25$ $35\% < p_r \leq 65\%$	$-0.30 \leq Z < 0.2$ $40\% < p_r \leq 70\%$	$-0.30 \leq Z < 0.2$ $35\% < p_r \leq 65\%$	$4 < Z < 9$ $30\% < p_r \leq 65\%$	الحذر
$Z < -0.35$ $p_r > 65\%$	$Z < -0.50$ $p_r > 70\%$	$Z < -0.30$ $p_r > 65\%$	$Z < 4$ $p_r > 65\%$	خطيرة

المصدر: محمد عبادي، مرجع سبق ذكره، ص 92

2- نموذج الانحدار اللوجستي Logistic Regression:

هي طريقة تصنيف احتمالية تدرس الخصائص المالية للمؤسسة لتحديد احتمال حدوث عجزها¹، حيث يجب التأكد من أن المتغير التابع يأخذ القيم بين 0 و 1 بما أنه يعتمد على الاحتمالات²، تأخذ معادلة نموذج الانحدار اللوجستي البسيط الشكل التالي³:

$$\ln \left[\frac{p(x)}{1-p(x)} \right] = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 X$$

حيث:

P: هو احتمال وقوع الحدث محل الاهتمام أي احتمال النجاح.

1-P: هو احتمال وقوع الحدث ليس محل الاهتمام أي احتمال الفشل.

($\frac{P}{1-P}$): نسبة الترجيح للحدث محل الاهتمام، حيث:

P: هو احتمال وقوع الحدث محل الاهتمام أي احتمال النجاح.

¹ Hamadi Matousi et des autres, **La prediction de Faillite des Entreprises Tunisiennes par La Regression Logistique**, 20^{ème} Congres de L'AFC, May 1999, France, p07.

² Jean Stafford et Paul Bodson, **L'analyse multivariés avec SPSS**, Presses de l'Université du Québec, Canada, 2006, P203.

³ R. Lyman Ott et Michael longnecker, **An Introduction to Statistical Methods and Data Analysis**, Sixth Edition, Brooks/Cole, Canada, 2010, p 702.

1-P: هو احتمال وقوع الحدث ليس محل الاهتمام أي احتمال الفشل.

$(\frac{P}{1-P})$: نسبة الترجيح للحدث محل الاهتمام.

In: هو اللوغاريتم الطبيعي.

$\ln(\frac{P}{1-P})$: اللوغاريتم الطبيعي لنسبة الترجيح.

B0 و B1: المعاملات المقدرة من البيانات.

ثالثاً- الأنظمة الخبيرة والشبكات العصبية

1- الأنظمة الخبيرة Expert systems:

الأنظمة الخبيرة هي فرع من فروع الذكاء الاصطناعي التي تهتم بالخبرة الإنسانية والكم المعرفي، وتعتبر من الأدوات المساعدة على اتخاذ القرار¹، وحتى تعمل هذه الأنظمة بفعالية تحتاج لقاعدة بيانات كبيرة لتحليلها ومعالجتها وتصنيفها بكيفية مركزية، ويتم استخدامها في مجالات عدة مثل تحليل الأخطاء، إدارة الموارد البشرية، إدارة المشاريع وغيرها².

2- نموذج الشبكات العصبية Artificial neural network:

هي من الأدوات المرنة وغير المعلمية مستوحاة من النظم العصبية البيولوجية؛ ظهر مجال الشبكات العصبية الاصطناعية عام 1940 من خلال عمل قام به كلا من Warren McCulloch و Walter Pitts³، وهي تعتبر من الأدوات التي تمكنا من الحصول على أحدث المعلومات من خلال البيانات التي يتم تجميعها واستخدامها في وضع النماذج مثلاً أو التنبؤ وغيرها من المجالات⁴.

رابعا- النماذج الهيكلية Structural Models:

يتم اللجوء للنماذج الهيكلية لتقييم المؤسسة، وبشكل خاص الهيكل المالي لهذه الأخيرة (حصة الديون من إجمالي تمويل المؤسسة) بالتالي فإن هذه المقاربات تقوم بنمذجة أو تخفيض احتمال التعثر الذي يمكن أن يحدث في أية لحظة. ويعود فضل ظهور هذا النموذج لـ Merton Robert (1974) الذي يفرض أن التعثر يحدث عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول المؤسسة عن الحد الأدنى المتفق عليه⁵.

¹ Shu-Hsein Liao, **Expert system methodologies and applications**, Expert Systems with Application 28, 2005, p 93.

² - Shu-Hsien Liao, **Knowledge management technologies and application** –literature review from 1995 to 2002, Expert Systems with Applications 25, 2003, p 159.

³ Sihem Khemakhem et Younés Boujelbène, **Credit risk prediction : A comparative study between discriminant analysis and the neural network approach**, Accounting and Management Information Systems, Vol.14, No. 1, 2015, p 63 .

⁴ Nassima Fekih, **L'apport des réseaux de neurones artificiels appliqués au management des risques comme outil de l'audit**, thèse de doctorat, Faculté des Sciences Economiques Commerciales et de Gestion, Université Abou Baker Belkaid, Tlemcen, Algérie, 2014, P108.

⁵ Ciby Joseph, **Advanced Credit Risk Analysis and Management**, John Wiley & Sons, UK, 2013, p p169.170

1- نموذج KMV:

تأسست شركة KMV في 1989 (شركة خاصة سميت على مؤسسيها Kealhofer, McQuown & Vasick) وأصبح يطلق عليها Moody's KMV لاحقاً، هي من النماذج الهيكلية التي تعتمد على نموذج ميرتون بطريقة مختلفة، ويُستخدم لتحديد مخاطر الائتمان . يحسب نموذج KMV تكرار احتمالية التعثر بالاعتماد على هيكل رأس مال المؤسسة ومقدار التذبذب في عوائد الأصول والقيمة الحالية للأصول.

2- نموذج Credit Metrics:

تم اقتراحه من طرف مورغان (J.P Morgan) سنة 1997، ويقس التعثر بالاستناد إلى نموذج MTM، بحيث يستند على تحديد مصفوفة الانتقال التي تقيس احتمال تغير التصنيف على طول فترة الائتمان (عادة تكون سنة)¹، والجدول التالي مثال على ذلك:

الجدول رقم (01-05): مصفوفة الانتقال لوكالة ستاندر اند بورز (1981-2019)

Average Multiyear Global Corporate Transition Matrix (1983-2019) (%)

--One Year transition rates--

From/to	AAA	AA	A	BBB	BB	B	CCC/C	D	NR
One-year									
AAA	87.04	9.56	0.34	0.09	0.09	0.04	0.09	0.00	2.76
	(10.12)	(9.86)	(0.98)	(0.37)	(0.38)	(0.24)	(0.48)	(0.00)	(2.63)
AA	0.46	87.39	7.82	0.34	0.02	0.02	0.03	0.03	3.88
	(0.56)	(6.37)	(5.64)	(0.64)	(0.08)	(0.08)	(0.16)	(0.12)	(1.90)
A	0.02	2.16	88.84	3.70	0.19	0.06	0.01	0.08	4.93
	(0.12)	(1.68)	(4.03)	(2.57)	(0.46)	(0.15)	(0.04)	(0.18)	(2.04)
BBB	0.00	0.20	4.48	84.08	3.26	0.39	0.12	0.24	7.22
	(0.00)	(0.52)	(2.90)	(4.65)	(2.46)	(0.80)	(0.26)	(0.52)	(2.00)
BB	0.00	0.09	0.17	6.09	76.51	4.66	0.67	0.65	11.16
	(0.00)	(0.27)	(0.69)	(4.05)	(7.25)	(3.00)	(1.62)	(1.24)	(4.91)
B	0.00	0.03	0.09	0.39	6.64	76.27	2.87	2.70	11.02
	(0.00)	(0.21)	(0.62)	(0.83)	(4.31)	(7.77)	(3.44)	(3.53)	(3.99)
CCC/C	0.00	0.00	0.00	0.00	1.27	17.30	44.51	17.72	19.20
	(0.00)	(0.00)	(0.00)	(0.00)	(4.00)	(12.07)	(18.84)	(16.14)	(11.92)

SOURCE : Default, Transition, and Recovery: 2019 Annual Global Corporate Default And Rating Transition Study, S&P Global Ratings, New York- USA, April 2020, p 76.

1- نموذج Credit Risk+:

يعتبر هذا النموذج من الأمثلة النادرة على النماذج التحليلية التجارية ومطور من قبل Credit Suisse Financial Products (CSFP) لتحديد مخصصات خسائر القروض التابعة لها، يتبع هذا النموذج الطرق الاعتيادية للمخاطر الائتمانية وهو يتمسك فقط بأحداث التعثر¹.

¹ Linda Allen, jacob Boudoukh, Anthony Saunders, **Understanding Market, Credit, and Operational Risk**, Blackwell Publishing, USA, 2004, p138.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

رابعاً- المناهج الكمية لتقييم مخاطر الائتمان

بالإضافة إلى النماذج الرياضية السابقة، فإن لجنة بازل اقترحت للمصارف أنظمة تقوم على تقدير أوزان هذه المخاطر بالاعتماد على نوع القروض المقدمة وتصنيفات العملاء² وذلك لحساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الخاصة بقياس مخاطر الائتمان، وهذه المناهج هي:

1- المنهج المعياري (The Standardised Approach (SA :

وفيه يتم الاعتماد على التنقيط الخارجي المقدم من وكالات التنقيط، وبالتالي لم تعد الأوزان تعطى حسب هوية المقرض (الدولة، المؤسسات، المصارف الأخرى) بل أصبحت مرتبطة بدرجة التصنيف الممنوحة من قبل وكالات التصنيف، حيث يمكن أن يحظى قرض لمؤسسة أو مصرف بتصنيف أفضل من قرض معطى للدولة. ويعبر هذا المعيار عن الحد الأدنى المطلوب والمفروض من قبل لجنة بازل على المصارف والمؤسسات المالية، وهو مطبق في عدد كبير من المصارف حول العالم لقياس مخاطر الائتمان³، ومن خلال هذا المنهج يتم تقييم المصرف من طرف إحدى وكالات التقييم الخارجية المتخصصة مثل (Fitch IBCA***, Moody's**, Standard & Poor's) *، وقد تم تعديل أوزان المخاطرة فيما يتعلق بالتقييم السيادي للدول وتقييم المصارف والمؤسسات لتتراوح بين (0%، 20%، 50%، 100%، 150%) ويظهر الجدول التالي أوزان المخاطرة السيادية والمصرفية الخاصة بالمؤسسات على النحو التالي:

الجدول رقم (01-06): أوزان المخاطرة السيادية والمصرفية الخاصة بالمؤسسات

التقييم	AAA إلى AA	A+ إلى A-	BB+ إلى BB-	BB+ إلى B-	أقل من B-	لم يتم تقييمها
التقييم السيادي	0%	20%	50%	100%	150%	100%
تقييم البنوك	20%	50%	50%	100%	150%	100%
تقييم المؤسسات	20%	10%	100%	100%	150%	100%

Source: Comité de Bale sur le contrôle bancaire« Nouvel accord de Bale sur les fonds propres», Avril 2003, <https://www.bis.org/bcbs/cp3ovfr.pdf> consulter le 04/04/2021.

¹ مهند حنا نقولا عيسى، إدارة المحافظ الائتمانية، دار الرأية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ط1، ص 271.

² محمد زكي يوسف اشكرو، تقييم المخاطر وأثارها على أداء البنوك التجارية، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، الأردن، 2010، ص37.

³ Youbaraj Paudel, Minimum Capital Requirement Basel 2 « Credit default Model & its Application, Vrije University, Amsterdam, 2007, p12.

* وكالة ستاندرد آند بورز (S & P): شركة للتصنيف الائتماني مقرها الولايات المتحدة، تصدر تصنيفات ائتمانية قصيرة وطويلة الأجل على الأسهم والسندات لتقيس مدى قدرة جهة ما مقترضة على الوفاء بالتزاماتها المالية لدى الجهة المقرضة، أي أن هذا التصنيف هو شهادة بشأن الوضع المالي للجهة المعنية، يعود تاريخ نشأتها إلى سنة 1860 وقد صنفها مجلس أوراق المال الأمريكي " كمنظمة معايير إحصائية وطنية معترف بها"

** موديز للتصنيف الائتماني: شركة قابضة رائدة في تقديم التصنيفات الائتمانية والأبحاث وتحليل المخاطر للشركات تعمل في عدة حقول كالتصنيف والاستشارات والأبحاث، أسسها جون مودي في عام 1909، وتسيطر على ما يربو على 40% من سوق تقييم القدرة الائتمانية في العالم.

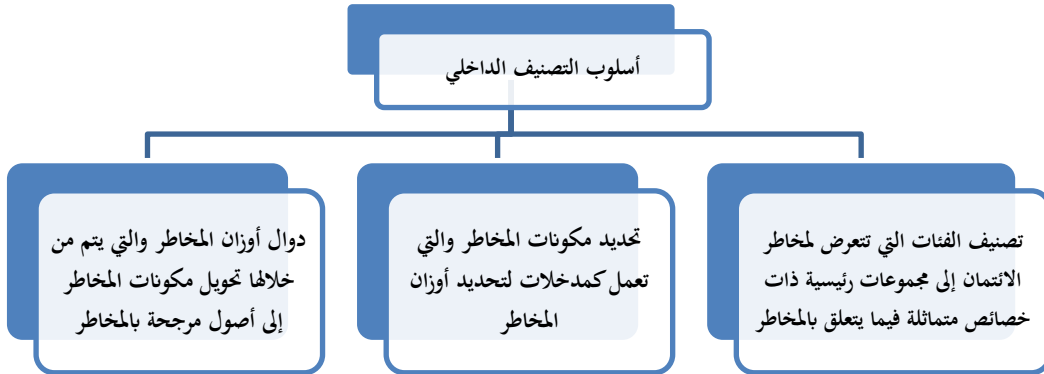
*** وكالة فيتش الدولية للتصنيف الائتماني: شركة عالمية رائدة في مجال خدمات المعلومات المالية مملوكة بالكامل لشركة هيرست، تأسست الشركة من قبل جون نولز فيتش في 24 ديسمبر 1913 في مدينة نيويورك باسم شركة فيتش النشر، تعمل وكالة فيتش للتصنيف على تقييم الجدارة الائتمانية للبلدان والمؤسسات الراغبة في الحصول على التمويل عبر أسواق الأوراق المالية عن طريق إصدار السندات.

1- منهج التصنيف الداخلي (IRB) Internal Rating Approach:

يسمح هذا الأسلوب للمصارف باستخدام تقديراتها الداخلية للملاءة المالية للمقترض بُغية قياس مخاطر الائتمان لمحافظة التسهيلات لدى المصارف، وتخضع هذه التقديرات إلى معايير منهجية، حيث يقوم المصرف بتقدير اهلية الاقتراض لكل عميل ثم يقوم بترجمة تلك الملاءة إلى تقديرات لقياس الخسائر المستقبلية المحتملة والتي تشكل الأساس لمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال؛ ويختلف هذا المنهج اختلافاً كبيراً عن المنهج أو الأسلوب المعياري SA، حيث وضع إطاراً لقياس مخاطر الائتمان اعتماداً على مدخلات كمية يتم إعدادها من قبل المصارف أو توفيرها من جانب السلطات الرقابية وتحويلها إلى أوزان مخاطر بواسطة دوال رياضية حدتها اللجنة. أي أن هذا المنهج يقوم على الاستعانة بأنظمة التصنيف الائتماني الداخلية بالمصارف في قياس مخاطر الائتمان¹.

وحسب هذا المنهج، تتضمن مكونات المخاطر قياس احتمال التعثر عن الدفع (Probability of Default, PD)، والخسارة عند حدوث التعثر (Loss Given Default, LGD) والتعرض للتعثر (Exposure at Default, EAD) والاستحقاق الفعلي (Effective Maturity, EM)².
 • كما حددت اللجنة آلية تطبيق هذا المنهج والتي يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (01 - 11): آلية تطبيق أسلوب التصنيف الداخلي



المصدر: فائزة لعرف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العوامة، ص 117.
 ولاستخدام هذه الطريقة فإن لجنة بازل اقترحت طريقتين لتطبيقها³:

أ- أسلوب التقييم الداخلي الأساسي: تقوم المصارف في هذا الأسلوب فقط بحساب احتمالات عدم الدفع والتعثر، كما تقوم السلطات بتحديد الأوزان التي تدخل في نظام قياس المخاطر بالاعتماد على التقديرات الرقابية لمكونات المخاطر الأخرى والتي تحدد حجم الأموال الخاصة المناسبة لتغطيتها.

¹ فائزة لعرف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العوامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية-مصر، 2017، ص 115.

² ميرفت علي أبو كمال، مرجع سبق ذكره، ص 109.

³ Basel Committee on Banking Supervision, **The Internal Ratings-Based Approach**, January 2001, P102.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

ب- أسلوب التقييم الداخلي المتقدم: ويختص هذا المدخل بالمصارف والمؤسسات المالية التي لها القدرة على الالتزام بالمعايير الإشرافية المتشددة، وبالتالي يُترك للمصارف حرية تقدير كافة مدخلات النظام أو معظمها شريطة أن تتوفر لدى المصرف القدرات والامكانيات الكافية لاحتساب وتقدير مخاطر الاقراض.

الجدول رقم (01-07): يوضح الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي وأسلوب التصنيف المتقدم

المنهج المتقدم	المنهج الداخلي الأساسي	
يعتمد على تقديرات المصرف	القيم المحسوبة من طرف المصرف على أساس تقديراتها الصافية	احتمال التعثر PD Probability Of Default
لجنة بازل تحدد القيمة	يعتمد على تقديرات المصرف	الخسارة عند التعثر LGD Loss Given Default
لجنة بازل تحدد القيمة	يعتمد على تقديرات المصرف	التعرض عند التعثر EAD Exposure At Default
لجنة بازل تحدد القيم أو تقديرات المصرف إذا سمحت السلطات الوطنية بذلك.	يعتمد على تقديرات المصرف	الاستحقاق الفعلي EM Effective Maturity

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ب BCBS, The Internal Ratings Based Approach, op cit

ولكن بالنظر في النتائج التي تحقّقها المصارف التجارية في معالجتها للمخاطر الائتمانية، نجد أن الكثير منها قد عجز عن تحقيق جملة الأهداف المرجوة من خلال القياس الكمي لمخاطر الائتمان، ويعود ذلك إلى الأسباب الآتية¹:

- الاعتماد على نماذج مستخلصة من اقتصاد دول متطورة في هذا الميدان والتي ظروفها مغايرة لظروف الاقتصاد المحلي.
- استعمال نتائج المعايير المستعملة بشكل منفصل دون جمعها في نموذج متكامل يقدم رؤية متكاملة لجميع أنشطة المؤسسة، وبالتالي يعطي صورة مستقبلية مباشرة لنجاحها أو فشلها.

لذلك كان لزاما على المصارف أن تعتمد على أسلوب موحد يساعدها في المزيد من القدرة والصلابة والفعالية في مواجهة ومعالجة مخاطرها على أن يتضمن هذا الأسلوب عناصر قابلة للتكيف مع حالة وطبيعة كل مصرف على حدة، ورغبة في إيجاد آليات موحدة لعلاج المخاطر جاءت اتفاقيات بازل والتي نذكرها في المبحث الموالي.

المبحث الرابع: إدارة المخاطر الائتمانية والقوانين الاحترازية واتفاقيات بازل 1، 2، 3، ومشروع اتفاقية بازل 4

تواجه المصارف العديد من المخاطر لدى ممارستها للأنشطة المصرفية، كما أنها معرضة لمواجهة المخاطر الائتمانية بشكل أكبر ويتزايد مستوى هذه المخاطر مع تزايد حجمها، انتشارها ودرجة التعقيد والتطور في أنشطتها، تنامي العولة المصرفية، انفتاح الأسواق على بعضها البعض واشتداد حدة المنافسة....؛ ما أدى إلى الاهتمام بالأساليب والطرق التي تمكنها من تجاوزها والتغلب على آثارها السلبية. من أهم ما تم التوصل إليه في هذا الجانب هو وضع معايير دولية للرقابة المصرفية لحماية المصارف من التعرض للمخاطر الائتمانية، وهو ما تجسد في اتفاقية بازل 01 وبازل 02 وبازل 03 ومشروع بازل 04، حيث تسعى المصارف لتطبيقها رغم كونها غير ملزمة ولكنها تحمل ضمن اتفاقياتها شروط احترازية يمكنها أن تشكل صمام أمان لها ضد الخسائر التي قد تلحق بها؛ كما أنها تساهم في دعم رأس مالها.

¹ خالد بن عمر، دراسة النماذج الحديثة لقياس مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 147.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

المطلب الأول: لجنة بازل للرقابة المصرفية

من المعلوم أن فكرة الاشراف الدولي على المؤسسات المصرفية كانت موجودة قبل سنة 1974 لكنها نضجت بانحياز المصرف الخاص الالماني (HARSTTAT BANK) والمصرف الوطني الأمريكي (FRANKLIN NATIONAL BANK) في تلك السنة وما تلاه من انهيارات لعدة مصارف في أثرهما، وهذا ما أظهر بما فيه الكفاية الروابط القوية بين المصارف وأنه حتى المصارف الكبرى ليست بمنأى عن خطر الافلاس، وخاصة العابرة منها للقارات. لذلك قامت الدول الاعضاء في مجموعة G10 بإنشاء لجنة بازل في أواخر سنة 1974.¹

أولاً-نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية وتعريفها:

1- نشأتها:

لقد تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel Committee on Banking Supervision, BCBS) عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولي (Bank for International Settlements, BIS)² بمدينة بازل بسويسرا وكان أول رئيس لها هو: Peter Cooke محافظ المصرف المركزي البريطاني آنذاك وقد سميت نسبة الملاءة المطبقة في المصارف فيما بعد باسمه . جاء تأسيسها نتيجة تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها وزيادة المنافسة القوية بين المصارف اليابانية والأمريكية والأوروبية بسبب نقص أموال تلك المصارف³. تحوي ممثلين عن 45 هيئة ومؤسسة مالية من 27 دولة⁴ سجلت عضويتها على مراحل نذكرها فيمايلي:

أواخر سنة 1974: ضمت الدول المؤسسة للجنة (G10) وهي: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، بريطانيا، لوكسمبورغ، الولايات المتحدة الأمريكية.

11 مارس 2009: انضمت كل من: أستراليا، البرازيل، الصين، كوريا الجنوبية، الهند، المكسيك وروسيا.

10 جوان 2009: سجلت اللجنة انضمام كل من: سنغافورة وهونج كونج بالإضافة لدول من (G20) جنوب افريقيا، السعودية، الأرجنتين، أندونيسيا وتركيا. حيث تمثل الأصول المصرفية لهذه الدول الأعضاء مجتمعة ما يزيد عن 90% من الأصول المصرفية في العالم، وهي ممثلة في اللجنة بحكام مصارفها المركزية وممثلين لسلطات الرقابة المصرفية فيها⁵.

¹ ليبب السلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 166.

² أسس في 17 ماي 1930 وبدأ نشاطه في بازل بسويسرا، هو أقدم هيئة مالية دولية له مكتب تمثيل بهونغ كونغ وآخر بموسكو يوظف أزيد من 522 عون من 49 دولة.

³ مريم هاني، الحوكمة المصرفية في ظل مقررات لجنة بازل، دار الأيام، عمان-الأردن، 2020، ط1، ص 56.

⁴ مكرم صادر، عن لجنة بازل واتفاقياتها: هل ترى بازل 04 النور؟، مقال منشور في مجلة الإعمار والاقتصاد، العدد 333-السنة 24، أوت 2017، ص05.

⁵ مكرم صادر، مرجع سبق ذكره، ص05.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

2- تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية:

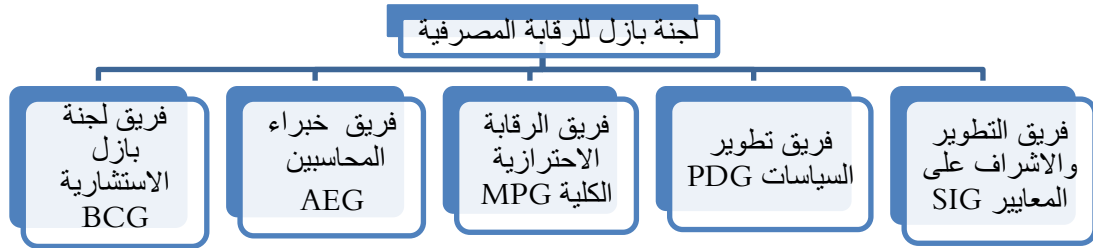
هي " لجنة استشارية فنية للرقابة المصرفية يقع مقر أمانتها في بنك التسويات الدولية في بازل السويسرية، مؤلفة من كبار ممثلي سلطات الرقابة المصرفية والمصارف المركزية لعدد من الدول الاعضاء، لا تستند إلى أي اتفاقية دولية وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي المصارف المركزية للدول الصناعية وقد تم الاتفاق على أن تحظى توصياتها بإجماع الأعضاء¹، كما أن مقرراتها وتوصياتها لا تتمتع بصفة قانونية أو إلزامية رغم أنها أصبحت ذات قيمة وبالأخص من الناحية الاقتصادية لأن تجاهل القواعد والمعايير الدولية قد يترتب عليه صعوبة في التعامل الدولي مع أطراف تخضع معاملاتها لمستوى معين من المهنية".

هدفها هو تعزيز فهم القضايا الإشرافية الرئيسية وتحسين جودة الرقابة المصرفية في جميع أنحاء العالم؛ تضع اللجنة مبادئ توجيهية ومعايير في مجالات مختلفة: من أشهرها المعايير الدولية لكفاية رأس المال والمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة وكونكوردات² بشأن الرقابة المصرفية عبر الحدود، تتضمن قراراتها برامج الإصلاح المالي لكل من الصندوق والبنك الدوليين. تجتمع اللجنة 04 مرات سنوياً، وهي تلزم الدول الاعضاء باتباع القواعد والمعايير الدولية في مجال الرقابة على المصارف وغيرها من قواعد ومعايير الإدارة المصرفية السليمة.

3- هيكل لجنة بازل للرقابة المصرفية:

تشكل لجنة بازل من لجان فرعية متمثلة في خمسة مجموعات رئيسية نذكرها فيما يلي:

الشكل رقم (01-12): الهيكل التنظيمي للجنة بازل



Source: Basel Committee on Banking Supervision, **Organisation Chart**, see on April 14th 2021, on line: https://www.bis.org/bcbs/organ_and_gov.htm

- أ- فريق التطوير والاشراف على المعايير SIG: يعتبر منتدى يتم من خلاله تبادل المعلومات، كما يدعو لتطبيق الممارسات السليمة المرتبطة بتطوير الدعامات الثانية لاتفاقية بازل 2 ورصد التطورات التي تطرأ على بازل 3؛ وهو يهدف إلى: تحقيق الرقابة المصرفية، وتعزيز التنفيذ في الوقت المناسب وذلك بما يتفق مع مبادئ ومعايير لجنة بازل.
- ب- فريق تطوير السياسات PDG: يهدف إلى تدعيم أعمال لجنة بازل بدراسة وتحليل مشاكل الرقابة المصرفية مع تقديم اقتراحات وبعض الاجراءات لتعزيز سلامة الجهاز المصرفي وذلك بتطوير معايير ومبادئ لجنة بازل، كما يسعى

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص ص 252-253.

² كونكوردات: تعني اتفاقات، تشير إلى أن أول اتفاق أمضته لجنة بازل سنة 1975 حول: وضع مبادئ لتقاسم المسؤولية الإشرافية عن فروع المصارف الأجنبية وشركاتها الفرعية ومشاريعها المشتركة بين السلطات الإشرافية في الدول المضيفة لها.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

لقياس المخاطر الائتمانية والتشغيلية، مراجعة التنظيمات، التعامل مع مخاطر السيولة، حل المسائل المتعلقة بالمعايير الاحترازية وكفاية رأس المال.

ت- فريق الرقابة الاحترازية الكلية **MPG**: يعمل على مراقبة المخاطر النظامية والتنمية العالمية المرتبطة بالحذر الكلي وسياسات الرقابة النظامية المصرفية، كما يختص هذا الفريق في البحث عن أهم المشاكل التي تمس معايير الرقابة الاحترازية الكلية وتنمية سياسات المقترحات الخاصة بتغطية الفجوات أو مواجهة آثار غير محتملة.

ث- فريق الخبراء المحاسبين **AEG**: يسعى للمساعدة في ضمان أن المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التدقيق الدولية وتطبيقاتها تساعد على إدارة المخاطر في المصارف، كما يعمل على ضمان أمن وسلامة الجهاز المصرفي من خلال تطوير المعايير الدولية المحاسبية ومعايير التدقيق.

ج- فريق لجنة بازل الاستشارية **BCG**: تتكون من مجموعة من المراقبين والاستشاريين، تقوم بتقديم تسهيلات ومساعدات للدول غير الأعضاء لتطبيق مختلف اتفاقيات ومبادرات اللجنة¹.

ثانيا- الأهداف الرئيسية للجنة بازل للرقابة المصرفية وأسباب نشأتها:

1- أهدافها الرئيسية:

يمكن القول بأن الأهداف الأساسية لاتفاقية بازل تتمثل فيما يلي:

- وضع حد أدنى لكفاية رأس المال؛
- زالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف نتيجة الفروقات في الرقابة الوطنية على رأس المال²؛
- تحقيق عدالة تنافسية بين المصارف؛
- المساهمة في الحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي من خلال التقليل من حجم المديونية؛ في ظل توسع المصارف الدولية وخاصة الأمريكية منها في منح القروض الخارجية للدول النامية³.
- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بأساليب الرقابة من خلال المراسلة والاتصال والتحاور مع المختصين والمحترفين في مجال الصناعة المصرفية (بخاصة المصارف الدولية) والمنظمات الفاعلة عالميا مثل الاتحاد الدولي للمحاسبة، المفوضية الأوروبية، الهيئة الدولية للجان الأوراق المالية، صندوق النقد الدولي.....الخ⁴؛
- الرقابة المجمعة على كافة الوحدات المصرفية وفق التطورات الاقتصادية العالمية و في ظل حركة رؤوس الأموال الكبيرة؛
- التقليل من المخاطر مثل: مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة و مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف...إلخ؛

¹ مريم هاني، مرجع سبق ذكره، ص 60.

² دريس رشيد وبحري سفيان، مقررات لجنة بازل والنظم الاحترازية في الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية الاقتصادية، بشار، يومي 24 25 أبريل 2006، ص 02.

³ سمير آيت عكاشة، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه علوم، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013، ص 9.

⁴ محمد زرقون وحزمة طيبي، نحو إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير لجنة بازل2، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العالمي الدولي الثاني حول "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، يومي 11 -12 مارس 2008م، ص 5.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

- تكوين مناهج أكثر استيعاباً وأحسن معالجة للمخاطر المصرفية تلائم إلى حد بعيد جميع المصارف في كافة أنحاء الدول وبما يتناسب مع التغيرات التكنولوجية العالمية.
- تطوير وترقية نظم وأساليب الرقابة في المصارف لضمان اتساع واستقرار النشاط المصرفي في جميع أنحاء العالم، والعمل على ضمان تداول كل المعلومات اللازمة عن تلك النظم والأساليب بين مختلف السلطات النقدية.

2- أسباب نشأتها:

- يرجع تأسيس لجنة بازل لعدة أسباب، ولعل من أهمها نذكر¹:
- تعثر بعض مصارف دول العالم؛
- انتشار فروع المصارف خارج الدولة الأم؛
- المنافسة القوية التي خلفتها المصارف اليابانية إزاء المصارف الغربية نتيجة تدني رؤوس أموالها؛
- سياسة تخفيف القيود على المصارف وخاصة في أمريكا وبريطانيا؛
- التطورات الاقتصادية: التضخم، تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة، الأزمات المالية، العولمة... إلخ
- التطورات المصرفية: ظهور تقنيات مصرفية جديدة كالمشتقات المالية؛
- التطورات التكنولوجية: ويقصد بها التقدم الكبير في نظم الاتصال والمعلومات مع زيادة حجم التجارة الالكترونية.

المطلب الثاني: اتفاقية بازل 01

أولى الخبراء في مجال المصارف اهتماماً متزايداً بحجم رأس المال، باعتباره خطُّ الدفاع الأوَّل في حالة تعرُّض المصرف لخسائر بسبب توظيف أمواله في عمليَّات لا تخلو من مخاطر، مثل القروض والتوظيفات الأخرى، وذلك مقابل التزام هام وهو ضمان أموال المودعين؛ لذلك حاول هؤلاء الخبراء وضع معايير لقياس كفاية رأس المال منذ وقت مبكّر وبأشكال مختلفة، وأوَّل المعايير المستخدمة في هذا المجال كان نسبة رأسمال المصرف إلى إجمالي الودائع وذلك منذ سنة 1914م، وقد حددت هذه النسبة بـ 10 % عالمياً أي أن تكون الودائع تعادل عشرة أضعاف رأس المال، وساد هذا المعيار إلى سنة 1942م حيث تحلَّت عنه المصارف خاصَّة الأمريكيَّة منها.

بعد الحرب العالميَّة الثانية استخدمت السلطات النقدية والمصارف معيار نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول باعتبار أنَّ الأهمَّ بالنسبة للمصرف هو كميَّة استخدام الأموال في توظيفات مختلفة ومدى سيولة هذه الأصول. تطوَّر الأمر بعد ذلك إلى استخدام مؤشِّر رأس المال إلى إجمالي القروض والاستثمارات، باستثناء بعض الأصول كالنقدية في الصندوق والأوراق المالية الحكومية، والقروض المضمونة من الحكومة على اعتبار أنَّ هذه الأصول ليست فيها مخاطرة بالنسبة للمصرف. وقد ظهرت هذه الفكرة منذ سنة 1948م تقريباً².

يمكن القول أن هذه اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الدولي في مجال الرقابة المصرفية¹، فقد عكفت لجنة بازل Basel Committee منذ إنشائها عام 1975م على تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية بصفة

¹ مريم هاني، مرجع سبق ذكره، ص 61.

² رسمية قرياقص وعبد الغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات المالية: البنوك وشركات التأمين والبورصات وصناديق الاستثمار، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية/مصر، 1999، ص 192.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

عامة والمتعلقة بقياس كفاية رأس المال بصفة خاصة، وذلك بالنسبة للمصارف التي تمارس نشاطاً دولياً، ومن ثم دعم استقرار النظام المصرفي العالمي²، حيث كان الغرض الأساسي منها هو تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين المصارف وذلك في ثلاث جوانب:

- فتح مجال الحوار بين المصارف المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية³؛
- التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية مراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفعالية الرقابة المصرفية⁴؛
- التحفيز والمساعدة لإنشاء نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين المستثمرين والجهاز المصرفي، ويحقق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية.

وقد وجدت لجنة بازل أن تحديد الحد الأدنى لرأس المال في ضوء حجم الودائع غير مناسب، فالمصارف بالدرجة الأولى تعمل بأموال غيرها، وأحد معالم نجاحها هو زيادة قدرتها على تعبئة تلك الأموال، ومن ثم فزيادة الودائع لا تمثل خطراً - في حد ذاتها - على المصارف لأنها مورد توظيف، وبالتالي فالخطر ناجم عن قرارات التوظيف، وإذا حدثت أزمة مالية فلن يكون رأس المال كافياً لرد كل أموال المودعين لأنها ليست مهمته، ومن الاستحالة تحقيقها، فهو فقط خط الدفاع الأول عن أموال المودعين في حالة تحقيق خسائر ناتجة عن ممارسة النشاط المصرفي، فالعبرة إذاً ليست بضخامة رأس المال، ولكن العبرة بهذا الحجم المناسب من رأس المال الذي يستطيع معه المصرف الاستمرارية في العمل مهما كانت العقوبات التي تقابله⁵ كما أن تحديد الحد الأدنى لرأس المال في ضوء معيار الموجودات - كمعبر عن التوظيف - أيضاً لا يمثل معياراً أمثلاً لتحديد رأس المال المناسب، وذلك لعدم التمييز بين أنواع الموجودات.

وكان من أهم منجزات لجنة بازل الاتفاقية التي تم التوصل إليها في عام 1988 والخاصة بتحديد معيار لكفاية رأس المال الذي عرف بمعيار كوك "Cooke" ويسمى بالفرنسيون معدل الملاءة الأوربي RSE حيث يتعين على كافة المصارف العامة الالتزام بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيعها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% كحد أدنى مع نهاية 1992⁶، وقد كانت الأهداف الرئيسية للاتفاقية هي وقف الهبوط المستمر في رأس مال المصارف العالمية والذي لوحظ في معظم فترات القرن العشرين، وتسوية الأوضاع بين المصارف العاملة على المستوى الدولي⁷.

¹ حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص 94.

² عمر محمود عبد السلام، لجنة بازل بين التوجهات القديمة والحديثة، الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، العدد 01، 1996، ص 18.

³ سيم كارادج ومايكل تيلور، نحو معيار مصرفي عالمي جديد، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، العدد 04، ديسمبر 2000، ص 50.

⁴ طيبة عبد العزيز ومرايمي محمد، بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 12 مارس، 2008، ص: 93.

⁵ محمد سويلم، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية -مدخل مقارنة-، مكتبة الجلاء، القاهرة: مصر، 1986، ص 369.

⁶ عبو هودة، آفاق تطوير النظام المصرفي في ظل تحديات العولمة المالية حالة النظام المصرفي الجزائري، مقال منشور في مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، 2018، المجلد 12، العدد 1، ص 201.

⁷ حوحو فطوم ومرغاد لخضر، دور الحوكمة المؤسسية المصرفية في استقرار الأسواق المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 16، ديسمبر 2014، ص 58.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

أولاً- الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 01:

بعد سلسلة من الاجتماعات توصلت لجنة بازل إلى إعداد تقريرها الأول حول اقتراح جوانب أساسية يتم اعتمادها في العمل المصرفي لتحسين الخدمة ومواجهة المخاطر بهدف تقوية واستقرار النظام المصرفي الدولي وإزالة المنافسة غير العادلة¹ وقد انطوت اتفاقية بازل 01 على العديد من الجوانب لعل من أهمها:

- **التركيز على المخاطر الائتمانية:** تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذاً في الاعتبار المخاطر الائتمانية، فمنح المصارف القروض للأفراد والمؤسسات (المحلية أو الأجنبية) يرتبط بمخاطر متمثلة في عدم استرجاع الأموال المقترضة، في الآجال المحددة، نتيجة عجز أو إفلاس الزبون، وتعتبر مخاطر القرض من الأسباب الرئيسية في عجز وفشل المصارف في مهمتها كوسيط مالي².

- **الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينه:** بحيث تم التركيز على نوعية الأصول ومستوى المخصصات الواجبة التكوين للأصول المشكوك في تحصيلها، أي أن معدل كفاية رأس المال لدى المصرف لا يفوق الحد الأدنى الذي حددته الاتفاقية، وفي نفس الوقت لا تتوافر لديه المخصصات الكافية³.

- **تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال:** في جويلية 1988م أقرت لجنة بازل معيار موحد لقياس كفاية رأس المال ليكون ملزماً لكافة المصارف العاملة في هذا المجال كميّار دولي للدلالة على مكانة المركز المالي للمصرف، ويقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة المصرف وعلى جميع الدول أن يوفقوا أوضاعهم مع هذا المعيار مع نهاية عام 1988م. ولقد سمي بنسبة Coocke نسبة إلى (Peeter Coocke) رئيس لجنة بازل 1 الذي قام باقتراح هذه النسبة⁴، كما قامت اللجنة بوضع الحد الأدنى للعلاقة بين رأس المال بمفهوم أكثر شمولية والأصول والالتزامات العرضية الخطرة المرجحة بأوزان وقدّرت هذه النسبة بـ 8% مع إتاحة الحق لأي دولة بأن تكون أكثر تشدداً، وأصبح من المتعارف عليه أن تقييم ملاءة المصارف في مجال المعاملات الدولية يرتبط بمدى استيفائها لحدود هذا المعيار الذي يركز على المخاطر الائتمانية⁵.

$$\text{نسبة Coocke} = \frac{\text{رأس المال (الأساسي + المساند)}}{\text{مجموع التعهدات و الالتزامات الصافية المرجحة بأوزان مخاطرها}} \leq 8\%$$

تجدر الإشارة إلى أنّه عند حساب معدل كفاية رأس المال وفقاً للقاعدة السابقة تستبعد البنود التالية من رأس المال الأساسي: الشهرة، الاستثمارات في المصارف والمؤسسات المالية التابعة غير المندمجة التي لا تظهر حساباتها الختامية ضمن حسابات المركز الرئيسي، الاستثمارات المتداولة في رؤوس أموال المصارف الأخرى والمؤسسات المالية وذلك منعا لتضخيم رأس المال.

¹ Mohamed Ambar, **La Gestion de Risque de crédit par la Méthode Raroc**, Diplôme Supérieur des Etude Bancaire, Ecole Supérieur de Banque, Alger, Octobre 2007, p 15.

² طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية-مصر، 2011، ص 146.

³ دريد كامل آل شبيب **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2012، ط01، ص 310.

⁴ فايزة لعراف، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العوامة**، مرجع سبق ذكره، ص72.

⁵ مريم هاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 68.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

- تصنيف دول العالم: بحيث تصنف اتفاقية بازل دول العالم إلى مجموعتين: مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول ذات ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي*، أما المجموعة الثانية فقد شملت باقي دول العالم، واعتبرت ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى، ولا تتمتع هذه الدول بتخفيضات أوزان مخاطرة المقررة للمجموعة الأولى¹ (انظر الملحق رقم 02).

- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب لجنة بازل 1 تختلف باختلاف الأصل من جهة، وباختلاف الملتزم بالأصل أي المدين، وتدرج الأصول عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال أوزان خمسة²: 0%، 10%، 20%، 50%، 100% (للاطلاع على تفصيل معاملات أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب نسبة بازل 01 انظر الملحق رقم 03).

ثانيا- التعديلات على اتفاقية بازل 01:

مقابل المخاطر المتنوعة التي أصبحت تتعرض لها المصارف، صارت إعادة النظر في احتساب نسبة كفاية رأس المال ضرورة في ظل انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات، فأصدرت لجنة بازل اتفاقية خاصة لاحتساب الملاءة لمواجهة المخاطر السوقية بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تُعنى بمخاطر الائتمان فقط، حيث تمّ طرحها للنقاش في أبريل 1995م وصدرت في صورتها النهائية في جانفي 1996م ومع تلقي الملاحظات وإدخال التعديلات عليها أصبحت جاهزة للتطبيق في سنة 1998م وتعتبر هذه الاتفاقية أول تعديل لاتفاقية 1988م (انظر الملحق رقم 04).

حيث تتمثل مخاطر السوق حسبما ورد فيها: أنها التعرض للخسائر بالنسبة للبنود المتعلقة بالميزانية أو خارجها نتيجة للتحركات في أسعار السوق، وأهمها مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار حقوق الملكية (أسعار الأسهم) وأسعار السلع. ومن خلال هذا التعديل يمكن للمصارف أن تختار بين الصيغة التنظيمية التي وضعتها اللجنة والنماذج الداخلية الخاصة بكل مصرف على حدة والتي يضعها لمواجهة مخاطره السوقية، ومع أنّ هذه التعديلات أبقى على معدل الملاءة الإجمالية عند 8% كما ورد في اتفاق بازل I إلا أنها عدّلت من مكونات النسبة كما يلي:

سمحت للمصارف بإصدار قروض مساندة لأجل سنتين لتدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال، وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية، وبهذا يصبح رأس المال الإجمالي يتكوّن من:

الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة) +

الشريحة الثانية (رأس المال المساند أو التكميلي). وهذا كما هو محدد في اتفاقية 1988م +

الشريحة الثالثة (قروض مساندة لأجل سنتين)، وهذه الأخيرة أي رأس المال من الطبقة الثالثة يجب أن تتوفر فيه الشروط الآتية³:

- أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصلية لا تقلّ عن سنتين، وأن لا يتجاوز 250% كحد أقصى من رأس مال المصرف من الطبقة الأولى المخصّص لدعم المخاطر السوقية.

¹ سمير الخطيب، قياس وإدارة مخاطر البنوك، منشأة المعارف، الاسكندرية-مصر، 2008، ط2، ص 35-36.

* وهي الدول التي عقدت ترتيبات اراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي استراليا، الدنمارك، فنلندا، اليونان، أيسلندا، ايرلندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، السعودية وتركيا.

² دريد كامل آل شبيب، ادارة البنوك المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 311.

³ سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 06، 2006، ص 155.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

- أن يكون صالحاً لتغطية المخاطر السوقية فقط، بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي.
- يجوز استبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة من رأس المال، وذلك ضمن الحد المذكور.
- أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال ≤ الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة. وقد قرّرت اللجنة أن يكون هذا القيد رهناً بالإرادة الوطنية.

عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12,5 (وذلك على أساس أن 100 مقسومة على 8 وهي الحد الأدنى لكفاية رأس المال تساوي 12,5) ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة لأوزان المخاطرة.

وبما أنّ المخاطرة السوقية قد تختلف من مصرف لآخر فقد تضمنت مقترحات اللجنة طرقاً إحصائية نمطية لقياس هذه المخاطرة، منها القيمة المقدرة للمخاطرة (Value at Risk (VAR إضافة إلى مقاييس كمية ونوعية أخرى.

تصبح إذن العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي :

$$\text{حساب كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية} \times 12.5} \leq 8\%$$

للإشارة فإنّ اللجنة ترى أنه يتعيّن على المصارف المستخدمة لنماذج داخلية أن يكون لديها نظام متكامل لقياس المخاطرة يعزّز عن كلّ مخاطرها السوقية، وبالتالي يجب قياس المخاطرة باستخدام منهج واحد أي باستخدام النماذج الداخلية، أو باستخدام النموذج الموحد الصادر عن اللجنة¹.

ثالثاً- تقييم اتفاقية بازل 01 في ضوء الممارسات العملية:

منذ الانطلاق في تطبيق توصيات بازل 01 تم تسجيل العديد من المزايا والعيوب، وسنلخص أهمها فيما يلي:

الجدول رقم (01-08): يوضح مزايا وعيوب مقررات لجنة بازل 1

مزايا مقررات اتفاقية بازل 01	سلبات مقررات لجنة بازل 1
1- دعم استقرار النظام المصرفي الدولي وإزالة التفاوت بين قدرات المصارف على المنافسة وتحقيق نوع من العدالة في هذا المجال، وتنظيم عمليات الرقابة على معايير كفاية رأس المال وجعلها أكثر ارتباطاً بالمخاطر التي تتعرض لها أصول المصارف.	1- التركيز بصفة أساسية على مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المصارف، وعلى الرغم من أخذ السوق في الحسبان في التعديل الخاص 1996 إلا أنه لم يتم تناولها بصورة شاملة ولم يتم التعرض لمخاطر التشغيل ومخاطر السيولة.
2- حث المصارف على أن تكون أكثر حرصاً ورشداً في	2- خصص معيار بازل 01 وضعاً مميزاً لمخاطر مديونيات حكومات ومصارف ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD حيث جعل لها وزن مخاطر منخفض على حساب

¹ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2001، ص: 301.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

غيرها من حكومات ومصارف باقي دول العالم. 3-تشجيع المصارف على امتلاك الأصول السائلة وشبه السائلة ذات درجة المخاطرة المنخفضة وإحجامها عن الاستثمار في المشروعات الضخمة (صناعية، البنية التحتية، التكنولوجية...) ذات المخاطر المرتفعة، مما يتعارض مع تحقيق التنمية في الدول النامية بصفة خاصة 4-اشتداد المنافسة بين المصارف والمؤسسات غير المصرفية التي دخلت مجال العمل المصرفي مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار، ولا تخضع بدورها لمتطلبات معيار كفاية رأس المال فضلا عن التكلفة الإضافية التي تقع على المنشآت المصرفية والتي تتحملها في سبيل استيفاء متطلبات هذا المعيار.	توظيفها للأوزان من خلال الاتجاه إلى التوظيف في أصول ذات أوزان أقل من حيث المخاطرة، والموازنة المستمرة بين حجم الأصول الخطرة ورأس المال المقابل لها، بل ربما تضطر المصارف أيضا إلى تصفية أصولها الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة، إذا واجهت صعوبة في زيادة عناصر رأس المال لاستيفاء النسبة المطلوبة لمعيار كفاية رأس المال. 3-إتاحة المعلومة حول المصارف مما يساعد العملاء على اتخاذ القرار الأفضل. 4-سهولة التطبيق بما يوفر على المصارف الوقت والجهد، نظر الاهتمام فقط بمخاطر الائتمان.
--	--

المصدر: من إعداد الطالبة بتصرف عن بعض مراجع الرسالة

أظهر تطبيق اتفاقية بازل 01 في واقع العمل المصرفي العديد من النقائص، وبالرغم من المزايا التي حققتها إلا أنها ومع تطور العمل المصرفي بالموازاة مع الدروس المستخلصة من أزمة النمر الآسيوية في 1997 ما أظهر هشاشتها وأصبح من الضروري مراجعتها كونها لم تعد تسير التطورات الجديدة هذا ما أدى لبناء الإطار الجديد لاتفاقية بازل 02.

المطلب الثالث: اتفاقية بازل 02

بعد تطبيق اتفاقية بازل 01 سرعان ما ظهرت فيها عيوب ونقائص، كانت ناتجة بالأساس عن التطور السريع الذي عرفه عالم المال والأعمال؛ لذلك مرت بتعديلات سابقة لصدور اتفاقية بازل 02 في شكلها النهائي نلخصها فيما يلي:

تعديل بازل 01 سنة 1996: حيث تم إدخال مخاطر السوق بعين الاعتبار، وذلك عن طريق إضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في قروض مساندة لا يقل تاريخ استحقاقها عن سنتين¹؛ كما حددت لجنة بازل في هذا التعديل نموذجين لحساب متطلبات رأس المال هما: النموذج المعياري، ونماذج قياس المخاطر الداخلية².

التعديلات بين 1999-2004: حيث عرفت هذه المرحلة مد وجزر ما بين لجنة بازل وعدد كبير من المصارف والمؤسسات المالية في مناقشة وإثراء نصوص الاتفاقية، كما يلي³:

أ- جوان 1999: إصدار الوثيقة الأولى وعرضها على المصارف لمناقشتها وتقديم الملاحظات عليها؛

ب- جانفي 2001: إصدار الوثيقة الثانية من الاتفاقية والتي تتضمن تعديلات ومقترحات جديدة؛

¹Cem Karacadag et Michael W. Taylor, **Vers Une Nouvelle Norme Bancaire Mondiale**, Propositions du Comité de Bâle, Finances & Développement / Décembre 2000, P 51.

² Basel Committee on Banking Supervision, **Amendment to the Capital Accord To Incorporate Market Risks**, January 1996, p 1.

³ملخصة من موقع بنك التسويات الدولية https://www.bis.org/basel_framework

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

ت- أفريل 2003: إصدار الوثيقة الثالثة والتي جاءت معدلة ومتممة للوثيقة الثانية، وعرضت على المصارف بغرض الاطلاع النهائي عليها، وتم إصدارها في صورتها الأخيرة في 2004، على أن يتم بداية تطبيقها بشكل تجريبي مع نهاية فيفري 2006، وبشكل نهائي مع بداية سنة 2007.

أولاً- ركائز اتفاقية بازل 02:

اهتمت بازل 02 بثلاثة نقاط رئيسية هي: كفاية رأس المال- الرقابة والإشراف- قواعد الإفصاح والشفافية؛ ويقوم الاتفاق الجديد لبازل 02 على ثلاثة ركائز هي¹:

الركيزة 01- طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بأوزان المخاطرة (نسبة Mc Donough):

واللازم لمواجهة مختلف المخاطر، حيث جاءت بتغييرات جوهرية في معالجة مخاطر الائتمان والسوق، وقدمت تغطية شاملة لمخاطر التشغيل Operational risk التي لم يكن لها أي حساب في اتفاقية بازل I، والتي تُعرّف بأنها مخاطر الخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية والعناصر البشرية والأنظمة أو الأحداث الخارجية. ويتم احتساب معدل كفاية رأس المال طبقاً لمقررات الجديدة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)}}{\text{مجموع الأصول داخل وخارج الميزانية المرجحة بأوزان المخاطر (مخاطر الائتمان + مخاطر التشغيل + المخاطر السوق)}} \leq 8\%$$

الركيزة 02- ضمان وجود طريقة فعّالة للمراجعة والمراقبة: أي أن يكون للمصرف أو غيره من المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف الجهات الرقابية الآليات اللازمة والنظم الداخلية السليمة لتقييم ملاءة رأسمالها وفقاً لحجم المخاطر التي يواجهها وتحدد هذه الدعامات مسؤوليات الإدارة العليا والتنفيذية مما يؤدي إلى تدعيم الرقابة الداخلية لتحديد رأس المال الكافي كنهج للرقابة الاحترازية ضد المخاطر.

الركيزة 03- نظام فاعل لانضباط السوق: والسعي إلى استقراره أو الانضباط بسلوكيات السوق Market discipline، وهذا يتطلب من أي مصرف أو مؤسسة مالية أن تقوم بالإفصاح عن رأسمالها ومدى تعرضها للأخطار، والطرق المتبعة لتحديد حجم الخطر حتى يكون عملاء هذه المؤسسات ودائنوها على علم بها، وليتمكنوا من تقدير المخاطر التي يواجهونها نتيجة تعاملهم مع هذه المؤسسات.

ويلاحظ في اتفاق بازل 02 أنه أبقى الحد الأدنى لكفاية رأس المال عند 8% إلا أن قاعدة الموجودات التي يحسب على أساسها تم توسيعها إلى حد يؤدي إلى زيادة رأس المال المطلوب.

وبناءً على تقييم الجهات الرقابية (للإطلاع على مراحل المراجعة الرقابية بالتفصيل انظر الملحق رقم 06 الخاص بالدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل 2) لقدرات المصارف في إدارة مخاطرها، فإن الاتفاق الجديد المقترح (اتفاق بازل 02) يمنح الخيار للمصارف في اعتماد إحدى المناهج الثلاثة لتقدير رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان، وتمثل طرق قياس تتسم بدرجة متزايدة من الحساسية للمخاطر وهذه المناهج هي:

¹ دردوري لحسن ودحو سليمان، مقررات لجنة بازل كآلية من آليات إدارة المخاطر وترسيخ الحوكمة في البنوك، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية بجامعة غرداية يومي 08-09 نوفمبر 2015، ص 295 بتصرف.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

- 1- المنهج الموحد الذي يعتمد على التقييم الخارجي للائتمان، وهو يمثل الطريقة المعيارية أو القياسية.
 - 2- منهج التصنيف الداخلي (IRB) Internal Ratings-Based Approach (*)، أي طريقة التقييم الداخلي بصيغتها التأسيسية (الأساسية).
 - 3- منهج IRB المتقدم أو المنهج القائم على النماذج (**)، أي طريقة التقييم الداخلي بصيغتها المتقدمة.
- ولكن المصارف التي ترغب في تبني مناهج التصنيف الداخلي بصيغته الأساسية والمتقدمة عليها أن تخضع نظامها في تسيير المخاطر لجهات رقابية، وعلى ضوء تقرير هذه الجهات يمكن للمصارف أن تتخطى النموذج الموحد إلى نموذج IRB الأول أي تأسيس نظام للتقييم الداخلي بصيغته الأساسية، ومنه إلى نموذج IRB المتقدم¹.
- ويلاحظ أيضاً بأن الاتفاق الجديد (بازل 02) يتخلى عن التمييز بين المقترضين السياديين من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومن غير الأعضاء في المنظمة والمصارف، وذلك بإرجاع ترجيح المخاطر إلى النوعية وليس إلى عضوية المنظمة، كما يعترف الاتفاق بتقنيات الحد من مخاطر الائتمان.

ومن جهة أخرى فإن الاتفاق الجديد يمنح الخيار للمصارف أيضاً في اختيار إحدى الطرق الثلاثة الآتية لمواجهة مخاطر التشغيل :

- طريقة المؤشر الأساسي.
- الطريقة المعيارية (القياسية).
- الطريقة المتقدمة.

ويمكننا تلخيص ما سبق في الجدول رقم (01-09):

الجدول رقم (01-09): المناهج المستخدمة لقياس المخاطر ضمن اتفاقية لجنة بازل 2

أنواع المخاطر	مخاطر الائتمان	مخاطر السوق	مخاطر التشغيل
أساليب القياس	المدخل المعياري	المدخل المعياري	مدخل المؤشر الأساسي
	مدخل التصنيف الداخلي الأساسي	مدخل النماذج الداخلية	المدخل المعياري
	مدخل التصنيف الداخلي المتقدم		مدخل أساليب القياس المتقدمة

Source: Willem Yu, **New Capital Accord Basel 2**, Vrije University Amsterdam, January 2005, P14

(*) - وهو النموذج الذي يقوم فيه المصرف بتحديد مخاطره وإدارتها داخلياً بما في ذلك تحديد كفاية رأس المال، بعد السماح له بذلك من الجهات الإشرافية الدولية.

(**) - وهو صورة معدلة ومتطورة من منهج التصنيف الداخلي، ويتم فيه تحديد المخاطر داخلياً بتوفير قاعدة كبيرة من البيانات وبالاعتماد على برمجيات في الحاسوب.

¹ Tariqullah KHAN et Habib AHMED, **La gestion des risques ; analyse de certains aspects liés à l'industrie de la finance islamique**, Institut Islamique de recherches et de formation / BID, Jeddah, (RAS), 2002, p 95.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

ثانياً - تقييم لاتفاقية بازل 02:

لقد تضمنت اتفاقية بازل 02 مجموعة من الايجابيات والسلبيات، والتي نذكر أهمها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01-10): يوضح مزايا وعيوب اتفاقية بازل 02

عيوب اتفاقية بازل 02	إيجابيات اتفاقية بازل 02
1- وفقاً للمعايير التي وضعتها الاتفاقية، ستواجه المؤسسات المصرفية عقبات في استقطاب مصادر التمويل الدولية بسبب التصنيفات الائتمانية المتدنية لبعض تلك المؤسسات. 2- فرض ضغوط على المؤسسات المصرفية لتدعيم مستويات رسميتها ومعدلات كفاية رأس المال بسبب المخاطر الجديدة لاسيما مخاطر التشغيل. 3- مواجهة الضغوط لتطوير سياسات وممارسات إدارة المخاطر المالية والانتقال تدريجياً من أسلوب التقييم الائتماني الخارجي إلى أسلوب التقييم الائتماني الداخلي. 4- انحياز معايير الاتفاقية بما يتوافق لتطلعات الدول الصناعية العشر.	1- تحسين وتطوير سياسات وممارسات إدارة المخاطر لدى المصارف، والمساهمة في تقليل المخاطر الائتمانية. 2- تحسين سياسات وممارسات إدارة رأس المال، وتطوير أسلوب حساب معدل كفاية رأس المال. 3- تعزيز ركائز الاستقرار المصرفي، وتطوير أدوات مالية جديدة في العمل المصرفي. 4- إيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في المؤسسات المصرفية على كافة مستوياتها. 5- تحسين درجات الامان والدقة في النظم المالية من خلال تطبيق المراقبة الذاتية الداخلية في المؤسسات المصرفية.

• المصدر: من إعداد الطالبة بتصرف عن بعض مراجع الرسالة

بعد أزمة الرهن العقاري والتي أدت إلى أزمة مالية عالمية، أقرّت لجنة بازل بوجود نقاط الضعف في اتفاقية بازل 02، ولذلك وضعت في اجتماعها الذي انعقد في جويلية 2009 مجموعة من المقاييس لتعزيز القواعد التي تحدد رأس المال لتغطية مخاطر سجلات المتاجرة وتحسين الدعائم الثلاث للاتفاقية، وهو ما اصطلح عليه باتفاقية بازل 2.5 حيث تعتبر أول تعديل على اتفاقية بازل 02 وشملت التعديلات كل من الدعامين الأولى والثالثة، في حين تمّ إضافة دليل مكمل للدعامة الثانية. ويمكننا القول أنّ الأزمة المالية لسنة 2008 أعطت بُعداً جديداً لاتفاقية بازل 02، فرغم التزام المصارف بمعايير لجنة بازل لكنها لم تسلم من الأزمة، ما جعل دول مجموعة العشرين تتبنى توجهات جذرية بخصوص كفاية رأس المال المصرفي وكان هذا الحدث الذي بادر في ميلاد طبعة ثالثة سميت بازل 03.

المطلب الرابع: اتفاقية بازل 03 والمشروع التمهيدي لاتفاقية بازل 04

أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة المصرفية والمكونة من محافظي المصارف المركزية ومديري الإشراف فيها، عن إصلاحات للقطاع المصرفي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 وذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل، وتم المصادقة عليها من طرف زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيوول عاصمة كورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010، وتلزم قواعد اتفاقية «بازل 3» المصارف بتحسين أنفسهم جيداً

ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل المصرف المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن¹، و تهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع المصرفي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، حيث أن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عملياً إذ أنه سوف يسمح للمصارف بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل، إذ أن تبني المعايير المقترحة سوف يتطلب من المصارف الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأسمال ذي نوعية جيدة.²

أولاً- اتفاقية بازل 03:

1- محاور اتفاقية بازل 03 ومفاهيمها الجديدة المعدلة لمعيار بازل 02 :

- قبل التطرق لمحتوى محاور بازل 03، يمكننا إيجاز أهم أسباب اللجوء إليها في النقاط التالية:
- مستوى كفاية رأس المال ومكوناته في بازل 02 غير مناسب وكافي وهو أحد أسباب إفلاس العديد من المصارف بحكم عدم قدرته على امتصاص الصدمات .
 - في بازل 02 تم تفويض تقييم مخاطر الائتمان إلى مؤسسات غير مصرفية مثل وكالات التصنيف وهو ما أدى إلى تضارب في المصالح، كما تم تسجيل ضعف النماذج الداخلية لقياس المخاطر والتنبؤ والتي أكدت الأزمة قصورها وفشلها .
 - لم تغطي الركيزتين الأولى والثانية في بازل 02 باهتمام كبير للغاية، بحكم أنهما يتطلبان شفافية كاملة حول مكونات رأس المال وكذا تبيان مخاطر المصارف ومحاولة فهمها.
- * أما عن محتوى اتفاقية بازل 03 فهي تتكون من خمسة محاور أساسية وهي:
- المحور الأول:** وينص على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل المصارف، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي - Tier1 مقتصرًا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيّدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها.
- أما رأس المال المساند - Tier 2 - فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيّدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف، وأسقطت بازل 3 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقات السابقة.
- المحور الثاني:** وفيه تشدد مقترحات لجنة بازل على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو* من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

¹ - صالح مفتاح وفاطمة رحال، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الاسلامي، المؤتمر الدولي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي يومي

09 و 10 سبتمبر 2013، اسطنبول-تركيا، ص 09.

² - الراجحي المالية، اتفاقية بازل نصح علمي، أبحاث اقتصادية، السعودية، أكتوبر 2010، ص 1.

المحور الثالث: تُدخل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي - Leverage Ratio - وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية.

$$\text{نسبة الرفع المالي} = \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{إجمالي الميزانية خارج الموجودات (وقد تم إضافة الموجودات خارج الميزانية)}} = 3\%$$

المحور الرابع: يهدف للحيلولة دون إتباع المصارف سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.

المحور الخامس: يعود المحور الخامس لمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتي، الأولى هي نسبة تغطية السيولة LCR والتي تتطلب من المصارف الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوماً، أما النسبة الثانية NSFR*** فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للمصرف مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها¹.

وخلاصة القول أن اتفاقية بازل 03 أدخلت مفاهيم جديدة على بازل 02 (أنظر الملحق رقم 07) يمكن تلخيصها في ما يلي²:

أ- تعديل مكونات رأس المال التنظيمي لتشمل أدوات أكثر استقراراً وتقسّم إلى ما يلي:

- الشريحة الأولى للأسهم العادية (Common Equity Tier 1): وتتكون بشكل رئيسي من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المدورة.
- الشريحة الأولى الإضافية (Additional Tier 1).
- الشريحة الثانية (Tier 2).

* **عملية الربو** أو اتفاقية البيع وإعادة الشراء: وهو سعر الفائدة لليلة واحدة أو لمدة قصيرة جداً، وهو من أشكال الاقتراض قصير الأجل يستخدم في عملية شراء وبيع أصول مالية مثل سندات حكومية من المصرف المركزي حيث يشتري المتعاملون سندات الحكومة ثم يبيعونها للمستثمرين لمدة قصيرة ويقومون بإعادة شرائها في اليوم الموالي بسعر أعلى قليلاً.

** **Liquidity Coverage Ratio: LCR**: وتحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها المصرف إلى حجم 52 يوماً من التدفقات النقدية لديه وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً.

*** **Net Stable Funding Ratio**: في المدى المتوسط والطويل وتهدف لتوفير موارد سيولة مستقرة للمصرف.

1 - معهد الدراسات المصرفية، **نشرة توعوية - إضاءات، السلسلة الخامسة، العدد 5**، دولة الكويت، ديسمبر 2012، ص 3.

2 - فلاح كوكش، **أثر إتفاقية بازل III على البنوك الأردنية**، معهد الدراسات المصرفية، جانفي 2012، ص 1-2.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والانتمانية

- وقامت اتفاقية بازل 03 بإلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال (أنظر الملحق رقم 01-0 المتعلق بالمنظور الرقابي الكمي للأموال الخاصة وفق اتفاقية بازل 03).

ب- قامت اتفاقية بازل 03 بتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال ابتداءً من 2013 ولغاية 2018 وفقاً لما يلي:

- رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر **RWA** إلى الشريحة الأولى للأسهم العادية من 2% إلى 4.5% وهذا سيؤدي إلى رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى (للأسهم العادية والإضافية) من 4.5% إلى 6%.
- إضافة رأس مال لغايات التحوط (**Conservation Buffer**) إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2.5% وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة الكفاية إضافة لرأس المال للتحوط 10.5%، ويستخدم للحد من توزيع الأرباح.
- رأس المال الإضافي المعاكس (**Counter cyclical Buffer**) لتغطية مخاطر الدورات الاقتصادية من 0% إلى 2.5%.

- رأس المال الإضافي لمواجهة المخاطر النظامية (**Systematic Buffer**).

والجدول الموالي يوضح متطلبات رأسمال التحوط حسبما ورد في اتفاقية بازل:

الجدول رقم (01-11): متطلبات رأسمال التحوط حسب اتفاقية بازل الثالثة

رأس المال الاجمالي	الشريحة الأولى من رأس المال	حقوق المساهمين (الأسهم العادية)	
8%	6%	4.5%	الحد الأدنى
-	-	2.5%	رأسمال التحوط
10.5%	8.5%	7%	الحد الأدنى
-	-	2.5%	المعكس للدور الاقتصادية

المصدر: مجدوب بحوصي وعمار عريس، مكانة مقررات بازل الثالثة من إصلاحات النظام المصرفي بعد الأزمة المالية العالمية 2008 مقارنة بقانون دود فرانك، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر، المجلد 10، العدد الثاني، 2017، ص 113

ت- إضافة معايير جديد لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في المصارف:

إن أكبر الابتكارات التي أتت بها اتفاقية بازل 3 تتمثل في إدخال نسبتان تتعلق بالسيولة لدى المصارف، النسبة الأولى للأجل القصير والنسبة الثانية للأجل الطويل، فنظراً لأهمية السيولة المصرفية التي ظهرت خلال أزمة 2007¹ ندرك بوضوح سبب هذا الابتكار التنظيمي الهادف للتأكد من أن المصارف تملك موجودات يمكن أن تسيّلها لتغطية احتياجاتها لودائع أكثر استقراراً، وهاتين النسبتين هما:

• نسبة تغطية السيولة (LCR): لتعزيز مرونة قصير الأجل للمخاطر المتوقعة عن طرق ضمان وجود موجودات سائلة كافية ذات جودة عالية تمكنها من الصمود لمدة 30 يوماً خلال حدوث أي من الأزمات المحتملة.

¹ Christian de Bossier , A propos de Bale III, Revue Banque N°748, Paris , Mai 2012, Page 19.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

• نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة (NFSR) : لتعزيز المرونة لفترات زمنية أطول (سنة) لموائمة التركيبة الأساسية للموجودات و المطلوبات حيث أدخلت معيار خاص.¹

ث- أضافت بازل 03 معيار جديد وهو الرافعة المالية Leverage Ratio: وتمثل الشريحة الأولى من المال إلى مجموع الأصول داخل وخارج الميزانية، وهذه النسبة يجب ان لا تقل عن 3%، تم تطبيقها بشكل تجريبي اعتباراً من بداية العام 2013 وحتى بداية العام 2017 واعتماداً على نتائج هذه التجربة تم إجراء التعديلات النهائية على هذه النسبة في النصف الأول من العام 2017 وطبقت فعلياً في بداية العام 2018، وتهدف هذه النسبة إلى وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي.²

2- التطبيق العملي لاتفاقية بازل 03:

للتمكن من مواكبة هذه الزيادة الكبيرة في نسبة كفاية رأسمالها، كان على المصارف إما رفع رؤوس أموالها (عبر طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل) أو الامتناع عن توزيع الأرباح لمدة طويلة بغرض إعادة رسميتها أو التقليل من حجم قروضها؛ وفي كل الحالات فإن الأمر يحتاج لبعض الوقت، لذا فقد منحت اتفاقية «بازل» الجديدة المصارف فرصة حتى عام 2019 لتطبيق هذه القواعد كلية، على أن يتم التطبيق تدريجياً مع بداية عام 2013، وبحلول 2015 كان يجب على المصارف أن ترفع أموال الاحتياط إلى نسبة 4.5 % وهو ما يعرف بـ «core tier-one capital ratio»، ثم ترفعها بنسبة إضافية تبلغ 2.5 % بحلول 2019، وهو ما يعرف بـ «counter-cyclical» كما أن بعض الدول مارست ضغوطاً لأجل إقرار نسبة حماية إضافية بمعدل 2.5 % ليصل الإجمالي إلى 9.5 %، بحيث يفرض هذا في أوقات الرخاء، غير أن مجموعة «بازل» أخفقت في الاتفاق على هذا الإجراء وتركت أمره للدول الفردية³، والجدول التالي يوضح مراحل تنفيذ مقررات بازل 3.

الجدول رقم (01-12): مراحل تنفيذ مقررات بازل 3

Phase-in arrangements (shading indicates transition periods) (all dates are as of 1 January)									
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	As of 1 January 2019
الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين			3.5%	4.0%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%
رأس مال التحوط						0.625%	1.25%	1.875%	2.50%
الحد الأدنى لحقوق المساهمين زائد رأس مال التحوط			3.5%	4.0%	4.5%	5.125%	5.75%	6.375%	7.0%
الحد الأدنى لرأس مال الفئة 1			4.5%	5.5%	6.0%	6.0%	6.0%	6.0%	6.0%
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال			8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال + رأس مال التحوط			8.0%	8.0%	8.0%	8.625%	9.25%	9.875%	10.5%

Source: Rustom Barua and Others, "Basel3 What's New? Business And Technological Challenges", Algorithmics, an IBM Company, 2010, p32.

¹ منال هاني، اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، مقال منشور في مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 16، المجلد 01، 2017، ص 311.

² محمد قلي ونبيلة سماعلي، مقررات بازل 03 وتطبيقاتها في الدول العربية كمدخل لتحقيق الاستقرار المالي وإدارة الأزمات المصرفية، مقال منشور في مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد 04، جوان 2019، ص 26.

³ صالح مفتاح وفاطمة رحال، مرجع سبق ذكره، ص 13.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

بعد صدور اتفاقية بازل 03 سعت كل الدول الاعضاء في لجنة بازل لتطبيق ما جاءت به هذه الاتفاقية؛ فبحلول شهر أكتوبر 2012، تمكنت 09 دول (استراليا، الصين، الهند، كندا، اندونيسيا، اليابان، سنغافورة، السعودية، سويسرا) من نشر قوانينها في صيغتها النهائية حيث قطعت شوطا كبيرا في تطبيق ما جاءت به الاتفاقية الجديدة لتكون أكثر جاهزية من غيرها، أمّا باقي الدول فقد قامت بنشر مشاريع قوانينها في تواريخ لاحقة أقصاها كانت روسيا في ديسمبر 2015.

3- تقييم مقررات لجنة بازل 03 على النظام المصرفي:

أكد المختصون أن الأزمة المالية دفعت المصارف المركزية إلى التفكير جدياً في زيادة رؤوس أموال المصارف لتفادي الأزمات الائتمانية التي تعرضت لها بعض المصارف مما أدى لإفلاسها وضياع أموال المودعين لديها، وسعت معايير اتفاقية بازل 3 لتحسين القطاع المصرفي العالمي من الاختلالات والأزمات المالية، إذ تضمنت أنه على المصارف الاحتفاظ بقدر أكبر من رأس المال كاحتياطي يمكنها من مواجهة أي صدمات دون الحاجة لجهود إنقاذ حكومية هائلة كما حدث في أزمة 2008. ويأتي الغرض من تخصيص رؤوس أموال الحماية لمقاومة تقلبات الدورة الاقتصادية بهدف حماية القطاع المصرفي من فترات الإفراط في نمو الائتمان الكلي.

كان على المصارف الكبرى توفير مبلغ هامّ من الرساميل الإضافية للاستجابة لهذه المقاييس الجديدة، ولهذا السبب تم الاتفاق على بدء العمل بها بشكل تدريجي¹، وسنعرض في هذا العنصر أهم ملاحظات المختصين حول الآثار من مقررات بازل 3 على النظام المصرفي، والتي نلخصها في النقاط التالية:

- انخفاض خطر حدوث أزمات مصرفية: تعزيز رأس المال والاحتياطات السائلة جنباً إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر يؤدي إلى خفض خطر فشل المصرف، وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.
- عدم قدرة المصارف على توفير كامل الخدمات أو المنتجات (تجارة، التوريق) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق.²
- معايير بازل 3 تحدّ من قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية: وهذا لفرضها قيود على السيولة النقدية، والتي تؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني وعدم قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تقودها الحكومة، إلى جانب أن تطبيق هذه المعايير يؤدي إلى زيادة تكلفة القروض الممنوحة لأي قطاعات أو أنشطة اقتصادية.
- تساهم مقررات بازل 03 في إقرار شفافية أكبر في العالم المالي³، وفي الزيادة من احتياطات المصارف والرفع من رأسمالها والتحسين من نوعيته؛ في المقابل ساهمت مقررات بازل 03 في فرض ضغوط على المؤسسات الضعيفة: حيث وجدت المصارف الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها.

¹ - معهد الدراسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص4

² - Abdullah Haron , **Basel III: Impacts on the IIFS and the Role of the IFSB**, World Bank Annual Conference on Islamic Banking and Finance , Islamic Financial Services Board, 23 – 24 October 2011,p19.

³ محمد بن بوزيان وبن حدو فؤاد وعبد الحق بن عمر، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل(3)، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي-النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي-، الدوحة-قطر، ديسمبر 2011، ص 29.

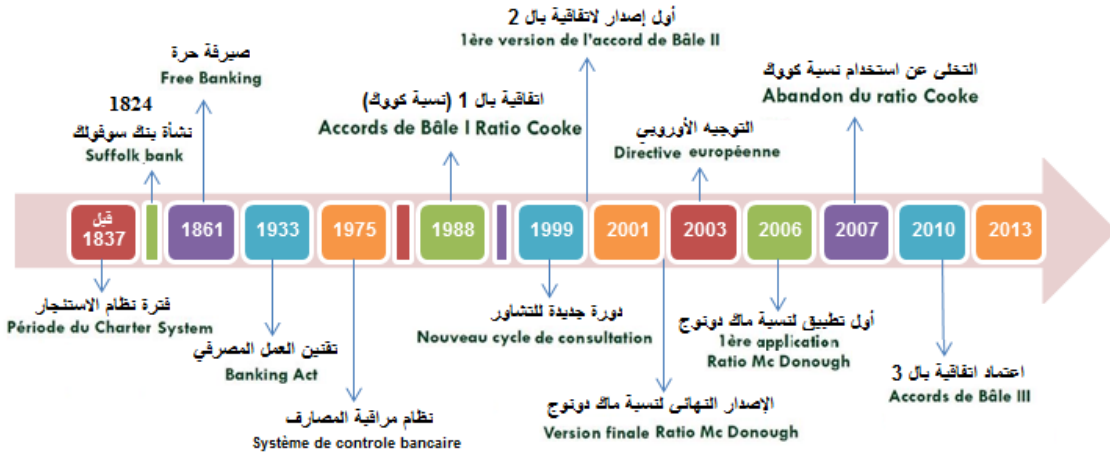
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

- انخفاض القدرة على الإقراض: إن الشروط التي تتعلق بزيادة حجم الاحتياطيات النظامية تعتبر تقييدا للمصارف في الإقراض ما يعمق من أزمة السيولة لديها، وبالتالي يرفع التكلفة على المصارف في تحصيل سيولة قصيرة الاجل ووفيرة وهو ما ينعكس لاحقا على رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات والأفراد نظرا لارتفاع الكلفة التشغيلية للمصارف¹.

- إن مقررات بازل 3 تجعل السيطرة على المصارف العالمية أقوى من ذي قبل بما يضمن لها القدرة والملاءة المالية التي من خلالها تستطيع التصدي للأزمات المالية الطارئة حتى لا يتكرر ما حدث لمصارف عالمية كمصرف (ليمان برذرز) في 2008، ضف إلى ذلك أن الميزة الأساسية في بازل 3 تكمن في أن النموذج المالي الرياضي لاحتساب أخطار الأصول، صار أكثر صرامة ودقة في عملية تقييم الأصول الخطرة.

وكتلخيص لما عرضناه من مراحل سبقت صدور اتفاقيات بازل 01-02-03، والتطور التاريخي للقواعد الاحترازية التي تضمنتها هذه الاتفاقيات نقدّم الشكل رقم (01-11) والذي يوضح تطور الاجراءات الاحترازية إلى غاية الوصول إلى اتفاقية بازل 03 :

الشكل رقم (01-13): يوضح تطور الاجراءات الاحترازية إلى غاية الوصول إلى اتفاقية بازل 03



Source : Schéma fait par l'étudiante basé sur **Cartographie des Risques**, Evolution de la surveillance prudentielle-Les accords de Bâle-Le Comité de Bâle, 2015, rapport disponible sur le site : <https://docplayer.fr/16481070-Cartographie-des-risques.html> vu le 11/04/2021.

هدفت لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS من خلال إصدارها لاتفاقيات بازل 01-02-03 إلى عدة أمور رقابية وإشرافية منها: السيطرة على المخاطر المصرفية وإدارة المخاطر السوقية ثم المخاطر الائتمانية والتشغيلية لاحقا، وتشجيع التقارب بين الجهات النازمة المختلفة القائمة على المؤسسات المالية، سن المعايير المشتركة المنظمة للعملية المالية؛ كما وعملت على توفير إطار عمل لمعالجة إدارة المخاطر وبناء قواعد وأسس موحدة للإجراءات الاحترازية، غير أنّ التطبيق العملي لهذه الاتفاقيات في كل مرة يُظهر النقائص التي احتوتها ممّا يدعو لظهور اتفاقية جديدة تعالج الخلل

¹ فيصل الشمري، خبراء لـ «النهار»: معايير «بازل 3» سترفع كلفة الخدمات المصرفية، جريدة النهار، العدد 1046، الكويت، 15 سبتمبر 2010.

والنقص الذي في سابقتها، وهذا ما حدث مع اتفاقية بازل 03 فبعد البدء في تطبيقها على المصارف أظهرت احتواءها على جوانب تحتاج للمراجعة والتصحيح وهذا ما ساهم في العمل على التحضير لمشروع تمهيدي لاتفاقية بازل 04.

ثانياً- المشروع التمهيدي لاتفاقية بازل 04

منذ البدء في تطبيق اتفاقية بازل 3 سنة 2010، فقد ساهمت في تقليص حدة معدلات وقوع الأزمات المالية المستقبلية، الزيادة من احتياطات المصارف ورفع رأس مالها، اقرار شفافية أكبر في العالم المالي؛ لكنها في الوقت ذاته كانت سببا في¹: فرض ضغوط على المصارف الضعيفة، تقليص الأرباح وزيادة تكلفة الاقتراض وبالتالي انخفاض القدرة على الاقتراض، التغير في الطلب على التمويل من تمويل قصير الأجل إلى تمويل طويل الأجل...؛ هذه الآثار مهّدت الطريق للتفكير الجاد في تقديم اصلاحات لهذه الاتفاقية اصطلح على تسميتها " بالورقة النهائية لاتفاقية بازل 04".

1-دوافع إصدار مشروع بازل 04:

خلال الفترة ما بين سنتي 2016 و 2017، عملت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) على إدخال عدة تغييرات هامة على المعايير المصرفية الدولية التي نتجت عن لجنة بازل تكملة لما جاءت به اتفاقية بازل 3 من إصلاحات²، وفي 07 ديسمبر 2017 أصدرت الورقة النهائية³ التي تتضمن مجموعة من التعديلات الإصلاحية على الأصعدة التالية:

- المناهج المعيارية لقياس إدارة المخاطر الائتمانية.
 - إصلاح المناهج المعيارية لقياس إدارة المخاطر التشغيلية.
 - تقليص الفجوة بين المناهج المعيارية العالمية والمناهج الداخلية المستخدمة في المصارف.
 - العمل على إقرار معايير خاصة بالرافعة المالية الخاصة بالمصارف (تحديد الحد الأقصى لنسبة الرافعة المالية).
- ويهدف مشروع اتفاقية (بازل 4) إلى إدخال تغييرات جوهرية في تعامل المصارف مع الأصول المرجحة⁴، والاتجاه نحو الاندماجات لخلق كيانات كبيرة، مطالبة المصارف بالوفاء بمعدلات أعلى للرافعة المالية كجزء من استكمال حزمة اصلاحات اتفاقية بازل 03.

وتصب هذه المراجعات والتعديلات في اتجاه تصحيح المسار الذي كان معتمداً في المناهج المعيارية لإدارة وقياس مخاطر الائتمان والتشغيل؛ وإلى جانب الدوافع الكامنة وراء هذه التعديلات، فهي تسعى إلى تقليص الفجوة بين المناهج المعيارية والمناهج الداخلية، كما أنها تأتي بعد انتهاء لجنة بازل من تطبيق التعديلات النهائية المعتمدة في إطار اتفاقية بازل 03 على مناهج احتساب مخاطر السوق في يناير 2019.

2- محتويات التعديل في مشروع اتفاقية بازل 04:

¹ علي محبوب وعلي سنوسي، تداعيات جائحة كورونا في تأجيل مقررات بازل 03، مقال منشور في مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 03، سبتمبر 2020، ص 79.

² BILIS, Accords de Bâle 4 : report de l'entrée en vigueur suite à la Covid-19, E-article, disponible on line : <https://bilis.com/blog/accords-de-bale-4-report-de-lentree-en-vigueur/>, consulté le: 20/05/2021.

³ Romain Godard & Adel Harzi, Bâle IV : quels impacts pour les banques ?, ANALYSES ET PERSPECTIVES, Lettre d'actualité réglementaire N°14 – banque, PwC – Avril 2018, p 04.

⁴ Adel HARZI, Bâle IV: Un nouveau tsunami Réglementaire?, Lettre d'actualité réglementaire N°13 – banque, PwC – Janvier 2018, p 06.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

إن الهدف من هذه المراجعة الجديدة هو ضبط التعامل مع المخاطر السوقية وتوحيدها في مختلف البلدان، من خلال جعل نموذج احتسابها أكثر حساسية للأخطار الفعلية المتضمنة في المحافظ الاستثمارية، كما تهدف التعديلات إلى إجبار المصارف وبالذات الاستثمارية منها على وضع احتياطات كافية من رأس المال في مقابل ارتفاع المخاطر السوقية التي تواجهها، وقد تجبر هذه المراجعات على زيادة رأس المال الموجه للمخاطر السوقية بنسبة 41 % ولكن بالنسبة لبعض المصارف فإن الزيادة قد تصل إلى 80 %.

ووفقاً لتقديرات «لجنة بازل» للرقابة المصرفية، سينجم عن هذه التعديلات فرض زيادات كبيرة في معدل كفاية رأس المال. وفي المتوسط، تعتقد اللجنة أنه ستكون هناك حاجة لزيادة التمويل بنسبة 22 %، وبشكل عام تركز المقترحات الجديدة على العناصر التالية¹:

- 1- مراجعة المنهج المعياري المعتمد لحساب المخاطر الائتمانية من أجل تحسين حساسية المنهج الحالي.
 - 2- مراجعة منهج الطريقة الداخلية لمخاطر الائتمان لجعله متوافق مع الهدف المعلن للحد من استخدام بعض النماذج الداخلية (خاصة للمحافظ ذات مخاطر التخلف عن السداد المنخفضة).
 - 3- مراجعة آلية تعديل تقييم الائتمان (CVA) بأسلوب معياري منقح وإزالة الطريقة الداخلية.
 - 4- مراجعة المنهج المعياري الحالي للمخاطر التشغيلية بإصدار جديد، والذي سيحل أيضاً محل المنهج المتقدم.
 - 5- إنشاء احتياطي لرأس المال مرتبط بالنسبة الجديدة للرافعة المالية للمؤسسات المصرفية الكبيرة ذات الأهمية في المنظومة المصرفية العالمية (G-SIBs).
 - 6- إنشاء حد أدنى لرأس المال يضمن أن الأصول المرجحة بالمخاطر للمصارف (RWA) والمشتقة من النماذج الداخلية لا تقل عن 72.5٪ من الأصول المرجحة للمخاطر (RWA) كما تم حسابها وفقاً للنهج القياسي.
- إن هذه المقترحات لا تزال في وقت مبكر من المناقشات، وهناك الكثير من الشكوك بين المصارف الدولية الرئيسية في شأن تبني المزيد من اللوائح والتي تتطلب مزيداً من رأس المال فوق الزيادات الهائلة فيه والتي تم تنفيذها بموجب لوائح «بازل 3» على مدى السنوات الماضية؛ لكن في الوقت ذاته إن مثل هذه التعديلات ضرورية على المدى البعيد لحماية النظام المصرفي العالمي.

- الآجال المقررة للتطبيق العملي لمشروع اتفاقية بازل 04:

كان من المتوقع أن تدخل هذه التعديلات حيز التنفيذ بحلول أول جانفي 2022 على أن تمتد حتى العام 2027، وذلك وفقاً للزمنامة الموضحة في الجدول الموالي:

¹ Adel HARZI, op cit, p 06.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية والائتمانية

الجدول رقم (01-13): رزنامة التطبيق العملي للتعديلات المقترحة لمشروع اتفاقية بازل 04

التاريخ المخطط لتنفيذه	التعديل المقترح
01 جانفي 2022	المنهج المعياري المعتمد لحساب المخاطر الائتمانية
01 جانفي 2022	منهج الطريقة الداخلية لمخاطر الائتمان
01 جانفي 2022	مراجعة آلية تعديل تقييم الائتمان (CVA)
01 جانفي 2022	مراجعة المنهج المعياري الحالي للمخاطر التشغيلية
01 جانفي 2022	مراجعة حساب قيمة المخاطر السوقية
النسبة الحالية المطبقة منذ: 01 جانفي 2018	مراجعة نسبة الرافعة المالية
تطبيق النسبة المعدلة: 01 جانفي 2022	
إنشاء احتياطي لرأس المال خاص لـ G-SIBs : 01 جانفي 2022	
01 جانفي 2022: 50 %	إنشاء حد أدنى لرأس المال
01 جانفي 2023: 55 %	
01 جانفي 2024: 60 %	
01 جانفي 2025: 65 %	
01 جانفي 2026: 70 %	
01 جانفي 2027: 72.5 %	

Source: Adel HARZI, op cit, p 10.

وبسبب الضغوط الاقتصادية التي أثرت على القطاع المصرفي من جرّاء مواجهة وباء Covid-19، وبتاريخ 27 مارس 2020 أصدرت لجنة بازل ممثلة في "الهيئة المسؤولة عن تحديد القواعد المصرفية الدولية" قرارا يتضمن تأجيل مواعيد تطبيق المعايير الجديدة المقررة في عام 2022 أي دخول متطلبات رأس المال الجديد حيز التنفيذ، مبينة أنه لا يمكن أن تكون سارية المفعول حتى عام 2023¹.

وأضافت اللجنة في بيانها أن الموعد النهائي للمصارف للامتثال لهذه القواعد الجديدة تم تمديده أيضاً لمدة عام واحد إلى 1 جانفي 2028 بدلاً من 2027؛ كما وتؤكد اللجنة في بيانها أن هذه المراجعة للمواعيد "لا ينبغي أن تؤدي إلى إضعاف سلامة رأس المال للنظام المصرفي العالمي، ولكنها ستوفر للمصارف والمشرفين قدرات إضافية للاستجابة الفورية والفعالة لتداعيات Covid-19 بحيث من المهم للمصارف والمشرفين أن يكونوا قادرين على استخدام جميع مواردهم للاستجابة لعواقب Covid-19، وهذا ما يعني توفير خدمات حيوية للاقتصاد الحقيقي وضمان بقاء النظام المصرفي سليماً من الناحية المالية والتشغيلية".

1 Le Figaro, **Coronavirus: le comité de Bâle reporte l'entrée en vigueur de nouvelles exigences bancaires**, article de presse Publié le 27/03/2020 à 17:33, disponible on line sur : <https://www.lefigaro.fr/flash-eco/coronavirus-le-comite-de-bale-reporte-l-entree-en-vigueur-de-nouvelles-exigences-bancaires-20200327>, consulté le : 22/05/2021.

خلاصة الفصل:

الائتمان المصرفي صيغة تمويلية استثمارية لها خمسة تصنيفات رئيسية، ناتج عن ثقة يوليها المصرف لعملائه فيقدم لهم خدمات يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت بالأموال اللازمة من خلال مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط وفقاً لتواريخ محددة ويتفق عليها حسب العقد، مع تدعيم تلك العملية بمجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد، ويعتمد الائتمان على ستة عناصر رئيسية وهي: الثقة، مبلغ الائتمان الممنوح للعميل، الغرض المستخدم فيه الائتمان، فترة التمويل، المقابل الذي يحصل عليه المصرف، المخاطرة.

وتعتبر المخاطر عنصراً ملازماً لنشاط المصارف حيث تتعرض للعديد من المخاطر تهدد وجودها واستمرارها، وأصبح إيجاد أساليب وآليات للتقليل منها والتحكم فيها أمراً ضرورياً فأولت اهتماماً كبيراً لهذا الجانب وحاولت وضع معايير دولية لإدارة المخاطر بما يتلاءم مع خصوصية عملها وإيجاد أساليب تحوطية تخدم مصالحها وتضمن بقاءها؛

ومن بين أهم المخاطر نذكر المخاطر الائتمانية والتي تعرفها لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS بأنها "المخاطر الناتجة عن احتمالية إخفاق العميل عن أداء التزاماته تجاه المصرف وفقاً للشروط المتفق عليها"؛ إذ تشير الدراسات المصرفية أن معظم الأزمات التي تعرضت لها المصارف كان في الغالب أهم أسبابها هو تآكل الائتمان، فسعت المصارف لتعريفها وتحديدتها ووضعت إجراءات وأساليب وقائية وأخرى علاجية كفيلة لإدارتها مثل: الاستعلام المصرفي، التنويع، وضع أنظمة للمعلومات والمراقبة والتقييم، تخطيط احتياطات ومخصصات لمواجهة المخاطر، التأمين، الضمانات والرهونات، الرقابة الفعالة، تحليل الجدوى المتكاملة، أو استعمال معايير وأساليب رياضية وإحصائية.

كما تعتمد المصارف على نماذج لقياس المخاطر الائتمانية مثل: نماذج التقييم الائتماني، نموذج التحليل التمييزي والانحدار اللوجستي، الأنظمة الخبيرة والشبكات العصبية، النماذج الهيكلية، نماذج كمية لتقييم مخاطر الائتمان.

ومع تزايد حجم المخاطر وانتشارها في ظل انفتاح الأسواق وتنامي العولمة المصرفية، زاد الاهتمام بإيجاد أساليب وطرق موحدة لمواجهةها، ومن أهم ما تم التوصل إليه في هذا الجانب هو وضع معايير دولية للرقابة المصرفية لحماية المصارف من التعرض للمخاطر بما فيها الائتمانية، حيث استطاعت لجنة بازل للرقابة المصرفية أن تقنن نمط للرقابة يتماشى واحتياجات المصارف انطلاقاً من اتفاقيتها الأولى ومراجعتها بما يساهم في تحويلات العمل المصرفي واعتماد نظم معلوماتية وتكنولوجية متطورة، إضافة إلى التركيز على موضوعات جديدة لم تطرح في الاتفاقية الأولى مثل المراجعة الرقابية للمصارف والتي تفرض عليها التوافق مع مبادئ الرقابة الفعالة، وصولاً لبازل 02 وبازل 03 ومؤخراً مشروع بازل 04، حيث تتضمن كل اتفاقية تصحيحاً وتداركاً لنقائص سابقتها مساهمة في التطورات والتغيرات التي يشهدها النشاط المصرفي والمالي بشكل عام، وتسعى المصارف لتطبيقها رغم كونها غير ملزمة ولكنها تحمل ضمن اتفاقياتها شروط احترازية ضد المخاطر التي قد تلحق بها كما أنها تساهم في سلامة رأس المال للنظام المصرفي العالمي.

وفي خضم الحديث عن لجنة بازل وتأثيراتها على العمل المصرفي العالمي، يطرح موضوع موقع المصارف الجزائرية ودرجة تأثرها بمتطلبات اللجنة للنقاش والدراسة، خاصة في ظل الإصلاحات الجارية والهادفة للتكيف مع المعايير العالمية لتمكين المنظومة المصرفية من رفع فعاليتها وكفاءتها والمشاركة في عملية بناء الاقتصاد الوطني على أسس سليمة وصلبة.

الفصل الثاني:

الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

تمهيد للفصل

المبحث الاول: مفاهيم أساسية حول الفعالية المصرفية والكفاءة المصرفية والمفاهيم ذات الصلة

المبحث الثاني: عرض تطور الجهاز المصرفي الجزائري

المبحث الثالث: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات صلابته المالية في الفترة من (2010- 2018)

المبحث الرابع: مواكبة الجهاز المصرفي الجزائري للمعايير الاحترازية في ظل اتفاقيات لجنة بازل

خلاصة الفصل الثاني

تمهيد للفصل:

تعد الفاعلية والكفاءة مفهوميْن مهمين بالنسبة لجميع المنظمات، إذ تمثلان هدفاً أساسياً تعمل كل مؤسسة مهما كان مجالها على تحسينهما، لكونهما يعكسان مستوى النجاح أو التوفيق الذي حققته أو تسعى للوصول إليه.

وباعتبار أن المصارف تمثل قطاعاً هاماً في الاقتصاد الوطني وتؤدي دوراً رئيساً في دعمه وتطويره، ووسيطاً أكثر أماناً بين المدخرين والمستثمرين من حيث إيداع الأموال وإعادة استثمارها، فإن تقييم فاعليتها وكفاءتها يعتبر ضرورة ملحة، لما له من أهمية بالغة في تحقيق استراتيجياتها في استخدام الموارد المتاحة للمصارف، والحكم على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المخطط لها؛ وذلك لتحسين وتطوير عمل المصارف بما يضمن استمرارها قوية قادرة على مواجهة المنافسة، ويبقيها جاهزة لتستوعب التغيرات في الإجراءات الاحترازية العالمية ولتتماشى إمكانياتها مع مختلف التطورات التقنية والتكنولوجية.

وشهد الجهاز المصرفي الجزائري جهوداً حثيثة لإصلاحه، والتي ساهمت في تطويره من جوانب عديدة في حين لا زالت جوانب أخرى تتطلب بذل المزيد من الجهود للوصول إلى جهاز مصرفي فعال كفء ومتطور. في هذا الإطار عملت الجزائر على تحسينه تدريجياً ليتماشى مع متطلبات تحديات النشاطات المصرفية والتي نجم عنها زيادة في حجم المخاطر التي تواجهها خاصة الائتمانية منها، من خلال إصدار عدة قوانين كان أهمها قانون النقد والقرض 10/90 والذي يعتبر نقطة تحول في عمل وتنظيم المصارف الجزائرية، وتبع ذلك مجموعة من الإصلاحات المصرفية انتهجتها الجزائر والتي كان لها أثر على فاعلية وكفاءة الجهاز المصرفي الجزائري بشكل عام.

سيتم في هذا الفصل إعطاء صورة عن الفاعلية والكفاءة المصرفية ومؤشرات قياسهما، كما نقدم عرضاً للتطورات التي شهدتها الجهاز المصرفي الجزائري وهيكله المالي ومؤشرات صلابته بالإضافة إلى التطرق لمدى مواكبته للمعايير الاحترازية العالمية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الفاعلية المصرفية والكفاءة المصرفية والمفاهيم ذات الصلة

تحتوي الدراسات الخاصة في علم الإدارة على مجموعة من المفاهيم والمصطلحات المهمة، والمؤثرة في طبيعة بيئة العمل، وتعدّ الكفاءة والفاعلية من هذه المصطلحات الإدارية ذات الأهمية الكبيرة؛ حيث تناولت الأبحاث العلمية مفهومي الفاعلية والكفاءة وفقاً لمنظورها الخاص عن طريق التركيز على أبعادٍ مُعيّنة لدراستهما؛ مما أدى إلى ظهور خلطٍ واضحٍ بين كلٍّ منهما يرجع إلى عدّة إشكاليّات، وتشمل الآتي: البناء النظريّ، وتحديد العناصر الخاصة في الفاعلية التنظيمية والكفاءة الإدارية، والمؤشرات المستخدمة في التعبير عن مفهومي الفاعلية والكفاءة¹.

المطلب الأول: مفاهيم حول الفعالية والفعالية والفاعلية المصرفية

يشكل مفهوم الفاعلية نقطة ارتكاز أساسية في النظريات الاقتصادية والمالية؛ ويبقى الجدل قائماً حول صياغة مفهوم دقيق لها، وفي هذا المجال يسعى الباحثون لتحديد تعريف شامل لمختلف عناصرها مما أدى لبروز اختلافات بين الاقتصاديين والكتاب.

أولاً-تعريف الفعالية و الفاعلية Effectiveness:

1-التعريف اللغوي والاصطلاحي للفعالية والفاعلية:

1-1- مفهوم الفعالية والفعالية والفاعلية لغة:

يقال في المعجم فعل الشيء فعلاً وفعلاً أي عمله، والفعل هو العمل وتفاعل أي أثر في الآخر وتأثر به، والفعال هو الفعل سواء أكان حسناً أو قبيحاً إذا كان من فاعل واحد، ويقصد بالفعال هو العمل الحميد؛ ولهذا فالفعالية في اللغة بتخفيف العين منسوبة إلى معنى كرم الأفعال الوارد في تعبير القدماء: كريم الفَعَال².

أما فعالية: مصدر صناعي مركب من صيغة المبالغة فَعَال للدلالة على معنى المبالغة في فعل الفاعل من فعال: نشاط فعاليات اقتصادية؛ والعبارة المركبة الفعالية المالية تعني: استخدام ائتمان أو قرض لتحسين قدرة الشخص على المضاربة وزيادة نسبة المردود من الاستثمار. وهي تعني في قاموس Thorndike-Barnhart امتلاك القوة للوصول إلى النتيجة المرغوبة.³

والفاعلية حسبما ورد في لسان العرب لصاحبه ابن منظور في مادة "فعل"⁴: الفاعل الذي قام أو يقوم بالفعل، أما الفَعَال فهي صيغة مبالغة من اسم الفاعل والفاعلية في ضوء ذلك هي القدرة العملية الملموسة على تحقيق الأفعال حيث

¹ دعاء رضا رياض محمد، التأصيل النظري لمفهوم الكفاءة والفعالية وتحليل طبيعة العلاقة بينهما، جامعة القاهرة-مصر، 2015، ص 05.

² عبد الرحمن بودرع، الفرق بين الفاعلية والفعالية، مقال منشور في تجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية التابع لوزارة الثقافة السعودية، المملكة العربية السعودية، 2016، متوفر على الرابط: <http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=14809> اطلع عليه يوم: 2021/02/28.

³ محمد نسيم علي سويلم، التوأمان الكفاءة والفعالية، دار جوانا للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 2016، ص 66.

⁴ أبي الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، مرجع سبق ذكره، المجلد الحادي عشر، ص 528-529.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

يتعلق مفهوم الفاعلية بمدى النجاح في تحقيق الأهداف المنشودة، فإذا نجح المديرون في تحقيق أهداف المنشأة وصفوا بأنهم فعالون، وهكذا فإن الفاعلية تتعلق بالحصول على النتائج المتوخاة¹.

الفعالية والفاعلية متقاربتين في المعنى، ترتبطان في معظم الأحيان بالإنتاجية في مجال الأعمال فالفعالية يقصد بها تنفيذ الأعمال بدقة ويتركز فيها على الأساليب المتبعة والنتائج، بينما يقصد بالفاعلية تحقيق الهدف باستخدام أقل قدر ممكن من الموارد أي تنفيذ الأعمال بطريقة صحيحة ويتركز فيها على المدخلات والمنتجات وهي بمفهومها هذا تقترب في جزء منها لمفهوم الكفاءة. ولتجنب الازدواجية في استخدام المصطلحات سوف نعتمد على مصطلح الفاعلية بما يتناسب مع متغيرات موضوعنا.

1-2- مفهوم الفاعلية اصطلاحاً:

نظراً لتطور مفهومها مع الزمن، نجد لها تعاريف تقليدية وأخرى معاصرة نذكر أهمها فيما يلي:
ضمن التعاريف التقليدية حصر معظم المفكرين موضوع الفاعلية في المقدرة على الوصول للأهداف بغض النظر عن الوسائل، حيث يعرفها شستر بارنرد BARNARD والذي يعتبر أول من غرس مفهوم الفاعلية: "على أنها تحقيق الهدف المحدد"².

أما حسب ETZIONI: "هي النجاح في تحقيق الأهداف المسطرة من خلال الاستغلال الأمثل والمتوازن للموارد المتاحة في البيئة الخارجية".

ويعرفها DONNELLY: على أنها "درجة التطابق بين الأهداف في حدود الموارد المتاحة".
كما عرفها KHEMAKHEM على أنها: "المقدرة في تحقيق الأهداف مهما كانت الإمكانيات المستخدمة في ذلك"³.

وتعرف الفاعلية على أنها: "مدى تحقيق الأهداف المخططة والمرغوبة وهو مفهوم نسبي أيضاً يتم قياسه من خلال نسبة الأهداف المحققة إلى الأهداف المخططة"⁴.

ويمكن تعريفها بأنها درجة أو مستوى تحقيق الأهداف، وبصورة أكثر تحديداً أنها نسبة الهدف المتحقق إلى الهدف المخطط أو المرسوم مسبقاً، فالفاعلية تتضمن التأكيد على تحقيق الهدف الذي يمكننا الوصول إليه من وراء مخرجات المشروع، ولكنها لا تهتم بمقدار الموارد التي يجب أن نضحي بها من أجل تحقيق ذلك الهدف⁵.

¹ محسن عبد الله مخامرة وآخرون، المفاهيم الإدارية الحديثة، مركز الكتب الأردني، عمان-الأردن، 2000، ص 10.

² مختار عيواج وأحمد مالكية، الفعالية التنظيمية ومداخل قياسها -دراسة تحليلية مقارنة بين المداخل التقليدية والمداخل المعاصرة، مقال منشور في مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 01، جامعة تبسة، مارس 2017، ص 270.

³ عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 126.

⁴ خالد أمين عبد الله وخالد قطناني، البيئة المصرفية وأثرها على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات الحاسوبية-دراسة تحليلية على المصارف التجارية في الأردن-، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد 10، العدد 01، الأردن، 2007، ص: 05.

⁵ دهمش نعيم حسني، تدقيق وتقييم كفاءة الأداء وفعالية المشاريع الإنمائية في الدول النامية، مجلة دراسات، المجلد الثاني عشر، العدد الخامس، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1985، ص 224.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

من خلال هذه التعاريف نجد أن تركيزها على الأهداف كمؤشر لقياس الفاعلية التنظيمية بناء على الموارد المتاحة، دون تحديد طبيعة هذه الأهداف رسمية أو غير رسمية وأيضاً دون تحديد المدى الزمني لهذه الأهداف قصيرة أو متوسطة أو طويلة.

أما ضمن التعاريف الحديثة عن الفاعلية فنجدتها تقدم المفاهيم التالية:

يعرفها Goodman & Pennigs: "على أنها النجاح في التعامل مع القيود المفروضة عليها من جمهورها، وإذا كانت النتائج المحققة معادلة أو تفوق مجموع المعايير المحددة للأهداف المنشودة".

ويعرف كل من ستيرز وماهوني (Steers and Mahoney) الفاعلية على أنها "الإنتاجية المرتفعة وقدرة المؤسسات على التكيف مع البيئة فضلاً عن القدرة على الاستقرار والابتكار"¹؛

كما يعرفها فريق آخر من الباحثين ومن بينهم Kahn و Katz: "أنها تعني تعظيم معدل العائد على الاستثمار بكافة الطرق المشروعة، كما أنها تعني تعظيم عوائد الأفراد والإسهام في رفع كفاءة المنظمة ككل، كما تعتبر مؤشر للقدرة على البقاء واستمرار التحكم في البيئة"².

بينما يعرفها Miles على أنها: "القدرة على تحقيق الحد الأدنى من الإشباع لرغبات وتطلعات الأطراف ذات العلاقة الاستراتيجية بها، هذه الأطراف تضم: الأفراد وجماعات المصالح، الملاك، زبائن، موردون، منافسون..... إلخ.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الفاعلية دالة حالة الانسجام بين متغيرات الهيكل التنظيمي والبيئة، حيث أصبحت ترتبط أكثر في إطار تحقيقها للأهداف المسطرة مع مكونات بيئة غير مستقرة تجعل من المؤسسة في وضعية من خلالها تقوم بالبحث عن التوازن الديناميكي لتضمن نموها وبقاءها.

وقد قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان تعريف آخر للفاعلية من خلال الربط بين العلاقة السببية بالبرامج المستهدفة والغايات المحققة وذلك كما يلي: "الفاعلية هي قياس للمدى الذي تتحقق به البرامج والنتائج المخطط لها في سياق الربط بين الأهداف والغايات والمخرجات". ولكن اختلاف الآراء والرؤى أدى إلى صعوبة حصر وتقديم مضمون شامل للفاعلية.

2- صور الفاعلية:

توجد للفاعلية عدة صور، نجملها في الجدول الموالي:

¹ شوقي بورقية، التمييز بين الكفاءة والفعالية والفاعلية والأداء، مقال منشور ضمن مجلة حوار الأربعاء التابعة لمعهد الاقتصاد الإسلامي لجامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2011، ص 184.

² عبد الحميد برحومة، الكفاءة والفعالية في مجالات التصنيع والإنتاج، مقال منشور في مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 01، 2008، ص 56.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

الجدول رقم (02-01): يوضح صور الفاعلية

الصورة الاقتصادية	معتمدة من قبل المسيرين، تأخذ الأشكال التالية: 1-درجة تحقيق الأهداف. 2-مكانة المؤسسة في قطاع النشاط من زاوية المنافسة وتطورها. 3-نوعية المنتجات والخدمات من قبل المؤسسة
الصورة الاجتماعية	معتمدة من الأجراء في المؤسسة كأطراف فاعلة، تأخذ الأشكال التالية: 1-المناخ الاجتماعي في المؤسسة. 2-طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة داخل المؤسسة. 3-النشاطات الاجتماعية للمؤسسة.
الصورة التنظيمية	ترتبط بالبناء التنظيمي للمؤسسة، ويمكن أن تأخذ الصور التالية: 1-احترام الهيكلية الرسمية وفق إرادة الإدارة العامة للمؤسسة في تحديد معالم التنظيم القائم. 2-العلاقات بين المصالح فلكل مصلحة طريقة عمل خاصة بها ما قد يبرز صراعات تنظيمية. 3-مرونة الهيكلية: أي قدرة الهيكل التنظيمي على التغيير للتكيف مع قيود البيئة الخارجية ومنه إمكانية التحكم فيها.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بمقال مختار عيواج واحميدة مالكية، مرجع سبق ذكره، ص 272.

ثانيا- تعريف الفاعلية المصرفية:

يكثسي موضوع الفاعلية المصرفية نقطة ارتكاز أساسية في الوقوف على حقيقة الاستراتيجية المصرفية المستهدفة وفق الامكانيات المالية المتاحة، في خضم تنامي حدة الأزمات العالمية التي أضحت تهدد الكيانات المصرفية، وقد أدى تميز النشاط المصرفي عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى من حيث التنوع والتعدد في المنتجات والخدمات سواء على مستوى الآليات الداخلية (صيف تمويل جديدة، خدمات مصرفية حديثة، تكنولوجيا جديدة... إلخ) أو على مستوى البيئة والمحيط (متعاملين جدد، أسواق مالة ناشئة... إلخ)، مع تضارب أسس ومناهج التقييم سواء من حيث اختلاف المعايير القانونية والمحاسبية في ترتيب وتصنيف البيانات المالية للمصارف، أو تزايد النشاطات خارج الميزانية والتي كثيرا ما تشكل مجالا لعدم التحكم والسيطرة على الآليات والمؤشرات المالية للمصارف، إلى صعوبة ضبط مضمون الفاعلية المصرفية وحصر معايير قياسها والحكم على مدى قدرة المصارف في تحقيق الأهداف الداخلية والخارجية، كما أن تضارب أهداف المودعين وسعيهم إلى ضمان ودائعهم مع المساهمين ورغبتهم في زيادة أرباحهم إلى السعي لتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمتعاملين كهدف للقائمين على المصرف، عقد من الوقوف على مضمون الفاعلية وذلك لسببين رئيسيين:

- تأثير السياسات الحكومية والتغيرات القانونية والتشريعية في المجال المصرفي انعكس في تطبيق مضمون الفاعلية.
- إن مقياس الفاعلية المصرفية يعتبر كمؤشر لنجاح واستمرار المصرف أو فشله وإعلان إفلاسه والذي عن طريقه يتم تقييم أداء المنشأة المصرفية خصوصا والصناعات المصرفية عموما.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

ويمكن أن نقدم مفهوم الفاعلية المصرفية على أنها: "درجة اقتراب المصرف من الهدف، فكلما زاد اقتراب المصرف من الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، كلما كان ذلك مؤشرا على زيادة فاعلية النشاط المصرفي، ومن ثم يمكن القول بأن الفاعلية تتعلق بالنهايات Ends أو الأهداف المطلوب تحقيقها¹".

أو " هي درجة تحقيق الأهداف وتقاس من خلال العلاقة بين المخرجات الفعلية والمخرجات المقدرة، فكلما زادت مساهمة المخرجات في تحقيق الأهداف كانت المصارف أكثر فاعلية."

ثالثا- مداخل قياس الفاعلية:

مرّت الفاعلية كغيرها من المفاهيم الإدارية بمراحل متعددة وخضعت إلى التفاوت في وجهات النظر الفكرية مما أدى لتبويب مداخل قياس الفاعلية إلى مدخل الأهداف ومدخل النظم ومدخل جمهور المستفيدين أو أصحاب المصالح:

1- **مدخل الأهداف:** ينطلق هذا المدخل من افتراضين رئيسيين؛ فالأول يشير إلى أن لكل منظمة غاية نهائية تسعى للوصول إليها، والثاني يقول بإمكانية تحديد الغاية النهائية لكل منظمة ومن ثمّ إمكانية قياس مدى النجاح في تحقيقها، ومن أبرز معايير قياس الفاعلية شيوعا وفقا لهذا المدخل هي الإنتاجية والرضا الوظيفي والربحية².

2- **مدخل النظم:** حدد هذا المدخل مفهوم الفاعلية بأنها مدى قدرة المنظمة كنظام اجتماعي على تحقيق الأهداف المرجوة دون أن يكون في ذلك إضعاف لوسائلها ومواردها أو إجهاد لقدرات وطاقات موظفيها، وركز هذا المدخل بصورة عامة على الجوانب المهمة في قياس الفاعلية وهي قدرة المنظمة على تأمين مدخلاتها اللازمة لعملياتها ونشاطاتها وكفاءة عمليات الإنتاج ومرونة المنظمة في التكيف مع المتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية والروح المعنوية.

3- **مدخل جمهور المستفيدين (أصحاب المصالح):** يفترض هذا المدخل أن فاعلية المنظمة تكمن في قدرتها على تحقيق درجة الرضى لدى كل الفئات المطلوب دعمها للمنظمة سواء كانت في البيئة الداخلية أو الخارجية ويركز على الجماعات المتحالفة والأفراد المهتدين لبقاء المنظمة، دون إهمال العوامل المؤثرة على فاعلية المنظمة ومواردها مع إعطاء أوزان للعوامل المؤثرة على تحديد معيار لقياس فاعلية كل عامل.

رابعا- معايير قياس الفاعلية المصرفية وصعوبات قياسها:

1- معايير قياس الفاعلية المصرفية:

تعبّر الفاعلية عن قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها المخططة، وتقاس بقدرتها على بلوغ النتائج مقارنة مع ما ترغب في تحقيقه بموجب الخطة الموضوعة³؛ ووفقا لهذا المفهوم، فإن الفاعلية تقاس من خلال نسبة الأهداف التي تم تحقيقها فعليا.

¹ طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2007، ص 38.

² نور محمد ثابت كاظم، تقييم فاعلية إدارة الائتمان المصرفي-إطار مفاهيمي-، مقال منشور في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 10، العراق، 2013، ص 398.

³ مجيد الكرخي، موازنة الأداء وآليات استخدامها في وضع وتقييم موازنة الدولة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2015، ط01، ص144.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

وكأي منشأة اقتصادية تسعى المصارف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، والذي يمكن تحقيقه من خلال زيادة الإيرادات عن التكاليف أو بالزيادة في جانب الأصول عن الخصوم، وله في ذلك العديد من الوسائل لقياسه حسب مدخل الأهداف من أبرزها:

- أ- **مقياس الانتاجية:** تتمثل في حجم الانتاج أو الخدمات المقدمة¹، وتقاس بعدد الوحدات المنتجة في فترة ومنية محددة.
- ب- **مقياس الرضا الوظيفي:** الروح المعنوية لدى الأفراد ودرجة الاقبال والتعاون على العمل.
- ت- **مقياس الكفاءة:** نسبة المخرجات من الوحدات المنتجة إلى عدد محدد من وحدات المدخلات.
- ث- **مقياس الربحية:** وتقوم على التوازن بين الانتاج والتكلفة والظروف المحيطة بهذه العملية من أجل تحقيق ربحية مناسبة للمصرف ومن أبرز مؤشرات قياسها:

- **معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA Return on Assets):** يقيس مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل، وهو يعكس أثر الأنشطة العملية والتمويلية، ويقاس من خلال قسمة صافي النتيجة الصافية على متوسط مجموع الأصول².

- **معدل العائد على رأس المال:** يعتبر العائد على رأس المال من أفضل المعايير المستخدمة لقياس الربحية من أجل التقييم العام للأعمال بصورة مرضية. وهي تستخدم عادة كأساس لمختلف القرارات الإدارية لأنها تتعلق بالفوائد المتحصل عليها في شكل دخل بالتضحية التي تتم في شكل رأس مال مستثمر؛ ويقاس وفق العلاقة: صافي الربح / رأس المال.

- **هامش صافي الفوائد:** وهو مقياس يشمل الفرق ما بين الفوائد المقبوضة والنتيجة عن إيرادات استخدام الأصول والفوائد المدفوعة على الودائع والديون وهو يعكس القدرة على إدارة الأصول والمتطلبات بما يحقق أفضل عائد ممكن. ينعكس بزيادة ربحية المصرف: ويقاس من خلال العلاقة التالية: (مجموع الفوائد المقبوضة - مجموع الفوائد المدفوعة) / مجموع الأصول.

- صعوبات قياس الفاعلية المصرفية:

حظيت عملية محاولة إيجاد معايير لقياس الفاعلية باهتمام كبير من الباحثين والممارسين وذلك لغياب فلسفة قياس شاملة، والتي تواجه عدة صعوبات نذكر أهمها فيمايلي³:

- عدم وجود إجماع في تفسير الفاعلية وتحديد متغيراتها الأساسية يجعل من عملية قياسها أمراً صعباً، فمثلاً اعتبار أن الفاعلية هي المقابل لدرجة تحقيق الأهداف نجد فيه تعميماً كبيراً، إذ يختلف محتواه باختلاف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة، فيمكن أن تكون الفاعلية مقبولة من طرف المساهمين في حين هي مرفوضة من قبل العمال؛ وبمعنى آخر ما طبيعة الأهداف التي تعتمد في قياس الفاعلية هل هي الأهداف الرسمية المعلنة أو غير الرسمية.

¹ مختار عيواج واحميدة مالكية، مرجع سبق ذكره، ص 273.

² محمد داود عثمان، أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في تخصص مصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للصيرفة والعلوم المالية، الأردن، 2008، ص 35.

³ مختار عيواج واحميدة مالكية، مرجع سبق ذكره، ص 278-279.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

- مشكلة الثبات عبر الزمن وصدق المقاييس التي تستخدم في قياس الفاعلية سواء للمعايير الكمية أو السلوكية.
- مشكلة تعميم المقاييس المستخدمة ومدى ملائمتها لواقع المؤسسات من حيث طبيعة النشاط والحجم، إلى جانب ذلك صعوبة قياس بعض المتغيرات السلوكية والبيئية والتي تخضع لأحكام شخصية أكثر منها موضوعية ومنه عملية الترجيح تختلف من شخص إلى آخر أو من مؤسسة لأخرى.
- ومنه يمكننا القول أن عملية قياس الفاعلية بنجاحة تتوقف على تصميم مدخل متكامل يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المحاسبية والاقتصادية والمتغيرات السلوكية.

المطلب الثاني: الكفاءة والكفاءة المصرفية

ارتبط مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي بالمشكلة الاقتصادية الأساسية، ألا وهي كيفية تخصيص الموارد المحدودة والمتاحة للجمهور من أجل تلبية حاجيات ورغبات الأفراد المتجددة.

أولاً- تعريف الكفاءة *Efficiency* :

1- التعريف اللغوي والاصطلاحي للكفاءة:

1-1- لغة: الكفاءة : كفاءة الشيء أي ساواه ومثاله، وكفاءة الأمر مثله، والكفاية تدل على معنى الاكتفاء والاستغناء، والكفو هو النظير¹. والكفاءة : في ضوء ذلك هي التكافؤ والتطابق أو تناسب أي القدرة على تحقيق المطلوب. ويمكن التمييز بين الكفاية والكفاءة؛ فالكفاية تعكس الكم أكثر من الكيف ونذكر هنا مفهوم الكفاية الاقتصادية التي يقصد بها: إنتاج المنتج بالأسلوب المحقق لأقل تضحية ممكنة من جانب المنظمة، والكفاية التكنولوجية التي تعني اختيار أنسب أسلوب وأفضل طريقة للإنتاج، في حين أن الكفاءة تعدّ عنصراً من عناصر النمو والتقدم للأفراد والمنظمات تتطلب وجود رغبة لدى الفرد في العمل وقدرته عليه كي يتسنى له إتقان عمله حيث يلاحظ أن عنصري القدرة والرغبة هما محدد الكفاءة، فيقال إن الكفاية دالة في الكمية والكفاءة دالة في النوعية.²

1-2- اصطلاحاً:

تعددت تعاريف الكفاءة وتطورت مع الزمن، وترجع نشأة مفهومها إلى الاقتصادي الإيطالي " فيلفريدو باريتو"³ **Vilfredo Pareto** (1848-1923) الذي صاغه وطوره فيما أصبح يعرف " بأمثلية باريتو ". وحسب باريتو فإن أي تخصيص ممكن للموارد فهو إما تخصيص كفاء أو تخصيص غير كفاء⁴، وأي تخصيص غير كفاء للموارد فهو يعبر عن اللا كفاءة (Inefficiency). نجد لها الكثير من التعاريف وذلك بحسب زاوية أو مجال النظر إليها، وفيما يلي بعض هذه التعاريف التي تخص الجانب الاقتصادي:

¹ أبي الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، مرجع سبق ذكره، المجلد الحادي عشر، ص 139-140.

² خالد محمد الحياصات، معايير قياس كفاءة وفاعلية استراتيجية إدارة الموارد البشرية وعلاقتها بالأداء المؤسسي، مقال منشور في المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد 02، العدد 04، 2006، ص 564.

³ ولفيردو فرينز باريتو: عالم إيطالي في الاقتصاد وعلوم الاجتماع، صاحب مبدأ باريتو المعروف بقاعدة 80-20، وهو أيضاً صاحب النظريتين الاقتصاديتين أمثلية باريتو وأفضلية باريتو وله مدرج إحصائي عرف باسم مخطط باريتو وكذلك توزيع باريتو الاحتمالي.

⁴ أحمد تيجاني هيشر وآخرون، تقييم كفاءة الأسواق المالية، مقال منشور في مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2010، ص 232.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

- تعرف الكفاءة: " أنها مجموعة من الخبرات والمهارات المكتسبة من بيئة العمل، فهي تمثل القيام بالعمل بأفضل طريقة ممكنة من حيث التكلفة والوقت، بمعنى آخر هي الوصول إلى أفضل علاقة بين المدخلات والمخرجات"، أي هي طاقة المؤسسة في الاستغلال الأفضل للموارد المتاحة والتي يمكن التعبير عنها بالإنتاجية، وكذلك مدى تحكم المؤسسة بالعمليات من ناحية تقنية واقتصادية¹.

ويقصد بها أيضا: "الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة والذي يحقق أقل مستوى للتكلفة دون التضحية بجودة مخرجات النظام"، وهو ما يعرف بكفاءة التكلفة أي قدرة المنشأة على تخفيض نفقاتها من أجل حجم معين من المخرجات².

كما تعبر الكفاءة عن الاستخدام العقلاني والرشيد في المفاضلة بين البدائل، واختيار أفضلها بشكل يسمح بتقليل التكاليف أو تعظيم الربح إلى أقصى درجة ممكنة، ويكون ذلك عند اختيار أسلوب عملي معين للوصول إلى هدف معين، إذن الكفاءة بهذا المعنى تعني القيام بالعمل بأفضل طريقة ممكنة من حيث التكلفة والوقت والربحية"، ومن هذا التعريف يظهر جانب آخر للكفاءة وهو كفاءة الربح، وهي قدرة المنشأة على تعظيم أرباحها من أجل توليفة محددة من المدخلات والمخرجات³.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن الكفاءة تعني قدرة المؤسسة على تحقيق زيادة في الإنتاج، وتقليل التكاليف بمعنى حسن استغلال الموارد المتاحة من أموال وقوى بشرية وتجهيزات الإنتاج، أي رفع إنتاجية الموارد المتاحة من حيث المردود الكمي، والنوعي بأقل نفقات ممكنة.

ويدل مفهوم الكفاءة على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بغرض تحقيق قيمة مضافة ضمن سلسلة القيمة المضافة في المؤسسة، وبالتالي فإن الكفاءة تعني مدى تحقيق الأهداف المرسومة بأقل التكاليف الممكنة وبأقل مستوى من الموارد المستخدمة ودون المساس بالأهداف، والكفاءة مفهوم نسبي يتم قياسه من خلال نسبة مخرجات النظام إلى مدخلاته أو نسبة المنفعة المتحققة إلى التكلفة، وكحالة نظام المعلومات، فإن قياس وتحليل إمكانية الاستثمار الرشيد لموارد هذا النظام مع تعظيم مخرجاته تعد وسيلة مناسبة لبلوغ درجة الكفاءة العالية⁴.

إن المفاهيم السابقة تعكس الأبعاد المختلفة لعملية إنجاز المهام الوظيفية، فإذا نظرنا لها من زاوية إنجاز العمل وتأديته على الوجه المطلوب فإن ذلك يشير إلى الأداء، أما إذا نظرنا من زاوية مدى تحقق الأهداف المحددة فإن ذلك ينسحب على الفعالية، أما إذا كان المنظور يتعلق بالكيفية التي يتم بها تحقيق هذه الأهداف فإن هذا الأمر يتعلق بالكفاءة.

¹ نور الدين عباس، فاعلية الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تمويل دولي ومؤسسات نقدية ومالية دولية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2009-2010، ص: 81.

² إدريس ثابت عبد الرحمن، كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص: 145.

³ عبد الرحيم شبيبي وجازية بن بوزيان، تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة محمد طاهري، بشار، الجزائر، يومي 24-25 أبريل 2006، ص: 01.

⁴ خالد رجم وهوارى منصوري، تقييم كفاءة نظام معلومات الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة مؤسسة سوناطراك، مقال منشور في مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث، المركز الديمقراطي العربي، برلين-ألمانيا، العدد 02، أكتوبر 2018، ص 123.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

ثانياً- تعريف الكفاءة المصرفية:

لا يختلف مفهوم الكفاءة في المؤسسات المصرفية عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى سواء من حيث المبدأ أو المعنى، فالكفاءة في المصارف هي الأساس الذي يعتمد عليه في تقييم المصرف وتمثل الكفاءة أهمية كبرى له حيث أنها تعكس للإدارة حسن أو سوء استخدام واستغلال الموارد المتاحة، فالإدارة الرشيدة والفعالة هي التي تحسن استخدام المواد البشرية والمادية¹.

كما يشير مقياس الكفاءة المصرفية إلى ما إذا كان المصرف يستخدم الحد الأدنى من حجم المدخلات لإنتاج كمية معينة من المخرجات أو تعظيم كمية المخرجات في ظل بقاء حجم المدخلات ثابت².

حيث يفترض أن بعض المصارف أفضل من غيرها، ويرجع ذلك أساساً إلى نوعية تنظيمها، مما يمكنها من تحسين إدارة التدفقات والمعاملات المالية، وهي تتمتع بالكفاءة لسيطرتها على الجوانب التقنية للوساطة المالية، مما يخول لها تقديم الحد الأقصى من هذه الخدمات اعتماداً على مستوى معين من الموارد، إلى جانب هذه الكفاءة التقنية المتمثلة في الكيفية المثلى في الربط بين الموارد والمخرجات من الخدمات المالية فإنه يمكن إضافة جانب إضافي يشير إلى معرفة أسعار الموارد.

ومنه فإن الكفاءة تتمثل في اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج الحد الأقصى من الخدمات المالية، وعليه تتمكن المصارف ذات الكفاءة المصرفية أو التخصيصية من مجابهة القيود والمتغيرات المرافقة لتغير الأسعار واشتداد المنافسة³.

ومن هنا يمكن الاعتماد على تعريف يمكن أن تقاس به الكفاءة المصرفية وهو: "أن المصرف يكون ذو كفاءة إذا استطاع توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة له نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من التكاليف، أي التحكم الناجح في طاقاته المادية والبشرية هذا من جهة وتحقيقه للحجم الأمثل وعرضه لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى"⁴.

ويهتم الاقتصاديون كثيراً بتأثير التغيرات الاقتصادية والقانونية على كفاءة المصارف ومدى قيامها بوظيفة تحويل الموارد إلى خدمات متعددة. وعليه فالألا كفاءة في المؤسسات المصرفية تعبر أيضاً على أن هناك هدر وتضييع للموارد، وأن هذه المؤسسات تنتج أقل من المستوى الممكن للموارد المستخدمة، أو أنها تستخدم توفيقاً مكلفة نسبياً من الموارد لإنتاج مزيج معين من المنتجات أو الخدمات المالية⁵.

¹ سامي أحمد مراد، دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية (الجاتس) في رفع كفاءة أداء الخدمات المصرفية، المكتب العربي للمعارف، لبنان، 2005، ط 01، ص: 149.

² سيدة أحمد أحمد حسن، قياس كفاءة المصارف التجارية المدرجة بالبورصة باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA، مقال منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 49، العدد 02، 2019، ص 121.

³ سالم عبد الله حلس، نهاد ناهض فؤاد الهبيل، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية - SFA دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، المجلد 23، العدد 01، 2014، ص 139.

⁴ علي عبد الحفيظ الزواوي وإيمان عمر السريتي، أثر كفاءة التكلفة المصرفية على أداء المصارف التجارية الليبية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة مصراته، المجلد 06، العدد 01، 2017، ص 60.

⁵ Robert Tannenwald, Differences across First district banks in operational efficiency, New England Economic Review, May/ June 1995, p: 41.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الكفاءة المصرفية تشمل عدة جوانب نلخصها في النقاط التالية:

- الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بالتحكم في التكاليف، وهذا ما يسمى بكفاءة التكاليف؛
- الكفاءة في توزيع التكاليف من خلال السعي وراء تحقيق الحجم الأمثل يطلق عليها كفاءة الحجم؛
- الكفاءة في تنوع المنتجات المالية من خلال تنوع النشاط، وتعرف بكفاءة النطاق.

ثالثاً- أنواع الكفاءة المصرفية:

هناك عدة أنواع للكفاءة المصرفية أهمها:

1- الكفاءة الانتاجية:

تعرف الكفاءة الإنتاجية في المصارف بالكفاءة الكلية للتكاليف وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن المصرف مؤسسة إنتاجية تستخدم عناصر الإنتاج، مثل العمل ورأس المال والودائع لتنتج القروض والخدمات المصرفية وغيرها، فإن الكفاءة الإنتاجية للمصرف لا تختلف عنها في المؤسسة الاقتصادية.

تقاس الكفاءة الإنتاجية عموماً بنسبة إنتاج النظام، أو المخرجات إلى المدخلات المستخدمة في تحقيق هذه المخرجات أو الناتج وانطلاقاً من ذلك فإنه يمكن زيادة الكفاءة الإنتاجية عن طريق أي بديل من البدائل التالية¹:

أ- **الكفاءة التقنية:** تعرف الكفاءة التقنية على أنها قدرة المؤسسة المصرفية على إنتاج مستوى معين من المخرجات أو المنتجات بأقل كمية من الموارد (المدخلات) مع افتراض ثبات العامل التكنولوجي.

ب- **الكفاءة التخصيصية:** هي الطريقة التي يتم بها التوزيع الأمثل للموارد على مختلف الاستخدامات البديلة لها، آخذين في الحسبان تكاليف استخدامها.

انطلاقاً مما سبق يمكن القول أن الكفاءة الإنتاجية في المؤسسة المصرفية تتحقق عندما يستطيع المصرف إنتاج حجم معين من المخرجات بأقل حجم ممكن من عناصر الإنتاج وبأقل تكلفة أي عندما يحقق الكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصية معاً في نفس الوقت.

2- كفاءة الأرباح:

وهو مفهوم أوسع من كفاءة التكلفة لأنه يأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على اختيار اتجاه معين من الإنتاج على كل من التكاليف والعوائد، تقيس هذه الكفاءة التغير في أرباح المصرف بالنسبة للأرباح المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات بواسطة الوحدات ذات الأداء الأفضل، وتعكس كفاءة الأرباح هدف المصرف المتمثل في تعظيم أرباحه من خلال إدخال كل من جوانب التكاليف والإيرادات الناجمة عن تغيرات المدخلات والمخرجات ويعزى نقص الكفاءة في هذه الحالة إلى فشل المصرف في إنتاج كمية المخرجات المخطط لها أو الاستجابة لتغيرات في أسعار المدخلات أو المخرجات².

¹ علي بن ساحة وعبد الحميد بوخاري، التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات يومي 22-23 نوفمبر 2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 136.

² شوقي بوقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية-دراسة تطبيقية مقارنة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص 54.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

وتصنف كفاءة الأرباح إلى نوعين:

أ- **كفاءة الأرباح المعيارية**: يفترض حد الربح المعياري وجود تنافس كامل في أسواق المدخلات والمخرجات، لهذا تستخدم الأسعار كما هي، لذا تحاول المصارف تعظيم أرباحها كلما زاد الفرق بين أسعار المخرجات وأسعار المدخلات، ولأن الربح المعياري يفترض عدم وجود قوة سوقية في التسعير، فإن المصارف تعمل على تعظيم أرباحها بواسطة تعديل مقادير المدخلات والمخرجات.

ب- **كفاءة الأرباح البديلة**: يفترض الربح البديل وجود قوة السوق الممارسة على الأسعار، وهي بذلك تستبعد المنافسة في أسواق المدخلات والمخرجات، وعلى هذا الأساس يتم الاعتماد على الدخل لحساب كفاءة الربح البديل، وتعظم الأرباح كلما زاد الفرق بين دخل المصرف وقيمة المدخلات، ومن خلال التجميع الخطي للمصارف التي تنتج على الأقل مقدارا من مخرجاتها باستخدام مقدار أقل أو متساو من المدخلات ستحصل على الأقل على مقدار من الدخل مثل المصرف الأول.

3- كفاءة وفورات الحجم:

تشير كفاءة الحجم في المصرف إلى التوفير أو عدم التوفير في تكاليفه عند زيادة حجم المنتجات مع الاحتفاظ بمزيج مدخلات ثابتة وبذلك تشير وفورات الحجم إلى زيادة الكفاءة أو انخفاضها بناء على الحجم¹. كما نجد أن قياس كفاءة الحجم يتم من خلال غلة الحجم التي تعتبر مقياسا للتغير النسبي في الناتج إلى التغير النسبي في عناصر الإنتاج ومدى اختلافها عن الواحد.

كلما زادت هذه النسبة عن الواحد دل ذلك على كفاءة الحجم وكلما انخفضت دل ذلك على اللا كفاءة أما إذا كانت تساوي الواحد فتكون حالة ثبات غلة الحجم.

4- كفاءة وفورات النطاق:

تعبّر كفاءة وفورات النطاق عن استطاعة المصرف على إنتاج مزيج من المنتجات (التنوع في المنتجات بتكلفة إجمالية أقل من تكلفة أن ينتج كل منتج من المزيج على حدة)، وذلك من خلال خفض متوسط تكلفة المصرف في إنتاج اثنين أو أكثر من المنتجات، وهو التوفير الناتج عن إنتاج مخرجات متعددة، وتحقيق الكفاءة في مجال العمل إذا كان إنتاج المخرجتين معا أقل تكلفة من إنتاجهما منفصلتين²؛ وتقاس كفاءة النطاق من خلال نسبة الادخار في التكاليف نتيجة إنتاج منتجين أو أكثر معا. فلنفرض أن مصرف ينتج منتجين (A) و (B) فتكون النسبة كما يلي:

$$\frac{\text{تكلفة إنتاج المنتج (A)} + (\text{تكلفة إنتاج المنتج (B)}) - (\text{تكلفة إنتاج المنتج (A) + (B)})}{\text{تكلفة إنتاج المنتج (A) + (B)}}$$

¹ حدة رايس وفاطمة الزهرة نوي، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية-دراسة حالة البنوك الجزائرية (2004-2008)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد 01، العدد 26، 2012، ص 62.

² ابتسام مساعد، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي-التجربة الماليزية نموذجا-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2016-2017، ص 24.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

ولكي يحقق المصرف وفورات نطاق لا بد أن تكون النسبة أكبر من الصفر، أي أن تكاليف الإنتاج المنتجين معا تكون أقل من مجموع تكلفتي إنتاج كل منتج على حدة.

5- كفاءة إكس (الكفاءة التشغيلية):

انطلاقاً من أعمال Farrell لقياس الكفاءة، قام Leibenstein سنة 1966 بصياغة مصطلح x -efficiency وتوسع استخدامه في الأبحاث المصرفية التي رجحت إمكانية سيطرة هذا النوع من الكفاءة على الحجم والنطاق¹.

تعرف الكفاءة $-x$ على أنها النسبة بين أقل تكلفة يمكن إنفاقها والتكلفة الفعلية التي تم إنفاقها لإنتاج مزيج من المخرجات. وتعرف أيضاً بأنها "الكفاءة في استخدام المدخلات"². تقاس الكفاءة X بعدة طرق منها :

- النسبة الدنيا للمدخلات أو المخرجات؛
- النسبة الدنيا للتكاليف الكلية على الأصول الإجمالية أو ما يعرف بمتوسط التكلفة الكلية ؛
- بأقصى المخرجات إلى المدخلات؛

- باستخدام طرق التقدير فهي تقاس بمدى انحراف القيم الحالية عن القيم المتوقعة التي تمثل الحد الكفاء؛ ويعبر هذا النوع عن الجوانب التي لا تشملها الكفاءة الاقتصادية أو الكمية، إذ تعتبر كفاءة $-x$ مقياساً لمدى انحراف الكفاءة الكمية عن مستواها الأمثل، حيث يعود إلى عوامل أخرى تؤثر في عناصر الإنتاج كالمهارات الإدارية، التكنولوجيا المستخدمة، نظم الحوافز والأجور... الخ. وبالتالي فإن ارتفاع كفاءة $-x$ في مؤسسة ما يعبر عن التحكم الجيد في مثل هذه العناصر. وتعمل الكفاءة التشغيلية على تقليل النفائات والهدر وتعظيم قدرات الموارد، من أجل تقديم منتجات وخدمات عالية الجودة للعملاء؛ والكفاءة التشغيلية تهتم بتحديد عمليات الإسراف والموارد التي تستنزف أرباح المنظمة، كما تهتم بتصميم إجراءات العمل الجديدة التي تعمل على تحسين الجودة والإنتاجية.

رابعاً- طرق قياس الكفاءة المصرفية والمؤشرات التي تستخدم فيها هذه الطرق:

1- طرق قياس الكفاءة المصرفية:

تعتمد طرق قياس الكفاءة المصرفية على أسلوبين أساسيين يتمثلان في:

1-1- قياس الكفاءة المصرفية باستخدام مؤشر النسب المالية:

تعتبر من أهم الأدوات المستخدمة لقياسها لأن الهدف الرئيسي هو تعظيم الأرباح، ويتأسس هذا الأسلوب في التقييم على إيجاد العلاقات بين بيانات القوائم المأخوذة من المعلومات المحاسبية التي تمثل مدخلات ومخرجات النشاط داخل الوحدة، ويتطلب قبل استخدام النسب المالية معرفة طريقة استحقاقها والغاية من استخدامها عن طريق إيجاد العلاقات النسبية التي تقف وراء كل نسبة من خلال تلك البيانات. يمكن تكوين العديد من النسب المالية حيث يكفي

¹ Simon H.Kwan, **The X-efficiency of commercial banks in Hong Kong**, Working Papers N 122002, Hong Kong Institute for Monetary Research & Federal Reserve Bank of San Francisco Review, 2002, p:12.

² Robert Tannenwald, op cit, p 41.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

الحصول على توفيقه مكونة من مورد واستخدام على شكل نسبة مالية، لأنه يساعد على معرفة الوضعية الحقيقية للمصرف كما يعد أداة من أدوات التخطيط والرقابة السليمة ويتم تحليل البيانات والقوائم بعدة طرق منها:

أ- **التحليل الرأسي:** ويقوم هذا التحليل على أساس دراسة العلاقة بين البنود المالية المختلفة بالقائمة المالية عن فترة زمنية محددة، أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة وبمعنى آخر فإن هذا التحليل يبين الأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية في تاريخ معين¹.

ب- **التحليل الأفقي:** يقوم التحليل الأفقي على أساس تحليل القوائم المالية لعدد من الفترات المتعاقبة مع اختيار فترة واحدة من تلك الفترات لتكون فترة الأساس للتعرف على حجم و نوع التغيير الذي يطرأ على عنصر معين أو مجموعة من العناصر و قياس الاتجاه و نوعه و تقييمه².

ت- **تحليل النسب:** و يتضمن حساب نسب محاسبية خاصة من عنصرين أو أكثر من العناصر الظاهرة في حسابات الدخل والميزانية وذلك لكشف العلاقات بين هذه العناصر وقياس الانحرافات المالية للمؤسسة وتحديد نوعية إدارتها؛ حيث تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وتتجلى أهميتها في كونها أكثر قدرة من القيم المطلقة على التعبير عن حقيقة الوضع المالي للمنشأة وتساعد على معرفة وضع سيولة المصرف وموقف الأموال المتاحة للتوظيف وملائمة حقوق الملكية وربحية المصرف. وسوف نتطرق إلى أهم المؤشرات الرئيسية المستخدمة في التحليل المالي لقياس الكفاءة المصرفية:

معدلات الربحية: إن معدلات الربحية ليست معايير مطلقة، بل تعطي معلومات للتقييم مع مؤشرات أخرى من خلال نظام متكامل يعرف بنظام ديون Dupont System والذي يدمج حسابات الميزانية والدخل معاً لقياس الربحية حيث يوضح الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول ROA، خلالها يسلط الضوء على التغييرات لعدة فترات زمنية بعد مقارنتها مع الشركات الأخرى في السوق. تعبر الربحية عن مدى كفاءة القرارات الاستثمارية والمالية المتخذة من قبل المصرف³؛ والتحليل المالي بنسب الربحية هو أداة قوية إذ يتم استخدام هذه النسب كمعيار لتقييم الوضع المالي للشركة وأدائها. وأهم مقاييس الربحية:

❖ **معدل العائد على حق الملكية ROE (Return on Equity):** اعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشراً متكاملًا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينيات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف ديفيد كول كإجراء لتقييم المصارف⁴؛ ويقاس هذا المعدل كفاءة الإدارة في استغلال أموال المالكين وقدرتها على تحقيق أرباح مرضية لهم، لذا فإن ارتفاع معدل العائد على حقوق المالكين هو في الغالب دليل على كفاءة الإدارة. ويتم حسابه بالمعادلة الآتية:

$$\text{العائد على حق الملكية} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{حق الملكية}$$

¹ سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص165.

² خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر، الأردن، 2003، ص324.

³ Eugene F. Brigham & Phillip R. Daves, **Intermediate Financial Management**, Thomson South – Western, USA, 8th ed, 2004, P240.

⁴ محمد الجموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث، المجلد 3، العدد 3، جامعة ورقلة-الجزائر، 2005، ص ص 90-91.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

❖ معدل العائد على الاستثمار: تقيس هذه النسبة كفاءة الإدارة في تشغيل موجوداتها من أجل توليد الأرباح الصافية. وإن ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة سياسة الإدارة الاستثمارية والتشغيلية. ويتم حسابه بالمعادلة الآتية:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{مجموع الأموال المستثمرة}}$$

❖ معدل العائد على المبيعات: تقيس هذه النسبة مدى الربحية التي تحققت على مبيعات المنشأة فكلما كانت النسبة مرتفعة مقارنة مع متوسط الصناعة أو على السنوات السابقة لنفس المنشأة كلما كان معبراً عن أداء جيد للمنشأة.

$$\text{العائد على المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}}$$

❖ العائد على الموجودات ROA (Return on Assets): وتقيس هذه النسبة صافي الربح لكل دينار من الموجودات أي أنها تعني ربحية الاستثمار في المصرف وموجوداتها. وتقاس:

$$\text{العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

❖ هامش الربح: ويطلق على هذه النسبة مجمل الربح وهو المبلغ الفائض بعد تغطية تكلفة المبيعات والذي يستخدم في تغطية مصاريف التشغيل والمساهمة في تحقيق الربح وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع كلفة المبيعات وسياسة التسعير لمنتجاتها. وتقاس بالعلاقة:

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{المبيعات}}$$

❖ ربحية السهم الواحد: يوفر هذا المقياس الأرباح المتاحة لحملة الاسهم العادية كما أنه مؤشر حقوق الملكية الذي تنعكس في الأسعار السوقية للأسهم لتحقيق الأرباح لذلك تحاول الإدارة تعظيم ربحية السهم الواحد نظراً لانعكاساته على تعظيم ثروة المساهمين. وتقاس بالعلاقة:

$$\text{ربحية السهم الواحد} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{عدد الاسهم}}$$

مؤشرات السيولة: ويراد بالسيولة المصرفية هو الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة إضافة إلى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة¹. وعندما لا تتمكن المؤسسة من سداد هذه الالتزامات فإنها تواجه مشكلة السيولة؛ ويكمن الهدف من تحليل سيولة المؤسسة في الوقوف على كفاءة إدارتها في تحقيق التوازن بين هديفي الربح والسيولة حيث أن هناك علاقة عكسية بين الربحية والسيولة وعادة ما ترتبط المخاطر المالية قصيرة الأجل بالسيولة بسبب عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية. وأهم نسب السيولة هي:

❖ نسبة التداول: تشير هذه النسبة إلى الأصول المتداولة التي من المتوقع أن يتم استهلاكها أو تحويلها إلى نقد خلال فترة سنة واحد مقسومة على المطلوبات المتداولة التي يستحق خلال الفترة نفسها من تاريخ القوائم المالية. إن انخفاض هذه النسبة يدل على صعوبة دفع الشركة لالتزاماتها، في حين يشير ارتفاع النسبة إلى تضحية الشركة بالعوائد بسبب تقييدها لرأس مال كبير في الموجودات المتداولة للمطلوبات المتداولة مرتين².

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

¹ عبد الحسين جليل الغالي وكاظم سعد الأعرجي، أساسيات النقود والبنوك، مؤسسة النبراس، العراق، 2016، ط 01، ص 102.

² محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2003، ص 78.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

❖ نسبة السيولة السريعة: هذه النسبة تشبه نسبة التداول عدا أنها استبعدت المخزون وذلك لأن عملية تحويل المخزون إلى نقد يحتاج إلى فترة زمنية أطول.

نسبة السيولة السريعة = النقدية + الاستثمارات قصيرة الاجل + المدينين / المطلوبات المتداولة

❖ نسبة السيولة النقدية: يهتم المحلل المالي بهذه النسبة لأنها الأكثر سيولة خاصة إذا لم تتمكن المؤسسة من تسهيل موجوداتها الأخرى وتدل هذه النسبة على قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل من اصول سهلة التحويل إلى نقدية.

نسبة السيولة النقدية = النقدية + استثمارات قصيرة الاجل / المطلوبات المتداولة

نسب النشاط: ويطلق على هذه النسبة نسبة الاداء أو الكفاءة وتستخدم لمعرفة مدى كفاءة المؤسسة في إدارة موجوداتها وتتخذ الأشكال التالية:

❖ معدل دوران إجمالي الأصول: تقيس هذه النسبة كفاءة استخدام المصرف لموجوداته وكذلك مساحة هذه الأصول في الإيرادات وأن الزيادة في المعدل تعني كفاءة استثمار المصرف لأصوله لتوليد المبيعات، ويعد هذا المعدل بمثابة مؤشر على مدى كفاءة المصرف في إدارة ورقابة عناصر أصوله الأكثر تداولاً¹، ويمكن تقسيم هذه النسب إلى نسبتين:

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي الإيرادات / صافي الأصول المتداولة * 100

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي الإيرادات / صافي الأصول الثابتة * 100

❖ معدل دوران رأس المال العامل: تعتبر هذه النسبة مؤشراً لقياس كفاءة الإدارة في استخدام رأس المال العامل وكلما ارتفعت يكون مؤشر جيد.

معدل دوران رأس المال العامل = صافي الإيرادات / صافي رأس المال العامل

❖ معدل دوران الذمم المدينة: يعكس معدل دوران الذمم المدينة إمكانية المؤسسة على تحصيل ديونها في مواعيد الاستحقاق ومدى سرعة تحويل حسابات المدينين إلى سيولة نقدية وتحسب النسبة كالآتي:

معدل دوران الذمم المدينة = صافي الإيرادات الآجلة / الذمم المدينة

1-2- قياس الكفاءة المصرفية باستخدام الطرق الكمية:

يمكن التمييز بين نوعين من الطرق الكمية لقياس الكفاءة المصرفية: طرق الحدود غير المعلمية والتي تعتمد البرمجة الخطية وتقوم أساساً على افتراض عدم وجود الأخطاء العشوائية أثناء القياس ومن أهمها طريقة تحليل المعطيات المغلفة، وطرق الحدود المعلمية التي تعتمد نماذج التقدير الإحصائي ومن بينها طريقة الحد السميك وطريقة حد التكلفة العشوائية؛ ونتطرق إلى التقنيات السالفة الذكر فيما يلي:

¹ عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 97.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

أ- طريقة تحليل المعطيات المغلفة **DEA**: تم تقديم هذه التقنية من طرف CHARNES وزملاؤه سنة 1978 اعتماداً على أعمال FARRELL 1957 وأقرت أن مقياس الكفاءة ينقسم إلى قسمين: مقياس الكفاءة التقنية ومقياس كفاءة الحجم¹.

تستخدم هذه الطريقة مجموعة من البيانات حول التكاليف، المخرجات، وأسعار المدخلات لعينة من المصارف، ومن خلال هذه العينة يتم تحديد المصرف بأفضل مصرف ممارس أو أفضل تطبيق لتلك التوفيقية (مخرجات أسعار مدخلات) ويشكل حداً للكفاءة Efficiency Frontier يغطي أو يغلف المصارف الأخرى في العينة ويمكن استخدامه لتقييم كفاءة باقي المصارف؛ فالمصارف التي تقع على الحد هي المصارف الكفوءة، والمصارف التي تقع خارج الحد فهي غير الكفوءة، تعتبر هذه الطريقة مرنة وقابلة للتكييف ولا تضع أسلوباً خاصاً لدالة تكاليف أفضل مصرف ممارس لكن المشكلة هي كونها لا تسمح بأي أخطاء في البيانات رغم أن كل البيانات في الواقع تخضع لخطأ القياس لذلك تعتبر هذه الطريقة غير واقعية.

ب- طريقة حد التكلفة العشوائي **SFA**: تعتمد هذه الطريقة على تقنيات الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية كمتغير تابع لعدة متغيرات مستقلة تتضمن مستويات المخرجات وأسعار المدخلات، وتشكل التكلفة الكلية المتوقعة الحد العشوائي الذي يمثل أفضل تطبيق، وعليه فإن المصرف الذي تكلفته الحالية تساوي تكلفته المتوقعة سيمثل أفضل تطبيق؛ - وبالتالي يوصف المصرف باللا كفاءة إذا كانت تكلفته الحالية أعلى من تلك المتوقعة في حين أن الفرق بين التكلفة الحالية والمتوقعة يسمى بحد الاضطراب العشوائي ويشمل عنصرين هما: الأخطاء الناتجة عن الكفاءة X وتكون موزعة توزيعاً نصف طبيعي والأخطاء العشوائية للانحدار والتي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

ت- طريقة الحد السميك **TFA**: تم تطوير هذه الطريقة من طرف Berger and Humphrey وذلك سنة 1991 وتستمد عناصرها من الطريقتين السابقتين **DEA** و **SFA** فهي تتبنى فرضية أن انحرافات التكلفة الكلية الحالية عن المتوقعة مرتبطة بالأخطاء العشوائية ومرتبطة أيضاً بالكفاءة X^2 .

- تقسم هذه الطريقة عينة من المصارف إلى أربع مجموعات أساسية حسب التكلفة المتوسطة لهذه المصارف المكونة للعينة (التكلفة الكلية/الأصول الكلية) وعن طريق تقدير دالة التكاليف الكلية للعينة الفرعية تكون المجموعة أو الربع الذي يتمتع بمتوسط تكلفة منخفض يمثل ما يسمى بالحد السميك و يعتبر أفضل طريقة يمكن من خلاله قياس الكفاءة المصرفية لباقي المصارف.

ث- طريقة التوزيع الحر **DFA**:

اقترحت هذه الطريقة من قبل Schmidt and Sickles عام 1984 وطورت بواسطة Berger عام 1933، وتقوم بحساب نقاط الكفاءة بتخصيص نموذج للحد وتفترض وجود فروق في الكفاءة عبر الزمن بين المصارف.

¹ Stephen Miller & Athanasios Noulas G, **The technical efficiency of large bank production**, Journal of banking and finance, Elsevier, vol 20 (3), 1996, p: 497.

² وسام حسين علي العيزي، قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي باستخدام نموذج التحليل الحدودي العشوائي 2007-2011، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11، العدد 35، جامعة الأنبار-العراق، 2015، ص 115.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

تطبق هذه الطريقة عندما تتوفر البيانات والمعطيات لأكثر من سنة وتفترض أن اللاكفاءة مستقرة عبر الزمن في حين أن الأخطاء العشوائية تتوسط عبر الفترة نفسها وبما أن الاضطراب العشوائي يتكون من عنصرين هما اللاكفاءة والخطأ العشوائي فإن متوسط الاضطراب العشوائي لمجموعة من السنوات يعد مقياساً للاكفاءة المصارف عبر كل سنوات الفترة¹. وبذلك يمكننا تقدير اللاكفاءة لكل مصرف عن طريق قياس الفرق بين المتوسط المتبقي من تقدير دالة التكلفة وكفاءة حد التكلفة للمصرف، ومع ذلك فإن فرضية استمرار عدم الكفاءة المصرفية على مر الزمن فرضية قوية، وخاصة في سياق التحول حيث وتيرة التغير التنظيمي والتكنولوجي أمراً مهماً، وهو ما يمثل أهم عيوب طريقة DFA².

2- استخدامات طرق قياس الكفاءة المصرفية:

في إطار استخدام طرق قياس كفاءة القطاع المصرفي عموماً والمصارف التجارية خصوصاً، وضع المختصون عوامل تؤثر على الكفاءة المصرفية ولقياسها تستخدم الطرق السالفة الذكر، حيث تم تقسيمها ضمن ستة مؤشرات هي: مؤشر كفاءة التسويق المصرفي، مؤشر كفاءة إدارة الهندسة المالية، مؤشر كفاءة إدارة المخاطر، مؤشر كفاءة رأس المال، مؤشر كفاءة إدارة السيولة، مؤشر كفاءة إدارة الربحية، ذلك أن: "المقياس الحقيقي لمدى نجاح المصرف ليس بما يعود عليه من دخل أو مدى استخدامه من تكنولوجيا أو قلة المواد الخام المستخدمة، بل بمدى تحقق الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية للعمالة"، حيث أن عنصر السرعة هو موضوع قياس كفاءة الموظف في المصرف، وقياسها والرفع منها من شأنه أن يرفع كفاءة المصرف نفسه عن طريق رفع كفاءة مجموع العاملين فيه.

2-1- كفاءة التسويق المصرفي: ويمكننا أن نقيس ذلك من خلال التأكد من مدى تحسين نوعية الخدمات للعملاء أي

مدى مراعاة تحقيق الموازنة المهنية داخل المصرف، ومدى تحسين معرفة العاملين بعملهم المصرفي واتقانه، ومدى تحسين أسلوب الموظف في التعامل ومدى نجاحه للمعاملات المعروضة عليه، وكذا مستوى مراعاة القدرة على التفاعل مع الزبون ورغبته، فضلاً عن ذلك فإن قياس كفاءة التسويق المصرفي تمر عبر معرفة مدى نجاح عملية تحسين الخدمات المصرفية في ظل المنافسة، بأن نتأكد أن تكون الخدمات المقدمة من المصرف للعملاء على أساس شخصي، وأن يتم التدريب المستمر للعاملين من خلال الدورات والبرامج، ومعرفة مدى اهتمام الإدارات المسؤولة عن الاستثمار في المصارف بالعمل على تحقيق أرباح للمستثمرين، ومعرفة الخدمات المقدمة للمحيط الاجتماعي الذي يستمد المصرف منه عملاءه، وكل ذلك نعرفه من خلال الاستبيانات مثلاً، والتي تعطينا صورة أكثر وضوحاً عن نوعية إدارة المصرف وفقاً للمعايير المعروفة دولياً خاصة في مجال جمع الودائع إذ: "تعد الودائع أهم مصادر التدفقات النقدية للمصارف فهي العنصر الأبرز من عناصر توفير المال اللازم لتوسيع حجم الائتمان أو التمويل، فهي أهم ما تنتجه المصارف عموماً"³.

¹ عز الدين الكور ونضال أحمد الفيومي، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 03، العدد 03، 2007، ص 257.

² Fries.S & Taci.A, **Cost Efficiency of Banks in transition : Evidence from 289 banks in 15 post-communist countries**, Journal of Banking & Finance, London, Uk, volume 29, Issue 1, January 2005, p10.

³ عبد الله منصور وصبرينة صالح، دراسة القطاع المصرفي العمومي الجزائري من خلال تقييم الأداء وقياس الكفاءة، مقال منشور في مجلة الحقوق والعلوم الانسانية/ دراسات اقتصادية، المجلد 3، العدد 01، 2009، ص 134.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

2-1- كفاءة التسويق المصرفي: ويمكننا أن نقيس ذلك من خلال التأكد من مدى تحسين نوعية الخدمات للعملاء أي مدى مراعاة تحقيق المواءمة المهنية داخل المصرف، ومدى تحسين معرفة العاملين بعملهم المصرفي واتقانه، ومدى تحسن أسلوب الموظف في التعامل ومدى انجازه للمعاملات المعروضة عليه، وكذا مستوى مراعاة القدرة على التفاعل مع الزبون ورغبته، فضلا عن ذلك فإن قياس كفاءة التسويق المصرفي تمر عبر معرفة مدى نجاح عملية تحسين الخدمات المصرفية في ظل المنافسة، بأن نتأكد أن تكون الخدمات المقدمة من المصرف للعملاء على أساس شخصي، وأن يتم التدريب المستمر للعاملين من خلال الدورات والبرامج، ومعرفة مدى اهتمام الإدارات المسؤولة عن الاستثمار في المصارف بالعمل على تحقيق أرباح للمستثمرين، ومعرفة الخدمات المقدمة للمحيط الاجتماعي الذي يستمد المصرف منه عملاءه، وكل ذلك نعرفه من خلال الاستبيانات مثلا، والتي تعطينا صورة أكثر وضوحا عن نوعية إدارة المصرف وفقا للمعايير المعروفة دوليا خاصة في مجال جمع الودائع إذ: "تعد الودائع أهم مصادر التدفقات النقدية للمصارف فهي العنصر الأبرز من عناصر توفير المال اللازم لتوسيع حجم الائتمان أو التمويل، فهي أهم ما تنتجه المصارف عموما".¹

2-2- كفاءة الهندسة المالية: يشير مصطلح الهندسة المالية إلى فن صياغة المدخلات المالية لتلبية حاجيات وميول مستخدمي الأموال مثل المصارف فيما يخص المخاطرة وفترة الاستحقاق والعائد؛ ويعتبر مفهوم الهندسة المالية قديما قدم التعاملات المالية، لكنه يبدو حديثا نسبيا من حيث المصطلح والتخصص، فمعظم تعريفات الهندسة المالية مستوحاة من وجهات نظر الباحثين الذين يطورون النماذج والنظريات، أو مصممي المنتجات المالية في المؤسسات المالية أو بالأسواق المالية، وتقاس كفاءة الهندسة المالية بمعرفة مدى مستوى التجديد والابتكار الذي تمارسه المصارف وتفوقها على منافسيها في ذلك من خلال الريادة والسبق في هذا المجال، حيث يزداد الأمر أهمية كلما ازدادت المنافسة حدة فهناك مؤسسات مالية غير مصرفية وكذلك مؤسسات غير مالية دخلت سوق الخدمات المالية.

2-3- كفاءة إدارة المخاطر: على اعتبار أن رأسمال المصرف يمثل أساس وجوده ومعياري قوته وسلامته، بل وسلامة النظام المصرفي ككل، فهو يقف حاجزا أمام خسارة المصرف غير المتوقعة على أموال المودعين؛ فالعمل المصرفي يتميز حالة اللائقين وعدم التأكد، مما يعني توقع المخاطر العديدة سواء مخاطر الائتمان أو مخاطر السوق أو غير ها، حيث عرف BETTY وزملائه المخاطرة بـ "أنها مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا"، وبالتالي تقاس كفاءة إدارة المخاطر عبر قلة أو كثرة المخاطر التي وقع فيها المصرف وحجم الخسائر المترتبة عنها ومدى قدرة المصرف على تجنبها أو التقليل نتائجها السلبية على إنتاجية المصرف وربحيته وقدرته التنافسية.²

2-4- كفاءة كفاية رأس المال: إن مفهوم كفاية رأس المال يحدد العلاقة التي تربط بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة به (موجودات المصرف)، وتعتبر كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار، حيث كلما انخفض احتمال إعسار المصرف ارتفعت تبعا لذلك درجة ملائته المالية، والعكس من ذلك صحيح، حيث كلما ارتفعت احتمالية إعسار المصرف انخفضت ملائته المالية. ويعد إيجاد النظم الرقابية والإشرافية المناسبة لطبيعة العمل المصرفي وفقا للمعايير الدولية من أهم اختصاصات إدارة المخاطر في

¹ عبد الله منصوري وصبرينة صالح، دراسة القطاع المصرفي العمومي الجزائري من خلال تقييم الأداء وقياس الكفاءة، مقال منشور في مجلة الحقوق والعلوم الانسانية/ دراسات اقتصادية، المجلد 3، العدد 01، 2009، ص 134.

² عبد الله منصوري وصبرينة صالح، مرجع سبق ذكره، ص 135.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

المصارف، وهذا ما يبين لنا بوضوح مدى التطبيق الجيد أو السيئ للقوانين والمؤشرات والاتفاقيات المتعلقة برأس المال، مع الإشارة إلى أنه يمكننا التحقق وقياس ذلك من خلال حساب احتمالية إعسار المصرف، حيث كلما ارتفعت احتمالية الإعسار كلما انخفضت درجة ملاءة.

5- كفاءة إدارة السيولة: من المعروف بداهة أن ثقة عملاء المصرف تأتي من مدى توفر السيولة؛ إذ تمثل السيولة أهم وسائل وقاية المصرف من مخاطر الإفلاس، وهي تبين مدة قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات تجاه زبائنه حيث يجب أن يكون جاهزا لحركات السحب اليومية في خلال لحظات كما هو حال السحب في الوقت الحاضر، عن طريق بطاقات الائتمان بالنسبة للودائع الجارية، فإذا جاء وقت الاستحقاق فإن المصرف ملزم بمواجهة الطلب، وتمتاز المصارف بهذه الخاصية دون غيرها؛ لأنها لا تستطيع أن تؤجل صرف شيك مسحوب عليها، أو تأجيل دفع ودیعة مستحقة الدفع؛ فلو أشيع هذا الأمر لازداد الطلب على الودائع ولأصبحت هنالك أزمة سيولة، وبالمقابل لا يستطيع المصرف مطالبة المدينين بسداد ما عليهم من قروض وتمويلات، حيث تقاس هذه الكفاءة بمدى القدرة على تحويل الأصول إلى نقد بشكل سريع ودون خسارة، ومدى قدرة المصرف على الوفاء بما عليه من الالتزامات، أي مدى كفاية ما لديه من أرصدة نقدية وشبه نقدية، خصوصا الأوراق المالية التي يسهل بيعها دون خسائر، ذلك أن: "الثقة في المصرف التجاري إنما ترجع إلى الاعتقاد في قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته"، لذلك فإن الثقة في المصرف التجاري ترتبط ارتباطا كبيرا بمدى سيولة أصول المصرف.

2-6- كفاءة إدارة الربحية: تسعى المصارف وكأي منشأة اقتصادية إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، هذا الربح يتمثل في زيادة الإيرادات عن التكاليف أو بعبارة أخرى مقدار الزيادة في جانب الأصول عن الخصوم، وله في ذلك العديد من الوسائل والإجراءات مثل تسعير الخدمات المصرفية والاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير وانتقاء الاستثمارات ذات العوائد المرتفعة، كذا إدارة مخاطر ناجحة، واستراتيجية نمو مستمر من خلال التغطية الجغرافية، والاستفادة من الاندماج وتوفير الحجم الكبير، زيادة على رفع نسبة توظيف الموارد المتاحة إلى أقصى حد ممكن، ورفع كفاءة نفقات المصرف في تحصيل الإيرادات، فضلا عن سرعة اتخاذ القرارات والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المطلب الثالث: العلاقة بين المفاهيم الخاصة بالفاعلية والكفاءة والمفاهيم الأخرى ذات الصلة بهما

من خلال المطلبين السابقين تعرضنا لمفهومي الفاعلية المصرفية والكفاءة المصرفية من حيث الماهية والأنواع ومداخل قياسهما، وسنقوم في هذا المطلب بإبراز علاقة الفاعلية بالكفاءة وبمختلف المفاهيم الأخرى ذات الصلة كالإنتاجية والأداء.

أولا- علاقة الكفاءة بالفاعلية المصرفية:

تعتبر الفاعلية عن مدى بلوغ النتائج، أما الكفاءة هي العلاقة بين النتيجة المتحصل عليها والموارد المستعملة¹. ويبرز الارتباط الوثيق لمفهوم الكفاءة بالفاعلية، من خلال كون أن مفهوم الفاعلية أكثر اتساع من مفهوم الكفاءة، وفي غالب الأحيان يمكن التعبير عن الكفاءة على أنها متغير من متغيرات دالة الفاعلية، كذلك تشكل الفاعلية والكفاءة غالبا

¹ Norme ISO 9000-2000, **Système management de la qualité**, principes essentiels et Vocabulaires, p 4.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

موضوع تقييم متقارب¹، فتحقيق هدف زيادة رقم الأعمال كمعيار للفاعلية يمكن أن يتم بحساب الاستهلاكات الوسيطة، وذلك بالضغط على تكاليف الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسة في السوق، من خلال الأسعار كمعيار كفاءة، كما أن تداخل المفاهيم وتناقضها في الأساس يؤدي إلى تعارض الأهداف، فالبحث عن تحقيق عامل الفاعلية يمكن أن يكون على حساب الكفاءة والعكس صحيح، ولقد أدى الارتباط الوثيق لعامل الفاعلية بالكفاءة في المؤسسة المصرفية بالعنصر البشري والمحيط الاقتصادي وتفاعلها إلى التمييز بين المتغيرات التالية:

- المؤسسة: والتي تقوم أساسا بالاستناد على العمليات الداخلية أو العمليات الخارجية؛
- الأفراد: والذي يعتمد على نموذج السلوك الرشيد؛
- البيئة: فالمصرف هو جهاز تم تصميمه لتحقيق بعض الأهداف المحددة من خلال بيع وتقديم الخدمات المصرفية، ولاشك أن تطبيق فكرة النظام من واقع إسهامات كاتز وكان KATZ & KAHN بالنسبة للمصرف يعني السعي إلى تحقيق أهدافه من خلال العلاقة مع المحيط لأن بقاء أي مؤسسة يتوقف على درجة تكيفها مع البيئة التي تعمل فيها. وبناءً على تفاعل هذه المتغيرات يمكن الخلاصة إلى نموذج العلاقة بين الفاعلية والكفاءة وذلك كما يلي:

الجدول رقم (02-02): نموذج العلاقة بين الفاعلية والكفاءة المصرفية

غير فعال	فعال	
1	4	كفاء
2	3	غير كفاء

المصدر: عباسية نور الدين، "فاعلية الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية_ دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تمويل دولي ومؤسسات نقدية ومالية دولية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2009-2010، ص: 84.

من خلال النموذج يمكن تفسير أربعة حالات ترتبط فيها الكفاءة بالفاعلية المصرفية وذلك كما يلي²:

- الحالة الأولى: يوجد رشد في استخدام الموارد المتاحة إلا أن المصرف لم يصل إلى تحقيق الأهداف المسطرة بنجاح. وبالتالي توجد كفاءة وعدم وجود فعالية، ومنها المصرف تمكن بشكل كبير في تسخير الفرص المتاحة في تعبئة المدخرات القطاعية المتاحة في الأسواق الاقتصادية، لكن دون توجيهها نحو الاستثمارات التنموية ذات العائد الإيجابي ولتفادي ذلك أصبحت غالبية الاقتصاديات مهتمة بتبني أمرين مهمين لتواجدها من الناحية الاقتصادية وهما:

- أفضل الطرق لزيادة حجم المدخرات الوطنية.

- أفضل وسيلة لتوجيه هذه المدخرات نحو الأهداف الاستثمارية للقطاعات الأكثر حاجة.

¹ Elie COHEN, **Dictionnaire de gestion**, Editions la Découverte, Paris, 2000, p 131.

² عبد الحميد برحومة، مرجع سبق ذكره، ص 58.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

● **الحالة الثانية:** يعتبر المصرف في هذه الحالة غير راشد وغير فعال اقتصاديا، لأنه لم يحسن استخدام موارده ولم يحقق الأهداف المسطرة بنجاح .

● **الحالة الثالثة:** تمكن المصرف في هذه الحالة من تحقيق أهدافه ولكن بتكاليف باهظة، وتعتبر المؤسسة في هذه الحالة فعالة، إلا أنه عليها تحسين وترشيد استخدام عوامل الإنتاج المتاحة لها.

● **الحالة الرابعة:** يتمتع المصرف في هذه الحالة بالكفاءة والفاعلية معا، لأنه تمكن من استخدام موارده المتاحة بشكل جيد، وانعكس ذلك على تحقيق الأهداف في الوقت المناسب وبأقل التكاليف، وتجدر الإشارة إلى أن القرار المصرفي المتعلق بالنواحي التمويلية له آثار مباشرة على الربحية والسيولة ودرجة المخاطرة وعلى بناء ميزانيته وعلاقته بالمصارف الأخرى مما يؤثر على رأسماله واحتياطياته كون حجم القروض الممنوحة مقيد بسببين¹:

- موقف السيولة لدى المصارف.

- مدى توافر ضمانات القروض وذلك لأهميتها وعلاقتها المباشرة بالمركز المالي للمصرف وسمعته.

ومن خلال المفاهيم السابقة يمكن التأكيد على أن الكفاءة ترتبط بالمتغيرات التقنية الاقتصادية والمعلومات، على عكس الفاعلية التي تهتم بالجوانب الإنسانية، والمتغيرات ذات الطابع النوعي كذلك من خلال دراسة متغيرات تشكل في مجملها موضوع الفاعلية والتي ترتبط بوضعية معينة للمؤسسة كالمهكل الاقتصادي والأفراد والبيئة والتكنولوجيا... الخ، كما ترتبط متغيرات الكفاءة والفاعلية بعلاقات معقدة يجب على المؤسسة التحكم فيها لعدة أسباب يمكن حصرها في النقاط التالية:

● من جهة تترجم العلاقات لطبيعة الصراع القائم بين مكونات الزوج كفاءة/فاعلية (والتي هي عبارة عن متغيرات متناقضة) فعلى سبيل المثال يمكن أن يقابل تعظيم الكفاءة الضغط على الفاعلية، فالمراقبة الداخلية الصارمة لتدفقات الموظفين مع ساعات الأداء وأوقات دخول وخروج الأفراد يمكن أن تنعكس على مستوى تحفيزهم.

● كذلك فإن تعظيم الكفاءة الخارجية يقابله تخفيض للفاعلية فعلية استغلال الموارد يمكن أن يكون له أضرار على مستوى أطراف التعامل، كما أن تشديد قوانين الرقابة والإيداع على المتعاملين الاقتصاديين من شأنه الضغط على حجم الودائع، والتي بدورها تحاول الضغط على المؤسسة من خلال مجموعة من الإجراءات في شكل تكاليف إضافية (ضرائب، فوائد... الخ).

ثانيا- الفرق بين الكفاءة والفاعلية:

تستخدم الشركات والمؤسسات مُصطلحي الكفاءة والفاعلية لوصف طبيعة عمل الموظفين؛ من أجل المساهمة في تحسين وتطوير بيئة العمل، ويبدو من الاستخدام الأول هذين المصطلحين أنَّهما يتشابهان معاً، ولكن في الحقيقة تختلف الكفاءة عن الفاعلية بشكل تام، وفيما يأتي معلومات عن أهم الفروقات بينهما:

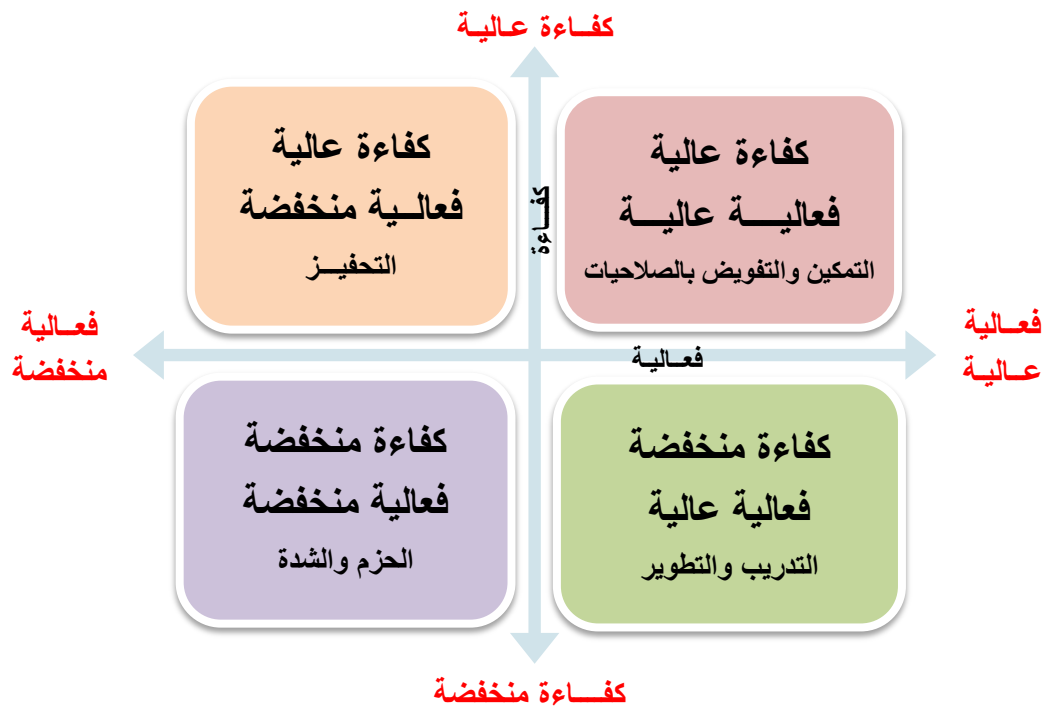
1- الفرق من حيث إنتاجية الموظفين: حيث يُنتج الموظف الذي يتميز في الفاعلية ضمن مستويات مرتفعة، بينما يُنتج الموظف الذي يتميز في الكفاءة بشكل سريع وأسلوب ذكي.

¹ صلاح الدين حسن السبسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني وغسيل الأموال، مرجع سبق ذكره، ص 21.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

- 2- الفرق من حيث كيفية تنفيذ المهام: إذ تعكس الفاعلية المستويات الخاصة في أداء المديرين والموظفين لمهامهم وأعمالهم، أما الكفاءة فهي الوقت المستغرق في تنفيذ المديرين والموظفين للمهام والأعمال الخاصة بهم¹.
- 3- الفرق من حيث الاستراتيجية الإدارية: حيث تؤثر الكفاءة على القرارات الصادرة من الإدارة الاستراتيجية؛ من خلال دورها في تقليل الاعتماد على الموارد في زيادة العوائد المالية، بينما يؤثر دور الفاعلية على الإنتاج الخاص في الإدارة، والمرتبط مع تحقيق عدة أهداف مثل زيادة حصة المنشأة في السوق، وتطوير رضا جميع العملاء، والوصول إلى النتائج المطلوبة من الإيرادات المالية. والشكل الموالي يوضح مصفوفة الكفاءة والفاعلية مع بيان الإجراء المناسب اتخاذه في كل حالة:

الشكل رقم (02-01): يوضح مصفوفة الكفاءة والفاعلية



المصدر: وائل صبحي وطاهر الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، درا وائل للنشر، 2009، ط 01، ص 49.

هناك من يرى أن الفاعلية تشير إلى درجة تحقيق الأهداف وأنه بالرغم من أن الكفاءة والفاعلية مرتبطتان مع بعضهما إلا أن الكفاءة تعني محاولة الوصول إلى الهدف بأقل تكلفة ووقت وجهد، أما الفاعلية فتعني الوصول إلى الهدف المطلوب².

وانطلاقاً من هذا المعنى لمفهوم الفاعلية يمكننا أن نفرق بينها وبين الكفاءة فنقول أن الفاعلية هي استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأهداف المحددة، أي أنها تختص ببلوغ النتائج، بينما ترتبط الكفاءة بالوسيلة التي اتبعت في الوصول إلى

¹ Chris Miksen, **What Is the Difference Between Efficiency and Effectiveness in Business?**, Edited in Chron.com on:16-7-2017, E-Article available on line : <https://smallbusiness.chron.com/difference-between-efficiency-effectiveness-business-26009.html>, see on: March 01st, 2021 at 01:37.

² خالد محمد الحياصات، مرجع سبق ذكره، ص 564.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

هذه النتائج، ونشير هنا أن العلاقة الموجودة بين الكفاءة والفاعلية ليست بالضرورة إيجابية، بل قد تأخذ اتجاهين متعاكسين بمعنى أن المؤسسة التي تتميز بالفاعلية في تحقيق الأهداف لا يعني بالضرورة أنها تتسم بالكفاءة في استخدام مواردها، والعكس صحيح، حيث أن أحسن النتائج في الأجل الطويل ناتجة عن أحسن القرارات الاستراتيجية التي تضمن أن الأفعال الصحيحة قد نفذت (الفاعلية) ومن خلال المزج بين التصميم والتكنولوجيا التي تضمن بأن الأشياء قد تمت بشكل صحيح (الكفاءة).

ثالثاً- العلاقة بين الفاعلية والكفاءة والمفاهيم الأخرى:

يتميز مصطلحي الفاعلية والكفاءة شأنه شأن أغلب مصطلحات العلوم الإنسانية والاجتماعية بعدم الاتفاق بين الكتاب والباحثين حول تعريفهما، ونجدهما عموماً يتداخلان مع مفاهيم أخرى مثل الأداء والإنتاجية، وفيما يلي سنحاول التمييز بين هذه المصطلحات من خلال النقاط التالية:

1- علاقة الأداء بالفاعلية والكفاءة:

يوجد اختلاف بين الكتاب والباحثين في تعريف مصطلح الأداء، حيث يرجع هذا الاختلاف إلى تباين وجهات النظر وأهداف استعمال هذا المصطلح، ففريق من الكتاب اعتمد على الجوانب الكمية في صياغة تعريفه للأداء، بينما ذهب فريق آخر إلى اعتبار الأداء مصطلح يتضمن أبعاد تنظيمية واجتماعية فضلاً عن الجوانب الاقتصادية¹. جاء في المعجم الوسيط، أدى الشيء: قام به، أدى الدين قضاؤه، وأدى الصلاة: أقامها لوقتها، وأدى الشهادة، أدلى بها، وأدى إليه الشيء: أوصله إليه؛ ويقول ابن منظور أدى الشيء: أوصله والاسم الأداء².

والأداء هو الترجمة اللغوية للكلمة الإنجليزية **performance**³، والتي تعني تصرف أو تحقيق هدف أو إنجازه حسب نجاحه ويمكن القول أن الأداء لغوياً هو القيام بالشيء. أما اصطلاحاً فقد ورد في معجم المصطلحات الإدارية أن الأداء أو الإنجاز هو: "القيام بأعباء الوظيفة من مسؤوليات وواجبات وفقاً للمعدل المفروض أدائه من العامل الكفء المدرب"⁴؛ ويختلف مفهوم الأداء عن مفهوم الفاعلية في أن الفاعلية تركز على نقطة النهاية، الواجب الوصول إليها بينما الأداء يهتم بالكيفية التي يمكن بها بلوغ هذه النقطة.

وتعرف الكفاءة بأنها أداء الأعمال بطريقة صحيحة بينما تعرف الفاعلية على أنها أداء الأعمال الصحيحة، لذلك لا بد لنا من معرفة الأعمال الصحيحة وتحديدتها وتعريفها لنتمكن من أدائها، لذلك فإن الفاعلية والكفاءة هي: أداء الأعمال الصحيحة بطريقة صحيحة، أي أن الأداء هو الجمع بين الكفاءة والفاعلية، حيث ترتبط الفاعلية بالقيادة، وترتبط الكفاءة بالإدارة، لذلك فإن الفاعلية تتحقق عندما يكون هناك رؤيا واضحة وأهداف واستراتيجيات محددة، وتتحقق الكفاءة عندما يكون هناك تخطيط وتنظيم وإدارة للوقت ورقابة ومتابعة، وعندما يكون هناك فاعلية ولا يوجد

¹ الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مقال منشور في مجلة الباحث، المجلد 07، العدد 07، جامعة ورقلة، 2009، ص 217.

² أبي الفضل جمال الدين ابن منظور، مرجع سبق ذكره، المجلد 01، ص 48.

³ Oxford Advanced Learner's Dictionary, The Dictionary English, Fifth Edition, Oxford University Press, 1995, p 860.

⁴ أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب اللبناني، لبنان، 1984، ص 107.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

كفاءة فان الرؤى والأهداف لا تجد من يحققها بصورة صحيحة، وفي حالة عدم وجود فاعلية ووجود كفاءة فان الأعمال تنجز ولكن بدون وضوح الأهداف. ويمكن توضيح العلاقة فيما بينهم من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-03): يوضح العلاقة بين الفاعلية والكفاءة والأداء

المؤشر	الفاعلية	الكفاءة	الأداء
المفهوم	فعل أفضل شيء	فعل الشيء بطريقة أفضل	فعل أفضل شيء بأفضل طريقة
المجال	شامل-أفقي-نوعي	جزئي-عمودي-كمي	شامل

Source: BERRAH Lamia, l'Indicateur de performance, édition CEPADUES, Paris, 2002, p131.

باعتبار الأداء مؤشر كمي يقيس فاعلية أداء المنشأة، وذلك بالنسبة للمعطيات الداخلية والخارجية في شكل خطة أو هدف تمّ برمجتها في إطار استراتيجيات مصرفية"، نصل إلى إبراز العلاقة بين المؤشرات الثلاثة من خلال إن المفاهيم السابقة تعكس الأبعاد المختلفة لعملية إنجاز المهام الوظيفية، فإذا نظرنا لها من زاوية إنجاز العمل وتأديته على الوجه المطلوب فإن ذلك يشير إلى الأداء، أما إذا نظرنا من زاوية مدى تحقق الأهداف المحددة فإن ذلك ينسحب على الفاعلية، أما إذا كان المنظور يتعلق بالكيفية التي يتم بها تحقيق هذه الأهداف فإن هذا الأمر يتعلق بالكفاءة.

وتتمة لما سبق نذكر أن الأداء المصرفي يتكون من عنصرين أساسيين هما: الكفاءة والفاعلية؛ فالربط بين الوسائل المستخدمة والنتائج المحققة يطرح إشكالية الكفاءة المصرفية المعبر عنها بالسؤال: هل النتائج المتحصل عليها تحققت بأدنى تكلفة أم لا؟ أما الربط بين الأهداف والنتائج يطرح إشكالية فاعلية المصارف: فالمصارف الفعالة هي التي تبين القدرة على بلوغ الأهداف المسطرة من خلال مسؤولياتها.

2- علاقة الإنتاجية بالفاعلية والكفاءة:

استنادا إلى تعريف وكالة الإنتاجية الأوروبية European Productivity Agency وتعديل من مركز الإنتاجية الياباني Japan Productivity Center فإن "الإنتاجية" هي: "مفهوم اجتماعي يقدم على أنه موقف العقل، وهو يبحث في التحسين المستمر للأشياء الموجودة بالفعل ويؤكد إمكانية القيام بالأفضل يوما بعد يوم مقارنة باليوم السابق"¹؛ وتعرف الإنتاجية بأنها "القدرة على تحويل المدخلات والمخرجات في العملية الإنتاجية، كما تختلف الإنتاجية باختلاف التكنولوجيا والمحيط الذي تعمل فيه المؤسسة". ويمكن قياسها عن طريق تحديد عدد المخرجات المنتجة مع مجموعة معينة من المدخلات. وذلك للتحقق من مدى فاعلية تجميع الموارد واستخدامها من قبل الشركة للحصول على أفضل نتيجة ممكنة مع الموارد المتاحة، بمعنى آخر، ترتبط الإنتاجية Productivity ارتباطاً وثيقاً بالعائد، أي أنه كلما زاد العائد كلما زادت إنتاجية المنظمة، ويمكن حسابها على النحو التالي²:

¹ فائزة لعرف ورايح بوقرة، إنتاجية البنك ما بين الكفاءة والفاعلية-مدخل مفاهيمي-، مقال منشور في مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 19، العدد 01، جامعة الجلفة، 2021، ص 112.

² شريفة جعدي، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر للفترة (2006-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2013-2014، ص 05.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

$$\frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}} = \text{الإنتاجية الكلية}$$

كما خُصص تشارلز وايز Charles R. Wise ويوجين ماك جريجور Eugene B. McGregor إلى أنه هناك إجماع على أن الإنتاجية اقترنت بفكرة كفاءة الأداء، حيث أن الإنتاجية تهتم بمقارنة مخرجات البرامج والمنظمات بالمدخلات اللازمة لتحقيق تلك المخرجات. وعلى ذلك فالإنتاجية تقترب في معناها من فكرة الكفاءة الاقتصادية، التي تعني إما الوصول لأكبر قدر ممكن من المخرجات باستخدام كميات محددة من المدخلات أو استعمال أقل قدر من المدخلات للوصول إلى قدر محدد من المخرجات. ومن ناحية أخرى هناك اتفاق على أن الإنتاجية تتصف بالفاعلية أيضا أي مدى تحقيق المنظمات للأهداف المطلوبة¹.

وتوضيحا للعلاقة التي تجمع المفاهيم المتعلقة بالفاعلية والكفاءة والإنتاجية المصرفية نقدم الجدول الموالي :

الجدول رقم (02-04): يوضح العلاقة بين الفاعلية والكفاءة والإنتاجية المصرفية

الفاعلية المصرفية	تعني مدى نجاح المنظمة أو المصرف في تحقيق أهدافه وهذا يعني أن درجة فعاليته إنما تقاس بمدى تحقيقه للأهداف المحددة والتي وجدت أصلا لتحقيق (تعظيم الأرباح، رفع الناتج الصافي للمصرف)
الكفاءة المصرفية	تعني مدى توفر الموارد المادية (كالودائع ورأس المال الثابت...) والبشرية عند القيام بالعمليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمخرجات أو النتائج التي تحققها المصارف (كحجم القروض المقدمة مثلا..)
الإنتاجية المصرفية	هي حاصل جمع كلا من الفاعلية والكفاءة أي: الإنتاجية = القيام بالأشياء بشكل صحيح + القيام بالأشياء الصحيحة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببعض مراجع الدراسة.

إن مؤشرات نجاح المصارف في تأدية عملها من خلال سعيها لمواصلة نشاطاتها بغية تحقيق أهدافها يكمن في تحقيق النجاح في سير أداؤها المصرفي والذي يعتمد على المؤشرات التالية: وهي الفاعلية المصرفية والكفاءة المصرفية والإنتاجية المصرفية؛ وتكون المصارف فاعلة وكفؤة عندما تستطيع استثمار الموارد البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية المتاحة لها بشكل أمثل وبالتالي تواصل البقاء والاستمرار في العمل والنمو في المستقبل.

ومن أجل الاستفادة من المفاهيم السابقة لدراسة المؤشرات المتعلقة بفاعلية وكفاءة الجهاز المصرفي الجزائري وعلاقتها بأساليب إدارة المخاطر الائتمانية فيه وهو موضوع الدراسة يتطلب منا أولا التعرف على هذا الجهاز وتقديم صورة واضحة لهيكله ومؤشرات صلابته المالية ومدى مواكبته للمعايير الاحترازية العالمية وهذا ما سنقدمه في المباحث الموالية.

¹ فائزة لعرف و رابح بوقرة، مرجع سبق ذكره، ص 113.

المبحث الثاني: عرض تطور الجهاز المصرفي الجزائري ومراحل

شهد الجهاز المصرفي في الجزائر تحولات هامة نتج عنها جهوداً حثيثة لإصلاحه وتحريه، ولقد ساهمت هذه الإصلاحات في تطويره من جوانب عديدة في حين لا زالت جوانب أخرى تتطلب بذل المزيد من الجهود للوصول إلى جهاز مصرفي فعال كفء ومتطور. في هذا الإطار عملت الجزائر على إصلاح الجهاز المصرفي تدريجياً ليتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق، وذلك من خلال إصدار عدة قوانين كان أهمها قانون النقد والقرض 10/90 والذي يعتبر نقطة تحول في عمل وتنظيم المصارف الجزائرية، وتبع ذلك مجموعة من الإصلاحات المصرفية التي انتهجتها الجزائر والتي كان لها أثر على فاعلية وكفاءة الجهاز المصرفي الجزائري بشكل عام.

المطلب الأول: الجهاز المصرفي الجزائري قبل الاستقلال وبعده:

منذ الحقبة الاستعمارية مرّ الجهاز المصرفي بعدة تحولات تمت على مراحل، فرضتها ظروف وأوضاع كثيرة نذكر منها على سبيل المثال: أولاً إرادة الانفصال عن التبعية المالية والاقتصادية للمستعمر، وثانياً الامتثال لإرادة القيادة السياسية من خلال تنفيذ المخططات التنموية المسطرة في الخطة لضمان التحكم في الموارد المالية للبلاد، وأخيراً التكيف مع متطلبات كل مرحلة يصل إليها الاقتصاد الوطني، وحتى تتمكن من فهم جيد لحالة الجهاز المصرفي وتفسير الاختيارات المنتهجة بعد الاستقلال فإننا نتطرق لوضعيته خلال الاحتلال والوقوف على أهم الإصلاحات التي عرفها في هذه المرحلة.

أولاً-الجهاز المصرفي خلال الحقبة الاستعمارية (1830-1962):

عند الاحتلال الفرنسي سنة 1830 كانت الجزائر كسائر أجزاء الإمبراطورية العثمانية تتميز بقلة دور النقود في المبادلات وبنظام المعدنين الذهب والفضة في العملة، وكانت هناك دار لصك النقود، أما الفرنك الفرنسي فلم يقرر رسمياً كعملة للبلاد إلا بعد 19 عاماً من الاستعمار.

وترجع نشأة النشاط المصرفي في الجزائر إلى بداية تواجد الاحتلال الفرنسي فيها¹، ولأن الاستعمار كان يرى في الجزائر امتداداً جغرافياً واقتصادياً للكيان الفرنسي فقد قام بعدة إصلاحات في الجزائر كامتداد لما هو موجود في فرنسا من خلال عدة محاولات فاشلة لإنشاء مؤسسات مصرفية جزائرية نلخصها فيما يلي:

- أول مؤسسة مصرفية في الجزائر هي تلك التي تقرر بالقانون الصادر في 1843/07/19 لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا ويساهم فيها هذا المصرف إضافة للأفراد، وقد بدأ هذا الفرع بإصدار النقود مع بداية سنة 1848 لكن ثورة 1848 والتي أعلنت قيام الجمهورية الثانية أدت إلى إلغاء المشروع تماماً وتعويض المساهمين².

¹ Ishaq HACINI & Khadra DAHOU, **The Evolution of the Algerian Banking System**, article published in Management Dynamics in the Knowledge Economy journal, Vol.6 (2018) no.1, pp.147.

² عبد الرحمان بلحنيش، النظام المصرفي الجزائري، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أكلبي محمد أولحاج-البويرة، الجزائر، 2021/2020، ص 04.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

- وثاني مؤسسة كانت الصراف الوطني للخصم le comptoir national d'escompte كمؤسسة مصرفية جزائرية تقتصر وظيفتها على الائتمان دون الحق في إصدار النقود وتلقي الودائع، ولم تنجح مؤسسة الخصم تلك بسبب قلة الموارد.

- وثالث مؤسسة هي بنك الجزائر la banque d'Algérie (1851) برأسمال قدره 3 ملايين فرنك مقسمة إلى 6 آلاف سهم، وقد اهتمت به السلطات الفرنسية وساهمت ب 50% من رأس ماله (1.5 مليون فرنك)¹، على شكل اعتماد قيدته عن طريق حق تعيين المدير، حجم الاحتياطي، مدة إصدار الأوراق النقدية (لم يكن الإصدار حق دائم) وقد تميز هذا المصرف بخاصيتي الإصدار ومنح الائتمان في آن واحد، لكن نتيجة للإسراف في منح القروض خاصة منها الزراعية والعقارية للمعمرين عرف المصرف أزمة مالية شديدة ما بين 1880 و 1900 مما أدى إلى نقله لفرنسا وتغير اسمه ليصبح بنك الجزائر وتونس حيث أسندت له مهمة الإصدار، وباستقلال تونس عام 1956 تأمم هذا المصرف وفقد حقه في الإصدار لتونس سنة 1958، ليعود اسمه بنك الجزائر وكانت من أهم وظائفه هي:

وظيفة الإصدار: كان المصرف مجبر بتغطية ذهبية عن ثلث النقود المصدرة وهذا ما قيد إصداره، ثم الغي هذا الشرط سنة 1900 واستبدل بمبدأ سقف الإصدار أي تسقيف حد الإصدار بدون غطاء، حيث سمحت هذه المرونة بتلبية حاجيات نشاط المعمرين، وقد كانت الأوراق النقدية المصدرة تتمتع بحق الاستبدال بالذهب ولكن هذه النقود لا تتمتع بالقوة الإبرائية إلا داخل الإقليم الجزائري إلى غاية 1959 حيث تقرر الإبراء المتبادل بين الفرنك الفرنسي والفرنك الجزائري، أما فيما يخص المبادلات الخارجية فكانت قيمة الفرنك الجزائري مرتبطة بالفرنك الفرنسي، فأى تغير في الفرنك الفرنسي يتبعه سلوكيا الفرنك الجزائري، كما لم يكن لبنك الجزائر الحق في الاحتفاظ بالأرصدة الأجنبية والتصرف فيها وبالتالي كان مجرد فرع ميداني للبنك المركزي الفرنسي ووزارة المالية.

وظيفة الائتمان: كان المسؤول عن ائتمان الحكومة الاستعمارية محليا فيقدم لها القروض دون فوائد.

وكان يركز النشاط المصرفي قبل الاستقلال في المناطق الكبيرة بالدرجة الأولى الكثيفة بالسكان، وظهرت العديد من المصارف في الجزائر سواء كفروع لمصارف فرنسية أو أجنبية؛ أما الائتمان فكان موجه في غالبه إلى القطاع الزراعي والعقاري (المعمرين) بقروض طويلة ومتوسطة، وشكلت هيكل الجهاز المصرفي للجزائر المستعمرة عدة مؤسسات مصرفية كامتداد للمنظومة المصرفية الفرنسية نذكر منها:

المصارف التجارية: بلغت قبل الاستقلال حوالي 13 مصرفا، ومجموع فروع هذه المصارف التجارية بلغ حوالي 409 فرعا، منها 149 فرعا في منطقة الجزائر، 154 في منطقة وهران، 83 في منطقة قسنطينة، و 23 فرعا في الصحراء، وكان التمرکز الكبير في الجزائر العاصمة حيث بلغ 92 فرعا، تمثل وكالات للمصارف الفرنسية مثل الشركة العامة، القرض الليوني، البنك الوطني للتجارة والصناعة، شركة مرسيليا، إضافة إلى مصارف أخرى ضعيفة النشاط.²

¹ شاكور القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ط2، ص ص 48-49.

² Riad Ben Malek, *la Réforme du Secteur Bancaire Algérien*, Mémoire de maîtrise en sciences économiques, Université sciences sociales, Toulouse, 1998-1999, P : 133.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

المصارف الشعبية: تختص هذه المصارف في التجارة الصغيرة، وقد شهدت نفس التطور الذي عاشته في فرنسا وهي تتكون من: المجلس الجزائري للمصارف الشعبية والصندوق المركزي ومصارف جهوية، كما أقيمت لهذه المصارف فروع منذ سنة 1921 فبلغ عدد فروعها 22 فرعاً سنة 1961.

صندوق التجهيز وتنمية الجزائر: تأسس هذا الصندوق سنة 1959، ويختص بتعبئة الموارد المالية وخصوصاً العمومية لتخصيصها لتمويل برامج التنمية، وأنهى نشاط هذا الصندوق بعد الاستقلال.

قروض القطاع الفلاحي: يوجد نوعين من التمويل في القطاع الفلاحي:

- أ- صندوق القرض الفلاحي التعاوني حيث يمنح قروض فلاحية قصيرة الأجل؛
- ب- الشركات الفلاحية للإدخار وتتميز بالطابع التعاوني، وتمنح القروض قصيرة ومتوسطة الأجل.

مصارف الأعمال: أشهرها البنك الصناعي الجزائري، الذي كان يضم ثلاث فروع له في الجزائر.

مصارف التنمية: تأسست سنة 1959 وتشمل صندوق التجهيز، وتأسس لتمويل المنشآت الصناعية.

المنشآت العامة وشبه العامة: تساهم بشكل فعال في التمويل والتلقيب على البترول في الصحراء، وتم توقيف تمويلها سنة 1962، أشهرها كان القرض الوطني والبنك الفرنسي للتجارة الخارجية، الذي كان دوره يتمثل في تقديم القروض طويلة الأجل. والجدول الموالي يوضح توزيع هذه الشبكة المصرفية قبل الاستقلال:

جدول رقم (02-05): هيكل الشبكة المصرفية في الجزائر قبل الاستقلال

طبيعة المصرف	عدد المصارف	عدد الفروع
بنك الجزائر (صفة البنك المركزي)	1	1
البنوك التجارية	11	409
بنوك الأعمال	3	4
بنك التنمية (صندوق التجهيز لتنمية الجزائر)	1	1
مؤسسة إعادة الخصم (الشركة الباريسية لإعادة الخصم)	1	1
بنوك الائتمان الشعبي	1	1
المنشآت العامة وشبه عامة	4	1

المصدر: عبد الرحمان بلحنيش، مرجع سبق ذكره، ص 06.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر كانت من أكثر المستعمرات حيابة على منظومة مصرفية متكاملة ولكن بتتبع مجالات النشاط الأكثر حصولاً على القروض (زراعية، عقارية) وكذا انتشارها الجغرافي (فروع النشاط) يظهر لنا أنّ تمّيز الجهاز المصرفي الجزائري قبل الاستقلال بوجود عدد من المصارف موزعة عبر كافة التراب الوطني راجع لعدة أسباب نذكر أهمها فيما يلي¹:

¹ أحمد هي، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 54.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

- اقتطاع الموارد من الأغلبية المسلمة، وإعادة توزيعها لصالح المعمرين؛
- القيام بتمويل الزراعة الاستعمارية لخدمة المعمرين ونشاطاتهم وحكرا عليهم دون باقي السكان؛
- تمويل النشاطات التجارية، لاسيما نشاط التصدير للخمور والحمضيات، أي ما يقوم بإنتاجه المزارعون.

ثانيا- الإصلاحات المصرفية خلال الفترة (1962-1985):

- بعد الاستقلال مباشرة ورغم أن الجزائر ورثت نظام مصرفي عن الحقبة الاستعمارية إلا أنه عرف عدة مشاكل يمكن اختصارها فيما يلي:
- هجرة الإطارات الأجنبية المسيرة بعد الاستقلال.
- هروب رؤوس الأموال نحو الخارج وعدم القدرة على مراقبتها.
- تضارب مصالح المصارف الأجنبية (الليبرالية) مع التوجهات الاقتصادية للجزائر المستقلة (التوجه الاشتراكي) وعزوفها عن تمويل الاستثمارات (العمومية) في تلك الفترة .
- كل هذه المشاكل عجلت باتخاذ عدة تدابير في سبيل بناء نظام مصرفي يتماشى وطموحات الجزائر المستقلة ويحقق متطلبات بناء اقتصاد وطني يعزز الاستقلال السياسي هذا البناء الذي مر بعدة مراحل تندرج تحت: مرحلة إنشاء مؤسسات المنظومة ومرحلة التأميمات ومرحلة الإصلاحات المالية والمصرفية الأولية لاستكمال إنشاء المؤسسات المصرفية الوطنية.

1- مرحلة إنشاء نظام مصرفي وطني والتأميمات (1962-1970):

ورثت الجزائر عن النظام الاستعماري جهاز مصرفي يتجاوز 20 مصرفا مملوكا لرأس المال الفرنسي¹، وقائم على أساس ليبرالي لا يخدم التطلعات الجديدة، المتمثلة في بناء مجتمع يسير على طريق رفاهية، والعدالة الاجتماعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد نتج عن خروج فرنسا من الجزائر تغيرات كبيرة على الجهاز المصرفي أهمها²:

- تغيرات قضائية تمثلت في تغير مقرات المصارف وتوقفها عن العمل نهائيا؛
- تغيرات إجرائية وإدارية تمثلت خصوصا في هجرة الإطارات المؤهلة لتسيير المصارف؛
- تغيرات مالية تمثلت أساسا في سحب الودائع، وهجرة رؤوس الأموال مع من هاجر من الممثلين مما أدى إلى تقليص شبكة المصارف؛
- تغيرات سياسية واقتصادية، تمثلت في التوجهات الجديدة للجزائر المستقلة، وهذا من خلال التطلع لبناء الاشتراكية، والانفتاح على العالم الخارجي؛

¹ Hocine Benissad, *Essai D'analyse Monétaire avec référence à l'Algérie*, OPU, Alger, 1975, p16.

² شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 54.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

ويمكن تشخيص الوضع الموروث في الجزائر بعد الاستقلال فيما يلي¹:

- **على الصعيد السياسي:** استرجاع الجزائر لسيادتها الكاملة على التراب الوطني، واتخاذ الاشتراكية كمنهج نظام اقتصادي للدولة الجزائرية.

- **على الصعيد الاجتماعي:** كان الوضع يسوده البؤس، وتدهور المستوى المعيشي لمعظم الجزائريين، بطالة مرتفعة نتج عنها نزوح ريفي كبير بحثا عن مناصب العمل، وفقر كبير، وأمية متفشية في أوساط الشعب.

- **على الصعيد الاقتصادي:** وتمثل الوضع الاقتصادي فيما يلي: توقيف الإنتاج في معظم المؤسسات الإنتاجية؛ هجرة معظم الإطارات المؤهلة للتسيير؛ هجرة رؤوس الأموال؛ تقليص شبكة الفروع المصرفية وزوال شبكة كاملة لمصارف أخرى، وغيرها من العوامل التي ساهمت في تدمير الاقتصاد الجزائري، وتأخر انطلاقه في العالم.

ما أدى بالجزائر إلى البحث عن نظام مالي ونقدي هدفه التحكم في تسيير النظام الموروث عن الاحتلال وجعله يتوافق مع الأهداف المسطرة والمتمثلة في تمويل الاستثمار والمخططة والمنبثقة عن سياسة اقتصادية مخططة. ولقد كان الشغل الشاغل للسلطات الجزائرية في هذه المرحلة وضع قاعدة أساسية للنظام المصرفي الجزائري. ولذلك أخذت السلطات إجراءات طارئة سمحت بتمويل النشاط الزراعي من طرف البنك المركزي والخزينة العمومية ومراقبة المصارف الموجودة في البلاد، وهذا ما تم على مرحلتين:

- مرحلة ما قبل التأميم (1962-1966).

- مرحلة التأميمات (1966-1970).

1-1- مرحلة ما قبل التأميم (1962-1966):

اتسمت هذه الفترة باسترجاع الجزائر لسلطتها النقدية، فانتهجت نظاماً اقتصادياً اشتراكياً مغايراً للنظام الليبرالي الذي كان مطبق من طرف فرنسا، حيث عجلت السلطات الجزائرية باتخاذ الإجراءات اللازمة لإقامة نظام مصرفي جديد، فأُنشئ البنك المركزي الجزائري في 1962 كما تم إصدار عملة وطنية عام 1964، بالإضافة إلى تدابير وإجراءات أخرى يمكن ذكرها فيما يلي:

أ - **الخزينة العامة:** لقد تقرر فصل الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة الفرنسية في 29 أوت 1962 وقد أوكلت إليها الأنشطة التقليدية الخاصة بوظيفة الخزينة، هذا بالإضافة إلى منحها بعض الصلاحيات المهمة فيما يخص منح قروض الاستثمار للقطاع الاقتصادي، وكذا حلت محل المؤسسات المصرفية والمالية في قروض التجهيز للقطاع الفلاحي المسير ذاتياً²، تجدر الإشارة هنا أن الخزينة العمومية تعتبر مؤسسة النظام المالي وليست مؤسسة النظام المصرفي، لكن التوجهات

¹ بلعوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 246.

² قاسمي آسيا، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس-الجزائر، 2015، ص 70.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

الاقتصادية وطبيعة المنظومة المصرفية التي سيتم إنشاؤها خلال هذه الفترات أعطت للخرينة دورا متعاظما جعلها مرتبطة بالنظام المصرفي خلال مراحل التطور كما سنرى لاحقا.

ب - **البنك المركزي الجزائري:** أنشئ البنك المركزي الجزائري من طرف المجلس التأسيسي في 13/12/1962 بموجب القانون 62 - 144 كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، وذلك ليحل ابتداء من أول جانفي 1963 محل البنك الجزائري الذي أنشأته فرنسا أثناء الفترة الاستعمارية، وقد خول المشرع للبنك المركزي المهام الأساسية الآتية¹: ممارسة احتكار الإصدار النقدي - توليه دور مصرفي للخرينة - تسيير احتياطات العملة الدولية - متابعة السيولة لدى المصارف الأولية.

كما أوكلت له مهمة إصدار عملة وطنية والإشراف على السياسة النقدية وتوجيه المصارف التي كانت السلطات الجزائرية تستعد لتأميمها. ويمثل إنشاء البنك المركزي الجزائري والخرينة العامة أولى مظاهر بسط السيادة الوطنية في جوانبها المالية والنقدية، وتلتها إقامة مجموعة من المصارف الوطنية وهي:

ت - **الصندوق الجزائري للتنمية CAD:** تم تأسيس هذا الصندوق بموجب القانون 63 - 165 في 07/05/1963، وبعد التغيير الذي طرأ على النظام الأساسي لهذا الصندوق تغير اسمه ليصبح البنك الجزائري للتنمية والذي وضع مباشرة تحت وصاية وزارة المالية، وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج والمخططات الخاصة بالاستثمارات². غير أن الواقع غالبا ما لا يطابق تماما النصوص، فهذا المصرف كان محدود الفاعلية في تعبئة المدخرات المتوسطة والطويلة الأجل - لأنّ موارده كانت تقدم له من طرف الخرينة³.

ث - **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:** أنشأت هذه المؤسسة بموجب القانون 64 - 227 بتاريخ 10 أوت 1964، يقوم هذا الصندوق بعمليات مشابهة لعمليات المصارف فيمكنها فتح حسابات الشيك لزبائنها ومنحهم القروض، لكن هذا يبقى عمل هامشي لأن الأساس هو جمع الادخار بواسطة دفاتر، حيث تحول نشاطها فيما بعد إلى تمويل البرنامج المخطط للسكن الجماعي واقراض الهيئات المحلية والاكتتاب في سندات التجهيز⁴.

1-2- مرحلة التأميمات (1966 - 1970):

رغم الإجراءات المتخذة لبسط السيادة على الجهاز المصرفي الجزائري، إلا أن النتيجة تمثلت في الازدواجية التي ميزته، حيث وُجد نظامين مصرفيين أحدهما قائم على أساس لبرالي رأسمالي والآخر اشتراكي، وبالتالي عجز البنك المركزي عن احتواء النظام المصرفي ككل وتسييره وفقا للتوجهات الجديدة للدولة، فبدأ التفكير في إعادة تنظيم القطاع المصرفي، لذا ومع بروز معالم بعث المخطط الثلاثي (1967-1969) وطموحات التنمية سعت الدولة الجزائرية إلى إعادة تنظيم قطاعها المصرفي، فانتهجت عملية تأميم المؤسسات المصرفية وقامت بإنشاء مصارف عمومية استرجعت من خلالها كامل سلطاتها

¹ لعشب محفوظ، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ط 2، ص 30.

² محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 129-130.

³ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ط 06، ص 188.

⁴ فريدة يعدل بخراز، تقنيات وسياسات التسيير البنكي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، الطبعة 3، ص 76.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

النقدية، ولم يعد يتواجد على ترابها أي مصرف أجنبي¹. وخلال هذه المرحلة صدر قانون المالية لسنة 1966 والذي يضم التدابير الآتية:

- إلغاء الحد الأقصى لمساهمات المصرف المركزي في تمويل الخزينة العمومية؛
- تحديد أنماط تمويل الاستثمارات كإعادة الخصم الآلي للقروض متوسطة الأجل لدى البنك المركزي؛
- اقتصار دور المصارف على توزيع الموارد المالية المتاحة على المؤسسة العمومية الموجودة وفقا لقائمة تعدها وزارة المالية؛
- إجبار المؤسسة العمومية على توظيف جميع عملياتها المصرفية لدى مصرف واحد من بين المصارف العمومية الموجودة؛
- تمويل احتياجات رأسمال العامل للمؤسسة العمومية بالقروض بطريقة آلية أدى بارتفاع مديونيتها قصيرة الأجل اتجاه المصارف التجارية.

وفي سنة 1966 اتخذ قرار تأميم المصارف الأجنبية، والتي أسست على إثره مصارف وطنية تملكها الدولة، وتكرس نشاطاتها لتمويل التنمية الوطنية، حيث يقوم كل مصرف منها بتمويل مجموعة من قطاعات الاقتصاد الوطني، وإن هدف السلطات من وراء كل ذلك كان واضحا². إن تأميم الشبكة المصرفية الأجنبية المتواجدة بالجزائر المستقلة كان لها في الأصل ثلاثة أسباب اقتصادية أساسية³: تدخل الدولة بفرض رقابة على وسائل التراكم لرأس المال، وجود الطابع الاشتراكي المختلف عن النظام المصرفي الفرنسي، السيطرة على التدفقات النقدية (الرقابة على السياسة النقدية). وتتمثل المصارف التي تم إنشاءها (للاطلاع على المصارف التي أنشأت خلال هذه الفترة انظر الملحق رقم 08) خلال هذه الفترة فيما يلي:

أ - **البنك الوطني الجزائري BNA**: بتاريخ 13 جوان 1966 أنشأ هذا المصرف بموجب الأمر رقم 66-187، وجاء ليحل محل كل من المصارف التالية: القرض العقاري التونسي، القرض الصناعي التجاري، البنك الوطني للتجارة والصناعة، بنك الخصم، بنك باريس، وقد اعتبر المصرف أداة للتخطيط المالي ودعامة للقطاع الاشتراكي والزراعي وأهم وظائفه⁴:

- تنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان طويل وقصير الأجل.
- منح قروض للقطاع الزراعي المسير ذاتيا مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي.
- يقوم المصرف كذلك بإقراض المنشآت الصناعية.
- خصم الأوراق التجارية في الميدان السكني.
- المساهمة في رأسمال عدة مصارف أجنبية لدعم التجارة الخارجية.

¹ حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل -دراسة واقع البنوك الجزائرية العمومية-، مرجع سبق ذكره، ص 221.

² الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 179.

³ Farida YADEL, " le marché monétaire en Algérie", thèse de doctorat en sciences économiques, Université de Bourgogne, faculté de sciences et de gestion, France, 1992, p101.

⁴ آسيا قاسيمي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

ب - **القرض الشعبي الجزائري CPA**: والذي تم إنشاؤه بناءً على الأمر 67-75 بتاريخ 14 ماي 1966، وهو مصرف نتج عن تأميم مجموعة من المصارف الأجنبية وهي البنك الجزائري المصري، الشركة الفرنسية للتسليف، شركة مرسيليا للقروض¹.

ت- **البنك الخارجي الجزائري BEA**: والذي أنشئ في 01 أكتوبر 1967 بموجب الأمر 67-204، حيث امتلك بنك القرض الليوني 12 أكتوبر 1967، والذي كان بدوره قد ضم البنك الفرنسي للتجارة الخارجية، وفي سنة 1968 تملك البنك الخارجي الجزائري الشركة العامة وبنك باركليز والبنك الصناعي للجزائر وبنك البحر الأبيض المتوسط وبنك تسليف الشمال، وقد تخصص هذا المصرف عند إنشائه في العمليات مع الخارج كما أنه يمارس جميع العمليات المصرفية التقليدية كأى مصرف جزائري آخر².

وتلخيصا لما سبق ذكره في هذه المرحلة يمكننا تقديم الشكل الموالي:

الشكل رقم (02-02): يوضح المؤسسات المالية التي أنشأت خلال الفترة (1962-1970)



المصدر: عبد الرحمان بلحنيش، مرجع سبق ذكره، ص 10

سلبيات النظام المصرفي الجزائري في هذه المرحلة:

يمكن أن نلخص المعوقات في النقاط التالية:

- سيطرة المصارف الفرنسية والأجنبية على النظام المالي والاقتصادي بشكل كبير، بحيث كانت تعتبر الممول الوحيد للاقتصاد وبالشروط التي تملئها عليها؛
- سيطرة المصارف الفرنسية والأجنبية على النظام المالي والاقتصادي بشكل كبير، بحيث كانت تعتبر الممول الوحيد للاقتصاد وبالشروط التي تملئها عليها؛

¹ Souad GUESMI, **The impact of financial liberalization on performance of the Algerian public banks**, thesis of doctorate in economics, university of Telemcen, 2015, p 61.

² علي بطاهر، إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه علوم، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2006، ص 36.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

- عدم قدرة بنك الجزائر بعد إنشائه على التحكم في النظام المالي ومراقبة المصارف التجارية الأجنبية والسبب في ذلك أن هاته المصارف كانت تنشط وفق نظام اقتصادي ليبرالي موضوع خصيصا لخدمة مصالح الشركات الفرنسية؛
- صعوبة تمويل الاقتصاد الوطني، ويعود السبب في ذلك إلى قلة المؤسسات الوطنية، من جهة وانعدام المصارف التجارية التي تتوسط من أجل تمويل الاقتصاد من جهة أخرى، ففي هذه الفترة أي قبل إنشاء المصارف التجارية الوطنية كان بنك الجزائر يقوم بالتمويل المباشر للاقتصاد الوطني وبالأخص القطاعين الزراعي والصناعي؛
- عدم القدرة على وضع تصور جديد لنظام مصرفي يتماشى مع النظام السياسي الجديد، فبالرغم من أن الجزائر كانت قد انتهجت نظاما سياسيا جديدا، إلا أن نظامها المصرفي بقي رهين القوانين والمبادئ القائمة على أساس نظام اقتصادي حر؛
- حصر مهام المصارف التجارية بعد إنشائها في القيام بالدور الأساسي والمتمثل في كونها مجرد أداة لتنفيذ المخططات المالية وتطبيق سياسة الحكومة خاصة فيما يتعلق بتوزيع القروض.
- وفي مرحلة السبعينات انتهجت الجزائر النظام الاشتراكي الذي كان من أهم مبادئه التخطيط المركزي للوسائل المادية للموارد البشرية، وذلك لتحقيق أهداف الخطة التنموية ومس القطاع المصرفي، حيث منحت السلطة الجزائرية إلى كافة المصارف تسيير ومراقبة العمليات المصرفية للمؤسسات العمومية، ومما أدى إلى إجراء بعض التعديلات على السياسة المالية والنقدية والتي تمثلت أساسا في¹:
- إنشاء المجلس الوطني للقرض واللجنة التقنية للمصارف من أجل القيام بمهمتها وتقديم آراء وتوصيات في مسائل النقد والقرض؛
- توضيح الإجراءات الخاصة بكيفية التمويل والاستغلال الأمثل للاستثمارات المؤسسة العمومية؛
- توزيع المهام بين وزارة التخطيط ووزارة المالية، حيث أوكلت للأولى مهمة اختيار الاستثمارات والتعيين القائم بها والمصادقة على جميع التكاليف، أما وزارة المالية فهي المسؤولة على توفير القروض وتسيير العمليات الخاصة بميزانية التجهيز.

2- مرحلة الإصلاحات المالية والمصرفية الأولى (1971-1985)

شهدت فترة السبعينات بعض الإصلاحات الجزئية في نظام التمويل هدفها هو إعطاء دور أكبر للمصارف في تمويل الاقتصاد، تجسدت في ظهور الهيئة العامة للقرض والنقد والهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية، وكذا تعويض الصندوق الجزائري للتنمية بالبنك الجزائري للتنمية، فالأمر 71-47 الصادر في 30 جوان 1971 المتضمن تنظيم المصارف، حيث أعطى صلاحيات إضافية للبنك المركزي بعدما كانت تنحصر مهامه في خدمة الخزينة العامة وذلك بمنحها قروضا بدون قيد أو شرط².

¹ Ammour BENHALIMA, *le Système Bancaire Algérien Textes et Réalité*, édition Dahleb, Alger, 2001, P: 15

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 71-47 المؤرخ في 13 جمادى الأولى 1391 الموافق لـ 6 يوليو 1971، المتضمن تنظيم مؤسسات القرض، السنة: 08، العدد: 55، الصادر بتاريخ 06 يوليو 1971، ص 916.

2-1- خصائص هذه المرحلة:

تماشيا والنظام الاقتصادي الاشتراكي الذي تبنته الجزائر بعد الاستقلال فإن المؤسسات المالية والمصرفية لم تؤد الدور المنوط بها في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي ساد التناقض والتداخل والصلاحيات فيما بينها، ومن أهم الخصائص المميزة لهذه الفترة¹ نذكر مايلي:

- غياب قانون مصرفي عضوي: يحدد ويوضح العلاقة بين المصارف والبنك المركزي والخزينة، فلم تعرف الفترة قبل سنة 1986 أي قانون متماسك يتعلق بتنظيم دور الوساطة المالية، ولكن كانت هناك قوانين مبعثرة وعدم انسجام في القانون التشريعي، وهو ما انعكس على الجانب التطبيقي.

- وجود نزاعات: لقد كانت هناك عدة تناقضات ونزاعات على مستويين وهما:

أ. السلطة النقدية: وذلك لأن القانون لم يحدد بالضبط مهام البنك المركزي وحالات تدخل وزارة المالية، والتي كانت تضم هيئتين هما مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية الوطنية، حيث كان هناك تناقض بين وزارة المالية والبنك المركزي في الأوامر المتخذة من طرفهما؛ مما أدى لغياب البنك المركزي وعدم قيامه بمهامه الرئيسية واقتصار دوره في إعادة تمويل الخزينة والمصارف التجارية دون توجيه أو رقابة على تداولها في السوق.

ب. المصارف الأولية: وتمثلت أهم مشاكلها في غياب سلطة القرار على منح القروض للمصارف وغياب محفزاتها في تجميع الموارد، إلى جانب غياب المنافسة الحقيقية بين المصارف نتيجة التخصص، وبالتالي سادت الفوضى في تحديد مهام كل مصرف تجاري بشكل دقيق كما حدث تداخل بين مهام المصارف فيما بينها نتيجة عدم احترام مبدأ تخصيص مجال التمويل لكل مصرف، بالإضافة إلى وجود خلل في توزيع الشبايك المصرفية عبر القطر الوطن.

- التدخل المباشر للوساطة المالية: وذلك فيما يتعلق بالتمويل الاقتصادي إذ كانت الخزينة العامة تتدخل مباشرة في منح القروض لتمويل الاستثمار، أما المصارف فكانت عبارة عن صناديق توفر السيولة اللازمة لتمويل المؤسسات العمومية واستثمارات الدولة، ومنه غابت المردودية المالية لهذه المصارف وغاب معها مصطلح الوساطة المالية.

2-2- مبادئ الإصلاح المالي 1971:

وتمثلت في عدة مبادئ جاءت على النحو التالي²:

أ - مبدأ مركزية الموارد المالية: اعتمدت الجزائر نظاما مخططا يستلزم معرفة حجم الموارد المالية، ويتطلب حصر هذه الموارد في مكان واحد هو خزينة الدولة.

ب - التوزيع المخطط للائتمان: يحدد نظام التخطيط الأهداف الحقيقية ويقوم بحصر الموارد المالية وتوجيهها إلى تحقيق الأهداف المبنية في الخطة الوطنية.

ت - مبدأ مراقبة استعمال الموارد المالية: يتعلق هذا المبدأ بمراقبة الأموال الممنوحة للمؤسسات العامة في شكل اعتمادات وقروض، حيث حاولت السلطة مراقبة استعمال هذه الموارد وتوجيهها حسب الأهداف المحددة.

¹ محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006، ص 119.

² آسيا قاسيمي، مرجع سبق ذكره، 2015، ص 74.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

وتجدر الإشارة إلى أنه قد شهدت الفترة (1982-1985) إصلاحات هيكلية تزامنت مع المخطط الخماسي الأول (1980-1984) كان من نتائجها إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري اللذين نتج عنها مصرفين جديدين هما¹:

- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR):** والذي أنشئ في 13 مارس 1982 بموجب المرسوم 82-106، وقد اضطلع هذا المصرف بوظيفة تمويل كل من الهياكل والأنشطة ذات الصلة بالإنتاج الفلاحي، الهياكل والأنشطة الصناعية والفلاحية، هياكل وأنشطة الصناعات التقليدية والحرف الريفية، بالإضافة إلى قيامه بجميع العمليات المصرفية التقليدية.

- **بنك التنمية المحلية (BDL):** والذي أنشئ في 30 أبريل 1985 بموجب المرسوم رقم 85-85 وقد اضطلع هذا المصرف بالإضافة إلى القيام بجميع العمليات المصرفية التقليدية بمهمتي تمويل عمليات الاستثمار الإنتاجي المخططة من طرف الجماعات المحلية وتمويل عمليات الرهن.

* ومع بداية الثمانينات ونظرا للمشاكل والصعوبات التي عرفها القطاع الاقتصادي بشكل عام، وفشله في تحقيق الأهداف المسطرة، كان من الضروري إعادة النظر في التنظيم الاقتصادي وطبيعة شكل الاستثمارات، كما كان هناك تناقض بين مبادئ النهج الاقتصادي القائم على أساس اشتراكي وأسس المصارف الأجنبية القائمة على أساس ليبرالي، ومن هنا يتضح لنا محدودية فعالية المصارف في هذه الفترة، مما دفع السلطات إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الاستعجالية للتخلص من الأزمة المالية، وإيجاد طرق جديدة لتمويل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. كما حمل الإصلاح المالي لسنة 1971 نظرة جديدة لطرق تمويل الاستثمارات والاعتماد على قروض مصرفية متوسطة الأجل والقروض طويلة الأجل².

إلا أن ما جاء به الإصلاح المالي لسنة 1971 هو ضرورة لتوطين المؤسسات على عملياتها المالية مع مصرف واحد وذلك من أجل مراقبة التدفقات المالية، والذي يسمح بتنظيم محكم للجهاز المصرفي، كما يتعلق الأمر هنا بدور البنك المركزي الذي تقلص وأصبح ينحصر فقط على عمليات السوق النقدية، وتمويل برامج التنمية المسطرة من قبل الدولة ومن أجل تنظيم الجهاز المصرفي اعتمد على هئتين استشاريتين تتمثل في:

مجلس القرض: هو هيئة رقابية تحت سلطة وزير المالية؛ ظهر مجلس القرض بمقتضى الأمر رقم 71-47 المؤرخ في 30 جوان 1971³، وكان ينحصر دوره في:

- * تقديم التوصيات والملاحظات المتعلقة بالنقود والقرض ويقوم بإجراء الدراسات المتعلقة بسياسة القرض والنقود؛
- * تقديم تقارير دورية لوزير المالية عن وضع النقود والقرض ويبحث في المسائل المتعلقة بطبيعة وحجم كلفة القرض؛
- * ويبحث في الوسائل الكفيلة لإنماء موارد البلاد، ويقدم اقتراحات وجميع التدابير الكفيلة لإنماء أدوات الوفاء غير الأوراق المصرفية والنقود؛

* تخفيض حجم مبالغ النقود الموجودة في صناديق الأعوان الاقتصاديين؛

اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية: تضع تحت وصاية سلطة وزير المالية وتقوم بالوظائف التالية:

* تسهيل النشاط الذي تمارسه المؤسسات المالية؛

1 محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، 2000، ص ص 134-135.

2 نفس المرجع السابق، ص 113.

أنظر الأمر رقم 71-47 المؤرخ في 30 جوان 1971 المتضمن تنظيم المصارف.³

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

* تعجيل تنفيذ مخططات التنمية والإنتاج؛

* تحقيق المراقبة على عمليات المؤسسات ومالياتها؛

* توجيه الموارد المتواجدة وتبعا لتوازن نظام المؤسسات التابعة لها؛

* البحث عن الوسائل اللازمة لتسيير المؤسسات المالية.

على الرغم مما جاء به هذه الإصلاحات (أنظر الملحق رقم 09) من محاولة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي، إلا أنه لم يخل من بعض المعوقات والتناقضات التي نتج عنها العديد من المشاكل؛ صاحبها حدوث الأزمة المزدوجة التي عاشها الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات بسبب انخفاض أسعار البترول وانحياز سعر صرف الدولار ما جعل ظهور الإصلاحات ضرورة.

المطلب الثاني: تطور الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات المصرفية للفترة (1986-2002)

في فترة الثمانينات، أصبح الاقتصاد الجزائري عرضة لعدة تقلبات فرضتها عليه من جهة عوامل خارجية لا يتحكم فيها، تعود أساساً إلى انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، عوامل داخلية مرتبطة بالاقتصاد الوطني تعود إلى عدم فعالية القطاعات الاقتصادية؛ هذه الظروف والصعوبات دفعت بالجزائر إلى أن تخوض جملة من الإصلاحات الاقتصادية على جميع المستويات قصد تحرير الاقتصاد وبعث الفاعلية فيه وترك الطرق البيروقراطية في التسيير، هذا من أجل الدخول إلى اقتصاد السوق بأقل تكلفة اقتصادية ممكنة.

أولاً-مرحلة استقلالية المصارف والمؤسسات المالية (1986-1990):

تميزت هذه المرحلة بصدر أول القوانين المصرفية، ويتعلق الأمر ب:

- قانون القرض والقرض سنة 1986.

- قانون استقلالية المصارف والمؤسسات المالية سنة 1988؛ وفيما يلي عرض لأهم محتوياتهما:

1-الإصلاح المصرفي من خلال قانون القرض والبنك 1986:

في ظل ظروف أقل ما يقال عنها أنها صعبة في تاريخ الجزائر المستقلة متمثلة في جمود الاقتصاد الوطني وعجز النظام المصرفي والمالي عن القيام عن أداء الدور الفعال المنوط به لإحداث تنمية شاملة أوجدت الاقتصاد الوطني في حالة الا لكافو¹، جاءت محاولات الإصلاح التي قامت بها الجزائر لتصحيح مسار الجهاز المصرفي، حيث كانت تهدف في مرحلة أولى إلى ضرورة وضع سياسة لمراقبة عرض النقود، ولتحقيق هذا الهدف صدر قانون البنك والقرض رقم 12 / 86 والذي يعتبر أول قانون مصرفي² وضع الهياكل الأساسية للنظام المصرفي الجزائري حيث أن صدور هذا القانون أدى إلى تطور العلاقات بين المصارف والمؤسسات ووحّد الإطار القانوني الذي يسيّر المؤسسات المصرفية في إطار محدد للعلاقات ذات الطابع التجاري حلت محل العلاقات ذات الطابع الإداري. وأصبحت القروض أداة فعالة لتنظيم الاقتصاد، كما أسس

¹ عبد القادر حفاي، المنظومة المصرفية والمالية الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية - الواقع والآفاق-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص 96.

² قانون رقم 12/86، المتعلق بالبنك والقرض، المؤرخ في 19 أوت 1986.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

قانون 1986 مجلس أعلى للقروض مهمته ضبط التطور في ميدان النقود والقروض وإنجاز خطة وطنية في هذا المجال (أنظر الملحق رقم 10)، وشرع هذا القانون في بلورة النظام المصرفي من خلال¹:

1 - تم تسوية وضعية المصارف بمقتضى المادة (11) من قانون 86 / 12 ومتابعة القروض الممنوحة لضمان استخدامها والتقليل من خطر استردادها.

2 - بمقتضى المادة (19) من نفس القانون استعاد البنك المركزي صلاحياته فيما يخص تطبيق السياسة النقدية وتسيير أدائها.

3 - فيما يخص العلاقة بين البنك المركزي والخزينة فقد نصت المادة (26) من قانون 86 / 12 على ضرورة تحديد القروض الممنوحة للخزينة تبعا للمخطط الوطني للقروض.

ويمكن إنجاز أهم المبادئ والقواعد التي تضمنها القانون في إطار إصلاح المنظومة المصرفية فيما يلي²:

- تقليص دور الخزينة العامة في مجال تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، إلا أن القانون لم يضع آليات ذلك.

- استعادة البنك المركزي لوظائفه التقليدية ودوره كبنك للبنوك وأوكل له دور أكثر فعالية واتساعا ضمن النظام النقدي والمالي.

- استعادة المصارف ومؤسسات التمويل لدورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقروض، وأصبح بإمكانها خلق الائتمان دون تحديد مدته أو الأشكال التي يأخذها، كما استعادت المصارف حق متابعة استخدام القروض وكيفية استرجاعها والحد من مخاطرها.

- إنشاء هيئات رقابة على النظام المصرفي وهيئات استشارية أخرى.

- تنظيم وتطوير السوق النقدية والمالية كميكانيزم لتخصيص الموارد المالية وربطها بالمخطط الوطني للقروض؛ حيث أن حجم الموارد الداخلية المطلوب جمعها وطبيعتها والقروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض ضمن هذا المخطط هي: 176.9 مليار دج في 1896 ثم ارتفعت سنة 1989 إلى 209.3 مليار دج³.

2- الإصلاح المصرفي من خلال قانون 1988 الخاص باستقلالية المصارف والمؤسسات المالية:

غير أن هذا الإطار الجديد للتسيير النقدي والمالي لم يتمكن من إحداث قطيعة في المعاملات السائدة، وذلك لأن أسباب التخطيط المركزي والإجباري كانت دائمة الوجود، لذا تم اتخاذ قرار في 1987 بانسحاب الخزينة من عمليات التمويل للاقتصاد بحيث تقتصر مسؤوليتها على تمويل الاستثمارات في البنية التحتية والقطاعات الاستراتيجية فقط؛ وخلال نفس السنة 1987 اتخذت إجراءات أخرى لزيادة المنافسة، وكان أهمها إلغاء الحكومة لقرار تخصيص مصارف معينة يتعامل معها العملاء على أساس نشاطهم القطاعي، وفي 1988 تم أيضا تعديل قانون 1986 بصدور قانون 88 / 06

¹ علي بودلال ومحمد سعيداني، فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية والتطبيق، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة (منافسة، مخاطر، تقنيات)، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005، ص 6.

² بن علي بلعوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص 183-184.

³ Mohamed Elhocine Benissad, **Algérie : Restructuration et réforme économique (1979-1993)**, OPU, Alger, 1994, p237.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

المؤرخ في 12 جانفي 1988 والذي نادى باستقلالية المصارف والمؤسسات المالية، وبما أن الجزائر كانت مقبلة على الانتقال إلى اقتصاد السوق، فإن هذا يتطلب إيجاد قطاع مصرفي متطور وفعال يتماشى مع متطلبات هذه المرحلة، لذلك واصلت الجزائر في إصلاحاتها الاقتصادية والمالية بمهدف زيادة فعالية نشاطها ورفع مردوديتها¹.

ومضمون قانون سنة 1988 هو إعطاء الاستقلالية للمصارف في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات كما يمكن استنتاج جملة من العناصر الأساسية التي جاء بها هذا القانون والتي تتمثل فيما يلي²:

- اعتبار المصرف شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وهذا يعني أن نشاط المصرف يخضع للقواعد التجارية، ويجب أن يبنى نشاطه على مبدأ الربحية والمردودية.

- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه، ويمكن أيضا لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.

- تم تدعيم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية أي الدور الذي استعاده من خلال قانون 1986، وذلك بعدم تمويل الخزينة العمومية دون ضوابط، والتحكم أكثر في شؤون النقد والائتمان.

- تواصلت الإصلاحات الاقتصادية والمالية، وتجسدت في منح الاستقلالية المالية للمصارف³ سنة 1989، بمهدف زيادة فعالية نشاطها ورفع مردوديتها. كما أنشئت السوق النقدية في جوان 1989 لتداول الأموال في المدى القصير بسرعة وتكاليف منخفضة، مما فتح المجال أمام المؤسسات المالية غير المصرفية (صندوق التوفير والاحتياط، مؤسسات التأمين، مؤسسات الضمان الاجتماعي) للتدخل في السوق النقدية بصفتها مقرضة⁴.

ورغم كل هذه القوانين إلا أن النظام المصرفي الجزائري لم يعرف إصلاحا جذريا إلا عام 1990 بإصدار قانون النقد والقرض، والذي جعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريعات المصرفية المعمول بها في البلدان الأخرى.

ثانيا: مرحلة الإصلاحات في ظل صدور قانون النقد والقرض (1990-2002).

في إطار انتقال الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق شهد القطاع المصرفي الجزائري تطورا كبيرا وخاصة بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 19 أفريل 1990، إلا أن هناك العديد من التحديات التي أملتتها التغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية الدولية والتي تواجه هذا القطاع، لذا حاولنا من خلال هذا العنصر التطرق بالدراسة والتحليل لمراحل تطور النظام المصرفي الجزائري مع الوقوف على أهم الإصلاحات والتطورات التي كان لها الدور الكبير في تغيير بنيته وتوجهه.

¹ كمال عايشي وعمار زيتوني، تحديث القطاع المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية والاستراتيجية والسياسة المصرفية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة (منافسة، مخاطر، تقنيات)، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل-الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005، ص5.

² عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 209.

³ بناء على القانون 88-16 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والمتعلق باستقلالية المؤسسات.

⁴ حياة نجار، الإصلاحات النقدية ومكانة الحيلة المصرفية بالجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة - مخاطر - تقنيات، كلية علوم التسيير، جامعة جيجل، يومي 06 و 07 جوان 2005، ص 03.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

1- صدور قانون النقد والقرض 1990:

تعتبر سنة 1990 منعرجاً هاماً وحاسماً في مسار الإصلاحات المالية والنقدية في الجزائر التي صادفت صدور قانون النقد والقرض رقم 90 - 10 المؤرخ في 19 أفريل 1990، وقد جاء هذا القانون ليضع النظام المالي والمصرفي على مسار جديد أبرز ميزاته إعادة تنشيط دور المصارف كوسيط مالي غير مباشر وإعطاء أهمية أكبر لدور النقد والسياسة النقدية، وقد أعاد هذا القانون لبنك الجزائر كامل صلاحياته كمؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي مكلفة بتسيير النقد والاعتمادات المالية في الجزائر، كما وضع هذا القانون قيوداً على تدخل الخزينة العمومية كعمول نهائي للمؤسسات الاقتصادية وفصل ميزانية الدولة عن دائرة الائتمان واستبعاد إمكانية التمويل التضخمي لعجز الميزانية¹.

عبر قانون النقد والقرض عن إرادة واضحة في تغيير النمط التسييري الذي اتبعته المصارف خلال عقد الثمانينات، وأراد بعث الدور المنوط بها وتنظيم نشاطاتها وفق أسس الربحية ومبادئ اقتصاد السوق، ويهدف هذا القانون إلى ما يلي:

- وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المصرفي، والعمل على القضاء على الانحرافات الغير مراقبة في إدارة وتسيير المصارف، وإعادة الاعتبار لدور البنك المركزي في إدارة الائتمان بشكل يحمي من التعرض لضغوط سياسية قد تؤدي في النهاية إلى آثار اقتصادية غير مرغوب فيها².

- إنشاء مجلس النقد والقرض، الذي يعد بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان، النقد الأجنبي، الدين الخارجي والسياسات النقدية³.

- تحريك السوق النقدية وتنشيطها، وتشجيع الاستثمارات الخارجية المفيدة وإصلاح الوضعية المالية لمؤسسات العامة، وإرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة، بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان.

- إقامة نظام مصرفي ذو مستويين، وإلغاء مبدأ التخصيص.

أعطى قانون النقد والقرض إمكانية إنشاء عدة أنواع من مؤسسات القرض، يستجيب كل نوع إلى الشروط والمقاييس التي تحدد طبيعة النشاط والأهداف المتخذة له (انظر الملحق رقم 11 يتضمن الجهاز المصرفي والمالي الجزائري بعد قانون النقد والقرض)، كما جاء بمجموعة من المبادئ الأساسية التي تصب في مجملها في منح النظام المصرفي مكانته الحقيقية كمحرك أساسي للاقتصاد، وتعكس توجهات النظام الاقتصادي الجديد المتبع في الجزائر، وأهم هذه المبادئ نجد⁴:

أ- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

حيث كانت القرارات في السابق تتخذ تبعاً للمعطيات الحقيقية أي على هيئة التخطيط، وتبعاً لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة بل إن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة.

¹ رضوان سوامس، العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 22-23 أفريل 2003، ص 166.

² تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حول إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية، الدورة العامة السادسة عشر، الصادر في 2000/10/30، ص 23.

³ فائزة لعرف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 156.

⁴ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 196 - 199.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

ب- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:

- لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي، بل أضحت تمويل الخزينة قائما على بعض القواعد وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:
- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضد للخزينة.
- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي وتسديد الديون السابقة المتركمة عليها.
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

ت- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:

- بموجب هذا القانون أبعدت الخزينة العامة عن تمويل الاقتصاد (منح القروض)، ليبقى دورها مقتصرًا على تمويل الاستثمارات العامة المخططة من قبل الدولة، وبهذا استعاد النظام المصرفي دوره في منح الائتمان للاقتصاد مرتكزا في ذلك على أسس ومفاهيم الجدوى الاقتصادية للمشاريع الطالبة للتمويل، وبالتالي تم تقليص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.
- ث- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

فالسلطة النقدية كانت ممثلة في عدة مستويات على مستوى البنك المركزي وعلى مستوى كل من وزارة المالية والخزينة فألغى قانون النقد والقرض هذا التعدد بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة سميت بمجلس النقد والقرض لضمان انسجام السياسة النقدية وتفاذي التعارض بين أهدافها.

ج- وضع نظام مصرفي على مستويين:

حيث يعني هذا المبدأ التمييز بين البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط المصارف التجارية كموزعة للقروض، وهكذا يتسنى للبنك المركزي القيام بوظائفه بوصفه بنك البنوك.

نتج عن صدور قانون النقد والقرض تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين أصبح البنك المركزي فيه بنك البنوك وله كل الصلاحيات في تسيير النقد والائتمان والرقابة في ظل استقلالية تامة، ويمارس بنك الجزائر هذه المهام من خلال مجلس النقد والقرض وكذا اللجنة المصرفية التي تقوم بالمهمة الرقابية، ثم لجنة مركزية المخاطر وعوارض الدفع¹، أما فيما يخص المصارف التجارية فقد تجددت مهامها وكفاءتها وتم توسعتها، لتتماشى مع النهج الجديد من الإصلاح مع إحداث نوع من الرقابة عليها لحماية زبائنها، حيث تم إدخال نسب المخاطرة في التعامل واستخدام ضمانات كضمانات الرهن². ونستخلص مما سبق أن قانون النقد والقرض قد وضع بشكل تام المنظومة المصرفية والنظام النقدي في مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزي إلى اقتصاد موجه بآليات السوق التي تسمح بتطهير الحالة المالية للقطاع العمومي.

2- مرحلة الإصلاحات المصرفية ما بعد صدور قانون النقد والقرض للفترة (منتصف 1990 - 2002):

ومنذ مطلع التسعينات وبالموازاة مع الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري، يمكن القول أنه تم إنجاز الكثير في مجال تنظيم وتحديث الجهاز المصرفي، لاسيما بالنسبة لاحترام معايير السلامة والحذر الأمر الذي أدى إلى تطور القطاع

¹ للمزيد من التفصيل عن مهام بنك الجزائر انظر: عبد القادر حفاي، مرجع سبق ذكره، ص ص 124-129.

² فائزة لعرف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 159-160.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

المصرفي؛ بدورها تحملت المصارف الحكومية حصة كبيرة من المسؤولية طوال الفترة الانتقالية للاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وهكذا دخلت المصارف الجزائرية في مرحلة الانفتاح والتنوع المهني وتعدد الخدمات وإثراء الساحة المصرفية الجزائرية بمصارف خاصة محلية وأجنبية¹. وبعد قانون النقد والقرض جاءت مجموعة من الأنظمة والإجراءات منها

- النظام رقم 90-01 المؤرخ في 4 جوان 1990 المتعلق برأسمال المصارف والمؤسسات المالية: والذي حدد قيمة الحد الأدنى لرأسمال 500 مليون دينار جزائري بالنسبة للمصارف، و100 مليون دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات المالية.

- التعليم رقم 94-74 الصادرة عن بنك الجزائر في 29 نوفمبر 1994 والمتعلقة بإرساء القواعد الحذر لتسيير المصارف والمؤسسات المالية² ونصت على عدة بنود تتعلق بتحقيق معدل كفاية رأس المال، كما وحددت كيفية حساب مكونات رأس المال ونسب الملاءة والسيولة؛ إن إصدار التعليم رقم 94-74 جاء لتكييف المنظومة المصرفية مع متطلبات لجنة بازل الأولى المتعلقة بكفاية رأس المال كهدف أساسي³.

وقد ساهمت هذه التعليمات بشكل واضح في تحقيق هدفين رئيسيين:

* إرساء قواعد متينة للعمل المصرفي وفق المعايير الاحترازية المتعلقة بتسيير ومتابعة المخاطر.

* التكيف مع متطلبات لجنة بازل الأولى والتقييد بمعاييرها.

- والأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بالاعتماد التجاري، حيث تطرق إلى التكيف القانوني لعقد الاعتماد التجاري، وكذلك حقوق والتزامات المتعاقدين⁴. كما تم تطبيق مجموعة من التدابير والاجراءات منها سياسة السوق المفتوحة وثبات معدل إعادة الخصم، ونظام الإجراءات الوقائية خاصة على مستوى الأموال الخاصة وتصنيف الحقوق والمؤونات، وكذلك توزيع المخاطر، سياسة انتقائية لإعادة التمويل⁵.

- كما تم تعديل قانون النقد والقرض سنة 2001 حيث قامت السلطات المختصة إثر وجود عدد من النقائص في التطبيق العملي لقانون النقد والقرض 90-10، بإجراء عدد من التعديلات عليه تمثلت في إصدار الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، إلا أن مواد الأمر 01-01 لم تحتوي على تعديلات جوهرية، إنما انطوت على تقليل استقلالية بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية، ويظهر جليا أن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض من خلال الأمر 01-01 هدفت إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين هما⁶:

¹ محمد سحنون، إصلاحات المنظومة المصرفية في الجزائر واقع وآفاق مستقبلية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة (منافسة، مخاطر، تقنيات)، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005، ص ص 13-14.

² تعتبر أهم تعليمات تشرع للقواعد الاحترازية في الجزائر، وللاطلاع على نصوص موادها انظر الرابط التالي:

<https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/instructions1994/instruction7494.pdf>

³ Said Dib, "L'évolution de la réglementation bancaire algérienne depuis la promulgation de la loi sur la monnaie et le crédit", Média bank, N048, juin/juillet 2000, p 25.

⁴ عادل زقير، مرجع سبق ذكره، ص ص 212-213.

⁵ حياة نجار، إدارة المخاطر وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص ص 232-233.

⁶ محمد إلفي، أساليب تقنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسبية بن بوعللي، الشلف، الجزائر، 2014، ص ص 197-198.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

- مجلس الادارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون بنك الجزائر ضمن الحدود المنصوص عليها قانوناً.
- مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء السلطة النقدية، والتخلي عنه كمجلس إدارة لبنك الجزائر.
- * ومن الأمور الجديرة بالذكر في هذه المرحلة هو أجهزة الرقابة على النظام المصرفي الجزائري والتي تم إنشاؤها في إطار قانون النقد والقرض وتمثل فيما يلي:

2-1- لجنة الرقابة المصرفية: ينص قانون النقد والقرض 90-10 في المادة 143 بأنه تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها المصارف والمؤسسات المالية ومعاقبة المخالفات المثبتة.¹ تتشكل هذه اللجنة من محافظ بنك الجزائر رئيساً ويعوضه نائبه في حالة غيابه، وقاضيان منتدبان من المحكمة العليا باقتراح من رئيسها، وعضوان من ذوي الكفاءة في المجال المالي والمصرفي والمحاسبي مقترحيان من طرف وزير المالية، ويتم تعيينهما بموجب مرسوم رئاسي لمدة سنوات، ويتم اتخاذ القرارات من خلال التصويت بالأغلبية بين أعضاء اللجنة، وفي حالة التساوي يرجح صوت المحافظ باعتباره الرئيس.

تقوم اللجنة بالمراقبة على أساس الوثائق المستندية²، وعن طريق الزيارات الميدانية إلى المصارف والمؤسسات المالية، وتعمل على مراقبة مدى التزامها بالقوانين والأنظمة التي يفرضها بنك الجزائر أثناء ممارستها لنشاطها، في حالة المخالفة بإمكان اللجنة تسليط عدة عقوبات تأديبية نصت عليها المادة 114 من الأمر 03-11 تتراوح بين الإنذار والتوبيخ ويمكن أن تصل إلى حد سحب الاعتماد، وكذلك يمكن تسليط عقوبات مالية تكون إما بديلة أو تكميلية للعقوبات الأصلية.

2-2- مركزية المخاطر تضمنت المادة 160 من قانون النقد والقرض على أنه ينظم ويسري بنك الجزائر مصلحة مركزية للمخاطر، وهي هيئة رقابية وظيفتها إعلامية بالدرجة الأولى، إذ تقوم بجمع المعلومات عن المستفيدين من القروض وطبيعتها وسقفها والضمانات المقدمة من جميع المصارف والمؤسسات المالية³، حيث أن كل المصارف والمؤسسات المالية التي تنشط بالجزائر ملزمة بالانخراط فيها، ولا تمنح القروض للمقترضين المسرح بهم على أنهم من ذوي المخاطر إلا باستشارتها. إن الغرض من تأسيس هذه الهيئة هو جمع كل المعلومات التي يمكن أن تحسن من قدرة الجهاز المصرفي والمالي الجزائري على التقليل من المخاطر والتهديدات المتزايدة، نتيجة للتوجه نحو اقتصاد السوق الذي يتميز بحرية العمل والمبادرة، وتتكون مركزية المخاطر من جهازين جهاز خاص بمخاطر العائلات وآخر خاص بمخاطر المؤسسات.

2-3- مركزية عوارض الدفع: لقد أوجب المحيط الاقتصادي الجديد ومحيط الأعمال الناتج عنه، السلطات الإدارية والنقدية على إيجاد وسائل احتياطية لحماية المتعاملين وضماناً لسمعة الساحة المصرفية الوطنية، وتعتبر مركزية عوارض الدفع إحدى هذه الآليات⁴؛ فعلى الرغم من وجود مركزية المخاطر ومركزية للمستحقات غير المدفوعة إلا أن الخطر بقي قائماً، لذلك فقد قام بنك الجزائر بموجب النظام رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992 بإنشاء مركزية لعوارض الدفع.

¹ المادة 143 من القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1999، والمتعلق بالنقد والقرض.

² الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 205.

³ طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 206.

⁴ أيمن بن عبد الرحمن، تطور النظام المصرفي الجزائري، دار بلقيس، الجزائر، ب.س.ن، ص ص 96.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

والتي تم إنشاؤها لتنظيم المعلومات المتعلقة بالمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض، أو التي لها علاقة باستخدام مختلف وسائل الدفع، وتقوم بإبصارها للوسطاء الماليين أو أية سلطة أخرى بصفة دورية، حيث تعتبر وسيلة احتياط ضد وقوع المخاطر المترتبة عن القروض وأوامر الدفع.

كما يلزم النظام كل المصارف والمؤسسات المالية ومختلف الوسطاء الماليين (الخزينة العمومية والمصالح المالية للبريد والمواصلات وكل المؤسسات الأخرى التي تضع للزبون وسائل دفع وتسييرها) الانضمام إلى هذه المركزية وتقديم كل المعلومات الضرورية لها بإعلامها بكل عوارض الدفع التي تطرأ على القروض الممنوحة ووسائل الدفع الموضوعة تحت تصرف الزبائن، كما ألزم تلك المؤسسات أن تطلع على فهرس مركزية عوارض الدفع لدى بنك الجزائر قبل منح دفتر الشيكات لزبائنها.

وتتلخص مهمة مركزية عوارض الدفع في هذا المجال بعنصرين¹:

- تنظيم بطاقة مركزية عوارض الدفع، وما قد ينتج عنها وتسييرها، ويقصد بالبطاقة كل الحوادث المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو تسديد القرض؛
- نشر قائمة مركزية عوارض الدفع والتي ينجم عنها من تبعات وذلك بطريقة دورية وتبليغها إلى الوسطاء الماليين وإلى أية سلطة أخرى معينة.

2-4- جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة: لقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام 92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتعلق بالوقاية ومكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة، ومهمة هذا الجهاز هي ضبط قواعد العمل بالشيك من خلال جمع المعلومات المتعلقة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد، وتزويد الوسطاء الماليين بها، والذين يجب عليهم الاطلاع على سجل عوارض الدفع قبل تسليم أول دفتر شيك للعميل، وهدف هذا الجهاز هو تطهير النظام المصرفي من الغش في المعاملات، من خلال التلاعب وسوء استعمال أهم وسائل الدفع وهو الشيك .

2-5- مركزية الميزانيات: تم إنشاء هذه الهيئة بموجب النظام 96-07 المؤرخ في 03 جويلية 1996²، حيث تنص المادة الأولى على أنه يتم إنشاء مركزية الميزانيات لدى بنك الجزائر طبقا لمهامه المتمثلة في مراقبة وتوزيع القروض التي منحتها المصارف والمؤسسات المالية، وقصد تعميم طرق موحدة للتحليل المالي الخاص بالمؤسسات ضمن النظام المصرفي . ووفقا للمادة الثانية من نفس النظام تعتبر مهمة مركزية الميزانيات هي جمع المعلومات المحاسبية والمالية ومعالجتها ونشرها، والمتعلقة بالمؤسسات التي تحصلت على قرض ما من مصارف ومؤسسات مالية وشركات الاعتماد الإيجاري التي تخضع إلى تصريح من مركزية المخاطر . يجب أن تلتزم كل المؤسسات المصرفية والمالية بأن تزود هذه الهيئة بكافة المعلومات المحاسبية والمالية للثلاث سنوات الأخيرة لزبائنها من المؤسسات وشركات الاعتماد الإيجاري وفقا لنموذج موحد يضعه بنك الجزائر، وبعد معالجتها تقوم الهيئة بإرسال نتائج التحليل لتلك المؤسسات لتسهيل الاستفادة منه.

مما سبق، نستخلص أن قانون النقد والقرض ساعد في ظهور أفكار لإعادة إصلاح المنظومة المصرفية، فعمل على نزع الاحتكار وإرساء قواعد المنافسة بين المصارف في الميدان المالي، كما تدعّمت وفقه القوانين المنظمة لعمل الجهاز المصرفي والرقابة عليه.

¹ المادة الثامنة من النظام رقم 92-03 المؤرخ في 1992/03/22 المتعلق بتنظيم وسير مركزية عوارض الدفع.

²Hocine MABROUK, *Code Bancaire Algérien*, Editions Houma, Alger, 2007, P 137.

المطلب الثالث: تطور الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات للفترة (2003-2021)

مع الهزة الكبيرة التي تعرض لها النظام المصرفي الجزائري جراء ما عرف بقضية بنك الخليفة والمصرف التجاري والصناعي الجزائري، وهي إعلان هذين المصرفين الخاصين عن إفلاسهما، خاصة فضيحة بنك الخليفة وارتباطه بعمليات غسيل الأموال وتهريب أموال المودعين للخارج؛ لجأت السلطات إلى فرض إجراءات أكثر صرامة على المصارف، والتأكيد على سلطة بنك الجزائر من خلال وضع مساحة أكبر لتدخل الدولة في المنظومة المصرفية.

أولاً- صدور القانون المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض في ظل أزمة البنوك الخاصة 2003

بعد تعديل 2001، بالنظر للاهتزازات الكبرى التي عرفت المنظومة المصرفية الجزائرية من انهيار لأكبر مصرف خاص (بنك الخليفة) وثاني مصرف خاص من حيث المعاملات والودائع المصرف التجاري والصناعي الجزائري (BCIA)، واعتبارا للالتزامات الدولية للجزائر في مجال تطهير القطاع المالي والمصرفي (عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذا مفاوضات الدخول في المنظمة العالمية للتجارة)¹، جاء الأمر رقم 03 - 11 الصادر في 24 أوت 2003 المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 بعد تراجع الثقة في المصارف الخاصة وما انجر عنه من خسائر في أموال المودعين، كل هذا دفع السلطات إلى إجراء التعديلات التالية²:

- تدعيم صلاحيات بنك الجزائر: وهذا عبر توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض، وتدعيم استقلالية اللجنة المصرفية من أجل تفعيل الرقابة المصرفية.
- تدعيم دور بنك الجزائر في مجال الحوكمة المالية: وذلك من خلال إثراء مضمون وشروط اعداد التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر، ضمان سهولة تداول المعلومات المالية ومؤشرات الاستقرار المالي للبلد.
- توفير حماية أكبر لأموال المودعين لدى المصارف: حيث يتم هذا من خلال تشديد الرقابة على نشاط المصارف من خلال تشديد معايير وشروط اعتماد المصارف الجديدة، وكذلك الحرص على تنفيذ العقوبات المترتبة عن مخالفات إدارة المصارف، منع تمويل نشاطات المؤسسات التي تعود ملكيتها لمدرء المصارف، تدعيم وتقوية صلاحيات جمعية المصارف والمؤسسات المالية، واعتماد هيكلها من طرف بنك الجزائر، إلى جانب تفعيل مهام مركزية المخاطر.
- نستطيع القول أن الامر 03 - 11 حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة، فمنحه الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها في اطار الرقابة تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة ، ومنح الحكومة بالمقابل السلطة المضادة التي تمكنها من أن تعدل ما يخلص اليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية، ولعل السبب في هذا التغيير مقارنة بقانون 10 - 90 يعود لما شهدته الساحة المصرفية الجزائرية مع بداية القرن بإفلاس العديد من المصارف الخاصة، الأمر الذي أثر كثيرا على أداء المنظومة المصرفية من جهة، ومن جهة ثانية طرح العديد من التساؤلات في مدى نجاعة المراقبة المصرفية التي يمارسها بنك الجزائر³.

¹ أيمن بن عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 126.

² محمد رضا بوسنة، تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء: دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2004-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016، ص 198.

³ علي بطاهر، مرجع سبق ذكره، 2006، ص 51.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

ثانيا-الاصلاحات المصرفية خلال الفترة (2003-2010)

- يمكن ذكر أهم الإجراءات المتخذة من السلطات المعنية التي تهدف إلى تعزيز المسار الاصلاحى للمنظومة المصرفية الجزائرية بعد أزمة المصارف الخاصة وصدور الأمر 03-11 فيما يلي¹:
- القانون رقم 04-01 الصادر في 04 مارس 2004، الخاص بالحد الأدنى لرأسمال المصارف والمؤسسات المالية، التي تنشط داخل الجزائر، فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأسمال المصارف بـ 500 مليون دج ، و10 مليون دج للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 بـ 2.5 مليار دج للمصارف، و500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية، فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط، سوف ينزع منها الاعتماد.
 - القانون رقم 04-02 الصادر في 04 مارس 2004: الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 0 و 15 % كحد أقصى.
 - القانون رقم 04-03 الصادر في 04 مارس 2004: الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية، وبموجب المادة رقم 02 منه فإنه على جميع المصارف بما فيها الأجنبية الانخراط في هذا النظام²، والذي يهدف إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من مصارفهم، ويودع الضمان لدى بنك الجزائر، حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى "شركة ضمان الودائع المصرفية"، تساهم فيه بحصص متساوية، وتقوم المصارف بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع المصرفية، تقدر بمعدل سنوي 1 % (حسب المنظمة العالمية للتجارة OMC) من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية.
 - القانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال، والذي يدخل ضمن سعي الجزائر لتعديل الاطار التشريعي للقطاع المصرفي، ليتوافق مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة في إطار مفاوضات انضمام الجزائر إليها.
 - القانون رقم 06-05 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمتضمن توريق القروض الرهنية، والذي يعرف التوريق على أنه عملية تحويل القروض الرهنية إلى أوراق مالية³.
 - تنظيم رقم 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 ، والذي يهدف إلى تحديد الحد الأدنى لرأسمال الذي يجب أن توفره المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، والذي يساوي على الأقل (عشرة ملايين دينار 000 000 000 دج) بالنسبة للمصارف، ويساوي على الأقل (ثلاثة ملايين وخمسمائة مليون دينار 3 500 000 000 دج) بالنسبة للمؤسسات المالية⁴.

¹ صليحة بن طلحة وبوعلام معوشي، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، ملتقى دول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحوليات الاقتصادية الواقع والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2004، ص ص 486-487.

² سارة بركات، دور الإجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة الى حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، العدد 17، جوان 2015، ص 110.

³ الأمر رقم 06-05 المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق لـ 20 فبراير 2006، المتضمن توريق القروض الرهنية، الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 12 مارس 2006، السنة: 43، العدد: 15، ص 13.

⁴ الأمر رقم 08-04 المؤرخ في 25 ذو الحجة 1429 الموافق لـ 23 ديسمبر 2008، المتضمن الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 24 ديسمبر 2008، السنة: 45، العدد: 72، ص 34.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

• تنظيم رقم 09 - 05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 ، يتضمن إعداد الكشوف المالية للمصارف والمؤسسات المالية ونشرها، وتتكون الكشوف المالية القابلة للنشر من الميزانية وخارج الميزانية وحسابات النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة والملحق، ويتم نشر هذه الكشوف في الأشهر الستة (06) التي تلي نهاية السنة المالية في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية الإجبارية¹.

ثالثا-الإصلاحات المصرفية خلال الفترة (2010-2021):

بعد أزمة سنة 2008 والتي مست النظام المصرفي والمالي العالمي وتسببت في انهيار العديد من المصارف، ما أظهر هشاشة المنظومة المصرفية العالمية واستدعى مراجعتها في العديد من دول العالم؛ ومواكبة لهذه التطورات قامت الجزائر بإجراء مجموعة من التعديلات والقوانين التي تبرهن إرادة الجزائر في الإصلاح من خلال تحديد صلاحيات بنك الجزائر ومهامه، ب توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد، مع السهر على الاستقرار المالي والتقدي في إطار سلامة النظام المصرفي، وفي هذا الصدد صدرت القوانين والتنظيمات التالية:

1- الإصلاحات المصرفية للفترة من(2010-2013):

- الأمر 10 - 04 المؤرخ في 26 أوت 2010، ويهدف أساسا إلى تدعيم نشاط بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية الوطنية، إلى جانب تحسين قدرته في الرقابة على نشاط المصارف الخاصة والأجنبية، ومن أهم ما تضمنه الأمر ما يلي:²
 - ضرورة عمل بنك الجزائر على استقرار الأسعار باعتبارها هدفا من أهداف السياسة النقدية. التأكد من سلامة وملائمة وسائل الدفع الخاصة بالمصارف، ورفض تلك التي لا تتوفر فيها شروط السلامة؛
 - إن أي مساهمة خارجية في رأسمال المصارف والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري لا يمكن أن تكون إلا في إطار شراكة، تمثل المساهمة الوطنية المقيمة 51 % على الأقل من رأسمال الشركة، المساهمة الوطنية المقيمة يمكن أن تكون من قبل عدة شركاء وطنيين ومقيمين؛
 - امتلاك الدولة لسهم نوعي في رأسمال المصارف والمؤسسات المالية الخاصة يخول لها الحق في أن تمثل في أجهزة الشركة دون الحق في التصويت؛
 - إن أي تعديل في القانون الأساسي لأي مصرف أو مؤسسة مالية يجب أن يكون بترخيص من محافظ بنك الجزائر؛
 - يتعين على المصارف والمؤسسات المالية الانخراط في مركزية الأخطار وتزويدها بأسماء المستفيدين من القروض، وطبيعة القروض الممنوحة وسقفها والمبالغ المسحوبة، مبالغ القروض غير المسددة والضمانات المعطاة لكل قرض؛
 - تلتزم المصارف والمؤسسات المالية بوضع نظام رقابة داخلي ناجع يهدف إلى التأكد من مدى التحكم في نشاطاتها والاستعمال الفعال لمواردها، صحة المعلومات المالية، السير الحسن للمسارات، والأخذ بعين الاعتبار مجمل المخاطر بما في ذلك المخاطر العملية.

¹ الأمر رقم 09-05 المؤرخ في 29 شوال 1430 الموافق لـ 18 أكتوبر 2009، المتضمن إعداد الكشوفات المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 29 ديسمبر 2009 لسنة: 46، العدد: 76، ص ص 16 - 35.

² الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 16 رمضان 1431 الموافق لـ 26 أغسطس 2010، المعدل والمتمم للأمر 03-01 والمتعلق بالنقد والقرض، الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 01 سبتمبر 2010، السنة 47، العدد: 50، ص ص 11 - 13.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

• كما تم إصدار نظام جديد للرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية رقم (11-08) المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، بهدف تكوين أنظمة للرقابة الداخلية تمكنها من تقدير وتقييم مخاطرها بشكل موضوعي، وهو ما يعبر عن نية بنك الجزائر في الاهتمام بقضية الرقابة الداخلية التي تعتبر خط الدفاع الأول للتصدي للأزمات ومعالجة الانحرافات في أوانها¹.

• النظام رقم 13-01 المؤرخ في 08 أبريل 2013، والذي يهدف إلى تحديد القواعد العامة المتعلقة بالشروط المصرفية المطبقة على العمليات المصرفية للمصارف والمؤسسات المالية، حيث بإمكان أن تقترح المصارف والمؤسسات المالية على زبائنها منتجات ادخار وقرض جديدة، إلا أنه يتعين إخضاع كل عرض منتج جديد في السوق إلى ترخيص مسبق بمنحه بنك الجزائر، كما تطرق النظام إلى الشروط المصرفية التي يقصد بها العمولات والمكافآت على العمليات المصرفية، والتي يتعين على المصارف والمؤسسات المالية أن تبلغ زبائنها بها.

ووضح أن نسب الفائدة المدينة والدائنة يتم تحديدها من قبل المصارف والمؤسسات المالية بكل حرية، كما يتعين على المصارف أن تقدم مجانا الخدمات المصرفية القاعدية التالية: فتح واقتال الحسابات بالدينار، منح دفتر الشيكات، منح دفتر الادخار، عمليات الدفع وعمليات السحب نقدا لدى الشباك، إعداد وإرسال كشف الحساب لكل ثلاثة أشهر إلى الزبون، عملية تحويل من حساب إلى حساب ما بين الخواص على مستوى نفس المصارف، وفي الأخير، تم التطرق إلى مسألة العمولات والصرف المتعلقة بعمليات التجارة الخارجية².

2-الإصلاحات المصرفية للفترة من (2014-2021):

تزامنت الإصلاحات المصرفية خلال هذه الفترة مع حدوث 03 أزمات وهو ما انعكس أثره على طبيعة القرارات المتخذة خلال هذه الفترة، ويمكننا تلخيص طبيعة هذه الأزمات فيمايلي:

- الأولى تعلق بتخفيض أسعار النفط عالميا سنة 2015 وبالتالي التراجع الكبير للعائدات الربعية للجزائر؛
- الثانية تعلق بالحراك الوطني سنة 2019 وما صحبه من ظروف عدم الاستقرار على جميع الأصعدة، وهو ما ظهر جليا في غياب صدور أي قرار أو تنظيم من بنك الجزائر برسم سنة 2019، ونشير أيضا إلى عدم صدور التقرير الاقتصادي والنقدي للجزائر على أهميته والذي من المعتاد أن يصدره بنك الجزائر على أقصى تقدير نهاية السنة الموالية؛ حيث يعتبر هذا التقرير من أهم مصادر الحصول على المعلومات الرسمية حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر (مما أثر على تحييننا لبعض المعطيات التي تم تقديمها في الأطروحة في إطار عرضنا لهيكل المنظومة المصرفية الجزائرية ومؤشراتها).
- أما الثالثة فهي ظهور فيروس الكوفيد-19 في مطلع 2020 وانتشاره في شتى دول العالم ليتحول بذلك إلى جائحة استمرت إلى غاية اليوم، وما نجم عنها من آثار وخيمة على اقتصادات الدول وكذا بلادنا وهو ما أدى لركود وتراجع الاقتصاد الدولي نتيجة إغلاق الدول وانخفاض حجم التبادلات العالمية.

¹ حياة نجار، إدارة المخاطر وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص ص 237-238.

² النظام رقم 13-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1434 الموافق لـ 08 أبريل 2013، المتضمن القواعد العامة المتعلقة بالشروط المصرفية المطبقة على العمليات المصرفية، الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 02 يونيو 2013، السنة: 50، العدد: 29، ص ص 41-43.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

2-1- الإصلاحات المصرفية خلال الفترة (2014-2016):

* حيث تمّ صدور النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتضمن لنسب الملاءة المطبقة على المصارف والمؤسسات المالية، والذي جاء توافقا مع مقررات لجنة بازل فيما يخص تطبيق معيار كفاية رأسمال بالمصارف الذي أصدرتها اللجنة سنة 2010 (اتفاق بازل 3). فقد ألزم بنك الجزائر جميع المصارف والمؤسسات المالية التي تمارس نشاطها في الجزائر باحترام بصفة مستمرة على أساس فردي أو مجمع معدل أدنى للملاءة¹ قدره 9.5 % بين معامل أموالها الخاصة القانونية من جهة ومجموع مخاطر القرض والمخاطر العملية ومخاطر السوق المرجحة من جهة أخرى، وذلك ابتداء من 01 أكتوبر 2014، ويشترط أن²:

- تغطي الأموال الخاصة القاعدية كلا من مخاطر الائتمان التشغيل والسوق بواقع 7 % على الأقل.
 - تشكل المصارف والمؤسسات المالية محفظة أمان تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي 2.5 % من مخاطرها المرجحة.
 - وتصرح المصارف والمؤسسات المالية كل (3) أشهر للجنة المصرفية وبنك الجزائر بالنسب المذكورة أعلاه.
- لقد ساهمت الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في إطار رفع القيود على المصارف التي كانت تعاني من قيود كثيرة في تسيير نشاطاتها، من تمكين المصارف من لعب دور الوساطة والقيام بوظائفها المختلفة بفعالية وكفاءة أفضل، بالرغم من النقائص التي تشوب هذه الإصلاحات والتقصير عند تطبيقها.

* النظام رقم 15-01 المؤرخ في 19 فيفري 2015: يتعلق بتحديد شروط بنك الجزائر فيما يخص عمليات خصم السندات العمومية وإعادة خصم السندات الخاصة، التسبيقات والقروض للمصارف والمؤسسات المالية.

* النظام رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 المعدل والمتمم للنظام 07-01 المؤرخ في 15 فيفري 2007 والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة حيث ينص على حرية إجراء عمليات الصرف بين الدينار والعملات الأجنبية لدى الوسطاء المعتمدين و/أو لدى بنك الجزائر، كما ويرخص هذا النظام لإقامة مكاتب الصرف.

* الأمر رقم 16-14 المؤرخ في 29 ديسمبر 2016 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2017، في مادته رقم 102 والتي تنص على أن تقتطع وجوبا نسبة 10 % من هذه الأرباح السنوية لبنك الجزائر لفائدة الاحتياطي القانوني، في حدود مبلغ يساوي مبلغ رأسماله، ويمكن تخصيص الأموال الاحتياطية لزيادات رأسماله.

¹ فاطمة الزهراء زغاشو وعبد الحق بوعتروس، ضبط قواعد الحذر في البنوك الجزائرية وفق المعايير الاحترازية الدولية، مقال منشور في مجلة العلوم الانسانية، المجلد ب، العدد 50، جامعة قسنطينة، ديسمبر 2018، ص 112.

² النظام رقم 14-01 المؤرخ في 10 ربيع الثاني 1435 الموافق لـ 16 فبراير 2014، المتضمن نسب الملاءة المطبقة على المصارف والمؤسسات المالية، الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 25 سبتمبر 2014، السنة: 51، العدد: 56، ص ص 21-28.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

2-2- الإصلاحات المصرفية للفترة (2017-2021): وتضمنت هذه المرحلة إصدار مايلي:

- النظام رقم 17-01 المؤرخ في 10 جويلية 2017 يتعلق بتأسيس سوق الصرف ما بين المصارف في إطار جهاز لا مركزي يحدد قواعده بنك الجزائر وبأدوات تغطية خطر الصرف.
- الأمر رقم 17/10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المعدل والمتمم للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض بناء على هذا التعديل أصبح بنك الجزائر بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات مساهم في تغطية احتياجات الخزينة من التمويل في إطار:
 - تمويل الدين العمومي الداخلي.
 - تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.
- ويهدف هذا الإجراء إلى المساهمة في تحقيق توازن الخزينة وتوازن ميزان المدفوعات خلال نهاية الفترة الاستثنائية لتطبيقه 5 سنوات؛ والملاحظ على هذا التعديل المساس بأهم مبادئ قانون 10/90 حيث يضع بنك الجزائر تحت تصرف الخزينة في الإصدار وبدون قيود. مع أن هذا الإجراء هو بديل الاستدانة الخارجية واستثنائي إلا أن أثاره السلبية تظهر في اثر التضخم وقد قررت السلطات العمومية مؤخرا عدم اللجوء إلى الإصدار النقدي.
- النظام رقم 18-01 المؤرخ في 30 أبريل 2018 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، حيث يحدد هذا النظام أنواع الودائع المستثناة من الاسترداد من طرف صندوق ضمان الودائع المصرفية؛
- النظام رقم 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 والمتعلق برفع الحد الأدنى لرأسمال المصارف إلى عشرين مليار دينار وبالنسبة للمؤسسات المالية إلى ستة ملايين وخمسمائة مليون وذلك في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2020، وعند انقضاء الأجل الوسيط، يسحب الاعتماد من المصارف أو المؤسسات المالية التي لم تلتزم بشروط رأس المال الأدنى الموافق.
- كما وصدر خلال نفس السنة النظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية.
- وكان لسنة 2020 الحظ الأوفر من حيث صدور عدة أنظمة لتنظيم عمل المصارف والمؤسسات المالية من أهمها:
 - * النظام رقم 2020-01 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020: المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط المصرفية المطبقة على العمليات المصرفية للمصارف والمؤسسات المالية، ويقصد بالشروط المصرفية: المكافآت والتعريفات والعمولات المطبقة.
 - * النظام رقم 2020-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 والمحدد للعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف المصارف والمؤسسات المالية¹.
 - * النظام 2020-03 المؤرخ في 15 مارس 2020 والمتعلق بنظام الودائع المصرفية ويهدف إلى تعويض المودعين في حالة عدم توفر ودائعهم والمبالغ الأخرى الشبيهة بالودائع القابلة للاسترداد.
 - *التعليمية رقم 2020-05 الصادرة في 06 أبريل 2020 السارية المفعول لغاية 31 ديسمبر 2020: والمتعلقة بالإعفاء الاستثنائي من بعض الأحكام الاحترازية الجارية وذلك في إطار التدابير المتخذة للتخفيف من الأثر الاقتصادي لوباء Covid 19، والتي تخص الإجراءات الاحترازية التالية¹:

¹ النظام رقم 2020-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 والصادر في الجريدة الرسمية العدد 16 بتاريخ 24 مارس 2020.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

- تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة والإعفاء الظرفي للمصارف والمؤسسات المالية من الالتزام ببناء وسادة الأمان؛
- تأجيل سداد أقساط القروض التي حان موعد استحقاقها، أو اللجوء إلى إعادة جدولة ديون المقترضين المتأثرين بالوضع الاقتصادي الناجم عن Covid 19؛
- ضمان استمرارية التمويل لصالح المستفيدين من إجراءات تأجيل السداد أو الذين تم إعادة جدولة ديونهم.
- * كما صدر النظام رقم 08-2020 المؤرخ في 07 ديسمبر 2020 المعدل والمتمم للنظام رقم 03-2018 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال المصارف والمؤسسات العاملة في الجزائر حيث نصت على أنه "تلتزم المصارف والمؤسسات المالية العاملة بالامتثال لأحكام هذا النظام في أجل أقصاه 30 جوان سنة 2021".
- النظام رقم 2021 - 01 المؤرخ في 28 مارس 2021 يعدل ويتمم النظام رقم 01-2007 المؤرخ في 3 فبراير سنة 2007 والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة وينص على تعديل المادة 57 كمايلي: تطبق على التوطين المصرفي لعقود تصدير الخدمات والتحصيل وتحويل نواتجها نفس القواعد المطبقة على الصادرات من السلع. وتُعفى من إجراءات التوطين المصرفي صادرات الخدمات الرقمية عبر الانترنت، وخدمات المؤسسات الناشئة، وكذا صادرات الخدمات الخاصة بالمهنيين غير التجاريين.
- النظام رقم 2021 - 02 المؤرخ في 10 جوان 2021: يتضمن البرنامج الخاص لإعادة التمويل، وجاء في المادة الأولى منه: يوضع برنامج خاص لإعادة التمويل لمدة سنة واحدة، ابتداء من تاريخ أول جويلية 2021، ويأتي هذا البرنامج كدعم لبرنامج إنعاش الاقتصاد الوطني. كما يهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد والإجراءات وكذا الشروط المطبقة فيما يخص العمليات التي تدخل في إطار البرنامج الخاص لإعادة التمويل، المذكور أعلاه في عمليات تنازل مؤقتة لتدفقات السيولة التي تم تحقيقها، ويكمن البرنامج الخاص لإعادة التمويل بمبادرة من بنك الجزائر وتمتد هذه العمليات لفترات استحقاق مدتها 12 شهرا، قابلة للتجديد مرتين. ويتم تسقيف المبلغ المخصص في إطار البرنامج الخاص لإعادة التمويل بـ 2100 مليار دينار وتكلف لجنة عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر (COPM) بتنفيذ هذا البرنامج .
- لقد جاءت الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في إطار رفع القيود على المصارف التي كانت تعاني من قيود كثيرة في تسيير نشاطاتها، وبالرغم من النقائص التي تشوب هذه الإصلاحات والتقصير في الكثير من الأحيان عند تطبيقها فقد كان الهدف منها هو تمكين المصارف من لعب دور الوساطة والقيام بوظائفها المختلفة بفاعلية وكفاءة أفضل، كذلك سعت لتشجيع التوجه نحو الدفع الإلكتروني والصيرفة الإسلامية كحلول عملية رغبة في استقطاب الكتلة النقدية الضخمة خارج المصارف والتي قدرت في 2020 بـ 6140.7 مليار دينار حسب آخر تقرير للبنك المركزي² الصادر في 28 فيفري 2021، وهو رقم كبير لأنه يمثل الثلث من إجمالي الكتلة النقدية المتداولة.

¹ Conseil National Economique Social et Environnemental (CNESE), **Rétrospective 2020: Principaux faits saillants à caractère politique, économique, social et environnemental ANALYSE LIMINAIRE**, Mars 2021, p 34.

² سليمان ناصر، الدفع الإلكتروني الحل العملي لاحتواء الكتلة النقدية خارج البنوك، مقال الكتروني منشور في جريدة الشعب، صادر بتاريخ 04 أفريل 2021، متوفر على الموقع: <http://www.ech-chaab.com/ar/> اطلع عليه بتاريخ 2021/04/23.

المبحث الثالث: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات صلابته المالية في الفترة من (2010-2018)

رغم أهمية الإصلاحات سالفة الذكر، فقد أثبت الواقع العملي وجود جملة من التحديات الداخلية والخارجية، والتي عانت منها بيئة العمل المصرفي في الجزائر، غير أنه هناك جملة من التطورات الايجابية، فعلى المستوى التنظيمي واصل بنك الجزائر بما فيه مجلس النقد والقرض جهوده لتعزيز وتوطيد شروط ممارسة الأعمال المصرفية وتكثيف نشاط ممارسة الرقابة المصرفية والتأقلم مع المعايير والمبادئ الاحترازية العالمية، وفي هذا المبحث نتطرق لهيكل الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات فاعليته وكفاءته في الفترة من (2010-2018).

المطلب الأول-هيكل الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات صلابته المالية:

أولا-هيكل الجهاز المصرفي الجزائري:

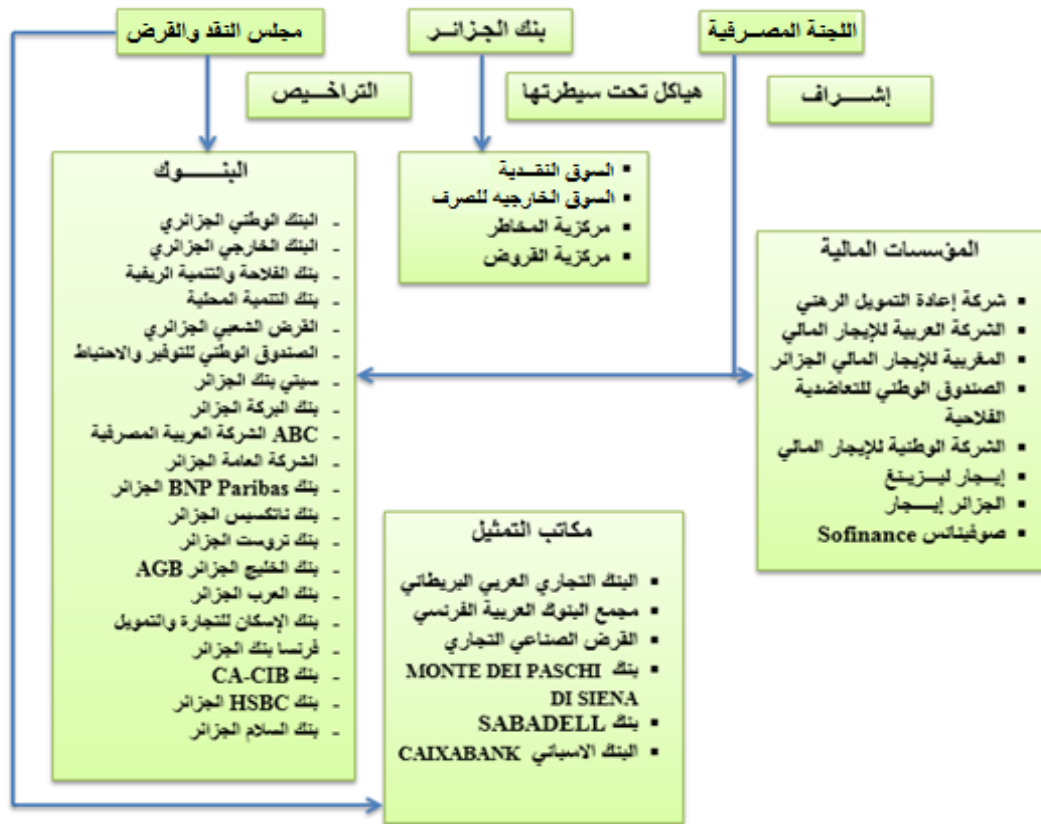
لازال الجهاز المصرفي الجزائري يعرف تطورات وتغيرات متواصلة، فمع توقف نشاط مؤسسة مالية متخصصة في القروض الاستهلاكية وصل عدد المصارف والمؤسسات المالية إلى عشرون (20) مصرفا وثمانية (08) مؤسسة مالية¹ تقع كل مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة، وتتوزع هذه المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة كما يلي:

- ستة (06) مصارف عمومية، من بينها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.
- أربعة عشر (14) مصرفا خاصا برؤوس أموال أجنبية منها مصرف واحد (01) برأسمال مختلط.
- مؤسستين (02) ماليتين عموميتان.
- خمسة (05) شركات متخصصة في الايجار المالي منها (03) عمومية.
- تعاقدية للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي أخذت في نهاية 2009 صفة مؤسسة مالية.

كما يمكن توضيح هيكل النظام المصرفي الجزائري من خلال الشكل الموالي:

¹ Algérie Presse Service, 20 **banques et 8 établissements financiers en activité en Algérie**, e-article publie le 28 janvier 2021 à 08:31, disponible en ligne sur : <https://www.aps.dz/economie/116647-finance-20-banques-et-8-etablissements-financiers-en-activite-en-algerie>, consulté le 24/04/2021.

الشكل رقم (02-03): يوضح هيكل النظام المصرفي الجزائري



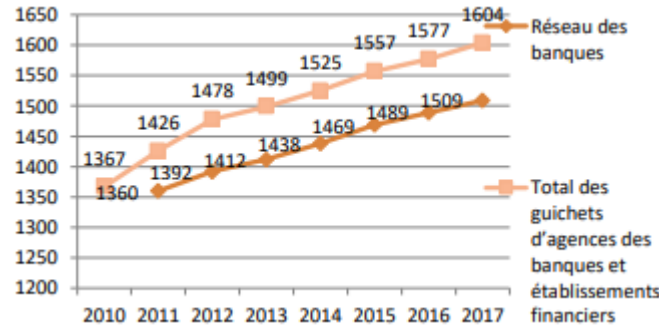
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على آخر تحديث لقائمة المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 03 جانفي 2021 والمتوفر على الرابط التالي: <https://www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm#ETABLISSEMENTS> تاريخ الاطلاع 2021/04/24

بناءً على ما جاء في آخر تقرير سنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر والصادر عن بنك الجزائر في ديسمبر 2019، لا تزال شبكة المصارف العمومية في نهاية 2018 مهيمنة بـ 1 151 وكالة مقابل 1 145 في 2017، أما شبكة المصارف الخاصة فقد بلغت 373 وكالة مقابل 355 في نهاية 2017. فيما يخص المؤسسات المالية، استقر عدد وكالاتها عند 95 وكالة. وسجل إجمالي الوكالات لكامل النظام المصرفي 1 619 وكالة مقابل 1 606 وكالة في 2017 أي وكالة واحدة لكل 26 560 شخص في 2018، مقابل وكالة واحدة لـ 26 276 شخص في 2017¹. ويمكننا توضيح تطور الشبكة المصرفية في الجزائر من خلال الشكل رقم (02-04) فيما يلي:

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018 حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019، ص 75.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

الشكل رقم (02-04): يوضح تطور الشبكة المصرفية في الجزائر



Source : Union des Banques Maghrebines (UBM), **Indicateurs de taille et de bancarisation** Rapport Annuel de l'année 2019 des banques Maghrébines, 2020, p117.

وتعكس هذه المعطيات الارتفاع المستمر في عدد الشبائيك المصرفية داخل القطاع المصرفي الجزائري مما يدل على سعي المصارف لتقريب وكالاتها من العملاء وتسهيل وصولهم إليها ويأتي هذا في إطار مواصلة الإصلاحات نحو التطوير للنهوض بهذا القطاع الحساس، وقد عرفت نسبة السكان العاملين إلى شبائيك الوكالات المصرفية ارتفاعا طفيفا في 2018، أي ما يعادل شباك مصرفي لكل 154 8 شخصا في سن العمل مقابل شباك مصرفي لكل 139 8 شخص في 2017 لكن رغم هذا التحسن الملحوظ في نسبة التغطية لعدد الشبائيك عبر التراب الوطني بالموازاة مع نمو السكان إلا أن هذا المعدل يبقى بعيدا عن المعدل العالمي؛

ومثلت المصارف العمومية 78.9 % من إجمالي الناتج الصافي المصرفي في نهاية 2018 مقابل 74.9 % في نهاية 2017 و 74.4 % في نهاية 2016، كما واصلت المصارف العمومية تخصيص جزء من ناتجها في شكل احتياطات، مما سمح لها بالامتثال لمتطلبات القواعد الاحترازية المتعلقة بتغطية المخاطر المصرفية (مخاطر القرض، المخاطر العملية ومخاطر السوق)، وهذا رغم التراجع الطفيف الذي سجل على مستوى معدل الملاءة الإجمالية للقطاع المصرفي في سنة 2018 مقارنة بالسنة المنصرمة.

كما يشير واقع هيكل الجهاز المصرفي الجزائري إلى احتكار المصارف العمومية الستة للنشاط المصرفي رغم تحريره منذ صدور قانون 10/90، حيث تستحوذ المصارف العمومية الستة في نهاية 2018 على أكثر من 86.2 % من إجمالي الأصول المصرفية مقابل 85.8 % في نهاية 2017، أما مصارف القطاع الخاص فلا زالت تبحث عن مكانتها في السوق المصرفي حيث عرفت نسبة أصولها انخفاضا وانتقلت من 14.2 % نهاية 2017 إلى 13.8 % نهاية 2018.¹

ثانيا- مؤشرات الصلابة المالية للجهاز المصرفي الجزائري:

بموجب سنة 2018، وحسبما ورد في التقرير السنوي لبنك الجزائر وعلى أساس البيانات المصرح بها من طرف المصارف، يشير تحليل مؤشرات الصلابة المالية إلى أن وضعية القطاع المصرفي تبقى مريحة كما كانت عليه في سنة 2017، ما عدا السيولة المصرفية التي استمرت في الانخفاض خلال السنوات الأخيرة. وعرفت بعض المؤشرات تطورا على غرار

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018 حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 78.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

مؤشر مردودية الأصول ومؤشر مردودية رأس المال، بينما عرفت مؤشرات أخرى خاصة مؤشر القروض غير الناجعة نسبة إلى إجمالي القروض تراجعاً يفوق عتبة 13%.

ومن أهم المؤشرات التي تعكس وضعية الجهاز المصرفي الجزائري، مؤشر كفاية رأس المال، ومعدل الربحية والسيولة وغيرها من المؤشرات، حيث سيتم تقديم هذه المؤشرات خلال الفترة (2010-2018) فيما يلي:

1- مؤشر كفاية رأس المال:

يلعب رأس مال المصارف دوراً هاماً في المحافظة على سلامة وضع المصارف ومثابته وسلامة الأنظمة المصرفية بشكل عام، حيث أنه يمثل الجدار أو الحاجز الذي يمنع أي خسارة غير متوقعة يمكن أن يتعرض لها المصرف من أن تطل أموال المودعين، وكما هو معلوم فإن المصارف بشكل عام تعمل في بيئة تتميز بدرجة عالية من عدم التأكد والذي ينشأ عنه تعرضها لمخاطر عدة تشمل بشكل رئيسي المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والمخاطر الاستراتيجية¹، حيث يوضح مفهوم كفاية رأس المال العلاقة بين مصادر رأس مال المصرف والمخاطر المحيطة بموجوداته وأي عمليات أخرى، ويمكن تعريف درجة الملاءة في المصارف بأنها "احتمال إعسار المصرف، حيث كلما انخفض احتمال الإعسار ارتفعت درجة الملاءة"²، ويقصد بالملاءة المصرفية "زيادة موجودات المصرف (موارده) عن مطلوباته (التزاماته)"³ وعدم الملاءة تعني العكس أي زيادة المطلوبات عن الموجودات، ومنه فالملاءة المصرفية تعرف بأنها الرصيد الصافي للمصرف أي الفرق بين استعمالاته والتزاماته، أو هي قدرة رأس مال المصرف على استيعاب مخاطر الموجودات الممولة من أمواله الذاتية ومن الأموال المضمونة من قبله في جميع الأوقات. وبالتالي فإن كفاية رأس المال تعبر عن الملاءة المصرفية، وهي الاحتفاظ بقدر من رأس المال في المصرف لإشاعة الثقة بينه وبين الآخرين فيما يتعلق بأداء وتوزيع الخدمات المصرفية، ويجب أن يكون هذا القدر هو أقل كمية ممكنة من رأس المال حتى يتمكن من استثمار الجزء الباقي في عمليات تحقق أرباح للمصرف، حيث يعتبر حجم رأس المال في المصارف خط الدفاع الأول في حالة تعرضها للخسائر بسبب توظيف أموالها في عمليات لا تخلو من المخاطر كالقروض والتوظيفات الأخرى.

¹ جعفر حسن البشير آدم وإبراهيم فضل المولي، معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، المجلد 16، العدد 01، 2015، ص ص 97،96.

² - ماهر الشيخ حسن، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة ضمن المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى، مكة المكرمة-المملكة العربية السعودية، 2005، ص 09.

³ إبراهيم بلقلة وعبد الله الحرتسي، نحو إطار جديد لقياس كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية وفقاً لإطار منسجم مع Basel 2، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية: النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، خميس مليانة- الجزائر، أيام 05 و06 ماي 2009، ص 08.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

من هنا نستنتج أن لرأس المال أهمية متميزة لأنه يؤدي دورا مهما وأساسيا في تحقيق الأمان للمودعين، حيث يدعم ثقتهم بالمصرف، وبازدياد هذه الثقة تزداد إمكانية المصرف في جذب قدر أكبر من الودائع وامتصاص أية خسائر غير متوقعة بالاعتماد على رأس ماله، وبالشكل الذي يمكنه من متابعة عملياته ونشاطاته بدون أن تتأثر ثقة المودعين سلبا، وبالتالي فإن رأس المال ما هو إلا عيار عن ضمان لتأمين امتصاص أي خسائر، لذلك فوجود حد أدنى من معيار كفاية رأس المال مطلب حيوي ضروري لخفض المخاطر والخسائر التي يمكن أن يتعرض لها المودعون والدائنون وتوفير الاستقرار في الصناعة المصرفية.¹

ينبئ مؤشر كفاية رأس المال بقدرة الجهاز المصرفي على مواجهة خسائر ممكنة وناجمة من بعض الصدمات، وهو يحسب كنسبة لرأس المال إلى إجمالي أصول الجهاز المصرفي وقد بلغت ملاءة المصارف الجزائرية مستوى مرتفعا في نهاية سنة 2018، حيث تقدر النسبة الأولى التي تساوي الأموال الخاصة القاعدية 14.99 %، وتقدر النسبة الثانية التي تخص الأموال القانونية 19.06 % أي بمعدلات أعلى بكثير من المعايير الموصى بها في إطار بازل 03، ويمكن توضيح معدل كفاية رأس المال للمصارف الجزائرية في الجدول رقم (02-06).

الجدول رقم (02-06): تطور معدل كفاية رأس المال خلال الفترة (2010-2018)

المؤشر/ السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة الملاءة الإجمالية	%23.64	%23.77	%23.62	%21.5	%15.79	%18.40	%18.75	%19.38	%19.06
نسبة الملاءة القاعدية	%17.67	%17.00	%17.48	%15.51	%13.18	%15.76	%16.25	%14.97	%14.99

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

-Rapport annuel 2014, **Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**, Banque d'Algérie, Juillet 2015, p163.

- Rapport annuel 2018, **Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**, Banque d'Algérie, décembre 2019, p85.

الملاحظ أن معدل كفاية رأس المال للمصارف الجزائرية هو في ارتفاع منذ سنة 2010 ليسجل أدنى قيمة له في سنة 2014 حيث قدر ب 15.79 %، ليعاود الارتفاع إذ بلغ 19.38 % و 19.06 % في 2017 و 2018 على التوالي وبالرغم من انخفاضه الطفيف سنة 2018 (بسبب ارتفاع المخاطر بنسبة 10.8 % والذي تم تغطيته بارتفاع موازي يساوي 10.9 % لإجمالي الأموال الخاصة) إلا أن مستواه يعتبر جيدا وأعلى من الحد الأدنى الذي يفرضه بنك الجزائر في

¹ لانا نبيل زاهر، أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 36، العدد 06، 2014، ص 401.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

التنظيم رقم 14 - 01¹ المؤرخ في 2014/02/16 الذي يتضمن نسب الملاءة المطبقة على المصارف والمؤسسات المالية، حيث نص على رفع نسبة الملاءة من 8 % إلى 9.5 % ابتداء من أول أكتوبر 2014، على أن يغطي رأس المال الاساسي (القاعدي) كلا من مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل بنسبة 7 % على الأقل، إضافة إلى تكوين هامش بنسبة 2.5 % سماه (وسادة أمان)، وأعلى كذلك من الحد الذي تضعه لجنة بازل 3 (10.5% بحلول سنة 2019)، وهذا مؤشر على مدى ملاءة رأس المال المصارف الجزائرية وقدرتها على امتصاص الصدمات المحتملة، مما يعزز من درجة الثقة فيها.

2- مؤشر السيولة:

تعرف السيولة بأنها "القدرة على تحويل قيمة الأصل إلى نقدية حاضرة في أقل وقت ممكن وبأقل خسارة ممكنة، ولعل المصارف تحتفظ عادة بأرصدة نقدية بغرض التعامل اليومي لمقابلة الشيكات المقدمة من العملاء، أو لأغراض الإقراض النقدي أو لمواجهة أية نفقات عاجلة أخرى"². كما تعرف بأنها "توفر نقد سائل لدى المصرف أو إمكانية الحصول عليه عن طرق تسهيل بعض أصوله"³، وعرفت أيضا بأنها "تعبّر عن قدرة المصرف على مواجهة المسحوبات من الودائع ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة وكذلك مواجهة الطلب على القروض دون تأخر"⁴.

وبالتالي يقصد بالسيولة قدرة المصرف على تحويل جزء من أمواله شبه النقدية إلى نقد وخلال فترة زمنية قصيرة تسمح بمواجهة سحبوبات عملاءه وإلا فإن التعرض لنقص تسديد السيولة سيؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين بالمصارف، وقد يؤدي ذلك إلى تدافع المودعين لسحب أموالهم منها مما يؤدي إلى إفلاسها، لذلك يجب على المصارف أن تحتفظ بجزء من أموالها بدرجة من السيولة كافية لمواجهة السحبوبات العادية أو الفجائية لعملائها.

وتحتاج المصارف إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها إلى الأموال إما من خلال سحب ودائعهم لدى المصارف أو من خلال الاقتراض منها، وحيث أن مثل هذه الاحتياجات مستمرة لذا يجب أن تكون المصارف مستعدة دائما لمواجهة مثل هذه المتطلبات، لأن مثل هذا الاستعداد يعطيها الإيجابيات التالية⁵:

- الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته؛
- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت؛
- تعد مؤشرا إيجابيا للسوق المالية والمحللين والمودعين والإدارة؛
- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات؛

¹ النظام 14-01 المتعلق بنسب الملاءة على المصارف والمؤسسات المالية، الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2014/09/25، العدد 56، ص 21-28.

² Sylvie de Coussergues Gautier Bourdeaux, **Gestion de la Banque (du diagnostic à la stratégie)**, 7ème édition, Dunod, Paris, France, 2013, P 41.

³ **Dictionary of Banking and finance**, Third edition, A& C Black Publishers Ltd, London, 2005, P 205.

⁴ محمد الجموعي قريشي، أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم السير، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 09، 2011، ص 265.

⁵ سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين، 2009، ص 19.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

- تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات؛
- تجنب دفع كلفة أعلى للأموال؛
- تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي.

وتتأثر السيولة العامة في المصارف بدرجة ثبات الودائع فيها وتركيباتها وسهولة عمليات الإقراض والاستثمارات الأخرى في المصارف فضلا عن تأثيرات السياسة النقدية والوعي المصرفي والادخاري¹.
لقد عرف الجهاز المصرفي الجزائري فائضا في السيولة منذ سنة 2002، وهذا راجع إلى أن الودائع تغطي القروض الداخلية إلى حد واسع ولكنه أخذ في التراجع، ويمكن توضيح تطور هذا الفائض في السيولة في الجدول رقم (02-07) خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية 2018.

الجدول رقم (02-07): حجم فائض السيولة لدى الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2018)

(الوحدة: مليار دينار، نهاية المدة)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حجم الودائع	5819.1	6733.0	7238.0	7787.4	9117.5	9200.8	9079.9	10232.2	10922.7
حجم القروض	3266.7	3724.7	4285.6	5154.5	6504.6	7277.2	7909.9	8880.0	9974.0
فائض السيولة = حجم الودائع - حجم القروض	2552.4	3008.3	2952.4	2632.9	2614.6	1923.6	1170	1352.2	948.7

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

-Rapport annuel 2014, op cit, p 76.

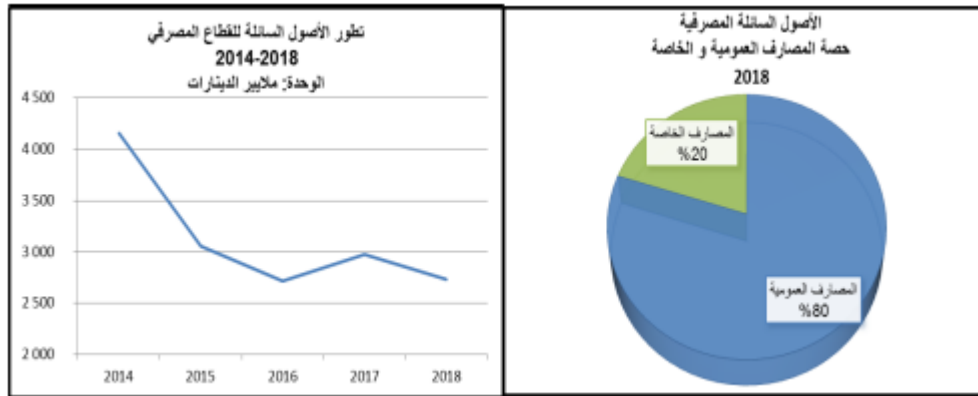
- Rapport annuel 2018, op cit, p80 & p82.

من خلال الجدول نلاحظ أن المصارف الجزائرية كانت تشهد فائضا في السيولة منذ 2010 والذي قدر ب 2552.2 مليار دج، وكان في تطور من سنة إلى أخرى إلى غاية سنة 2014 أين وصل إلى مستوى 2614.6 مليار دج رغم تسجيله لانخفاض بسيط مقارنة بسنة 2013، ولكنه أخذ في التراجع الواضح منذ سنة 2015 حيث وصل مستوى الفائض في السيولة إلى 1923.6 مليار دج ليواصل الانخفاض مسجلا في سنة 2018 قيمة ب 948.7 مليار دج وهذا الانخفاض في السيولة راجع بالأساس إلى التراجع الحاد لودائع قطاع المحروقات، في ظرف يتميز بتواصل الصدمة الخارجية؛ ونشير إلى أنه طيلة السنوات الأخيرة عرفت الأصول السائلة للمصارف (80٪ منها تعود إلى المصارف العمومية) وتيرة متناقصة، لتبلغ أدنى مستوى لها في 2018 والشكل رقم (02-05) يوضح ذلك:

¹ أكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2005، ط 1، ص 148.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

الشكل رقم (02-05) يوضح تطور الأصول السائلة للقطاع المصرفي ما بين (2014-2018)



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018 حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 86

أما إذا تتبعنا هذا التطور في فائض السيولة من حيث مؤشرات قياس السيولة فنلاحظ أن أعلى مستوى لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول كان في سنة 2010 حيث بلغ 52.98% ولكنه أخذ ينخفض تدريجيا حيث بلغ 19.84% سنة 2018، وهذا نتيجة الاتجاه التصاعدي للقروض المتوسطة والطويلة الأجل؛ كما انخفضت نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل من 114.29% في نهاية 2010 إلى 47.45% سنة 2018، ويمكن توضيح هذا التغير في مؤشرات قياس السيولة في الجدول رقم (02-08):

الجدول رقم (02-08): مؤشرات قياس السيولة في الفترة (2010 - 2018) (%)

المؤشرات/السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	52.98%	50.16%	45.87%	40.46%	37.96%	27.14%	23.52%	23.51%	19.84%
نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل	114.29%	103.7%	107.5%	93.52%	82.06%	61.64%	58.39%	53.70%	47.45%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

-Rapport annuel 2014, op cit, p 163.

- Rapport annuel 2018, op cit, p 87.

ورغم هذا الانخفاض إلا أن الأصول السائلة لا تزال تشكل نسبة لا بأس بها من مجموع الأصول للجهاز المصرفي، وهذا ما يدل على قدرة الجهاز المصرفي على الوفاء بالتزاماته تجاه عملائه، بالرغم من تعرضه لأزمات مالية مثل تراجع مستوى السيولة- والتي تعتبر من أكبر المخاطر على الجهاز المصرفي- في بعض الأحيان مما تطلب من بنك الجزائر اتخاذ مجموعة من الإجراءات الإضافية لضبط وتقليص هذا العجز كتسقيف السحوبات، وتشجيع استخدام خدمة الدفع

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

الالكتروني لتسوية المعاملات، كما تم اللجوء للتمويل غير التقليدي ما بين سنوات 2017 و 2019 كأداة للسياسة النقدية عند الأزمات هذا الأمر الذي قدم فائض في السيولة ولكن كان له أثر التضخمي تطلب من بنك الجزائر الانتباه له ومحاولة تداركه ومعالجته.

3- مؤشرات الربحية:

إن من الأهداف الرئيسية للمصارف تحقيق عائد ملائم لملاكها، ولكي تحقق المصارف هذا الهدف فإن عليها أن توظف أموالها التي تحصل عليها من المصادر المختلفة وأن تقلل نفقاتها ما أمكن، والإيرادات الإجمالية للمصارف تتكون بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تحققها المصارف، أما نفقاتها فتتمثل في نفقات إدارية وتشغيلية ونفقات ثابتة تتمثل في العوائد التي تدفعها المصارف على الودائع؛ ورغم سلبية التزام المصارف بدفع فوائد على الودائع سواء حققت أرباحاً أم لا، إلا أن الاعتماد على أموال الودائع بدل أموال الملاك لتمويل عمليات المصارف يحقق لها حافة صافي الفوائد والتي تتمثل بالفرق بين الفوائد المدفوعة على الودائع والأرباح المتولدة من استثمار تلك الودائع، وهذا يحقق لها هدفها المطلوب وهو زيادة ثروة ملاكها.¹

لذا تعد ربحية المصارف أمراً ضرورياً لبقائها واستمرارها، وهي مصدر الثقة لكل من المودعين والمقرضين الدائنين لها، وهي أيضاً الهدف الذي تصبو إليه إدارة المصارف لأنها مهمة لقياس فاعليتها وكفاءتها في استخدام الموارد الموجودة لديها، حيث وتعرف الربحية بأنها "عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي يحققها المصرف والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح"²، كما تعرف بأنها "المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية وجوداً وإدارتها، وهي تسمح له بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفر وقاء ضد المشكلات القصيرة الأجل"³ وبالتالي يمكن تعريف الربحية بأنها مؤشر لأداء المصرف فهي تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات التي تتخذها إدارة المصرف، حيث تقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي أسهمت في تحقيقها، هذا وتعمل المصارف التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما:⁴

1- قرار الاستثمار: وهي مجموعة من القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لديها على مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمصرف على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فقدان الفرص، لأجل تمكين المصارف التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.

¹ أكرم حداد، مرجع سبق ذكره، ص 147.

² علي محمود محمد وعلي كنعان، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية (دراسة حالة مصرف سوريا والمهجر ش.م.م)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 30، العدد الأول، 2014، ص 542.

³ منذر مرهج وآخرون، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات (دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 36، العدد 02، 2014، ص 332.

⁴ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ط01، ص 59.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

2- قرار التمويل: وهي المتعلقة بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمصارف التجارية لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال (من ودائع وحقوق مالكيين وديون) بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن.

وبالتالي فإن الربحية هي هدف استراتيجي يمكن المصارف من النمو والاستمرارية، وذلك لأن الخسائر وعدم القدرة على تحقيق الربح ستؤدي في النهاية إلى تآكل حقوق الملاك وبالتالي إلى التصفية.

إن مردودية المصارف في تحسن خلال سنة 2018 إذ سجلت مردودية الأموال الخاصة (العائد على رأس المال) ارتفاعا مقارنة بسنة 2017، حيث قدرت بـ 22.38 % مقابل 18.84 % في 2017 بفضل النمو الجيد للنتائج (30%) نسبة لمتوسط رأس المال (9.5%)، كما ارتفع مؤشر العائد على الأصول (مردودية الأصول) من 2.05 % سنة 2017 إلى 2.42 % سنة 2018 وهي نسبة جيدة، تعكس تحسن كفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في استخدام أصوله، وكذلك الأمر بالنسبة لهامش الربح الذي عرف ارتفاعا قدرت نسبته بـ 78.78 % في سنة 2018 مقابل 73 % في 2017، والجدول رقم (02-09) يوضح المؤشرات المختلفة لربحية الجهاز المصرفي:

الجدول رقم (02-09): مؤشرات الربحية خلال الفترة (2010-2018) (%)

المؤشرات/ السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مردودية الأموال الخاصة	26.70 %	24.58 %	22.67 %	19.00 %	23.90 %	21.48 %	17.89 %	18.84 %	22.38 %
مردودية الأصول	2.16 %	2.10 %	1.93 %	1.67 %	1.99 %	1.92 %	1.83 %	2.05 %	2.42 %
نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي	63.76 %	54.89 %	64.23 %	69.45 %	67.19 %	66.81 %	72.51 %	73.00 %	78.78 %

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

-Rapport annuel 2014, op cit, p 163.

- Rapport annuel 2018, op cit, p 91.

حسب صنف المصارف، سجلت مردودية الأموال الخاصة (العائد على رأس المال) ارتفاعا لدى كل من المصارف العمومية وكذا المصارف الخاصة، حيث بلغت على التوالي: 22.68 % في 2018 لدى المصارف العمومية (20%) في 2017)، و 21.21 % في 2018 (14.69 % في 2017) لدى المصارف الخاصة¹.

وبالمثل فقد عرف مؤشر العائد على الأصول للمصارف (المقاس بنسبة الناتج/مجموع متوسط الأصول) ارتفاعا في 2018 مقارنة بـ 2017 سواء لدى المصارف العمومية أو المصارف الخاصة، إذ سجل 3.4 % (2.6 % في 2017) بالنسبة للمصارف الخاصة، وارتفع إلى 2.3 % في 2018 (مقابل 2.0 % في 2017) بالنسبة للمصارف العمومية.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018 حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 92.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

المطلب الثاني: دور الجهاز المصرفي الجزائري في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

تعتبر الخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي للاقتصاد من أهم دعائم التنمية الاقتصادية، وبدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته، ونظرا لكون الطلب على خدمات الجهاز المصرفي مشتقا من حاجة التنمية الاقتصادية، لذلك يمكن القول أنه كلما اتسعت حدود التنمية الاقتصادية زادت الحاجة إلى وجود جهاز مصرفي أكثر تطورا وأوسع خدمات، لهذا سنتناول في هذا المطلب دور الجهاز المصرفي الجزائري في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية على المستوى الوطني، من خلال التعرف على دوره في جلب المدخرات وتعبئة الموارد المالية، وتوظيف هذه الموارد من خلال الاستثمار والتمويل، وأثرها على الناتج الإجمالي المحلي من خلال القيمة المضافة، إلى جانب دورها في تيسير ونشر الخدمات المصرفية وتوفير فرص العمل المباشرة للمجتمع الجزائري.

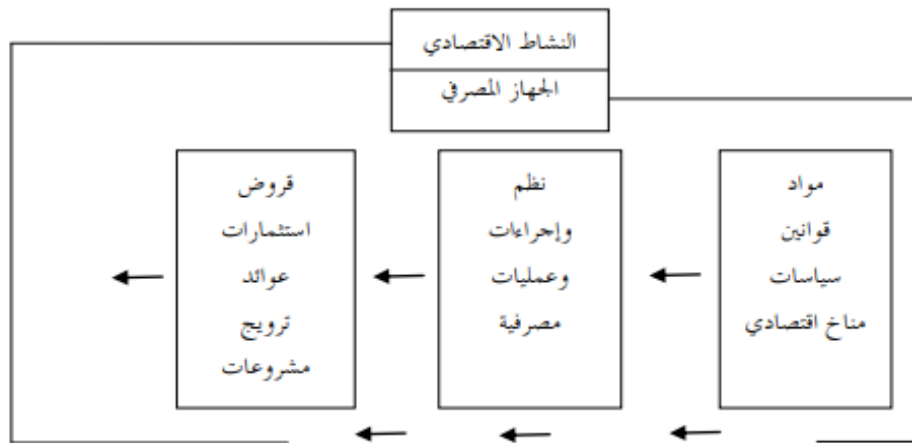
أولا-أهمية الجهاز المصرفي الجزائري في الاقتصاد الوطني:

1-تعريف الجهاز المصرفي:

يعرف الجهاز المصرفي على أنه: "المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها المصارف في البلد"¹ وهناك من يرى بأن: «الجهاز المصرفي يعتبر مجموع الأدوات والهيئات والأسواق وطرق التنظيم، والتي تسمح بتحقيق العمليات المالية وإجرائها سواء في محيط اقتصادي محلي أو دولي».²

وبالتالي يمكن تعريف الجهاز المصرفي بأنه ذلك النظام الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين، والذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات، والتي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد الوطني، ويعمل في إطار عدد من السياسات والتوجهات التي يتولاها البنك المركزي وبالتنسيق مع السياسات الاقتصادية الكلية في ظل مجموعة من القوانين الحاكمة، فالجهاز المصرفي عصب النشاط الاقتصادي في أي مجتمع، وفي هذا الإطار يمكن القول أنه طبقا لنظرية النظم فإن الجهاز المصرفي هو نظام مفتوح، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-06): الجهاز المصرفي نظام مفتوح (%)



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستجدات، الدار الجامعية، الاسكندرية-مصر، 2015، ص 22.

¹ Jean Louis Besson, **Monnaie Et Finance**, Office Des Publications Universitaires OPU, Alger, 1993, P 117.

² Elis Cohen, **Gestion Financière de l'Entreprise et Développement Financier**, Diffusion Edicef ou Ellipses Selon Pays, Canada, 1991, P 30.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

يتضح من خلال الشكل أن الجهاز المصرفي يستمد موارده من النشاط الاقتصادي في إطار مجموعة من الموارد والقوانين والسياسات ومكونات المناخ الاقتصادي والسياسي بصفة عامة، وفي ظل النظم والإجراءات تتم العمليات المصرفية المختلفة وتخرج في شكل قروض واستثمارات وعوائد وترويج مشروعات لتصب مرة أخرى في النشاط الاقتصادي الذي يصب بدوره في الجهاز المصرفي وهكذا.

2- دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية:

يعد الجهاز المصرفي المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية في البلد، فلا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو ويتطور دون وجود جهاز مصرفي، حتى أصبح المصرف مؤسسة لا يمكن الاستغناء عنها في أي نظام اقتصادي نظرا للدور الذي يؤديه في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، حيث تساهم المصارف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تسريع هذه الأخيرة من خلال قيامها بتقديم الخدمات التالية¹:

- 1 - تجميع المدخرات المبعثرة عن طريق قبولها لأشكال الودائع كافة، فتقبل المصارف التجارية ودائع تحت الطلب، وودائع توفير، وودائع لأجل...؛
- 2 - تمويل الاستثمارات حيث تستخدم المصارف المدخرات المتجمعة لديها في عمليات التمويل بما يعود بالنفع على المجتمع، فتساعد على زيادة عدد المشروعات في البلد، وتوسع القائم منها وزيادة فرص التشغيل، وتخفيض مشكلة البطالة، ورفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمع؛
- 3 - تشجيع التجارة الخارجية لتقديم التمويل غير المباشر بفتح الاعتمادات المستندية اللازمة لعمليات الاستيراد والتصدير، وتسديد أثمان المستوردات بتوفير العملات الأجنبية اللازمة لعمليات التنمية من أجل استيراد الآلات، وتحويل مخصصات التعليم وغيرها؛
- 4 - المساعدة على تنفيذ المشروعات الكبيرة بإصدار الكفالات بالنيابة عن المقاولين من أجل تسهيل قيامهم بعملهم دون تجميد رأس مال لازم لضمان قيامهم بالتنفيذ؛
- 5 - المشاركة في تقديم التمويل اللازم للمشاريع الضخمة عن طريق المشاركة في منح القروض المجمعة التي تحتاج إليها الشركات الصناعية وشركات النقل والشركات السياحية والعقارية، إذ تحتاج مثل هذه المنشآت إلى أموال ضخمة لا يستطيع مصرف واحد أن يقدمها، أو قد لا يستطيع تحمل مخاطرة إقراضها بهذا المبلغ، خاصة أن المصارف المركزية لا تسمح لمصرف أن يمنح قرضا كبيرا لعميل واحد دون موافقته، ولذا تقوم المصارف بالاشتراك في منح القرض الكبير؛
- 6 - تسهيل إجراء الحوالات وتسليمها للمواطنين، فتساهم في تقليل مخاطر نقل النقود؛
- 7 - حفظ أموال الأفراد وتسهيل معاملاتهم دون الحاجة لحمل النقود، باستخدام الشيكات وبطاقات الصرف الآلي وبطاقات الائتمان، وغيره من أدوات الدفع المستحدثة؛
- 8 - تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد.

¹ هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص 05.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

إن التطرق لموضوع الجهاز المصرفي يتم من خلال مجموع المؤسسات النقدية الوسيطة، فهي وحدها القادرة على خلق النقود -النقود القانونية ونقود الودائع-، أو بمعنى آخر هي تلك التي تستطيع أن تحول الأصول الحقيقية إلى أموال نقدية والعكس، فهي مؤسسات خالقة للنقود ومحولة لها، والهدف الأساسي من وجودها ليس سوى تهيئة للظروف لكي تؤدي النقود وظائفها وما يستتبع ذلك من عمليات نقدية ومالية: إقراض واقتراض وتمويل.... إلخ.

ثانيا- دور الجهاز المصرفي الجزائري في جذب الودائع وتوظيف الموارد:

إن للجهاز المصرفي الجزائري دورا مهما في التنمية الاقتصادية، بما يتوافر لديه من قدرات على تعبئة الموارد واستخدامها بشكل أمثل وهذا الدور هو في تزايد مستمر؛ لذا سنتناول فيما يلي دور الجهاز المصرفي الجزائري في التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات والقيام بتوجيهها أي توظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة.

1- دور الجهاز المصرفي الجزائري في جذب الودائع (تعبئة المدخرات)

يقوم الجهاز المصرفي في أي بلد بوظيفته الأساسية المتمثلة في تجميع الموارد المتمثلة في المدخرات أو الودائع من الزبائن بغية إعادة تشغيلها واستثمارها من خلال تمويل الاقتصاد والاستثمارات، وهذا بتقديم قروض طويلة أو قصيرة الأجل¹، بغية سد الفجوة الاستثمارية القائمة بين حجم المدخرات الحقيقية وحجم الأموال المطلوب استثمارها داخل المجتمع لتحقيق معدلات التنمية، حيث يعتبر تجميع المدخرات والودائع سواء عند الطلب أو لأجل من أهم المؤشرات اللازمة لتقييم دور المصارف في الاقتصاد الوطني²، لأن الادخار يعتبر أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي³، أي أن الجهاز المصرفي يعتبر الوسيط بين الأموال التي تبحث عن الاستثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن التمويل العام⁴.

1-1- أنواع الودائع في الجهاز المصرفي الجزائري:

حيث تعرف الوديعة بأنها: اتفاق بين المصرف والعميل بحيث يقوم هذا العميل بمقتضاها بدفع مبلغ معين من النقود لاستخدام وسيلة من وسائل الدفع (نقدا، شيك،... إلخ) و يلتزم المصرف برد هذا المبلغ عند الطلب أو حين حلول الأجل، كما يلتزم أيضا بدفع فوائد على هذه الوديعة⁵، كما عرفها قانون النقد والقرض (90 - 10) في المادة 111 منه والأمر (03 - 11) المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض في المادة 67 منه بأنها: "تعتبر أموالا متلقاة من الجمهور تلك التي يتم تلقيها من الغير ولا سيما بشكل ودائع، مع حق استعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها"⁶، وبالتالي يمكن

¹ A. Boudinot, J.C. Frabot, **Technique et Pratique Bancaires**, 4eme Edition, Editions Sirey, Paris, France, 1978, p 15.

² **Lexique de Banque et de Bourse**, 3 Edition, Blanche-Sousi-Roubi, Dalloz, Paris, France, 1990, P19.

³ بتصرف من: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستحدثات (منهج متكامل)، مرجع سبق ذكره، ص 210.

⁴ Michel Mathieu, **L'Exploitant Bancaire Et le Risque Crédit**, Avec le Partenariat de L'IFCAM-CETCA, Paris 1995, P123.

⁵ **Lexique de Gestion**, 5 Edition, éditions Dalloz, Paris, France, 2000, P 145.

⁶ المادة 111 من قانون النقد والقرض (90 - 10)، الصادرة في الجريدة الرسمية بتاريخ 1990/04/18، العدد 16، ص 532.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

القول بأن الوديعة هي عبارة عن المبالغ المصرح بها بأي عملة، والمودعة لدى المصرف والواجبة الدفع أو التأدية عند الطلب أو بعد إنذار في تاريخ استحقاق معين. والودائع المصرفية على أنواع تتمثل في:¹

- **الودائع تحت الطلب (الودائع الجارية) Dépôts a vue**: وهي تلك الودائع التي يمكن للعميل السحب منها في أي وقت يشاء وبمجرد إبداء رغبته في ذلك، دون إشعار مسبق ودون انتظار حلول أجل معين، فعادة ما لا يمنح المصرف عن هذه الوديعة فائدة أو يمنح فائدة ضئيلة.

- **الودائع لأجل Dépôts a Terme**: هي تلك الودائع التي لا يحق للعميل المودع طلب ردها إلا بعد مدة معينة من الإيداع، وهي أكثر فائدة للمصرف إذ يتمتع بحرية أوفر في استعمالها، ويكون سعر الفائدة فيها مرتفعا نسبيا.

- **الودائع بشرط الإخطار السابق Dépôts Pré avis**: هي ودائع غير محددة المدة حيث لا يحدد العميل عند الإيداع موعدا لسحبها أو استردادها، غير أن العميل يلتزم بضرورة إخطار المصرف برغبته في سحبها قبل الموعد الذي يريده بمدة معينة محدد له المبلغ المراد سحبه وتاريخ السحب، وتكون الفائدة الممنوحة في هذه الحالة أيضا ضئيلة.

وبالتالي فإن الجهاز المصرفي يلعب دورا في تجميع المدخرات والأموال الفائضة عن حاجة الأفراد والقطاعات في انتظار إعادة طلبها، لتوجيهها لخدمة خطة التنمية الاقتصادية، لأن عملية التنمية تعتمد بدرجة كبيرة على المدخرات الوطنية.

1-2- الموارد المجمعة في الجهاز المصرفي الجزائري:

1-2-1- تطور إجمالي الموارد المجمعة:

تمثل الودائع بأشكالها المختلفة الآلية الرئيسية التي تطرحها المصارف الجزائرية لتعبئة المدخرات، حيث أن الجهاز المصرفي الجزائري في سياسته لإدارة الودائع يعتمد بصفة كبيرة على الودائع تحت الطلب والودائع لأجل، حيث نلاحظ ارتفاع نشاط جمع الموارد تحت الطلب ولأجل للمصارف الجزائرية بـ 29 % في 2018 مقابل 20.5 % في 2017 بالنسبة للودائع تحت الطلب؛ أما فيما يخص تطور الودائع لأجل، ارتفعت قيمتها من 4 708.5 مليار دج في نهاية 2017 إلى 5 232.6 مليار دج في نهاية 2018 ما يمثل زيادة بنسبة 11.1%؛ وسجلت الودائع المخصصة كضمان للالتزام بالتوقيع للمصارف (الاعتماد المستندي، الضمانات والكفالات) انخفاضا بنسبة 21%، ويرتبط هذا الانخفاض بالأخص بودائع الضمان للاعتماد المستندي، ويمكن توضيح ذلك من خلال البيانات التالية الموضحة في الجدول رقم (02-10):

¹ Henri Bernard, **Le Crédit et Les Banques**, Editions Sirey, Paris-France, 1964, 16^{eme} Edition, P 519.
-Luc. Bernet Rollande, **Principes de Technique Bancaire**, Dunod, Paris- France, 2008, 25^{eme} Edition, P94-98.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

الجدول رقم (02-10): هيكل الودائع في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2018)

(الوحدة: مليار دينار، نهاية المدة)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	نوع الودائع/ السنوات
4880.5	4499.0	3732.2	3891.7	4434.8	3537.5	3356.4	3495.8	2870.8	ودائع تحت الطلب:
4054.7	3765.5	3060.5	3297.7	3712.1	2942.2	2823.3	3095.8	2569.5	- المصارف العمومية
825.8	733.5	671.7	594.0	722.7	595.3	533.1	400.0	301.2	- المصارف الخاصة
5232.6	4708.5	4409.3	4443.4	4083.7	3691.7	3333.6	2787.5	2524.3	ودائع لأجل:
4738.3	4233.0	4010.8	4075.8	3793.6	3380.4	3053.6	2552.3	2333.5	- المصارف العمومية:
544.1	456.9	412.8	428.8	348.8	324.2	295.6	272.4	253.7	بما فيها الودائع بالعملة الصعبة.
494.3	475.5	398.6	367.6	290.01	311.3	280.0	235.2	190.8	- المصارف الخاصة:
106.0	86.5	66.6	67.2	56.0	45.7	43.3	31.2	35.4	بما فيها الودائع بالعملة الصعبة.
809.6	782.1	833.7	751.3	494.4	419.4	426.2	351.7	323.1	ودائع لضمانات*:
2.9	2.1	3.9	8.8	1.4	3.0	3.8	1.2	3.3	- المصارف العمومية:
182.9	242.6	104.7	114.4	104.6	138.8	121.8	98.0	101.0	بما فيها الودائع بالعملة الصعبة.
6.2	4.6	6.3	1.8	1.9	1.4	1.1	1.6	6.5	- المصارف الخاصة:
10922.7	10232.2	9079.9	9200.8	9117.5	7787.4	7238.0	6733.0	5819.1	إجمالي الموارد المجمعة:
%86.24	%85.81	%87.06	%88.30	%87.7	%86.6	%87.1	%89.1	%89.8	- حصة المصارف العمومية
%13.76	%14.19	%12.94	%11.70	%12.3	%13.4	%12.9	%10.9	%10.2	- حصة المصارف الخاصة

*: ودائع بضمانات الالتزامات بالتوقيع (الاعتمادات المستندية، كفالات وضمانات).

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

-Rapport annuel 2014, op cit, p 76.

- Rapport annuel 2018, op cit, p 77.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (02-10) الذي يوضح تطور هيكل الودائع في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2010-2018 ما يلي:

- منذ سنة 2016 تشهد الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع في الجهاز المصرفي الجزائري ارتفاعا، حيث بلغت سنة 2016 ما قيمته 3732.2 مليار دج لترتفع سنة 2018 حيث بلغت 4880.5 مليار دج، هذا التزايد راجع إلى ارتفاع الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات بعد تحسن أسعار النفط والتي كانت تسجل أدنى مستوياتها نهاية 2014 إلى بداية 2016، بالأخص في المصارف العمومية، أين ارتفعت بنسبة 19.1%؛ أما خارج قطاع المحروقات، فقد ارتفعت الودائع تحت الطلب لدى المصارف بنسبة 5.1% مع نهاية سنة 2018 مقابل 8.6 % في نهاية 2017.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

- سجلت الودائع لأجل ارتفاعا ملحوظا خلال سنوات الدراسة، حيث بلغت سنة 2014 قيمة 4083.7 مليار دينار أي ما نسبته 44.7 % إلى إجمالي الودائع، لتواصل ارتفاعها حيث انتقلت في نهاية سنة 2018 إلى 5232.6 مليار دج، وهذا ما يسمح للمصارف من إمكانية التوسع في منح القروض القصيرة والطويلة الأجل؛ أما بالنسبة للودائع بالعملة الصعبة والتي تنضم للودائع لأجل، فقد ارتفعت بنسبة 19.6% بالنسبة لكامل النظام المصرفي (19.1% في المصارف العمومية و 22.4% في المصارف الخاصة). وعلى العموم فإن حصة الودائع لأجل في إجمالي الودائع المجمعة (تحت الطلب ولأجل) انتقلت من 51.1% في نهاية 2017 إلى 51.7% في نهاية 2018.

- أما الودائع للالتزامات بالتوقيع للمصارف (الاعتماد المستندي، الضمانات والكفالات) فقد انخفضت بنسبة 21.0% في 2018، هذا الانخفاض يرتبط بالأخص بودائع الضمان للاعتماد المستندي (-28.2%) وهو أكثر ارتفاعا في المصارف الخاصة (-22.4%) منها في المصارف العمومية (-19.9%)؛

- وإجمالا فإن حصة المصارف العمومية من مجموع الودائع للجهاز المصرفي الجزائري ارتفعت خلال سنة 2018 بتسجيلها 86.2% من إجمالي الموارد المجمعة من طرف مجموع المصارف، فيما عرفت حصة المصارف الخاصة انخفاضاً وانتقلت من 14.2% في نهاية 2017 إلى 13.8% في نهاية 2018 والتي تبقى ضئيلة مقارنة بالمصارف العمومية.

1-2-2- توزيع الودائع حسب القطاعات المؤسسية:

فإذا نظرنا إلى توزيع الودائع حسب القطاع القانوني، فيمكن ملاحظة التالي:

الجدول رقم (02-11): توزيع الودائع حسب القطاع القانوني خلال الفترة (2010-2018)

(الوحدة: مليار دينار، نهاية المدة)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	ودائع حسب القطاع/ السنوات
4880.5	4499.0	3732.2	3891.7	4434.7	3537.5	3356.4	3495.8	2870.7	<u>ودائع تحت الطلب:</u> -مؤسسات وهيئات عمومية أخرى -مؤسسات خاصة -الأسر والجمعيات -آخرون*
2542.6	2325.8	1775.9	2023.4	2375.2	1822.8	1818.6	2243.7	1787.7	
1340.8	1132.4	1099.9	1076.2	1173.8	1013.0	888.5	746.3	672.2	
621.9	541.7	532.1	451.6	421.2	390.8	335.7	293.4	238.5	
375.2	499.1	324.3	340.5	464.5	310.9	313.6	212.4	172.3	
5232.6	4708.5	4409.2	4443.3	4083.8	3691.7	3333.6	2787.5	2524.3	<u>ودائع لأجل:</u> -مؤسسات وهيئات عمومية أخرى -مؤسسات خاصة -الأسر والجمعيات -آخرون*
1222.9	1174.7	1084.8	1222.9	1189.1	1022.5	862.9	625.7	579.5	
507.4	446.2	370.2	383.4	279.7	285.0	233.2	212.9	184.5	
3254.2	3001.4	2881.9	2756.0	2515.6	2312.4	2187.2	1939.4	1751.0	
248.1	86.1	72.3	81.0	99.4	71.8	50.3	9.5	9.3	
809.6	1024.7	938.4	865.7	599.0	558.2	548.0	449.7	424.1	ودائع للضمان (القروض المستندي كفالات)**
10922.7	10232.2	9079.8	9200.7	9117.5	7787.4	7238.0	6733.0	5819.1	<u>المجموع:</u> -حصة القطاع العمومي*** -حصة القطاع الخاص***
%39.7	%40.6	%36.9	%41.0	%44.8	%41.6	%42.04	%47.3	%45.4	
%60.3	%59.4	%63.1	%59.0	%55.2	%58.4	%57.6	%52.7	%54.6	

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

*عمليات قيد الإجراء لم تدخل بعد في رصيد الزبائن.

**الودائع المخصصة كضمان للالتزامات بالتوقيع لم يتم اتباعها حسب القطاعات؛

*** حصة القطاع لجموع الودائع خارج ودائع الضمان وودائع أخرى.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

-Rapport annuel 2014, op cit, p 77.

- Rapport annuel 2018, op cit, p 80.

من خلال الجدول رقم (02-11) يمكن ملاحظة ما يلي:

- على مستوى القطاع الاقتصادي العمومي، عرفت الودائع تحت الطلب للمؤسسات العمومية والهيئات العمومية الأخرى ارتفاعا بما يعادل 9.3 % في 2018 منتقلة من 2 325.8 مليار دينار في نهاية 2017 الى 2 542.6 مليار دينار في نهاية 2018 ممثلة بذلك 67.5% من إجمالي ودائع القطاع العمومي مقابل 66.4 % في نهاية 2017، أي وتيرة تزايد الودائع تحت الطلب أدنى بكثير من تلك المسجلة في 2017 قدرت بـ 31.0 %، كما سجلت الودائع لأجل للمصارف العمومية، ارتفاعا بنسبة 4.1 % في 2018 مقابل تطور بـ 8.3 % في 2017 وتراجعا بـ 11.3 % في 2016.

- فيما يتعلق بالقطاع الاقتصادي الخاص، يعتبر الارتفاع المسجل في الودائع المجمعة من المؤسسات الخاصة (17.1 % في 2018 مقابل 7.4 % في 2017)، أكبر من تلك المجمعة من الأسر والجمعيات (9.4 % في 2018 مقابل 3.8 % في 2017). كذلك وعلى غرار السنوات السابقة، وعلى الرغم من انخفاضها مقارنة بقيمتها في 2017 و 2016، تبقى حصة ودائع الأسر والجمعيات بالنسبة لإجمالي ودائع القطاع الخاص معتبرة (67.7 % مقابل 69.2 % في نهاية 2017 و 69.9 % في نهاية 2016).

- في الأخير ومن حيث الحصة النسبية، في نهاية 2018، تمثل الودائع تحت الطلب ولأجل المجمعة لدى المؤسسات والهيئات العمومية الأخرى، الأسر والمؤسسات الخاصة على التوالي 37.2 %، 38.3 % و 18.3 % من إجمالي مقابل 38.0 %، 38.5 % و 17.1 % في نهاية 2017. وتتقاسم هيئات الضمان الاجتماعي، التقاعد والتأمينات، المؤسسات الخاصة غير ربحية في خدمة الأسر والادارة المحلية الباقي والمقدر بـ 6.2 % في نهاية 2018 مقابل 6.4 % في نهاية 2017.

* وبالتالي ما يمكن قوله أنّ استراتيجية جلب الودائع خصوصا الادخار العائلي وادخار القطاع الخاص من طرف الجهاز المصرفي الجزائري تبقى ضعيفة، نظرا لسوء التوزيع الجغرافي للوحدات والفروع المصرفية، إضافة إلى عدم الاهتمام بالسياسات التسويقية لتحفيز الأفراد على الادخار، وعدم تنوع المنتجات والخدمات المصرفية التي يقدمها الجهاز المصرفي الجزائري، بالإضافة إلى ضعف ثقافة الادخار (الثقافة المصرفية) لدى الكثير المواطنين.

2- دور الجهاز المصرفي الجزائري في توظيف الموارد (تقديم القروض):

يعتبر الإقراض المحور الرئيسي لعمل الجهاز المصرفي، فبعد تجميعه للمدخرات يقوم بتشغيل وتوظيف هذه الأموال عن طريق الإقراض، إذ تعتبر القروض المورد الرئيسي الذي يعتمد عليه الجهاز المصرفي في إيراداته حيث تمثل الجانب الأكبر من الاستخدامات، والقروض هي التي تمكن الجهاز المصرفي من دفع الفوائد المستحقة للمودعين لديه، ومن تدبير قدر من

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

الريح مع إمكانية احتفاظ الجهاز المصرفي بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب لعملائه¹، وبالتالي فالجهاز المصرفي يمنح القروض لمختلف العملاء وبمختلف الآجال².

2-1- أنواع القروض في الجهاز المصرفي الجزائري:

وتعرف القروض المصرفية بأنها " تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة³، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسارة"، وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية. كما عرفها قانون النقد والقرض (90-10) في المادة 112 (وأیضا في المادة 68 من الامر 03-11 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض) بأنها وفي مفهوم هذا القانون: "تشكل عملية قرض كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه ولمصلحة الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان، وتعتبر بمثابة عمليات قرض الإيجار المقرونة بحق خيار الشراء ولا سيما عمليات الإقراض التجاري"⁴.

وبالتالي فإن القروض هي عبارة عن الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما يضع تحت تصرفه مبلغا من المال لفترة محددة يُتفق عليها بين الطرفين، حيث يقوم المقترض في نهاية المدة بالالتزام لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف.

وتقسم القروض التي تقدمها المصارف وفق عدة معايير إلى عدة أنواع نذكر منها وباختصار ما يلي⁵:

- **قروض موجهة لتمويل نشاط الاستغلال للمنشآت:** مثل خصم الأوراق المالية، اعتمادات الصندوق، السحب على المكشوف، القروض بتوقيع،.... إلخ، وتقسم حسب آجالها إلى قروض قصيرة مدتها لا تتجاوز السنة، وقروض متوسطة وأخرى طويلة الأجل.

- **حسب الضمانات المقدمة:** القروض غير مكفولة بضمان، والقروض المكفولة بضمان إما ضمانات شخصية أو عينية.

- **حسب النشاط الاقتصادي المراد تمويله:** تنقسم إلى قروض الاستغلال، قروض الاستهلاك وقروض الاستثمار وقروض تمويل التجارة الخارجية.

حيث يجب أن يلتزم الجهاز المصرفي في سياسته الوطنية باعتباريات عديدة أهمها السيولة والربحية والضوابط المختلفة التي يقوم البنك المركزي بوضعها، للحد من التوسع النقدي والائتمان ولترشيد استخدام الائتمان المحلي والحد من

¹ محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية-مصر، 2005، ص 389.

² Luc Bernet Rollande, **Principes de Technique Bancaire**, Dunod, Paris, France, 2004, 23^{eme} Edition, P9.

³ عبد المعطي عبد الحميد، المصارف الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية-مصر، 2000، ص 103.

⁴ المادة 112 من قانون النقد والقرض (90-10)، الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 18/04/1990، العدد 16، ص 532.

⁵ -KPMG, **Guide Investir en Algérie – 2017**, KPMG Algérie SPA, Alger, P 129.

-Philippe Monnier & Sandrine Mahier-Lefrançois, **Les Techniques Bancaires (Pratiques Application Corrigées)**, Dunod Paris, France, 2008, P187-192.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

التضخم، لذلك يراعي دائما الجهاز المصرفي في عملية توظيف والاستثمار وتمويل المشروعات الموائمة بين سياساته في التوظيف وبين الالتزام بضوابط البنك المركزي.

يقوم الجهاز المصرفي الجزائري بالإقراض، أي إمداد الأفراد والمؤسسات والمنشآت بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المقترض بسداد تلك الأموال والفوائد والعمولات المستحقة عليها، حيث تقدم المصارف الجزائرية قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، فبالتالي فهي تعمل على إمداد الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة باعتبارها أساس التقدم الاقتصادي.

2-2- القروض الموزعة في الجهاز المصرفي الجزائري:

2-2-1- توزيع إجمالي القروض في الاقتصاد الوطني:

بلغت القروض المصرفية الموجهة للاقتصاد، بعد طرح القروض المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية، 9 974 مليار دينار في 2018 مقابل 8877.9 مليار دينار في 2017، مسجلة نموا بنسبة 12.35% سنة 2018 في حين سجلت سنة 2017 نسبة نمو قدرت ب 12.27%.

والجدول رقم (02-12) يظهر طابع نشاط القروض المصرفية الموجهة للاقتصاد كمايلي:

الجدول رقم (02-12): هيكل القروض في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2018)

(الوحدة: مليار دينار، نهاية المدة)

نوع القروض / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القروض الموجهة للقطاع العمومي	1461.4	1742.3	2040.7	2434.3	3382.9	3688.9	3952.8	4311.8	4944.2
- المصارف العمومية:	1461.3	1742.3	2040.7	2434.3	3373.4	3679.5	3943.3	4302.3	4934.7
- قروض مباشرة	1388.4	1703.3	2010.6	2409.4	3210.3	3521.9	3789.5	4154.0	4786.0
- شراء سندات	72.9	39.0	30.1	24.9	163.1	157.6	153.8	148.3	148.7
- المصارف الخاصة:	0.1	0.0	0.0	0.0	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5
- قروض مباشرة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
- شراء سندات	0.1	0.0	0.0	0.0	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5
القروض الموجهة للقطاع الخاص	1803.3	1982.5	2244.9	2720.2	3120.0	3586.6	3955.0	4566.1	5029.9
- المصارف العمومية:	1374.5	1451.7	1675.4	2023.2	2338.7	2687.1	2982.0	3401.7	3701.4
- قروض مباشرة	1364.1	1442.8	1669.0	2016.8	2338.5	2685.4	2982.0	3401.7	3701.4
- شراء سندات	10.4	8.9	6.4	6.4	0.2	1.7	0.0	0.0	0.0
- المصارف الخاصة:	430.8	530.7	569.5	697.0	781.3	899.5	973.0	1164.4	1328.5
- قروض مباشرة	430.6	530.6	569.4	696.9	781.3	899.5	973.0	1164.4	1328.5
- شراء سندات	0.2	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مجموع القروض الممنوحة الصافية من القروض المعاد شراؤها	3266.7	3724.7	4285.6	5154.5	6502.9	7275.6	7907.8	8877.9	9974.0
حصة المصارف العمومية	%86.8	%85.8	%86.7	%86.5	%87.8	%87.5	%87.6	%86.8	%86.6
حصة المصارف الخاصة	%13.2	%14.2	%13.3	%13.5	%12.2	%12.5	%12.4	%13.2	%13.4

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

-Rapport annuel 2014, op cit, p 79.

- Rapport annuel 2018, op cit, p 82.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

من خلال الجدول رقم (02-12) نلاحظ ما يلي:

- منذ 2010 فإن مجموع القروض الموجهة للاقتصاد تشهد نموا مستمرا، حيث ارتفعت قيمتها من 3266.7 مليار دج سنة 2010 إلى 9974.0 مليار دج سنة 2018، وفي 2018 سجلت حصة القروض الممنوحة للقطاع العمومي ارتفاعا ب 14.67% وكذلك الأمر بالنسب للقروض الممنوحة للقطاع الخاص والتي ارتفعت ب 10.16% وهي تخص تمويل المؤسسات الخاصة والأسر، وهو قطاع يعرف ادخاره المالي ارتفاعا محسوسا، ويبقى جزءا كبيرا من ادخاره هذا مستقرا في هذه السنوات الأخيرة، مما يعزز الموارد المستقرة للمصارف.

- من حيث مساهمتها في نمو القروض الموجهة للاقتصاد، ساهمت القروض الممنوحة للقطاع العمومي بما يعادل 57.69% وساهمت تلك الممنوحة للقطاع الخاص ب 42.31% على عكس سنوات 2015 و 2016 و 2017، ويتجلى النمو الطفيف للقروض الممنوحة للقطاع الخاص بتراجع في حصتها في إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد والتي انتقلت من 51.4% في 2017 إلى 50.43% في 2018 (للتذكير بلغت هذه الحصة 52.8% في 2013).

- تبقى القروض الموزعة من طرف المصارف العمومية، الملتزمة بصفة كبيرة بتمويل المشاريع الكبرى للمؤسسات العمومية، مهيمنة بنسبة 86.59% في حصة السوق، مقابل 13.41% للمصارف الخاصة. حيث تضمن المصارف العمومية بصفة كلية التمويل المباشر للقطاع الاقتصادي العمومي وتبقى حصتها في تمويل القطاع الخاص مهمة (73.59% مقابل 74.50% في 2017).

- خلال سنة 2018، ارتفعت القروض الممنوحة من طرف المصارف العمومية بنسبة 12.10% مقابل 11.24% في 2017. أما فيما يتعلق بوتيرة توسع القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة والممنوحة تقريبا بصفة حصرية للقطاع الخاص فقد قدرت ب 13.98% مقابل 19.47% في 2017.

- في ظل غياب أسواق مالية متطورة، تضمن وتغطي القروض المباشرة بطريقة شبه كلية تمويل الاقتصاد بما يساوي 98.4%؛ وتضمن هذه القروض التمويل للقطاع الخاص بأكمله و 96.8% من تمويل القطاع العمومي (في مقابل 96.3% للقطاع العمومي خلال 2017).

2-2-2- توزيع القروض حسب مدتها:

في حين إذا درسنا توزيع القروض الممنوحة للاقتصاد الوطني حسب مدة الاستحقاق، فيمكننا إعطاء الجدول الموالي:

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

الجدول رقم (02- 13) : توزيع القروض الممنوحة حسب مدتها خلال الفترة (2010-2018)

(الوحدة: مليار دينار، نهاية المدة)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	القروض حسب المدة/ السنوات
2687.1	2298.0	1914.2	1710.6	1608.7	1423.4	1361.6	1363.0	13.11.0	قروض قصيرة الأجل
1845.2	1583.7	1334.1	1152.4	1091.0	936.4	973.9	999.6	1045.4	-المصارف العمومية:
841.9	714.3	580.1	558.2	517.7	487.0	387.7	363.4	265.5	- المصارف الخاصة:
7287.0	6579.9	5993.6	5564.9	4894.2	3731.1	2924.02	2361.7	1955.7	قروض متوسطة وطويلة الأجل
6709.9	6120.3	5591.2	5214.1	4621.1	3521.0	2742.22	21.94.4	1790.4	- المصارف العمومية:
496.1	459.6	402.4	350.8	273.1	210.1	181.8	167.3	165.3	- المصارف الخاصة:
9974.0	8877.9	7907.8	7275.6	6502.9	5154.5	4285.6	3724.7	3266.7	مجموع القروض الممنوحة الصافية من القروض المراد شراؤها
%26.9	%25.9	%24.2	%23.5	%24.7	%27.6	%31.8	36.65	%40.1	- حصة القروض قصيرة الأجل
%73.1	%74.1	%75.8	%76.5	%75.3	%72.4	%68.2	%63.4	%59.9	- حصة القروض المتوسطة وطويلة الأجل

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

-Rapport annuel 2014, op cit, p 80.

- Rapport annuel 2018, op cit, p 84.

من خلال الجدول رقم (02-13) يمكن قراءة ما يلي:

-ويؤكد هيكل قائم القروض الموزعة من طرف المصارف في نهاية 2018 المستوى المرتفع للقروض متوسطة وطويلة الأجل وكذا القروض الطويلة الأجل المتعلقة بتمويل استثمارات المؤسسات العمومية (كتمويل الاستثمارات في قطاعي الطاقة والماء). وبلغت الحصة النسبية لهذه القروض 73.1 % (بينما قدرت ب 74.1 % في نهاية 2017) من إجمالي القروض الموزعة، مقابل 26.9 % فيما يخص القروض القصيرة الأجل (25.9 % في نهاية 2017).

-في نهاية 2018 مثلت القروض المتوسطة وطويلة الأجل الموزعة من طرف المصارف العمومية 78.63 % من إجمالي القروض، مقابل 79.44 % في نهاية 2017 و 80.74 % في 2016. وبالنسبة للمصارف الخاصة فإن حصتها والتي بلغت مستوى 40.96 % في نهاية 2016 قد تراجعت تدريجيا لتبلغ 39.15 % في نهاية 2017 مقابل 37.1 % في 2018.

- وساهم الارتفاع في القروض الرهنية والقروض الموجهة لتمويل سلع معمرة أخرى لفائدة الأسر في الاتجاه التصاعدي للقروض المتوسطة وطويلة الأجل، فقد انتقل قائمها من 483.3 مليار دينار نهاية 2016 إلى 561.9 مليار دينار نهاية 2017 ليبلغ 591.3 مليار دينار نهاية 2018، ليسجل بذلك نموا قدره 5.24 % في 2018 مقابل 16.26 % سنة 2017. كما نشير أن ما يقارب ثلثي (3/2) هذا النوع من القروض منحت من طرف الصندوق الوطني للتوفير.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

من خلال ما تقدم نستنتج أنه يترتب على القروض المختلفة المقدمة من قبل الجهاز المصرفي الجزائري العديد من النتائج والدور التنموي لها أهمها:

- 1 - تقوم القروض المقدمة بدور مهم في الاقتصاد حيث تعتمد عليها مختلف الأنشطة الاقتصادية الاستثمارية منها والتجارية، للحصول على احتياجاتها من السيولة النقدية اللازمة لتغطية نفقات عملياتها الداخلية والخارجية؛
 - 2 - يؤثر حجم القروض على الوضع الاقتصادي العام، فالإفراط أو المبالغة في حجم القروض قد يؤدي إلى آثار تضخمية سلبية، والانكماش في منح القروض قد يؤدي إلى صعوبة استمرار المشروعات في تنفيذ وإنجاز أعمالها، وبالتالي الحد من مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك يجب أن يكون مستوى القروض متوازنا وملبيا لاحتياجات التمويل الفعلي والحقيقي للاقتصاد الوطني، ما يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية المأمولة.
 - 3 - تمويل خطة التنمية الاقتصادية الوطنية حيث يكون التمويل المقدم لغرض واضح ومحدد ومواكب لسياسة وتوجهات الدولة، وذلك برصد الغلاف المالي اللازم لقطاعي الزراعة والصناعة لما لهذين القطاعين من دور حيوي في توفير احتياجات المجتمع (الاكتفاء الذاتي) ورفع معدل نمو الصادرات والحد من الاستيراد وذلك بالإضافة إلى تمويل التجار بما يتناسب مع مراكزهم المالية، وبالشكل الذي يمكنهم من تنمية انشطتهم في سهولة ويسر، وتجنب التعرض للاختناقات أو الأزمات المالية.
 - 4- القيام بتمويل التجارة الدولية وإصدار خطابات الضمان (الداخلية والخارجية).
- وبالتالي فإن القروض تلعب دور ريادي ومهم في تحريك الاقتصاد وابعاشه مما يؤثر بالإيجاب على عملية التنمية.

المبحث الرابع: مواكبة الجهاز المصرفي الجزائري للمعايير الاحترازية في ظل اتفاقيات بازل

إن وجود قطاع مصرفي كفؤ وفعال يخدم الاقتصاد الوطني والتغيرات الجوهرية في السياسة النقدية يتطلب تفعيل أسس ومعايير الرقابة والإشراف بما يواكب المعايير الدولية، بالإضافة إلى تنظيم النشاط المصرفي مما يساهم في انخفاض نسبة القروض المتعثرة وارتفاع المعدلات المناسبة لكفاية رأس المال.

وقبل التطرق لتطبيق المصارف الجزائرية للقواعد الاحترازية يجدر بنا التكلم عن أسباب نشأة هذه القواعد:

المنشأ: يعود منشأ قواعد الحيلة المصرفية إلى سلسلة أزمات الملاحة التي عرفتھا المصارف الدولية في الثمانينات، منها مصرف هرستل (Herstatt) ببريطانيا وجميعيات الادخار والإقراض بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسبب الخطأ التقليدي المتمثل في الاقتراض لأجل قصير والإقراض لأجل طويل، وكذلك قبول الودائع لأجل قصيرة واستثمارها في قروض عقارية طويلة الأجل. ومع تحرير سوق الفائدة على الودائع، أتاحت الفرصة للمودعين لتوظيف أموالهم في صناديق الاستثمار التي تعمل في السوق النقدي. وهكذا شهدت جميعيات الادخار والإقراض انكماشاً حاداً في ودائعها وفي هوامش أرباحها (حيث بلغت خسارتها آنذاك 6 مليون دولاراً)¹، وبالتالي كانت ردة فعل السلطات الرقابية آنذاك تهدف إلى التخفيف من حدة الأزمة، وأصبح من الضروري وجود قواعد للحيلة المصرفية تقوم على أساس الرقابة العقلانية. ومن ثم كانت هذه القواعد بمثابة الضامن لمنافسة محكمة ولحد معين من رأس مال المصارف لمواجهة أزمات السيولة التي تنجر عن أنشطة الاقتراض المختلفة. فما هي إذن قواعد الحيلة (الحذر) المصرفية؟

¹ حياة نجار، الإصلاحات النقدية ومكانة الحيلة المصرفية بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 06.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

مفهومها: قواعد الحيلة المصرفية هي بمثابة معايير (مقاييس) وقائية للتسيير يجب احترامها والتقييد بها بصفة دائمة من طرف مؤسسات القرض سواء تعلق الأمر بالملاءة، السيولة أو تسيير الخطر، وذلك بهدف تحقيق بنية مالية متوازنة وحد ملائم من رأس المال¹.

إن إرساء مثل هذه القواعد على مستوى أنشطة المصارف يهدف أساسا إلى إرساء قواعد صلبة للرقابة المصرفية قوامها حماية النظام المصرفي من الأزمات التي تشكل عائقا أمام استمراره ورفع أدائه، ومن ثمة حماية جمهور المودعين وضمان توازن النظام المالي بصفة عامة.

بروز أهمية قواعد الحيلة المصرفية في قانون النقد والقرض: إن بروز أهمية الحيلة المصرفية تعود إلى قانون النقد والقرض، هذا الأخير الذي يعد بمثابة إسناد تشريعي للإصلاحات التي حظي بها الجهاز المصرفي، حيث جعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريعات المصرفية المعمول بها في البلدان المتطورة².

ونظرا لطبيعة هيكل وتنظيم الجهاز المصرفي الجزائري فإنه لم يعرف الطريق إلى تطبيق المعايير الرقابية للجنة بازل، إلا بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10، إذ اقتضت الرقابة المصرفية قبل سنة 1990 في جانب الودائع على إلزام المصارف بحيازة سندات الخزينة، أما في جانب القروض فتم الاعتماد على رقابة القروض الممنوحة للاقتصاد (الموافقة الأولية لبنك الجزائر على منح القرض) من جهة، وعلى الأهداف الكمية الموضوعة من طرف السياسة النقدية (الموافقة على إجراء عملية إعادة الخصم) من جهة أخرى³، وهو دليل على محدودية المراقبة المصرفية قبل صدور قانون 10-90 فيما بعد أدرجت معايير لجنة بازل ضمنيا ضمن القواعد الاحترازية⁴ Les règles prudentielles التي أصدرها بنك الجزائر.

وأول هذه القواعد جاءت ضمن التعليم رقم 91-09 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 01/08/1991 والمتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية في تسيير المصارف والمؤسسات المالية والتعليم رقم 91-34 في 14 نوفمبر 1991 والمتعلقة بتحديد النظم الاحترازية في تسيير المصارف والمؤسسات المالية⁵ والتي شرع في تطبيقها ابتداء من 01 جانفي 1992.

المطلب الأول: واقع تطبيق المصارف الجزائرية لاتفاقيات بازل:

يعتبر التنظيم الحذر للأخطار محورا أساسيا في استراتيجية المصارف المركزية لضمان استقرار الأنظمة المصرفية، حيث يسهر بنك الجزائر على رقابة مدى التزام المصارف والمؤسسات بالحد الأدنى من قواعد الحيلة والحذر المطبقة عليها والتي تسمح لها بتحليل مستمر لمردوديتها وملاءمتها وسيولتها ومرونتها وتكيفها مع المحيط التنافسي الجديد.

¹ Les règles prudentielles, convergence N°: 9, Juin 2002.

² حياة نجار، الإصلاحات النقدية ومكانة الحيلة المصرفية بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 06.

³ Mohamed Ghernaout, Crises financière et faillite des banques algériennes, édition G.A.L, 2004

p 22

⁴ التعليم رقم 91-09 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 14/08/1991.

- التعليم رقم 94-74 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 29/11/1994.

⁵ التعليم رقم 91-34 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 14 نوفمبر 1991 والمتعلقة بتحديد النظم الاحترازية في تسيير المصارف والمؤسسات المالية.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

أولاً- قواعد النظم الاحترازية المطبقة في الجزائر وفقاً لاتفاقية بازل 1:

قام مجلس النقد والقرض بتبني نظام الحيطرة والحذر الذي يسير بصفة وقائية بالأسس العالمية والمعايير التي جاءت بها توصيات لجنة بازل 1، وقد تم تحديد هذه القواعد في التنظيم رقم 91-09 الصادر في أوت 1991 المكمل والمعدل بالأمر الرئاسي الصادر في 26 أوت 2003 الموافق لقانون النقد والقرض، إضافة إلى التعليمات رقم 94-74 الصادرة في 29 نوفمبر 1994، ومن أهم قواعد الحيطرة والحذر التي تعمل بها المصارف في الجزائر هي ما يلي:

1- فيما يتعلق بجانب الاعتماد والتسيير ورأس المال الأدنى:

أ- **الرخصة والاعتماد:** الاعتماد أهم شرط لمزاولة مهمة المصرف وهو يعبر عن سماح السلطات الوصية لهذه المؤسسة بمزاولة المهنة من خلال اعتمادها كمؤسسة قرض تنشط تحت نطاقها

ب- **المسيرين:** حسب المادة 80 من الأمر الرئاسي 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 بحيث تنص على "أنه يجب على مسيري عمليات الائتمان ألا تكون لهم سوابق عدلية.

ت- **رأس المال الأدنى:** يعتبر تحديد الحد الأدنى لرأس المال المصارف والمؤسسات المالية من أول القواعد المطبقة في النظام المصرفي الجزائري، فبموجب المادة 1 من النظام رقم 90-01 الصادر في جويلية 1990 حدد قاعدة رأس المال ب 500 مليون دج وهذا بالنسبة للمصارف التي تقوم بالعمليات الائتمانية العادية.

أما بالنسبة للمؤسسات المالية التي تقوم بكل العمليات ما عدا تلقي الودائع فحدد رأس المال ب 100 مليون دج¹، و قد تم تعديل قاعدة الحد الأدنى من رأس المال المصارف والمؤسسات المالية سنة 2004 وفقاً للنظام رقم 04-11 المؤرخ في 4 مارس 2004 حيث أصبحت متساوية 2.5 مليار دج بالنسبة للمصارف، و 500 مليون دج للمؤسسات المالية، تطبق هذه الشروط على المصارف الجزائرية العمومية والخاصة وفروع المصارف الأجنبية العاملة في الجزائر، وتم منح مهلة للالتزام بالحد الأدنى لرأس المال الجديد قدرت بستتين (2) بداية من تاريخ التعديل².

أما بعد صدور النظام رقم 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال المصارف والمؤسسات المالية والذي ألغى أحكام النظام رقم 04-11 المؤرخ في 4 مارس 2004، بحيث أصبحت قاعدة رأس المال الأدنى للمصارف التجارية تساوي 10 ملايين دج³.

الأموال الخاصة الصافية = الأموال الخاصة الأساسية + الأموال الخاصة التكميلية - عناصر الخصم

1 نسيم جلولي، مدى إمكانية تطبيق البنوك الجزائرية لمقررات لجنة بازل 2 المتعلقة بأساليب قياس مخاطر البنوك، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص 145.

2 فائزة لعراف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 123.

3 نسيم جلولي، مرجع سبق ذكره، ص 146.

2- متابعة الالتزامات والتأمين على الودائع:

إن وضع نظام لضمان الودائع والتأمين عليها يعد من المعايير الوقائية الأساسية المقترحة من طرف لجنة بازل، وهو وسيلة معالجة إفلاس المصارف من خلال صرف التعويضات للمودعين. في هذا الإطار نصت قواعد الحيلة والحذر المصرفية على ضرورة المتابعة المستمرة للقروض قبل وبعد منحها، كما أنه لابد على أي مصرف أن يقوم بالتأمين على الودائع لمواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، وذلك بهدف حماية أموال المودعين والحفاظ على مبدأ الأمان. ويعود سبب إنشاء نظام ضمان الودائع في الجزائر لعدة عوامل أهمها: أزمة الخليفة بنك مع مطلع عام 2003 وإعلان إفلاسه، وما تسبب فيه من ضياع للأموال وحقوق المودعين وضياع للمال العام (حيث تشير التقديرات إلى تحمل خزانة الدولة حوالي 1.5 مليار دولار من جراء إفلاس هذا المصرف) وفضيحة المصرف الصناعي والتجاري وإفلاسه مما خلق أزمة ثقة في القطاع المصرفي الخاص¹، وبناءً على ما سبق بالإضافة إلى عدة عوامل ومن أجل الاستجابة لتوصيات المؤسسات المالية والنقدية الدولية (FMI & BM) في إطار السعي للدخول لمنظمة التجارة العالمية OMC، قامت الجزائر بتأسيس نظام للتأمين على الودائع بمقتضى الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003² بمقتضى المادة 18 في الباب الخامس منه، وفي هذا الإطار تم تأسيس شركة ضمان الودائع المصرفية في نفس السنة (حاليا يسمى صندوق ضمان الودائع المصرفية بمقتضى النظام رقم 01-18³ المعدل والمتمم للنظام 03-04) من قبل بنك الجزائر بصفته عضو مؤسس وتعد المصارف الأخرى المساهمة الوحيدة في رأسمال هذا الصندوق بحصص متساوية⁴؛ نشير إلى أنه لا يمكن استعمال هذا الضمان إلا إذا توقف المصرف عن الدفع، كما لا يغطي هذا الضمان المبالغ التي هي عبارة عن تسبيقات المصارف فيما بينها. إن إنشاء نظام ضمان الودائع في الجزائر يهدف للحفاظ على السلامة المالية للمصارف ولتجنبها التعرض للفشل أو الاعسار المالي.

3- تغطية المخاطر:

توافقا مع مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية فيما يخص تطبيق معيار كفاية رأس المال بالمصارف الذي أصدرتها اللجنة سنة 1988 المتمثل في نسبة كوك (Ratio Coocke)، ألزم بنك الجزائر جميع المصارف والمؤسسات المالية التي تمارس نشاطها في الجزائر باحترام نسبة كفاية أو ملاءة رأس المال المحددة ب 8% وتعني هذه النسبة أن الأموال الخاصة الصافية

¹ عبد القادر بريس، أهمية ودور نظام التأمين على الودائع -مع الإشارة إلى حالة الجزائر-، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني للمنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي -واقع وتحديات-، جامعة حسنية بن بوعلي-الشلف، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004، ص 96.

² الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية عدد 52. وتنص المادة رقم 18 في الباب الخامس منه على أنه: "يجب على المصارف أن تشارك في تمويل صندوق ضمان الودائع المصرفية بالعملة الوطنية ينشؤه بنك الجزائر ويتعين على كل مصرف أن يدفع إلى الصندوق علاوة ضمان سنوية نسبتها 01% على الأكثر من مبلغ الوديعة".

³ النظام 01-18 الصادر في 30 أبريل 2018 المعدل والمتمم للنظام 03-04 الصادر في 04 مارس 2004 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، ص 25.

⁴ شهناز حمدان وزينة حمدان وفوزية العايب، نظم التأمين على الودائع -دراسة مقارنة بين النظام الماليزي الأردني والنظام الجزائري، مقال منشور في مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 03، العدد 06، ديسمبر 2020، ص 124.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

(الأموال الخاصة القاعدية + الأموال الخاصة التكميلية) لأي مؤسسة مصرفية أو مالية لا بد أن تغطي على الأقل 8% من المخاطر المحتملة.

وجاء في المادة 3 من التعليمات 74-94 المؤرخة في 29-11-1994 المتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية أن التزام المصارف بهذه النسبة (Ratio Cooke) يكون تدريجيا على مراحل، حيث أوجب على المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر بعد إصدار قانون النقد والقرض 90-10 أن تعمل على جعل هذه النسبة مساوية إلى 8% ابتداءً من نهاية 1999¹.

$$\text{معيار Cooke} = \frac{\text{مجموع الأموال الصافية الخاصة للمصرف}}{\text{التعهدات المرجحة بأوزان مخاطرة}} \leq 8\%$$

4-ترجيح المخاطر:

وفقا للمادة 11 من التعليمات رقم 74-94 الصادرة في 29/11/1994 عن بنك الجزائر فقد تم تحديد المعدلات المتعلقة بالقواعد الاحترازية أو الحذرة وأهمها تلك المتعلقة بتحقيق معدل كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل تطبق على مختلف الالتزامات حسب درجة تسديدها وفقا لنوعية العميل وطبيعته العملية²، وقد فرضت هذه التعليمات على المصارف التي تنشط في السوق المصرفية الجزائرية الالتزام بنسبة ملاء رأس المال وبالمعدل المتعارف عليه 8% بشكل تدريجي مراعاة للمرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق من جهة، ولحدثة تطبيق قواعد الحذر المصرفية في النشاط المصرفي من جهة أخرى، وحددت آخر أجل لذلك بنهاية عام 1999 وذلك وفقا للمراحل التالية³:

- معدل 04% مع نهاية شهر ديسمبر 1995.
- معدل 05% مع نهاية شهر ديسمبر 1996.
- معدل 06% مع نهاية شهر ديسمبر 1997.
- معدل 07% مع نهاية شهر ديسمبر 1998.
- معدل 08% مع نهاية شهر ديسمبر 1999.

كما نصت التعليمات المشار إليها أعلاه على كيفية حساب ترجيح الأخطار كما هم مبين في الجدول التالي:

¹ محمد بزاوية وشروق حدوش، مدى جاهزية البنوك الجزائرية لتطبيق اتفاقيات بازل، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية، جامعة غرداية، يومي 08 و 09 نوفمبر 2015، ص 200.

² نسيم جلولي، مرجع سبق ذكره، ص 159.

³ سمير آيت عكاشة، مخاطر القروض في البنوك الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2004، ص 100.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

الجدول رقم (02-14): أوزان ترجيح المخاطر بالمصارف الجزائرية حسب التعليم رقم 94-74

معدل الترجيح	0 %	5 %	20 %	100 %
الأخطار المحتملة	-صندوق الدولة أو ما شابهها. - ودائع لدى بنك الجزائر. - سندات الخزينة	-قروض للمصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر. - سندات المساهمة والتوظيف للمؤسسات والمصارف المقيمة في الجزائر	- قروض المصارف والمؤسسات المالية في الخارج. - حسابات توظيفات عادية. - سندات المساهمة والتوظيف للمؤسسات والمصارف التي تعمل في الخارج.	- قروض للعملاء . - الأوراق المخصصة. - القرض التجاري. - الحسابات المدينة. - سندات المساهمة والتوظيف وغير ذلك الخاصة بالمصارف والمؤسسات المالية. - الموجودات الثابتة.

المصدر: التعليم رقم 94-74 الصادرة عن بنك الجزائر في 29 نوفمبر 1994

5- معيار توزيع وتقسيم المخاطر:

أوجبت قواعد الحذر الصادرة في قانون النقد والقرض (المادة 2 للنظام رقم 91-09 الصادر في 14 أوت 1991)¹ على المصارف والمؤسسات المالية، القيام بتنويع العملاء والرقابة والمتابعة المستمرة لهم، بحيث تهدف هذه النسبة إلى وضع حد أقصى للعلاقة بين الأموال الخاصة الصافية للمصرف وحقوقه على أهم مدينه فرديا أو جماعيا، والتي يتوجب على كل مصرف ومؤسسة مالية احترامهما كما يلي:

- حد أقصى للعلاقة ما بين إجمالي المخاطر الناتجة عن عملياته مع نفس المستفيد ومبلغ الأموال الخاصة الصافية، حيث أن المخاطر الناجمة عن نفس المستفيد لا يجب أن تتعدى 25 % من الأموال الخاصة الصافية للمصرف أو المؤسسة المالية كمايلي:

$$\frac{\text{المخاطر الناتجة عن عمليات المستفيد}}{\text{الأموال الخاصة الصافية للمصرف}} \leq 25\%$$

ويؤدي تجاوز هذه النسبة إلى تخصيص تغطية للمخاطر تتمثل في مضاعف نسبة الملاءة أي 16 %.

- إجمالي المخاطر التي يتعرض لها المصرف بسبب عملياته مع المستفيدين الذين تحصل كل واحد منهم على حجم قروض تتجاوز نسبته 15 % من الأموال الخاصة الصافية، لا يجب أن تفوق 10 مرات الأموال الخاصة الصافية للمصرف أو المؤسسة المالية².

¹ النظام رقم 91-09 الصادر في 14 أوت 1991 والمحدد لقواعد الحيلة والحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية.

² فائزة لعرف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 125.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

ويمكن القول أن التشريع المصرفي الجزائري قد تكيف مع اتفاقية بازل الأولى وإن كان ذلك متأخرا، والسبب مرده أنه في الوقت الذي دخلت فيه الاتفاقية حيز التطبيق كان النظام المصرفي في مرحلة إعادة التأسيس، كما أشرنا سابقا من خلال تعرضنا للإصلاحات المصرفية بعد صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

ثانيا- قواعد النظم الاحترازية المطبقة في الجزائر وفقا لاتفاقية بازل 2:

فيما يخص تطبيق اتفاقية بازل 2، فإن بنك الجزائر قد حاول الأخذ بعين الاعتبار المستجدات التي جاءت بها اتفاقية بازل 2، وهذا من خلال اصدار الأوامر والتنظيمات وقد تعلق بالخصوص بنظام المراقبة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية والتي تعد إحدى مكونات الدعائم الثلاثة الصادرة في اتفاقية بازل 02.

1- بالنسبة لمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال بالمصارف الجزائرية:

تعتبر الدعامة الأولى لاتفاقية بازل الثانية والمتعلقة بتوفير الحد الأدنى لكفاية رأس المال الركيزة الأساسية لمضمون الاتفاقية، بدأ بنك الجزائر لأول مرة فرض احتياطي إجباري على المصارف التجارية بنسبة 2.5 % على مجموع الودائع بموجب التعليمات 94-73 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري الصادرة في 28 نوفمبر 1994، ومع نهاية شهر جوان 1995 تم رفعها بموجب التعليمات رقم 94-74¹ إلى 4% لتصل إلى 8% نهاية ديسمبر 1999.

ونسجل ابتداء من 2003 وحتى نهاية سنة 2009 توافقت نسبة الملاءة المالية للمصارف والمؤسسات المالية العامة والخاصة التي تمارس نشاطها في الجزائر بنسبة ملاءة إجمالية قدرت ب 12.92% في 2006، وقد تجاوزت 16.54% و 21.78% في أواخر 2008 و 2009 على الترتيب؛ وهي نسبة أكبر من نسبة الملاءة المقدرة ب 8 % والتي حددتها لجنة بازل.

وتحاول المصارف والمؤسسات المالية الممارسة لنشاطها داخل الجهاز المصرفي الجزائري أن تتعدى نسبة كفاية لرأسمالها إذ يساهم تحقيق هذه النسبة في العديد من العناصر الواجب توفرها لدى المصارف، وعموما تعتبر أساسية ومؤشر حقيقي لقدرة المصارف ليس فقط لتحقيق نسبة الملاءة المستهدفة بل أيضا لتعزيز مكانتها على المستوى الدولي وقدرتها على المنافسة.

3- النظام 02-03 الصادر في 14 نوفمبر 2002 والمتعلق بالمراقبة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية:

فقد حاول المشرع الجزائري تزامنا مع تحضير لجنة بازل لمبادئ التتقيط الداخلي، إيجاد نظم رقابة داخلية وإقامتها في المصارف بحيث يستطيع من خلالها ضبط آليات عمل المصارف.

في إطار التحضير لوضع أسس للمراقبة الداخلية على المصارف والمؤسسات المالية، والتي ينبغي أن تكون بتكليف الأنظمة التي تخص نظام مراقبة العمليات والاجراءات الداخلية، التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات، أنظمة تقييم المخاطر والنتائج وأنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر بالإضافة إلى نظام التوثيق والإعلام²، وفي هذا الصدد فقد طبقت السلطة النقدية والمالية في الجزائر برنامج أمسفا AMSFA (Appui à la modernisation du secteur financier algérien) لدعم عصنة القطاع المالي الجزائري في إطار اتفاق ميدا MEDA الذي تنفذه بالشراكة

¹ التعليمات 94-74 الصادرة بتاريخ 29 نوفمبر 1994 والمتعلقة بتفسير قواعد الحيلة والحذر للمصارف والمؤسسات المالية.

² المادة 2 من النظام رقم 02-03 الصادر بتاريخ 14-11-2002 والمتضمن المراقبة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية، الصادر عن بنك الجزائر.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

مع الاتحاد الأوروبي¹، وقد تمكنت في إطار هذا البرنامج من تأسيس نظم للمراقبة الداخلية لعدد من المصارف خاصة العمومية منها.

بالإضافة إلى هذا فإن النظام قد أشار إلى المخاطر التشغيلية² (الخطر العملياني)، ولكنه لم يدرجها في مقام النسبة الخاصة بحساب كفاية رأس المال من خلال تعليمة تفصيلية تلك النسبة التي بقيت تحسب حسب طريقة بازل 01.

3- الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقروض:

تضمن إعادة النظر في النظام 03-02 فيما يخص الرقابة المصرفية المطبقة في المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر، حيث قام بنك الجزائر بإلزام المصارف باحترام مقاييس التسيير وهذا لضمان السيولة والقدرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه زبائنها، بالإضافة إلى أن بنك الجزائر قد قام بتسيير مصلحة مركزية المخاطر والتي تتكلف بجمع قائمة المستفيدين من القروض وطبيعة القروض الممنوحة وسقفها والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض³.

4- النظام 03-11 الصادر 03-05-24 2011 المتعلق بمراقبة مخاطر ما بين المصارف:

والذي يتضمن إلزام المصارف والمؤسسات المالية الأخذ بنظام المراقبة الداخلية، كما ينص النظام على تحديد المصارف والمؤسسات المالية المبلغ الأقصى للقروض المقدمة والافتراضات المتحصل عليها لدى الأطراف الأخرى المقابلة⁴. كما يجب على المصارف أن يكون هذا النظام قادر على مراقبة مخاطر ما بين المصارف من خلال تحديد المصارف والمؤسسات المالية لكل طرف مقابل المبلغ الأقصى للقروض المقدمة والافتراض المتحصل عليه لدى الأطراف المقابلة المصرفية، لاسيما التي تمت في السوق النقدية أخذا بعين الاعتبار احترام الحدود، نظام التسجيل، ومعالجة المعلومات⁵.

ثالثا-قواعد النظم الاحترازية المطبقة في الجزائر وفقا لاتفاقية بازل 3:

في إطار تطبيق اتفاقيات بازل 3 فقد أصدر بنك الجزائر النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة بحيث ألزم المصارف باحترام نسبة سيولة في الأجل القصير، كما أنه قام بإصدار تعليمات سنة 2014 خاصة بتطبيق نسب ملاءة جديدة في المصارف والمؤسسات المالية من خلال النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014، حيث يوضح كيفية حساب نسبة الملاءة للمصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، حيث تم تحديد عناصر الأموال الخاصة التي تدخل في حساب النسبة، وبالإضافة إلى مخاطر القرض تم إدراج مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وتم تحديد معاملات ترجيح هذه المخاطر، حيث يتم استخراج عناصر الأموال

¹ سليمان ناصر، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف -، العدد 14، 2014، ص 53.

² تعرف المخاطر التشغيلية على أنها المخاطر الناجمة عن نقائص تصميم وتنظيم وتنفيذ إجراءات القيد في النظام المحاسبي وبشكل عام في أنظمة الاعلام الخاصة بمجموعة الأحداث المتعلقة بعمليات المصرف أو المؤسسة المالية المعنية.

³ النظام رقم 11-03 الصادر بتاريخ 26-08-2003 والمتعلق بالنقد والقروض المعدل والمتمم لقانون 90-10.

⁴ النظام رقم 11-03 المؤرخ في 24 ماي 2011، المتعلق بمراقبة مخاطر ما بين المصارف، الجريدة الرسمية، العدد 54، الصادرة في 02 أكتوبر 2011.

⁵ فضيلة بوطورة ونوفل سمالي، بنك الجزائر وإرساء مقررات لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية للفترة (2003-2015)، مقال منشور في مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 07، العدد 01، جامعة الأغواط، 2016، ص 182.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

الخاصة والمخاطر المتعرض لها من محاسبة المصارف والمؤسسات المالية المعنية، و قد ألزم بنك الجزائر المصارف والمؤسسات المالية بتصريح النسب المنصوص عليها وفق الطريقة التي حددها في هذا النظام كل ثلاثة أشهر لدى اللجنة المصرفية .

1-النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة:

بحيث يجب على المصارف والمؤسسات المالية ان تحترم نسبة السيولة وهي العلاقة بين مجموع الاصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من المصارف من جهة، ومن جهة أخرى بين مجموع الاستحقاقات تحت الطلب في المدى القصير والالتزامات المقدمة (وذلك وفقا للمؤشرات الصادرة عن صندوق النقد الدولي سنة 2006).

ففي إطار تسيير مخاطر السيولة والتي تشمل عدم القدرة على مواجهة التزامات أو عدم قدرة فك أو تعويض وضعية نظرا لحالة السوق وذلك في أجل محدد وبتكلفة معقولة، قام بنك الجزائر بإصدار التنظيم رقم 11-04¹ والذي أرفده بالتعليمية رقم 11-07² وبموجبها فإنه على المصارف:

- الحيازة الفعلية والدائمة للسيولة الكافية لمواجهة التزاماتها عند استحقاق أدائها، بواسطة مخزون من الأصول السائلة.
 - تأمين تنويع كاف لمصادر التمويل حسب المبالغ وآجال الاستحقاق والطرف المقابل.
 - اختبار دوريا إمكانيات الإقراض المتاحة لها لدى الأطراف المقابلة سواء في الظروف العادية أو في حالة أزمة.
- فالمصارف ملزمة بتقديم معامل سيولة دائم يسمى "المعامل الأدنى للسيولة"، مساو على الأقل ل 100%، حيث³:

$$\text{المعامل الأدنى للسيولة} = \frac{\text{مجموع الاصول المتوفرة الممكن تحقيقها على المدى القصير} + \text{التزامات التمويل المستلمة من طرف المصارف}}{\text{مجموع الاستحقاقات تحت الطلب في المدى القصير} + \text{الالتزامات المقدمة}} \leq 100\%$$

حيث أوضحت التعليمية الجداول التي يتم ملؤها والتصريح بها بهذه النسبة لدى بنك الجزائر، دون أن تحدد هذه التعليمية حداً أدنى لهذه النسبة أي ناتجها النهائي. إلا أن التنظيم رقم 11-04 كان قد أشار بوضوح في مادته الثالثة إلى أن ناتج هذه النسبة يجب ألا يقل عن 100%. كما أن كلا من التنظيم في مادته الرابعة، والتعليمية في مادتها الثانية، أشارا إلى أن المصارف والمؤسسات المالية يجب أن تصرحا بهذه النسبة لدى بنك الجزائر من خلال المؤشرات الآتية:

- المعامل الأدنى للسيولة للشهر الموالي ومعاملي الشهرين الأخيرين للثلاثي المنقضي.
- معامل السيولة (المسمى معامل المراقبة) لفترة ثلاثة أشهر الموالية لتاريخ الإقفال.

¹ التنظيم رقم 11-04 الصادر بتاريخ 24 ماي 2011 والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 54، الصادرة بتاريخ 2 أكتوبر 2011.

² التعليمية رقم 11-07 بتاريخ 21 ديسمبر 2011 والمتضمنة معامل السيولة للمصارف والمؤسسات المالية.

³ حسبما يوضحه نص المادة 03 من التنظيم رقم 11-04 الصادر بتاريخ 24 ماي 2011.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

2-النظام رقم 11-08 الصادر 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية:

ويهدف إلى التحكم في النشاطات والسير الحسن للعمليات الداخلية مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المتمثلة في خطر السوق وخطر القرض وخطر التركيز وخطر معدل الفائدة، وخطر التسوية، وخطر السيولة، والخطر القانوني، وخطر عدم المطابقة والمخاطر التشغيلية، واحترام الإجراءات الداخلية ومطابقتها مع الأنظمة والقوانين الصادرة بالإضافة إلى الشفافية ومتابعة العمليات المصرفية¹.

من خلال هذا النظام تم تحديد جهاز الرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية، والذي يشمل ماييلي²:
نظام رقابة العمليات والاجراءات الداخلية، هيئة المحاسبة ومعالجة المعلومات، أنظمة قياس المخاطر ومراقبتها والتحكم فيها من خلال خريطة المخاطر التي تحدد مجموع المخاطر بما فيها المخاطر العملية التي يمكن التعرض اليها، بالإضافة الى نظام حفظ الوثائق والأرشيف والإجراءات التي تهدف أساسا إلى ضمان بشكل مستمر، التحكم في النشاطات، السير الجيد للعمليات الداخلية، المطابقة مع الأنظمة والقوانين، الشفافية ومتابعة العمليات المصرفية، موثوقية المعلومات المالية، الحفاظ على الأصول، والاستعمال الفعال للموارد.

الجدول رقم (02-15): يوضح أنظمة قياس المخاطر في المصارف الجزائرية في إطار تطبيق النظام 11-08

نوع الخطر	الغرض من وضع هذا النظام
مخاطر الائتمان	-تحديد مخاطر الميزانية وخارج الميزانية إزاء طرف أو أطراف مقابلة تعتبر مستفيدا واحدا؛ -تفادي مختلف مستويات المخاطر انطلاقا من معلومات نوعية وكمية؛ -توزيع الالتزامات على الاطراف المقابلة حسب درجة الخطر الذي يمكن التعرض له حسب قطاع النشاط أو المنطقة الجغرافية وحسب المدينين المتصلين فيما بينهم بغرض تفادي مخاطر التركيز المحتملة؛ -ضمان ملائمة المخاطر المحتملة مع سياسة الائتمان.
المخاطر ما بين المصارف	بغرض قياس وتوزيع قائم القروض والاقتراض ما بين المصارف
مخاطر السيولة	بغرض تحديد سياسة عامة لتسيير السيولة ودرجة تحملها، ووضع تقديرات لإحصاء مصادر التمويل وسيناريوهات أزمة لتحديد إمكانيات مواجهتها
مخاطر معدل الفائدة الإجمالي	تبني نظام معلومات داخلي يسمح بتقدير ومتابعة مخاطر معدل الفائدة وتوقع المعالجات الممكنة
مخاطر الدفع	أهمية تبني نظام لقياس وتقدير مخاطر الدفع المحتملة وبالأخص تلك المتعلقة بعمليات الصرف
مخاطر السوق	أهمية التسجيل اليومي لعمليات الصرف على حسب ما ينص عليه القانون ووضع أنظمة لمتابعة العمليات التي تقوم بها في السوق ولحسابها الخاص بهدف القياس والرقابة.

المصدر: النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والمتعلق بالرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية؛ الجريدة الرسمية الجزائرية؛ العدد

47؛ أوت 2012؛ ص ص 28-30

¹ بنك الجزائر "النظام رقم 11-08 المؤرخ في 3 محرم 1433 الموافق 28 نوفمبر 2011 يتعلق بالرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية.

² فاطمة الزهراء زغاشو وعبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص 113.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

ضمن هذا الإطار حدد بنك الجزائر من خلال المادتين 37-38 من هذا النظام أهمية وإلزامية وضع أنظمة لقياس وتحليل المخاطر وتكييفها مع طبيعة وحجم عملياتها بغرض تفادي مختلف أنواع المخاطر المحتملة وضرورة تقييم نتائج عملياتها ووضع أنظمة وإجراءات تسمح بحيازة خريطة المخاطر التي تحدد وتقيم مجموع المخاطر الممكنة والتي يجب أن تكون معدة طبقا لصنف النشاط والمهنة وتحدد العمليات التي يجب اتخاذها من أجل الحد من المخاطر.

كما أنه في نهاية سنة 2016 وفي إطار مواصلة عملية تعزيز الإطار التنظيمي والإشراف المصرفي، تم وضع ثلاثة مشاريع تنظيمية تتعلق أساسا بمراجعة التنظيم الخاص بالرقابة الداخلية مع إضافة فصل خاص بالحوكمة، الإشراف على أساس موحد، إنشاء ونشر البيانات المالية الموحدة للمصارف والمؤسسات المالية.

3- النظام 01-14 والذي يخص المتطلبات الدنيا للأموال الخاصة:

فقد طرح بنك الجزائر نسب ملاء خاصة بالمصارف والمؤسسات المالية، وقد تم وضع إجراءات حساب متطلبات الأموال الصافية المرجحة بالمخاطر حسب طبيعة ونوعية العمل، وقد تم إدراج ثلاث أنواع من المخاطر التي تتمثل في خطر القرض وخطر السوق والخطر التشغيلي، كما ألزم المصارف بإعداد نظام داخلي لتنظيم معاملة رأس المال¹.

➤ **نسبة الملاءة للمصارف والمؤسسات المالية:** وفيما يتعلق بنسبة الملاءة وكفاية رأس المال ومن أجل مسايرة التغيرات الحاصلة دوليا تم إصدار النظام 01-14 والمؤرخ في 16 فيفري 2014 والذي يهدف إلى تحديد نسب الملاءة المطبقة في المصارف والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر والذي تم تحديده سابقا في التعليم 94-74 ب 8% مع نهاية 1999 بعد فترة تطبيق تدريجية امتدت ما بين منتصف 1995 وديسمبر 1999²، جاء النظام 01-14 ليعدل هذه النسبة وتصبح 9.5% بدلا من 8% السابقة، بحيث يجب أن تغطي الأموال الخاصة الصافية للمصرف القاعدية والتكميلية على الأقل 9.5% من مجموع المخاطر التي يتعرض لها المصرف بما فيها مخاطر القرض ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. وتحدد كما يلي:

$$\text{نسبة الملاءة للمصارف} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية (القاعدية + التكميلية)}}{\text{مجموع المخاطر المرجحة (مخاطر القرض + مخاطر السوق + مخاطر التشغيلية)}} \geq 9.5\%$$

➤ **معامل الحد الأدنى المحدد للملاءة:** يجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية كلا من مخاطر القرض والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق بنسبة 7% على الأقل.

$$\text{معامل الحد الأدنى المحدد للملاءة} = \frac{\text{الاموال الخاصة القاعدية}}{\text{مجموع المخاطر المرجحة (مخاطر القرض + مخاطر السوق + مخاطر التشغيلية)}} \geq 7\%$$

¹ النظام 01-14، الصادر 16-02-2014 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على المصارف والمؤسسات المالية.

² طلال عباسي وعبد الرحمن أولاد زاوي، واقع صلاية وسلامة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل اتفاقية بازل III، مقال منشور في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 03، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2019، ص 471.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

أما فيما يخص ترجيح المخاطر فقد اقترح بنك الجزائر معايير الترجيح لتحديد مبلغ الأموال الخاصة اللازمة لتغطية مخاطرها.

➤ هامش أمان (وسادة أمان): في سبيل تعزيز صلابة رأس المال تم استحداث وسادة أمان تتكون من الأموال الخاصة القاعدية تغطي 5.2% من مخاطرها المرجحة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{هامش أمان} = \frac{\text{الأموال الخاصة القاعدية}}{\text{مجموع المخاطر المرجحة (مخاطر القرض + مخاطر السوق + مخاطر التشغيلية)}} = 2.5\%$$

إن الأموال الخاصة القانونية تشمل كل من الأموال الخاصة القاعدية والأموال الخاصة التكميلية كمايلي¹:

- **الأموال القاعدية**: تتكون من رأس المال الاجتماعي، العلاوات ذات الصلة برأس المال، الاحتياطات عدا فوارق إعادة التقييم أو التقييم، الأرصدة الدائنة المرحلة من جديد، المؤونات القانونية، ونتائج السنة المقفلة الأخيرة الصافية. يطرح منها: الأسهم الذاتية الخاصة المعاد شراؤها، الأرصدة المدينة المرحلة من جديد، النواتج العاجزة قيد التخصيص، النواتج العاجزة المحددة سداسيا، الأصول الثابتة غير المادية الصافية، 50% من المساهمات والمستحقات الماثلة للأموال الخاصة في مصارف ومؤسسات مالية أخرى، المبالغ التي تتجاوز الحدود الخاصة بالمساهمات، والمؤونات التكميلية المفروضة من طرف اللجنة المصرفية.

- **الأموال الخاصة التكميلية**: تتضمن 50% من مبالغ فوارق إعادة التقييم، 50% من فوائض القيم الكامنة المستحقة عن تقييم الأصول المتاحة للبيع، مؤونات لتغطية المخاطر المصرفية العامة مكونة على المستحقات الجارية للميزانية في حدود 1,25% من الأصول المرجحة لخطر القرض، سندات المساهمة وسندات أخرى غير محددة المدة، والأموال المحصلة من إصدار سندات وقروض مقيدة بتاريخ استحقاق تفوق 5 سنوات تطرح منها 50% من مبلغ المساهمات ومن كل مستحق آخر مماثل للأموال الخاصة المحرزة على مستوى المصارف والمؤسسات المالية.

نشير إلى أنه في نهاية سنة 2018 بلغ معدل ملاءة المصارف بالنسبة للأموال الخاصة القاعدية 14.4%، وبلغت نسبة الملاءة الإجمالية 19.1%²، بمعنى تحقيق معدلات أعلى بكثير من المعدلات الدنيا الموصى بها في إطار بازل 03.

4- النظام 14-02 المتعلق بالمخاطر الكبرى* والمساهمات³: تم طرح نظم جديدة فيما يخص توزيع المخاطر وحياسة المساهمات، بحيث يجب على كل مصرف أو مؤسسة مالية أن تحترم باستمرار نسبة قصوى لا تفوق 25% بين مجموع المخاطر الصافية المرجحة التي يتعرض لها على نفس المستفيد ومبلغ أمواله الخاصة القانونية.

¹ فاطمة الزهراء زغاشو وعبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص ص 112-113.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018، مرجع سبق ذكره، ص 85.

* تعرف المخاطر الكبرى حسب المادة 2 من النظام 14-02 الصادر في 16 فيفري 2014 على أنها مجموع المخاطر التي يتعرض لها المصرف أو المؤسسة المالية بخصوص نفس المستفيد جراء عملياته التي يتعدى مبلغها 10% من الأموال الخاصة للمصرف أو المؤسسة المالية.

³ النظام 14-02 الصادر في 16 فيفري 2014 والمتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

$$\text{نسبة توزيع المخاطر المستفيد} = \frac{\text{مجموع المخاطر المرجحة للمستفيد}}{\text{الاموال الخاصة الصافية للمصرف}} \geq 25\%$$

كما أنه يمكن للجنة المصرفية أن تفرض نسبة قصوى أدنى من هذا الحد بالنسبة لجميع مستفيدي المصرف أو المؤسسة المالية حيث يجب ألا يتجاوز مجموع المخاطر الكبرى التي يتعرض لها المصرف 8 أضعاف مبلغ أمواله الخاصة القانونية، وفي حالة تجاوز المصرف هذه المعايير فإنه يخضع لعقوبات من طرف اللجنة المصرفية.

$$\text{مجموع المخاطر الكبرى لنفس المستفيدين} \geq 8 \times \text{الاموال الخاصة الصافية للمصرف}$$

بالإضافة إلى هذا فإن النظام قد أجاز للمصارف والمؤسسات المالية حيابة مساهمات وهذا وفق شروط (المادة 18-19 من النظام 14-02).

هنا تجدر الإشارة إلى أن نسبة توزيع المخاطر لم ترد في معايير اتفاقية بازل 03 ولا حتى في اتفاقيات بازل السابقة، لكن المشرع الجزائري قد ألزم المصارف والمؤسسات المالية بتطبيق هذه النسبة واعتبرها ضمن قواعد الحذر الصادرة في قانون النقد والقرض (المادة 2 للتنظيم رقم 91-09 الصادر في 14 أوت 1991).

5-النظام 14-03 المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للمصارف والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات الخاصة على المستحقات وعلى الالتزامات المشكوك فيها¹: بحيث تصنف في شكل مستحقات جارية ومستحقات مصنفة، وتكون مؤونات على المستحقات الجارية بنسبة 1% سنويا حتى يبلغ مستواها الإجمالي 3%، أما فيما يخص المستحقات المصنفة فإنه يتم تكوين المؤونات حسب نوع المستحقات (مستحقات ذات مخاطر ممكنة 20%، مستحقات ذات مخاطر عالية 50%، مستحقات متعثرة 100%)، كما تم توضيح الكيفية التي تسجل بها محاسيبا. إن التطبيق الفعلي للمعايير الاحترازية لاتفاقية بازل الثالثة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري، لازال يطرح بعض التحديات المرتبطة أساسا بمتطلبات تهيئة البيئة المصرفية الأساسية، لاسيما ما يتعلق بتطوير القواعد والمعايير المحاسبية، الارتقاء بمهارات وكفاءات الموارد البشرية،

وبسبب عدم تعامل المصارف الجزائرية في الابتكارات المالية ومحدودية تعاملاتها في السوق المالي لغياب سوق مالي نشط وفعال، جعل من تطبيق مقترحات بازل 03 عليها لا يكون له أثر كبير على تغيير نمط نشاط هذه المصارف، كما أن خصائص النظام المصرفي الجزائري جعلت منه لا يتأثر بشكل واضح مع اتفاقية بازل 03؛ غير أنه يمكن استغلال فرصة تطبيقها للخروج من دائرة التخلف والمساهمة بفاعلية في التنمية الاقتصادية باغتنام هذه الفرصة لتطوير أساليب ونظم عمله.

المطلب الثاني: تحديات تواجه المصارف الجزائرية في ظل تطبيق مقررات اتفاقيات بازل

¹ النظام 14-03 المؤرخ في 16 فيفري 2014 الصادر في الجريدة الرسمية والمتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للمصارف والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

رغم جهود بنك الجزائر لمسايرة اتفاقيات بازل، غير أنه لم يطبق تعليماتها فيما يخص عد نقاط نذكر منها على سبيل المثال: ترجيح المخاطر وتطوير نماذج لقياسها، لأنها تحتاج إلى تقنيات عالية لا تتوفر لدى أغلب المصارف الجزائرية. ولهذا يحاول بنك الجزائر تكييف ما جاءت به مقررات بازل والأخذ بها وتطبيقها وتدارك النقائص فيها بما يتناسب مع معطيات البيئة المصرفية الجزائرية.

أولاً-آثار تطبيق اتفاقيات بازل في الجزائر:

إن بنك الجزائر وبصدد محاولته لإدخال مقررات اتفاقيات بازل حيز التطبيق قام بإصدار بعض الأنظمة والتي من شأنها أن تساعد الجهاز المصرفي الجزائري على تطبيق هذه الاتفاقيات، وفي هذا الإطار يمكننا تسجيل الملاحظات التالية حول آثار تطبيقها على أرض الواقع، نلخصها فيما يلي:

- هناك تأخر في تطبيق اتفاقية بازل 01 ومن ثم بازل 02، أي أن المصارف الجزائرية العمومية لم تطبق بعد كل التقنيات والطرق المتضمنة فيها، وبالتالي ستجد صعوبة في التأقلم مع ما جاء في بازل 03، عكس المصارف الخاصة والتي تقع في وضع أحسن لأنها فروع لمصارف أجنبية طبقت اتفاقية بازل 02 واستفادت من خبرتها¹؛
- يمكن القول أن استجابة النظام المصرفي لمتطلبات الرقابة المصرفية الداخلية متأخرة باعتبارها الدعامة الثانية لاتفاقية بازل 02 سنة 2004، وتم تأكيد هذه الدعامة في اتفاقية بازل 03 وتعزيزها من خلال رفع متطلبات الإفصاح المالي، وعلى العموم فإن نظام الرقابة الداخلية وفقاً للنظام 11-08 الصادر في 28 نوفمبر 2011 والمتعلق بالرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية غير مكتمل بالمقارنة مع توصيات بازل 02 و03، والتي تعتبر أن نظام الرقابة الداخلية ليس مجرد التزام بمعدلات كمية ولكنه يتضمن أيضاً القيام بتقديرات نوع حول كفاءة إدارته وقوة أنظمتها.
- إذا سلمنا بالمستوى المقبول لكفاية رأس المال للمصارف الجزائرية، فإن تطبيق بازل 03 سيخفض نسبة كفاية رأس المال الكلية، ولكن درجة الانخفاض ستكون في المصارف العمومية أكبر؛
- فرض نسبة السيولة المتضمنة في اتفاقية بازل 03 لم يكون له الأثر الكبير على المصارف الجزائرية لأنها كانت تعرف فائضاً في السيولة باعتراف بنك الجزائر في مختلف تقاريره²، وهذه السيولة الفائضة ناتجة عن إيداع المؤسسات البترولية وادخار العائلات آنذاك، وفي الجانب المقابل لم توجد طلبات تمويل مكافئة وبالتالي هذه الزيادة في سيولة المصارف سببت ضغوط تضخمية لأنها لا تشكل طلباً؛
- تطبيق اتفاقية بازل 03 خاصة تصميم نظام الرقابة الداخلية وتحسين إدارة المخاطر قد يساهم في تخفيض نسبة الديون المتعثرة؛

¹ حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل -دراسة واقع البنوك الجزائرية العمومية-، مرجع سبق ذكره، ص 275.

² سمية أحمد ميلي، انعكاسات اتفاقية بازل 02 و03 على إدارة المخاطر البنكية مع الإشارة إلى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية، مقال منشور في مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد 02 (خاص)، 2020، ص 41.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

- قيمة الرافعة المالية في المصارف العمومية أكبر منها في المصارف الخاصة، وهذا نتيجة ميل المصارف العمومية إلى توزيع القروض على مختلف المؤسسات خاصة العامة، في إطار تمويل برامج الإنعاش الاقتصادي، بينما قروض المصارف الخاصة محدودة.¹

- قد لا يكون لتطبيق مقترحات بازل 03 الأثر الكبير على تغيير نمط نشاط المصارف الجزائرية، فهي لا تتعامل مع الابتكارات المالية، كما أن تعاملاتها في سوق المال محدودة لغياب سوق مالي نشط وفعال.

- نذكر أنه وفي إطار مهمة الرقابة الجديدة في مجال ضمان الاستقرار المالي، طور بنك الجزائر أدوات رقابية جديدة تركز على المخاطر وعمل على تعزيز قدراته من حيث اكتشاف وتحميل نقاط الضعف النظامية؛ وتصدر الإشارة إلى أنه انطلاقاً من سنة 2011 قام بنك الجزائر بمساعدة فنية من الخزانة الأمريكية وصندوق النقد الدولي بتطوير نهج الرقابة بالتركيز على المخاطر عن طريق اعتماد نظام CAMELS²، ولا ننسى أيضاً تطبيقها لبرنامج SYNOBA من سنة 2013 الخاص بالرقابة إلى 2017 حسب تقارير بنك الجزائر.

ثانياً- أهم الصعوبات التي تواجه المصارف الجزائرية في تطبيق مقررات لجنة بازل:

إن الالتزام بمعايير ومقررات بازل يتطلب إصلاح التسيير الاحترازي لقطاع المصارف بما في ذلك تطوير أنظمة الرقابة الداخلية بالمصارف وإدارة المخاطر؛ وتمثل اتفاقية بازل تحدياً كبيراً للمصارف الجزائرية خاصة فيما يتعلق بأساليب تقييم المخاطر، ولتحقيق ذلك تحمل السلطات الجزائرية على عاتقها المسؤولية عن القرارات المصرفية لتكييف البيئة المصرفية بما يتوافق مع مقررات بازل عن طريق خلق المقومات اللازمة لتطبيقها فالأخذ بمتطلبات لجنة بازل يسمح للمصارف الجزائرية بالرفع من كفاءتها في إدارة المخاطر المصرفية والمالية كما يساعدها في تحقيق الاستقرار المالي، ويرتبط هذا بمدى التزامها وتوافقها مع مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة التي أصدرتها اللجنة، ولكن يواجه النظام المصرفي الجزائري عموماً والمصارف الجزائرية بشكل خاص صعوبات تؤدي إلى إضعاف قدرتها على الالتزام بما تتطلبه مقررات ومعايير لجنة بازل نذكر أهمها فيما يلي³:

¹ حياة نجار، اتفاقية بازل 03 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، 2013، ص 292.

² محمد بجاوي، تأثير إصلاحات بازل 3 على الدور الرقابي للسلطات النقدية -دراسة حالة السلطات النقدية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف-الجزائر، 2018، ص 197.

³ محمد شهيد وشروق حدوش، المصارف العربية واتفاقيات بازل -الواقع والتحديات -، مقال منشور في النشرة المصرفية العربية، الفصل الرابع ديسمبر 2016-فيفري 2017، ص ص 41-42.

1- صعوبات تتعلق بدرجة تقييم الجدارة الائتمانية للمصارف:

ليس من السهل على المصارف والمؤسسات المالية الصغيرة والمتوسطة الاستناد إلى نظم ونماذج تقدير المخاطر الداخلية المتقدمة، مما يضطرها إلى الاعتماد في معظم الأوقات على مؤسسات لتقييم الجدارة الائتمانية، لذلك فهي تلجأ أحياناً لمؤسسات التقييم المحلية والتي تتسم بتقييم أقل دقة وأقل تكلفة، وتفتقر الجزائر والوطن العربي بصفة عامة إلى انتشار مؤسسات تقييم ائتماني بصورة عميقة تعمل على مساعدة المصارف العربية في تصنيف وتقييم عملائها ائتمانياً.

2- صعوبات متعلقة بإدارة المخاطر:

أن المصارف الجزائرية لا تتوفر لديها المقومات اللازمة لتطبيق أساليب قياس مخاطر الائتمان الواردة في اتفاق بازل 2، بحيث لا تعتمد في تقديرها للجدارة الائتمانية إلا على الطرق الكلاسيكية التي عهدت المصارف على إتباعها والمتمثلة في التحليل المالي والضمانات بهدف التخفيف من المخاطر؛ كما أنها تجد صعوبات في تطبيق أساليب التصنيف الداخلي، فتطبيق هذه المناهج يحتاج إلى تعديلات في النظم المحاسبية التي يتبعها المصرف بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

3- الصعوبات الناجمة عن الأوضاع الاقتصادية والبنية الهيكلية السائدة لمؤسسات الاقتصاد :

فلم تتمكن معظم المصارف الجزائرية ومصارف الدول العربية، من تبني سياسات واضحة تؤهلها إلى التعرف والتطبيق التدريجي لكل مقررات بازل، وحتى وإن وجدت الإطارات المصرفية المدربة والمؤهلة لتطبيق هذه المقررات، فإن الأوضاع الاقتصادية والبنية الهيكلية لمؤسسات الاقتصاد المساندة والمتعاملة مع المصارف والمؤسسات المالية، تكون حائلاً أمام سهولة التطبيق.¹

4- صعوبات متعلقة بالتنسيق: وفي هذا الإطار تعاني المصارف من عدة مشاكل تقف كعائق أمام تأديتها لدورها نذكر بعضاً منها فيما يلي²:

- **علاقة المصارف بالخزينة:** تقوم الخزينة العمومية بإصدار سندات على مدى عشرين سنة مقابل حقوق المصارف على المؤسسات العمومية مما جعل المصارف تقع في مشاكل على مستوى التنسيق عند القيام بعملية التطهير المالي، سببت حدوث مشاكل على مستوى ميزانيتها وسيولتها، وبالتالي عجزها في مجال تحليل الأداء والفعالية نظراً للنقص والعجز في تخصيص المؤونات المقابلة لهذه الحقوق.

- **ضعف تسيير المصارف:** ألزم قانون النقد والقرض على المصارف الالتزام ببعض المعايير الموضوعة من قبل لجنة بازل ابتداء من 1992، فكان هذا بمثابة وضع حدود أمامها فيما يخص منح القروض وهذا ما أثر على مجال التسيير المصرفي، والذي يتميز بما يلي: ضعف مناهج تحليل درجة الخطر بسبب نقص الشفافية والدقة في الحسابات المقدمة إليها لضعفها في التحكم في تقنيات المحاسبة المالية وعدم احترام معايير تسيير القروض المصرفية؛ نظام تفويض الصلاحيات خاضع لترتيب سلمي مفرط؛ البطء في طرق العمل والإجراءات.

¹ محمد شهيد وشروق حدوش، مرجع سبق ذكره، ص 44.

² عادل رجال وراج خوني، دور الرقابة المصرفية في الحد من المخاطر التي تواجه المنظومة المصرفية الجزائرية، مقال منشور في مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية-جامعة أم البواقي، المجلد 08، العدد 01، مارس 2021، ص 352.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

- **ضعف المردود البشري:** إن الاستثمار في العنصر البشري من أهم مقومات التنمية المستدامة، وبما أن فعاليات السوق تستوجب التحلي بصفات الاحترافية كان ولا بد من تكوين وتسيير الموارد البشرية؛ فالتسيير الجيد يسمح بتقديم خدمات ذات جودة ونوعية وبالتالي تعظيم الربح وعليه فعلى العنصر البشري الأخذ بالمعايير المصرفية العالمية لضمان تسيير مصرفي جيد، لكن نجد المصارف الجزائرية تعاني من: عدم استقرار المسيرين في المؤسسات المصرفية، ضعف إجراءات الرقابة والإدارة، تدني نوعية الخدمات المصرفية المقدمة، هروب الاطارات الكفؤة من المصارف بحثا عن آفاق أفضل والتي كانت قد حصلت على تدريبات مكلفة في مدارس متخصصة مما يسبب للمصارف فراغ في تلك المناصب (وهذا ما وقفنا عليه في الكثير من المقابلات التي قمنا بها مع مسيري المصارف).

5- المشاكل المتعلقة بتعبئة الادخار: وتتمثل في¹:

- **غياب سياسة ادخار محفزة:** وذلك نتيجة ضعف معدلات الفائدة والتي تستقر في مستويات دنيا، مما فسخ المجال أمام السوق الموازية لتوظيف الأموال مقابل عوائد ذات مردود أحسن من توظيفها في المصارف؛

- **غياب أدوات مالية جديدة:** إن ادخارات الأفراد في أي اقتصاد ينتج من توفر وتنوع الأدوات المالية، وهذا ما نجده غائبا في الاقتصاد الجزائري وذلك على مستويين هما:

أ- على مستوى أدوات الادخار: إن غياب أدوات تجذب رؤوس الأموال هو عائق هيكلي يؤدي إلى ضعف في تعبئة موارد الادخار، وهذه الأدوات لن تكون عملية في غياب سوق مالية وسوق البورصة.

ب- على مستوى الأدوات البديلة للقروض المصرفية: يتوجب على المصارف القيام بإجراءات سريعة من أجل تقديم خدمات مصرفية مقبولة تتمثل في: اللجوء إلى الآلية في المقاصة وكذا عمليات المعالجة داخل المصرف، تنوع الخدمات، منح فوائد محفزة للأفراد.

6- ضعف تقييم المخاطرة: إن درجة تقدير المخاطرة في المصارف الجزائرية تبدو عملية صعبة ومعقدة، وهذا راجع إلى: معاناة المؤسسات العمومية الاقتصادية من مشاكل في التسيير؛ عجز في الهياكل المالية العجز في تحقيق فوائض؛ عدم الاستقرار في محيط المؤسسة؛ نقص في المعلومات المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية.

ثالثا- معايير احترازية ملحقه خارج إطار بازل وتطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية:

رغم ما حوته اتفاقيات بازل السابقة من تعليمات وقواعد إلا أنها أغفلت بعض الجوانب التنظيمية، مما جعل مختلف البلدان تسن تشريعات وتنظيمات تضاف إلى قواعد الحيطه والحذر السابقة في صورة مؤشرات أو نسب، وميزتها عن سابقتها تكمن في عدم وجود نسبة مثلى أو نموذجية (عادة) يمكن الاستناد إليها، وإنما يترك تحديددها من طرف السلطات النقدية حسب الظروف الاقتصادية والمالية لكل بلد، وأهم هذه المعايير الاحترازية الملحقه خارج إطار بازل المطبقة في المنظومة المصرفية الجزائرية نذكر ما يلي:

¹ رجال عادل وخوني رابع، مرجع سبق ذكره، ص 353.

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

1- تحديد الحد الأدنى لرأس مال المصارف:

إذا كان تحديد الحد الأدنى لرأس مال المصرف يتم كنسبة من أصوله وتعهداته في معدلات تغطية الخطر، فالمقصود هنا تحديد حده الأدنى كميلغ، إما بالعملة الوطنية أو بعملة عالمية، وهو المعروف والمعمول به في كثير من بلدان العالم، حفاظا على سلامة هذه المصارف ومن ثم سلامة النظام المصرفي ككل، إذ من المعلوم أن رأس مال المصرف يمثل هامش أمان أو خط الدفاع الأول لحماية أموال المودعين في حال أي أزمة أو خسارة يتعرض لها المصرف، خاصة في ظل صغر حجم رأس مال المصارف سيما التجارية منها كما أسلفنا.

يمثل رأس المال دعامة الضمان الأولى بالنسبة للعملاء والمودعين، ولهذا فوجود حجم كاف من رأس المال يعتبر أمرا مهما في ضمان ملائمة هذه الهيئات أمام تعدد المخاطر وهو ما ينعكس على سلامة النظام المصرفي ككل، ونظرا لأهمية هذا التنظيم الاحترازي فقد أولى له المشرع الجزائري أهمية كبيرة خاصة جعله عرضة للكثير من التغيرات وهو ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (02- 16) : تطور رأس مال المصارف والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر

رقم النظام	السنة	رأسمال المصارف	رأسمال المؤسسات المالية
النظام 01-90	1990	500 مليون دج	100 مليون دج
النظام 01-04	2004	2.5 مليار دج	500 مليون دج
النظام 04-08	2008	10 ملايين دج	3.5 مليار دج
النظام 03-18	2018	20 مليار دج	6.5 مليار دج

المصدر: طلال عباسي وعبد الرحمان أولاد زاوي، واقع صلاية وسلامة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل اتفاقية بازل III، مقال منشور في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 03، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2019، ص 471.

يمكن القول إن رفع مستوى رأس المال يسمح بإعطاء دفعة قوية في مجال تعزيز القاعدة المالية للمصارف والنظام المصرفي بصفة عامة ويعطيها القدرة في مجال التدخل في تمويل الاقتصاد الوطني؛ وكملاحظة فرفع الحد الأدنى لرأس المال سوف يمس المصارف الخاصة فقط فالمصارف العمومية يتجاوز رأس مالها الحد القانوني بأضعاف.

2- تحديد مساهمة المصارف في رؤوس أموال الشركات التابعة:

تجنبنا لمخاطر تجميد أموال المصرف، وخوفاً من الوقوع في خطر السيولة، تسعى القوانين والتنظيمات المصرفية في كثير من البلدان إلى تحديد مساهمة المصارف في رؤوس أموال الشركات.

وبالنسبة للنصوص القانونية والتنظيمية الجزائرية، فقد حدد قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990 (قبل إلغائه) ذلك الحد بما لا يتجاوز في مجموعه نصف الأموال الخاصة للمصرف. إلا أن هذا القيد ألغي بموجب الأمر رقم 03-11 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003، هذا الأمر الذي ألغى وعوض القانون السابق، لم يشير في أي من مواده إلى هذا التحديد، وترك تحديد ذلك الحد لمجلس النقد والقرض التابع لبنك الجزائر إذا اقتضت الضرورة

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

ذلك؛ وهو ما قام به بالفعل بعد ذلك، وهذا من خلال النظام رقم 14-02 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات، حيث حدد كل مساهمة بما لا يتجاوز 15% من الأموال الخاصة للمصرف، وألا تتجاوز مجموع مساهماته 60% من أمواله الخاصة القانونية، ولكنه أشار إلى أن هذا التحديد لا يتعلق بالمساهمات المتواجدة في المصارف في الجزائر أو في المؤسسات التي فيها تعتبر امتداداً للنشاط المصرفي فيها، كما أشار أيضاً إلى بعض المحذوفات الواجبة من رأس المال الأساسي (القاعدي) والتكميلي¹.

¹ سليمان ناصر، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 56.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق ذكره نخلص إلى نتائج أساسية هي:

- إن نجاح المصارف في تأدية عملها يعتمد على المؤشرات التالية: وهي الفاعلية المصرفية والكفاءة المصرفية والانتاجية المصرفية؛ وتكون المصارف فاعلة وكفؤة عندما تستطيع استثمار الموارد البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية المتاحة لها بشكل أمثل وبالتالي تواصل البقاء والاستمرار في العمل والنمو في المستقبل بغية تحقيق أهدافها.

- ساعدت الإصلاحات التي شهدتها الجهاز المصرفي في الجزائر في تطويره من جوانب عديدة في حين لا زالت جوانب أخرى تتطلب بذل المزيد من الجهود للوصول إلى جهاز مصرفي فعال كفء ومتطور. في هذا الإطار عملت الجزائر على إصلاحه تدريجياً ليتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق، بإصدار عدة قوانين كان أهمها قانون النقد والقرض 10/90 والذي يعتبر نقطة تحول في عمل وتنظيم المصارف الجزائرية، وتبع ذلك مجموعة من الإصلاحات المصرفية التي انتهجتها الجزائر والتي كان لها أثر على فاعلية وكفاءة الجهاز المصرفي الجزائري بشكل عام.

- تعمل المصارف الجزائرية على إمداد الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة بتقديم قروض قصيرة متوسطة وطويلة الأجل على أن يتعهد المقترض بسدادها مع الفوائد والعمولات المستحقة عليها؛ وعلى الجهاز المصرفي الالتزام في سياسته الوطنية بالضوابط المختلفة التي يضعها بنك الجزائر أهمها كفاية رأس المال، الموازنة بين السيولة والربحية، الرقابة على منح الائتمان للحد من التوسع النقدي ولترشيد استخدام الائتمان المحلي والحد من التضخم؛ لذلك يراعي دائماً الجهاز المصرفي في عملية التوظيف والاستثمار وتمويل المشروعات الموائمة بين سياساته في التوظيف وبين الالتزام بضوابط بنك الجزائر.

- تساهم المصارف في جمع الموارد وإعادة توظيفها مما يدعم عجلة التنمية الاقتصادية؛ وإن وجود قطاع مصرفي كفؤ وفعال يخدم الاقتصاد الوطني والتغيرات الجوهرية في السياسة النقدية يتطلب تفعيل أسس ومعايير الرقابة والإشراف بما يواكب المعايير الدولية، بالإضافة إلى تنظيم النشاط المصرفي مما يساهم في انخفاض نسبة القروض المتعثرة وارتفاع المعدلات المناسبة لكفاية رأس المال.

- تسعى اتفاقيات بازل لتجسيد رشد إدارة المخاطر المصرفية، استناداً إلى قواعد أساسية تفرض انضباطية مثلى يهدف التقييد بها إلى تحقيق استقرار النظام المالي في مجموعه وليس مجرد ضمان استمرار المصرف وزيادة فاعليته. وبالنسبة للجهاز المصرفي الجزائري فقد انضوى على منظومة من الأطر التشريعية المستوحاة أصلاً من القواعد المنبثقة عن اتفاقيات بازل، والتي تعكس بحق التوجه نحو تبني المعايير الاحترازية الدولية، لكن هذا لا ينفي تحديات الالتزام العملي بهذه المعايير والذي ترجم في عدم مسايرتها على النحو المنشود، فدوماً كان يبرز التأخر في الالتزام بتطبيقها أو غياب الآليات الموضحة لذلك التطبيق، وفي هذا الإطار تم التوصل إلى النقاط التالية:

* رغم تحقيق المصارف الجزائرية لمعدلات ملاءة تفوق تلك الموصى بها من قبل لجنة بازل، إلا أنها تقتصر على تغطية المخاطر الائتمانية دون المخاطرة السوقية، كما أنها لم تأخذ بالاعتبار المخاطر التشغيلية والتي تعتبر إحدى الإضافات الأساسية لاتفاقية بازل الثانية.

* عدم وجود أنظمة لتقييم وقياس المخاطر السوقية ومخاطر التشغيل، رغم تأكيد ضرورة توفرها من قبل التنظيم الاحترازي .

الفصل الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات الفاعلية والكفاءة المصرفية

*غياب الإفصاح وانعدام الشفافية في المصارف العمومية، لعدم توفر نظام دقيق وسريع للمعلومات يمكن الأطراف ذات العلاقة من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسات المصرفية ومدى قدرتها على إدارة مخاطرها، ماعدا منشورات بنك الجزائر، أو بعض المعلومات عن المصارف الخاصة المتاحة على مواقعها الإلكترونية.

*إن الالتزام بمعايير ومقررات بازل يتطلب إصلاح التسيير الاحترازي لقطاع المصارف بما في ذلك تطوير أنظمة الرقابة الداخلية بالمصارف وإدارة المخاطر؛ وتمثل اتفاقية بازل تحديا كبيرا للمصارف الجزائرية خاصة فيما يتعلق بأساليب تقييم المخاطر، ولتحقيق ذلك تحمل السلطات الجزائرية على عاتقها المسؤولية عن القرارات المصرفية لتكييف البيئة المصرفية بما يتوافق مع مقررات بازل.

الفصل الثالث:

الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2019-2010)

تمهيد للفصل

المبحث الأول: الإشراف المصرفي والرقابة الاحترازية في الجزائر وأدواتها

المبحث الثاني: دراسة لصلابة الجهاز المصرفي الجزائري وتحدياته

المبحث الثالث: المنهجية المتبعة في الدراسة القياسية وتقديم المصارف عينة الدراسة

المبحث الرابع: دراسة قياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري مطبقة على
عينة من المصارف العاملة في الجزائر للفترة من 2019-2010

خلاصة الفصل الثالث

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

تمهيد الفصل:

يرى الاقتصاديون أن إصلاح وتكييف الجهاز المصرفي الجزائري ليواكب التحولات العالمية مرتبط بأمرين أساسيين الأول يتعلق بالقوانين المنظمة للإشراف المصرفي والرقابة الاحترازية وهذا الجانب يدخل ضمن المهام المنوطة ببنك الجزائر والأمر الثاني مرتبط بإصلاح المصارف التجارية والإشراف عليها في تطبيقها لقوانين الرقابة الاحترازية ومدى التزامها بذلك.

كما أن هناك عوامل كثيرة تؤثر على فاعلية المصارف وكفاءتها في تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، وبالتالي دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، لذا فسلامة عملياتها وصحة سياساتها الائتمانية واختيار أساليب ناجعة في إدارة المخاطر الائتمانية تعتبر من المقتضيات الأساسية لتطورها ومساهمتها في نمو الاقتصاد ذاته واستمرار استقراره وإمكانية تحقيق أهدافه. ومع تطور البحث العلمي أصبح استخدام الأساليب الإحصائية والقياسية ضرورة تساعد الباحث في اتخاذ القرارات الصحيحة وبناء النماذج المناسبة لقياس الظواهر ودراساتها بشكل دقيق يسمح بتتبع مسارها والتنبؤ به في المستقبل.

وفي هذا الفصل سوف نتطرق لأدوات الإشراف والرقابة الاحترازية التي يعتمد عليها بنك الجزائر في إشرافه على المصارف الجزائرية وجهوده المبذولة لعصرنتها تماشيا مع متطلبات الاتفاقيات المصرفية الدولية، كما نتطرق لواقع فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري من خلال مؤشرات صلابته المالية وللإجراءات المتخذة لدعم دور المصارف في إطار برنامج الاقلاع الاقتصادي (2020-2024)، كما نعرض التحديات التي يواجهها وبعض السبل والأساليب لتطوير هذا الجهاز.

وتوظيفا لأدوات القياس الاقتصادي في هذه الدراسة، سنعتمد على نماذج السلاسل الزمنية المقطعية PANEL Data Model لما تتميز به من زيادة في دقة التنبؤ، كما أنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين المفردات، لبناء نموذج دراسة يقيس لنا أثر المخاطر الائتمانية على فاعلية المصارف التجارية الناشطة في الجزائر للفترة (2010-2019)، والذي نطبقه على عينة من المصارف العاملة في الجزائر مكونة من اثنا عشر (12) مصرفا تم اختيارها على أساس توفر بياناتها المالية منها مصارف عمومية وخاصة وأخرى مصارف مشتركة، ثم نقوم بإجراء اختبارات المفاضلة بين النماذج لتوضيح النموذج الأفضل الذي يعكس أثر المخاطر على فاعلية المصارف وأي هته المصارف يعتبر الأفضل من ناحية نتائج الدراسة، بما يسمح لنا فهم ومعرفة أسباب تفسيرية للنتائج وبالتالي الوصول إلى تعميمات علمية ممكنة التطبيق وتناسب مع الأهداف المسطرة لدراستنا.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

المبحث الأول: الإشراف المصرفي والرقابة الاحترازية في الجزائر وأدواتها

إن البيئة المصرفية في حالة تغير مستمر وعليه فإن إدارة المصارف تواجه قضية أساسية وهي تعديل خياراتها الاستراتيجية بصورة دائمة والوسيلة الوحيدة التي تمكن الإدارة من القيام بهذا التعديل هو استمرارية قيامها بعملية الرقابة والإشراف، ذلك لأن مهمة الرقابة تعكس حالة تكيف المصرف مع بيئته الداخلية والخارجية، وهو بمثابة اختيار لدرجة الموائمة للخطط والجراءات والسياسات مع عناصر البيئة الداخلية والخارجية، وعملية الرقابة وحدها لا تكفي إذ يجب على القطاع المصرفي زيادة الأمن المصرفي ومحاولة تحسين لعمليات الإنذار المبكر من خلال تجارب اختبارات الضغط.

المطلب الأول: ممارسة الإشراف المصرفي والرقابة الاحترازية في الجزائر

يتطلب النظام الفعال للرقابة المصرفية من السلطة الرقابية أن تطور وتتابع تقييم مستقبلي لحجم المخاطر لكل مصرف ولجميع المصارف؛ ويكون هذا التقييم متناسبا مع الأهمية النظامية لمجموع المصارف، بما في ذلك تحديد المخاطر المحتملة من المصارف والنظام المصرفي ككل، وتقييمها ومعالجتها. وأن يكون لديها إطار عمل ملائم للتدخل المبكر لمعالجة هذه المخاطر، بما في ذلك أن تضع خططا ملائمة بالتعاون مع السلطات الأخرى المعنية، وكذلك لاتخاذ إجراءات تصفية للمصارف بطريقة منظمة عندما يتعذر استمرار عملها¹.

في الجزائر، تُمارس نشاطات الإشراف والرقابة المصرفية على أساس مراقبة احترام تطبيق المصارف للقوانين، الرقابة الدائمة على المستندات، والرقابة بعين المكان لدى المصارف والمؤسسات المالية لحساب اللجنة المصرفية؛ يكمن هدف الإشراف المصرفي في السهر على أمن وصلابة المصارف والمؤسسات المالية كل على حدا، والنظام المصرفي في مجمله.

أولا- أهداف الإشراف المصرفي والرقابة الاحترازية:

عمليا، تركز أعمال الإشراف المصرفي والرقابة الاحترازية على الجوانب التالية²:

- جمع ودراسة وتحليل البيانات المحاسبية والاحترازية للمصارف والمؤسسات المالية للتحقق من موثوقيتها واتساقها؛
- السهر على الامتثال للمعايير الاحترازية، لا سيما المتطلبات الدنيا من الأموال الخاصة التنظيمية والأموال الخاصة الأساسية، بموجب مخاطر القرض والسوق والجانب العمليتي وحدود التعرض للمخاطر الكبرى ومعاملات السيولة والتحويل...

¹ اللجنة العربية للرقابة المصرفية، الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر 2012، صندوق النقد العربي، 2014، ص 53.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2017، الصادر في جويلية 2018، ص 105.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

- التأكد من ملاءمة أجهزة الرقابة الداخلية ومراقبة المخاطر التي اعتمدتها المصارف والمؤسسات المالية، المتعلقة على التوالي بإطار عام يحتوي التنظيم والإجراءات بما في ذلك تواجد هياكل مستقلة للتدقيق والمطابقة لضمان الفاعلية والشمولية، وجهاز أفقي دائم لتسيير المخاطر يسمح بكشف وقياس وتقييم والحد والتخفيف من جميع المخاطر التي تتعرض لها المصارف والمؤسسات المالية؛

- ممارسة عمليات رقابة متقاربة واستشرافية للمصارف والمؤسسات المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المخاطر والتوقعات لتطور أوضاعها بالنظر إلى العناصر الخارجية، وهذا بهدف اقتراح تدابير الرقابة و/أو التعديل الأكثر ملاءمة وبالتالي ضمان استقرار النظام المصرفي؛

- تقييم نوعية الأجهزة التي اعتمدتها المصارف والمؤسسات المالية في إطار مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛

- استغلال تقارير محافظي الحسابات لأغراض التحقق من درجة موثوقية المحاسبة والبيانات المالية الخاصة بالمصرف أو المؤسسة المالية والاطلاع على رأي المدقق الخارجي؛

- إبلاغ اللجنة المصرفية بكل عنصر بائن أو محتمل يمكن أن يعرض وضع مصرف أو مؤسسة مالية بشكل منفرد، أو مجمل النظام المصرفي للخطر، حتى يتسنى لها اتخاذ التدابير التصحيحية المناسبة.

من جهة أخرى، ومطابقة مع الممارسات الحسنة المنصوص عليها من طرف لجنة بازل، تسهر المديرية العامة للمفتشية العامة على إقامة روابط دائمة مع المصارف والمؤسسات المالية، من خلال اجتماعات عمل واتصالات هاتفية مع مسؤولي الهياكل العملية ومن خلال البريد الإلكتروني؛ تسمح هذه الاتصالات بالاستجابة لانشغالات المصارف والمؤسسات المالية وتزويدها بالتوضيحات حول المسائل ذات الطابع النظامي.

بالإضافة إلى مهام الرقابة هذه، يُلتزم من المديرية العامة للمفتشية العامة رأياً حول طلبات الترخيص لدخول المصارف و/أو المؤسسات المالية في النشاط أو تعديل هيكل رأسمالها، كما تُقدم رأياً حول اعتماد الإطارات المسيرة وعن الترخيص بمنتجات جديدة.

ثانياً- أدوات الرقابة الاحترازية التي يعتمدها بنك الجزائر:

من أهم وظائف المصارف المركزية مهمة مراقبة وتنظيم الائتمان والتي تساهم في إبعاد مخاطر الأزمات والاختلالات عن النظام المصرفي لإعطائه قوة أكبر بالتأثير في مستوى وحجم النشاط الاقتصادي؛ وفي هذا الإطار يمارس بنك الجزائر عملية الإشراف والرقابة على المصارف التجارية لمعرفة مدى امتثال المصارف والمؤسسات المالية للأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة باحترام المعايير والنسب الخاصة بالتسيير الاحترازي، بهدف حماية أموال المودعين ومصالح المستثمرين كما أنه يهدف لتفادي المخاطر الاعتيادية التي تواجهها؛ ويمارس هذه الرقابة بالأدوات التالية:

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

1- **القوانين:** حرص المشرع الجزائري على وضع قوانين للرقابة على النشاط المصرفي تسمح لبنك الجزائر بتنظيم عملية الائتمان من حيث الكمية والنوعية والكلفة ليتجاوب هذا الائتمان مع متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي المنشود، كما تخول له مراقبة المصارف المرخصة بما يكفل سلامة مراكزها المالية وضمان حقوق المودعين والمساهمين، وتمنحه صلاحية تحديد حجم رأس المال، إلى جانب وضع أحكام تشريعية وتنظيمية لمختلف العمليات بالإضافة لإصدار تعليمات للمصارف بهدف تنظيم القروض والسلف والتسهيلات الائتمانية المختلفة وما يرتبط بها؛ وكذا تحديد العقوبات المتخذة تجاه المصارف المخالفة لهذه الأحكام والقوانين.

2- **الرقابة على أساس المستندات:** تعتبر التقارير المصرفية مقننة بواسطة الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد مضمون التصريحات، الفترة التي تغطيها هذه التصريحات، آجال إرسالها وجودة التوقيع المطلوب¹. إن الرقابة على أساس المستندات هي عملية رقابة يتم إنجازها على أساس التصريحات التنظيمية التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية، ترسل هذه التصريحات إلى مختلف هياكل بنك الجزائر لاسيما المصالح المكلفة بالرقابة على أساس المستندات على مستوى المفتشية العامة، تستعمل هذه الأخيرة كل هذه التقارير في إطار مهامها وصلاحياتها.

3- **الرقابة في عين المكان:** وتهدف هذه العملية إلى القيام بعدة مهام تحقيق ويتعلق الأمر ب: مهمات التنقيط المصرفي (طريقة التنقيط CAMELS)، مهمات ذات مواضيع معينة مثل مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتقييم محفظة القرض، مهمات خاصة (تقييم السيولة)، مهمات رقابة عمليات التجارة الخارجية؛ وتعتمد الرقابة في عين المكان على مراقبة العناصر التالية²:

أ- **نوعية الأصول والأموال الخاصة:** والتي تشمل كل من نسبة الملاءة، جودة الأصول، مراقبة خطر القرض ونظام التصنيف الداخلي، إدارة محفظة القرض وما بين المصارف، تصنيف وتشكيل المؤونة عن المستحقات.

ب- **الإدارة (المنهجية):** تستند رقابة هذا الجانب من نشاط المصارف والمؤسسات المالية على تقدير الاستراتيجية العامة للمؤسسة التي خضعت للرقابة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وجودة وأمن نظام المعلومات فيها، وأخيرا تقييم جهازها لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

¹ عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة: تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص 231.

² تم تجميع مضمون هذه العناصر بناء على محتوى نتائج عملية الرقابة في عين المكان ضمن تقارير بنك الجزائر لسنتي 2017 و2018.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

ت- المردودية: والتي تهتم بتحليل نسب الهيكل المالي للمصرف، مستويات المردودية، معدلات مردودية الأصول، مراقبة حسابات الاستغلال، استخدام المصرف لإجراءات التسيير والتطبيقات المدججة في أنظمة المعلومات والتي تسمح بالمتابعة والرقابة في كل ما يتعلق بالجوانب المختلفة للمردودية.

ث- السيولة: ويتعلق الأمر في هذا الشق بترسيم سياسات وإجراءات ذات الصلة بإدارة المخاطر، استراتيجية المصارف في مجال تسيير خطر السيولة، خريطة المخاطر وخطة معالجة الحالات الطارئة، معاينة الرقابة الدائمة في تغطية خطر السيولة، التحقق من تنفيذ المصارف لتمارين اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في مجال إدارة مخاطر السيولة،

التأكد من احترام نسب السيولة للمعايير التنظيمية المحددة في هذا المجال ومن تناسب الأصول الثابتة مع الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل للمؤسسات المالية، معاينة تطابق نسب أموالها الخاصة ومواردها الدائمة مع المتطلبات التنظيمية.

نذكر أنه على الرغم من كون الرقابة الدائمة تمس جميع المستويات في المصارف، لكنها تعاني من نقص النجاعة فيما يتعلق بنقاط الرقابة التي لا تزال غير شاملة، مما يؤدي إلى بروز مناطق للمخاطر غير مغطاة.

المطلب الثاني: عصنة وظيفة الإشراف والرقابة الاحترازية في الجهاز المصرفي الجزائري وتطبيقها العملي على المصارف العاملة في الجزائر

أولا- عصنة وظيفة الإشراف والرقابة الاحترازية في الجهاز المصرفي الجزائري

في إطار تعزيز الاشراف المصرفي وبغية الامتثال التدريجي لأحكام بازل 03 لإشراف مصرفي فعال، خاصة وضع المعيار الثاني منها، باشر بنك الجزائر تطوير طريقة رقابة تركز على المخاطر.

ترتكز هذه الطريقة على نظام تقييم على أساس المستندات وبعين المكان، للوضعية المالية والاحترازية للمصارف والمؤسسات المالية حسب طريقة (CAMELS) وكذا بالاعتماد على نموذج توقعات البيانات المالية والاحترازية لهذه المصارف والمؤسسات المالية.

تسمح هذه الطريقة بتوفير تحليل استشاري إضافي وإطار لإجراء سيناريوهات اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، والتي يتم تنظيم نتائجها وفقا لنفس طريقة (CAMELS).

ويتمثل الهدف المتوخى من تطبيق الطريقة المذكورة في تقييم أفضل مدى ملائمة الأموال الخاصة وسيولة المصارف والمؤسسات المالية، بالنظر إلى طبيعة مخاطرها وهذا سواء في الظروف العادية أو تحت الضغط.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

إضافة إلى ذلك، يسمح النموذج الثاني من تطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، المستعمل خاصة في تقييم المخاطر النظامية، بتجميع ورصد توقعات الفاعلين في الساحة المصرفية وإنشاء القنوات الكامنة للعدوى بين المصارف وبين القطاعات.

1- إقامة برنامج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط:

وضع بنك الجزائر نموذجا متكاملًا وديناميكيا لقياس القدرة على تحمل الضغوط، يدعى Financial Projection Model (FPM) تم تطويره بالتعاون مع البنك الدولي في إطار عصنة عملية الإشراف لمطابقتها مع تدابير المعيار الثاني من بازل 03، من أجل وضع تصور وقائي وعلاجي مسبق للإجراءات الواجب اتخاذها من طرف المصارف والسلطات الإشرافية قبل حدوث الأزمة ومحاولة تقييم الخسائر بعد حدوثها.

ويستند إلى تطبيق آلي لنظام إسقاط مالي يعمل على تحديد وقياس نقاط ضعف المصارف والمؤسسات المالية وقدرتها على مقاومة الصدمات المفترضة وذلك على مستوى كل مؤسسة على حدا وعلى مستوى الجهاز المصرفي في مجمله؛ بحيث يسمح هذا التطبيق بتقييم حساسية المصارف والمؤسسات المالية لأية تغييرات في عوامل الخطر المترتبة عن نشاطها المصرفي (احتمال التعثر، أسعار الفائدة، السحوبات المفرطة للودائع،...) مع اعتبار حدوث كل عامل على حدا أو تزامن حدوث أكثر من عامل وتأثير ذلك على هيكل المصارف وتدني رسميتها وبصفة عامة مدى هشاشة أو صلابة الجهاز المصرفي الوطني في ظل إمكانية انتشار الأزمة ما بين المؤسسات الناشطة في النظام أو كما يعرف بأثر العدوى المالية.

إلى جانب المتابعة الفردية لملاءمة مستوى الأموال الخاصة وسيولة مصرف أو مؤسسة مالية في الظروف العادية للنشاط والسوق، تبين أنه من الضروري تطوير نهج ديناميكي يسمح بتقييم صلابة المؤسسة المصرفية وقدرتها على مقاومة الصدمات.

يوفر تطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغوط إطارا لمحاكاة ظروف غير مواتية للنشاط، قد تنجم خصوصا عن انعكاسات تنتشر من خلال الروابط بين المصارف والمترتبة عن قصور متعامل أو أكثر في السوق البنينة للمصارف أو تلك الناتجة عن تدهور الوضع الاقتصادي الكلي، وهكذا يتم اختبار هشاشة مصرف أو مؤسسة مالية من مختلف الزوايا، عن طريق تطبيق سيناريوهات قصوى، في حدود المعقول، بخصوص تقييم معايير المخاطر (احتمال عدم تسديد، خسارة بسبب عدم التسديد، تهريب الودائع...) مما يمكن أن يؤدي إلى الزامية المؤسسة المعنية بتشكيل مبالغ إضافية من الأموال الخاصة و/أو الحصول على السيولة.

أخيرا، يجدر بالذكر أن الهدف النهائي المحدد من طرف بنك الجزائر، هو إنشاء إطار عام لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط من خلال إشراك المصارف والمؤسسات المالية، هذه الأخيرة مدعوة لاقتناء أجهزة خاصة لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط، في إطار تسيير أموالها الخاصة وسيولاتها، لتكون في آخر المطاف قادرة

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

على المشاركة في التمارين المتداخلة من نوع المتصاعدة والمتنازلة استنادا لأحسن الممارسات في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط.

2- مشروع المعلومات المسمى نظام التنقيط المصرفي (SYNOBA):

يعد نظام SNB طريقة إشراف موحدة جديدة، مستمدة من أحسن الممارسات الدولية والمتمثلة في طريقة CAMELS، بحيث يقوم هذا النظام على تقييم مؤشرات صلابة وملاءة المصارف والمؤسسات المالية عن طريق إعطائها علامة بفضل مقارنته التنبؤية للمخاطر¹، والذي تم تطويره بمساعدة تقنية للخزينة الأمريكية وصندوق النقد الدولي ليتماشى ومبادئ الرقابة المصرفية لبازل؛ حيث يعتمد على الرقابة والإشراف على أساس المستندات؛ تشرف عليه المديرية العامة للمفتشية العامة (DGIG) وقد تم تطويره بالأخذ بعين الاعتبار الإصلاحات التي أدخلت في 2014 على الإطار الاحترازي، من خلال تعديل بيانات الدخول والخروج للنظام المتعلقة بنسب الملاءة وكذلك المشاركات والمخاطر الكبرى. ويسمح هذا النظام ب:

- رد فعل مستهدف وسريع للجنة المصرفية بأخذ تدابير تصحيحية ملائمة، لمواجهة الصعوبات التي قد تعرفها مؤسسة مالية.

- تخفيض تكلفة الإشراف بتقييم أحسن لخطر كل مؤسسة والاستعمال العقلاني لموارد الإشراف.

- استهداف المؤسسات التي تعرف صعوبات.

1- فيما يتعلق بترجيح المخاطر في النظام المصرفي الجزائري:

يندرج ترجيح المخاطر ضمن مساعي الجهاز المصرفي الجزائري لمسايرة التطورات الحاصلة على الساحة العالمية والمرتبطة بمقررات بازل، والذي يأتي في إطار تطبيق معيار كفاية رأس المال حيث اعتمد هذا المعدل إيجاد نظام من الأوزان للمخاطرة يتم تطبيقه على جميع الفقرات داخل وخارج الميزانية العمومية للمصرف، وأخذت بعين الاعتبار أساسا المخاطرة الائتمانية للطرف الآخر الملتزم أو المقرض². وإلا تاحة قدر من المرونة تركت لجنة بازل الحرية للسلطة الرقابية المحلية في تحديد أوزان المخاطر وحرية شمول مخاطر أخرى غير المخاطر الائتمانية.

وعلى هذا الأساس فقد تم تحديد ترجيح المخاطر الائتمانية في الجزائر ضمن خمسة أقسام؛ ففي وقت سابق كانت الجزائر تعتمد في ترجيحها للمخاطر على تنقيط هيئة تأمين التجارة الخارجية الفرنسية (Coface) كمرجع لتقدير خطر البلد، وتماشيا مع التطورات الدولية والتي دفعت بالمشروع الجزائري لإصدار النظام الجديد والهادف لتطبيق معايير اتفاقية بازل 02 و 03، أصبحت الجزائر تطبق التصنيف الذي تصدره المؤسسات العالمية.

¹ طلال عباسي وعبد الرحمان أولاد زاوي، مرجع سبق ذكره، ص 474.

² صباح شنايت وكريمة منصر، النظام المصرفي الجزائري وآليات تطبيق الإجراءات الاحترازية للجنة بازل، مقال منشور في مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، القليعة-تيزازة، ص 163.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

الجدول رقم (03-01): يوضح ترجيح المخاطر الائتمانية في الجزائر (%)

التنقيط الخارجي للقرض	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+ إلى BBB-	BB- إلى BB+	B- إلى B+	أقل من B-	لا يوجد تنقيط
الترجيح للدول والمصارف المركزية	0	20	50	100	100	150	100
الترجيح للهيئات العمومية	20	50	50	100	100	150	50
ترجيح المستحقات ذات الأجل يفوق 03 أشهر للمصارف والمؤسسات المالية	20	50	50	100	100	150	50
ترجيح المستحقات ذات الأجل ابتدائي أو يساوي 3 أشهر	20	20	20	50	50	150	20
الترجيح الخارجي للمؤسسات الكبيرة والمتوسطة	20	50	100	100	150	150	100

المصدر: النظام (01-14) الصادر في 16 فيفري 2014، الجريدة الرسمية 56، سبتمبر 2014، ص ص 23-24.

من خلال الجدول رقم (03-01) يتبين أن النظام الجزائري أصبح يأخذ بعين الاعتبار التنقيط الصادر من مؤسسة ستندارد أند بورز **Standard & Poor's (S&P)** أو ما يعادلها وهو ما تم التوصية به في اتفاقية بازل 02 و 03؛ وما يعاب على المشرع الجزائري ضمن موضوع ترجيح مخاطر القرض والذي تشرف عليه اللجنة المصرفية وفق ما جاء في النظام (01-14) هو منحها لترجيح غير مرتفع للمخاطر الغير منقطة مقارنة ببعض التريجيات الأخرى.

2- فيما يتعلق بالرقابة على أساس المستندات:

في إطار تنفيذ مهمتها تسهر مديرية الرقابة على احترام المعايير الاحترازية المنظمة للنشاط المصرفي، وعلى اكتشاف كل مخالفة و/أو موطن ضعف من الجانب المالي أو الاحترازي في وضعية المصارف والمؤسسات الخاضعة؛ كما تتولى على الفور إحالة تقاريرها للجنة المصرفية كونها الوحيدة المخوّل لها اتخاذ القرار بشأن التدابير الملائمة، بغرض تصحيح الوضع.

وفيما يخص سنة 2018، سمح استغلال التقارير المحاسبية والاحترازية المختلفة الصادرة من المصارف والمؤسسات المالية الخاضعة للرقابة على أساس المستندات، بمعاينة ارتفاع في عدد حالات عدم الامتثال وارتفاع عدد المؤسسات التي تخرق المعايير الكمية الاحترازية المنظمة للمهنة.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

حيث كشفت مديرية الرقابة على أساس المستندات عن اثنتين وستون (62) حالة من النقائص على مستوى إحدى عشرة (11) مؤسسة تم التبليغ عنها للجنة المصرفية، مقابل ثمانية وأربعين (48) حالة مسجلة على مستوى ست (06) مؤسسات في 2017.

باستثناء حالة عدم المطابقة للحد الأدنى لصافي الأصول تتعلق بمؤسستين (02) مائتين، فقد سُجلت جميع حالات عدم الامتثال للمعايير العملية على مستوى المصارف العمومية دون الخاصة. والجدول الموالي يلخص مجمل حالات النقائص المسجلة حسب طبيعتها:

الجدول رقم (03-02): يوضح حالات نقائص مسجلة في إطار الرقابة الاحترازية على أساس المستندات تمت خلال سنة 2018

مجموع المخالفات	عدد المؤسسات	وتيرة التصريح	
0	0	ثلاثي	معامل الملاءة
0	0	ثلاثي	معامل الأموال الخاصة القاعدية
3	مصرف واحد	ثلاثي	وسادة الأمان
12	03 مصارف	ثلاثي	25% من الأموال الخاصة القانونية
0	0	ثلاثي	8 مرات ضعف الأموال الخاصة القانونية
0	0	كل شهرين	قروض ممنوحة إلى مؤسسات يملك فيها المصرف مساهمات
0	0	شهري	التزامات خارجية بالتوقيع
4	مصرف واحد	شهري	10% من الأموال الخاصة حسب العملة الصعبة
0	0	شهري	30% من الأموال الخاصة على إجمالي العملات الصعبة
2	مصرفين	سنوي	معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة
18	08 مصارف	ثلاثي	معامل السيولة
23	02 مؤسسة مالية	شهري	صافي الأصول
62	11 مؤسسات		المجموع

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2018، مرجع سبق ذكره، ص 120.

يتبين من الجدول أنه:

- سجل مصرف واحد نقص في تشكيل وسادة الأمان ابتداء من السادسي الثاني من السنة قيد الدراسة؛
- سجل على مستوى مصرفين عموميين ومصرف خاص، حالات عدم الامتثال لنسبة تقسيم المخاطر الفردية خلال الثلاثيات الأربعة لسنة 2018؛

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

- فيما يتعلق بالسيولة، سجلت ثمانية مصارف انخفاضاً في معاملاتها الخاصة بالسيولة التي أصبحت دون الحد الأدنى 100% ، إلا أن مصرفاً واحداً منها تمكن من تعديل نسبته في الثلاثي الأخير من نفس السنة؛
- لم يمثل مصرفين في نهاية 2018 للمعيار التنظيمي المتعلق بمعامل الأموال الخاصة ورؤوس الأموال الدائمة؛
- وسجلت مؤسستين ماليتين حالات نقص لشروط الأصول الصافية، حيث بلغ عددها 12 حالة و 11 حالة على التوالي.

3- فيما يتعلق بالرقابة بعين المكان:

- خلال سنة 2018 قامت المديرية المكلفة بالرقابة بعين المكان بتنفيذ مخطط عمل يغطي جملة من المواضيع تتمحور حول خمسة عناصر تشمل مايلي¹:
- مهمات تتعلق بالمراقبة المتقاربة؛
 - مهمات التنقيط المصرفي (طريقة التنقيط CAMEL)؛
 - مهمات ذات مواضيع معينة (تقييم محفظة الالتزامات)؛
 - مهمات خاصة؛
 - ومهمات تحقيق.

خلال مهمة عمليات الرقابة بعين المكان، تم تسجيل عدة ملاحظات تتعلق بنوعية الاصول والأموال الخاصة وأخرى تتعلق بتقدير الاستراتيجية العامة للمصارف موضوع الرقابة، كما تم القيام بتحليل للهيكل المالي ومؤشرات المردودية وإجراء تقييم لمحفظة الالتزامات للميزانية وخارج الميزانية للمصارف والمؤسسات المالية التي تمت مراقبتها، حيث سجلت نقائص وتحفظات في عدة جوانب تم تقييدها ورفعها في تقرير إلى الجهات المختصة (اللجنة المصرفية) لإبداء قراراتها إزاء التحفظات المسجلة.

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2018، مرجع سبق ذكره، ص 121.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

المبحث الثاني: دراسة لصلابة الجهاز المصرفي الجزائري وتحدياته

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم مؤشرات الفاعلية والكفاءة في الجهاز المصرفي الجزائري، وإلى الإجراءات المتخذة لتشجيع دور المصارف في إطار برنامج الإقلاع الاقتصادي (2020-2024)، كما نذكر التحديات التي يواجهها الجهاز المصرفي الجزائري وبعض السبل والأساليب الممكنة لتطويره.

المطلب الأول: واقع الجهاز المصرفي الجزائري والإجراءات المتعلقة بدعم المصارف للقيام بدورها

أولاً- مدى صلابة الجهاز المصرفي الجزائري تماشياً والتطورات الدولية:

1- عرض مؤشرات الصلابة المالية في الجزائر في الفترة (2010-2018):

عمل بنك الجزائر على ضمان استقرار وصلابة الجهاز المركزي من خلال وضع سنة 2009 لجنة مهمتها ضمان الاستقرار المالي يترأسها المحافظ، ومهمتها الأساسية هي مراجعة مؤشرات الصلابة المالية المطبقة في الجزائر والمستنبطة من مؤشرات صندوق النقد الدولي أساساً والتي تهدف للوقوف على النقائص التي قد تؤدي إلى هشاشة النظام المصرفي ككل.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

الجدول رقم (03-03): تطور مؤشرات الصلابة المالية في الجزائر في الفترة (2010-2018)

النسبة المئوية (%)

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة الملاءة الإجمالية	23.64	23.77	23.62	21.50	15.79	18.40	18.75	19.38	19.06
نسبة الملاءة على الغير	17.67	17.00	17.48	15.51	13.18	15.76	16.25	14.97	14.99
المستحقات غير المنتجة للأموال الخاصة النظامية (FPR)	21.06	17.89	16.11	17.12	24.41	26.47	35.00	36.42	40.79
معدل المستحقات المصنفة	18.31	14.45	11.73	10.56	9.88	9.77	12.09	12.96	13.13
معدل صافي المستحقات المصنفة	4.86	4.02	3.54	3.36	3.80	3.91	5.49	6.18	6.33
معدل مؤونات المستحقات المصنفة	73.48	72.15	69.79	68.19	62.13	59.93	54.62	52.28	49.96
مردودية الأموال الخاصة	26.70	24.58	22.67	19.00	23.75	21.48	17.89	18.84	22.38
مردودية الأصول	2.16	2.10	1.93	1.67	1.99	1.92	1.83	2.05	2.42
نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي	63.76	54.89	64.23	69.45	67.19	66.81	72.51	73.00	78.78
نسبة التكاليف خارج الفوائد إلى الدخل الإجمالي	31.43	35.07	35.64	33.53	40.73	40.01	34.08	35.99	29.34
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	52.98	50.16	45.87	40.46	37.96	27.14	23.52	23.51	19.84
نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل	114.29	103.73	107.51	93.52	82.06	61.64	58.39	53.70	47.45

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

-Rapport annuel 2013, **Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**, Banque d'Algérie, Novembre 2014, p 227.

- Rapport annuel 2018, **op cit** , p 163.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

3- تحليل مؤشرات الصلابة المالية في الجزائر في الفترة (2010-2018):

يبين الجدول رقم (03-03) مختلف مؤشرات قياس الصلابة المالية والتي تبين مدى سلامة النظام المصرفي الجزائري؛ ومن خلاله يظهر لنا أن نسبة الملاءة بلغت 19.38% و 19.06% في سنتي 2017 و 2018 على التوالي، وهي أعلى من النسب القانونية في التنظيم الاحترازي وأيضاً أعلى من النسب المطبقة في بازل 03، حيث وفي هذا السياق يعمل بنك الجزائر على رفع رأسمال المصارف العمومية (ابتداءً من النظام رقم 90-01 الصادر في 1990 وآخر رفع جاء في النظام 18-03 الصادر في 2018) وجعلها تخصص جزء من نتائجهما للاحتياط مما سمح لها للاستجابة بشكل واسع للقواعد الاحترازية المتعلقة بتغطية المخاطر المصرفية؛

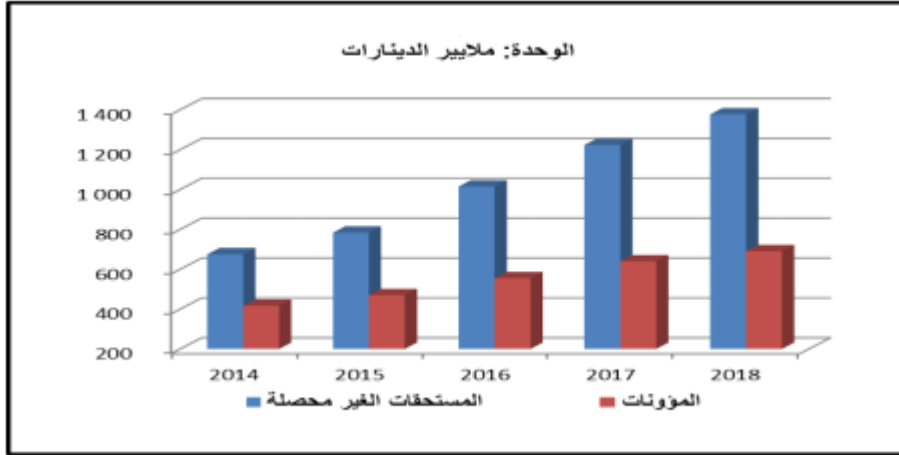
إن مردودية المصارف في تحسن خلال سنة 2018؛ فقد عرفت مردودية الأموال الخاصة (العائد على رأس المال ROE) ارتفاعاً كبيراً، منتقلة من 18.8 % في 2017 إلى 22.4% في 2018 بفضل النمو الجيد للنتائج (30%) نسبة لمتوسط رأس المال (9.5%)؛ كما عرف متوسط معدل مردودية الأصول (العائد على الأصول ROA) تحسناً، منتقلاً من 2.1% في 2017 إلى 2.4% في 2018.

وحسب صنف المصارف، سجلت مردودية الأموال الخاصة (العائد على رأس المال) ارتفاعاً لدى كل من المصارف العمومية وكذا المصارف الخاصة؛ حيث بلغت على التوالي 22.68% في 2018 مقابل 20.0% في 2017 لدى المصارف العمومية، بينما لدى المصارف الخاصة فقد بلغت 21.21% في 2018 مقابل 14.69% سنة 2017.

وفيما يتعلق بالمستحقات المصنفة والتي تعكس حجم القروض الغير ناجعة فقد سجل النظام المصرفي ارتفاعاً في قيمتها في السنوات الأخيرة بحيث تم تسجيل نسبة 13.13% و 12.96% سنتي 2018 و 2017 على التوالي في حين كانت تسجل 9.77% سنة 2015 مقابل حوالي 9.88% سنة 2014، ونجم هذا الارتفاع لمعدل المستحقات غير الناجعة للقطاع المصرفي عن تصنيف المصارف العمومية لجزء كبير حوالي 56% من القروض الممنوحة في إطار برنامج دعم التشغيل (ANGEM، CNAC، ANSEJ) وبلغت آجال استحقاقها، والتي ساهمت في ارتفاع قروضها غير الناجعة بنسبة 60%.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

الشكل رقم (03-01): يوضح تطور المستحقات الغير محصلة ومؤونها خلال الفترة (2014-2018)



Source: Rapport annuel 2018 de la Banque d'Algérie, op cit, p 88.

حسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2018، فقد سجلت المصارف العمومية ارتفاعا كبيرا في معدل المستحقات غير المحصلة، ليصل إلى 13.98% في 2018 مقابل 13.71% في 2017 و 12.58% في 2016. وعلى عكس المصارف العمومية، فإن معدل المستحقات غير المحصلة نسبة لإجمالي القروض في انخفاض لدى المصارف الخاصة، حيث انتقل من 8.55% في 2016، إلى 7.79% في 2017 و 7.11% في 2018. وفي هذا السياق تم تغطية المستحقات غير المحصلة للقطاع المصرفي عن طريق المؤونات بما يعادل 49.9% في 2018 مقابل 52.30% في 2017.

ويعود هذا الانخفاض في معدل تخصيص المؤونات لكامل القطاع المصرفي إلى تراجع هذا المعدل لدى المصارف العمومية، حيث أن هذه الأخيرة لم تقم بتغطية القروض غير المحصلة الممنوحة في إطار دعم التشغيل (ANGEM، CNAC، ANSEJ) إلا جزئيا لأنها تستفيد من ضمانات قد تصل إلى 85% عن طريق صناديق الضمان العمومية المخصصة. وعلى العكس، ارتفعت مؤونات المصارف الخاصة المخصصة للقروض غير المحصلة خلال ثلاث سنوات الأخيرة، أين انتقل معدل تخصيص المؤونات من 46.3% في 2016 إلى 50.6% في 2017 و 57.3% في 2018، مع ارتفاع ب 16.10% في قيمة مؤونات هذه المستحقات في 2018 مقارنة ب 2017.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

ثانيا- الاجراءات المتخذة لتشجيع دور المصارف في إطار برنامج الاقلاع الاقتصادي (2020-2024):

1- فيما يتعلق بدور المصارف في تمويل الاقتصاد ودعم الاستثمار:¹

تشهد السيولة المصرفية تراجعا حادا وغير مسبوق منذ الربع الثالث من عام 2017 (أي في الفترة التي قررت الحكومة آنذاك إمكانية اللجوء إلى التمويل غير التقليدي)؛ وبحسب بيانات بنك الجزائر، بلغت السيولة المصرفية 476 مليار دج في سبتمبر 2020 و612 مليار دج في نوفمبر 2020، مما أثر على دور المصارف في تلبية طلبات التمويل المقدمة. ولمواجهة تدهور وضع السيولة المصرفية، فقد قام بنك الجزائر في إطار تخفيف القواعد الاحترازية بعدة تدخلات منذ مارس 2020 نوجزها فيما يلي:

أ- كخطوة أولى وفي ثلاث مناسبات خفّض من الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي الاجباري للمصارف من 10 % إلى 8% ومن 8 % إلى 6% ومن 6% إلى 3%؛

ب- التخفيض من سعر الفائدة الرئيسي إلى 3.255 % (انخفاض بمقدار 25 نقطة من الأساس) بهدف تقديمه بتكلفة معقولة للمصارف حتى يتسنى لها الحصول على هوامش سيولة إضافية؛

ت- اعفاء المصارف والمؤسسات المالية من الالتزام " بالحد الأدنى لهامش الأمان المصرفي".

2- في إطار الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية:²

أ- تكليف المصارف والمؤسسات المالية بتطبيق الإجراءات الاحترازية الاستثنائية خلال هذه الفترة والمتمثلة في:

- تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة قصيرة الأجل من 100% إلى 60%؛

- الترخيص للمصارف والمؤسسات المالية بالسماح بتأجيل القروض التي حان وقت استحقاقها أو القيام بإعادة الجدولة لديون المقترضين؛

- تفويض المصارف والمؤسسات المالية للقيام بمنح قروض جديدة للعملاء الذين استفادوا من إجراءات التأجيل أو إعادة الجدولة.

ب- أمر المصارف والمؤسسات المالية بالقيام بدراسة حالة كل زبون على حدا للفترة من 31 مارس إلى 30 سبتمبر 2020 من أجل اتخاذ أحد الإجراءات المناسبة التالية:

- تجديد القروض التي انقضت مدة سدادها؛ وضبط قيمة الديون غير المسددة.

- تمديد الآجال المحددة لاستخدام مقررات الإقراض وكذا تأجيل مدد بداية سداد القروض Des

Différés De Paiement؛

- إلغاء غرامات التأخر عن سداد الديون المستحقة مع الحفاظ أو تجديد ديون الاستغلال المقدمة.

¹ Conseil National Economique Social et Environnemental (CNESE), op cit, p 34.

² Op cit, p 38.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

3- في إطار دور المصارف في تعبئة الموارد:

تسعى الجزائر لتعبئة موارد بديلة لميزانية الدولة، وفي هذا الإطار وتشجيعا لمساهمة المصارف العمومية والخاصة كمصدر لتمويل خطة الإنعاش الاقتصادي (2020-2024) تم اتخاذ الاجراءات التالية:

أ- ضرورة إعادة بعث الدور الحقيقي للسوق المالية (ممثلة في: المصارف، الوسطاء الماليون، أسواق الأسهم والسندات... وما إلى ذلك) والتي يمكنها أن تلعب دورًا رئيسيًا في التنمية من خلال المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي¹.

ب- إقامة الشراكة بين مصارف القطاعين العام والخاص كما ينبغي حتى تكون النهج المفضل في تمويل البنية التحتية والخدمات العامة.

ت- إنشاء مصارف التنمية.

ث- تشجيع إنشاء المصارف الخاصة وتقديم كل التسهيلات الممكنة لذلك.

ج- ويندرج ضمن تطبيق النظام رقم 02-2020 المؤرخ في 15 مارس 2020، العمل على تشجيع عمليات الصيرفة الإسلامية والتكثيف من الحملات الموضحة لفحوى عملياتها وصيغها التمويلية للترغيب فيها وترويجها.

المطلب الثاني: الصعوبات التي تعترض الجهاز المصرفي الجزائري

نلاحظ مكامن ضعف تعترض مسار القطاع المصرفي ومنه دور مختلف الفاعلين في الاقتصاد، ويمكن حصر أهم الصعوبات التي يواجهها الجهاز المصرفي الجزائري في جوانب متعلقة بالمصارف في حد ذاتها وأخرى متعلقة بالبيئة التي تنشط فيها المصارف نوضحها فيما يلي:

أولاً- الجوانب المتعلقة بالمصارف:

1- صغر حجم رأسمال المصارف:

على الرغم من التطور الحاصل في رؤوس أموال المصارف الجزائرية إلا أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع المصارف العربية والأجنبية، ويثير تحدي صغر الحجم مشاكل مالية خطيرة لهذه المصارف كما يحد من قدراتها التنافسية في ظل ما تشهده الساحة المصرفية العالمية من تكتلات مصرفية عملاقة واندماج المصارف، فيما بينها من أجل تقوية مكانتها وتعزيز كفاءتها وقدراتها التنافسية²، ومن الاصلاحات التي تطرقنا إليها سابقا نجد إصدار أنظمة متعلقة بالحد الأدنى لرأس المال، وهي على التوالي النظام رقم 90-01 الصادر في 1990 والذي حدد رأس مال المصارف بـ 500 مليون دينار جزائري، والنظام رقم 04-01 الصادر في 2004 والذي حدد رأس

¹ Conseil National Economique Social et Environnemental (CNESE), Op cit, p 41.

² مليكة زغيب وحياء نجار، النظام البنكي الجزائري في تشخيص واقع وتحديات المستقبل، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي-الواقع والتحديات-، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 15-14 ديسمبر 2004، ص402.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

مال المصارف بـ 2.5 مليار دينار جزائري، والنظام رقم 08-04 الصادر في 2008 والذي حدد رأس مال المصارف بـ 10 مليار دينار جزائري.

2- هيكل ملكية المصارف:

يسيطر القطاع العام على هيكل ملكية الجهاز المصرفي ككل ومن تم السيطرة على إدارتها وجميع عملياتها، مما كان لهذه السيطرة وبهذا الحجم آثار بليغة وغير محمودة في النشاط المصرفي والمالي¹. وعلى الرغم من الاتجاه صوب التقليل من سيطرة القطاع العام على النشاط المصرفي والمالي والتخفيف من نسبة الملكية ومن القيود المفروضة على التوغل إلى هذا النشاط، إلا أن القطاع العام مازال يمتلك حصة الأسد في الجهاز المصرفي، فمن "بين 20 مصرفا مرخصا في الجزائر، تمتلك الحكومة ستة مصارف، وهي الأكبر حجما".

3- تجزئة النشاط المصرفي:

لقد أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر والمتركة على تخصيص الموارد المالية بطريقة مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة، إلى خلق نوع من التخصيص في النشاط المصرفي (إتاحة الائتمان لقطاع معين بذاته)، وانعكس ذلك على تجزئة النشاط المصرفي وما ترتب عنه من كبت العمل بآلية أساسية تعتبر بمثابة محرك النشاط المصرفي بشكل عام ألا وهي المنافسة في السوق المصرفي وكذا تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها المالية وتسيير المخاطر المترتبة عنها.

4- فاعلية المنظومة المصرفية:

يمكن تحليل نجاح وفاعلية المنظومة المصرفية بالنسبة للوساطة المصرفية على المستويين²:

- المستوى الأول: الفاعلية المالية

- تقاس فاعلية منظومة الوساطة المالية بكلفة إنتاج الخدمات التي يقدمها والمعلومات التي يضعها في متناول الزبائن، وتعد تكلفة الخدمات التي تقدمها المصارف الجزائرية مرتفعة بسبب:
- ضعف تشكيلة الخدمات المقدمة.
- قلة استعمال أجهزة الإعلام الآلي بالمقابل استعمال الموارد البشرية بكثرة لمعالجة العمليات التجارية.
- أنظمة الإعلام التي تعتبر نقطة ضعف شديد في المنظومة المصرفية.
- الظروف المرافقة لاستقبال الزبائن: كالاكتظاظ، سوء الاستقبال، وفي بعض الأحيان غياب السرية المهنية؛
- والعجز الكبير في مراقبة تدقيق الحسابات الداخلية.

¹ عبد الحق بوعتروس، الإصلاح المالي والمصرفي في الجزائر وتحديات المرحلة المقبلة، مقال منشور في مجلة الاقتصاد والمجتمع التابعة لمخبر البحث المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع، المجلد 01، العدد 01، جامعة قسنطينة، 2002، ص 63.

² كمال رزيق وعبد الحليم فضلي، تحديث النظام المصرفي الجزائري ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2004، ص 374.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

- المستوى الثاني: الفاعلية الاقتصادية

- تعتبر منظومة الوساطة فاعلة إذا قامت بتسيير جيد لنظام الدفع وخصصت الموارد تخصيصاً جيداً، وتعاني المنظومة المصرفية من ضعف تخصيص الموارد بسبب ضعف جمع الأموال وذلك للأسباب التالية:
- عدم وجود استراتيجية واضحة لتشجيع الادخار من قبل المصارف.
 - نقص ثقة الجمهور في المصارف، خاصة في ضمان ودائعهم في حالة الإفلاس أو سحب الاعتماد من المصارف (حالة بنك الخليفة خير مثال).
 - البيروقراطية والصعوبة في فتح الحسابات الجارية وفي تلقي دفتر الشيكات.
 - ضعف كبير في الهياكل والوكالات المصرفية خارج المدن الكبرى.
 - وأيضاً تخصيص الموارد غير الملئ، سواء من ناحية العمليات المقرر تمويلها، أو من ناحية الطريقة المعمول بها.

5- القروض المتعثرة:

إن مشكلة التعثر ليست جديدة على التشغيل المصرفي فهي مرتبطة بعملية منح الائتمان، وتوضح الدراسات المالية أن هناك علاقة طردية بين المخاطر والعائد فكلما زادت المخاطر زاد العائد، وتنطبق هذه العلاقة على المصارف خاصة أن الجهاز المصرفي يمثل عاملاً مشتركاً لكافة الأنشطة الاقتصادية تأسيساً وإسهاماً وتمويلاً، ومنه يجب أن تكون المخاطر محسوبة ومدروسة من كل النواحي لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان للعمل المصرفي¹.

وأمام السياسات الاقراضية التوسعية التي انتهجتها الجزائر بغض النظر عن قواعد الفاعلية الاقتصادية والمردودية المالية التي تحكم النشاط في مجال منح الائتمان على وجه الخصوص، وبفعل التسيير الإداري للقضايا المالية والمصرفية تفاقمت الوضعية المالية للمؤسسات المصرفية في الجزائر وانبثقت عنها ظاهرة القروض المتعثرة حيث قدرت نسبتها سنتي 2019 و 2018 ب 25.2% و 20% على التوالي من إجمالي القروض القائمة².

ويعاني الجهاز المصرفي الجزائري من مشكلة كبيرة في هذا الجانب، بسبب السياسات الاقراضية التوسعية التي انتهجتها المصارف الجزائرية لضمان تقديم التمويل دون مراعاة الجدوى الاقتصادية لتلك القروض، إذ تقدر الحكومة حجم القروض المتعثرة لدى المصارف في السنوات العشر الأخيرة ما يعادل 85 مليار دولار بالعملة المحلية، 40% منها غرامات تأخير في السداد³. وهو ما قد يؤدي إلى عرقلة النشاط المصرفي بفقدان المصارف التجارية المقدرة على تسيير واسترجاع تلك القروض.

1 عبد اللطيف مصيطفى وعبد الحميد بوخاري، أثر إعادة هيكلة الجهاز المصرفي على زيادة وتنمية القدرة التنافسية للبنوك - مع الإشارة إلى حالة الجزائر -، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني حول إصلاح النظام المصرفي بجامعة ورقلة يومي 11 و 12 مارس 2008، ص 06.

2 حمزة كحال، القروض المتعثرة والركود يفاقمان أزمة السيولة في الجزائر، مقال إلكتروني منشور بتاريخ: 18-03-2020 في جريدة The New Arab الصادرة من بريطانيا، متوفر على رابط الموقع: <https://www.alaraby.co.uk/> تاريخ الاطلاع: 18-02-2021.

3 حمزة كحال، نفس المرجع السابق.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

ثانيا- الجوانب المتعلقة بالبيئة التي تنشط فيها المصارف:

1- الكثافة المصرفية (انتشار المصارف):

من مؤشرات تطور الجهاز المصرفي هو كثرة انتشار المصارف وفروعها داخل البلد، إلا أن هذا غير موجود في الجزائر، مما يجعل عدد الجمهور المتعامل معها قليلا طالما أن شبكة المصارف أيضا قليلة، وبحسب مؤشر تطور الجهاز المصرفي من ناحية انتشاره بنسبة عدد فروع المصارف لكل من مساحة الدول بالكيلومتر المربع وكذلك نسبتها إلى عدد السكان الذين يتعامل معهم؛ ركز الكثير من الباحثين على مبدأ الانتشار، وهناك نماذج عديدة تكلمت على مبدأ الانتشار بطريقة أو بأخرى، ولعل أشهرها نموذج كاميرون Cameron والذي وضع سنة 1967 والذي ينص على أنه يجب أن يقابل كل 10000 شخص فرع واحد لمصرف¹. حيث وبالرغم من التطور الذي شهده عدد المصارف في السنوات الأخيرة بالجزائر إلا أن انتشار الفروع والوكالات المصرفية عبر التراب الوطني لم يبلغ للمعيار الدولي، إضافة إلى سوء توزيع للوكالات المصرفية بحيث تتركز في المدن الكبرى فقط ذات الكثافة في النشاط الاقتصادي² فنجد وكالة لكل 26560 فرد في 2018 مقابل 26276 في 2017 وهو الذي لا يعد كافياً.

2- فقدان الاحترافية:

يقصد بالاحترافية هي الخضوع الدائم والنسبي للسلطات اتجاه المصارف في اتخاذ قرارات منح القروض للمؤسسات العمومية، أضف إلى ذلك العلاقة المتميزة للقطاع العام مقارنة مع القطاع الخاص؛ وهذا ما يحدث للمصارف التجارية الجزائرية والتي تفتقد إلى الاحترافية اللازمة، فهذه المصارف تخضع بشكل دائم للسلطات العمومية في اتخاذ قراراتها على منح القروض للمؤسسات العمومية، وبالتالي مازالت أداة في يد الدولة، ومما يبرز عدم احترافية الجهاز المصرفي ما يلي³:

- التمييز في تقديم القروض؛
- الآجال الطويلة للرد على طلبات التمويل؛
- استناد القرارات لمعايير مرتبطة بالضمانات قبل أي اعتبار آخر؛
- صعوبة الوصول إلى القروض المصرفية، البيروقراطية، والتسيير المركزي؛

¹ عبد اللطيف مصيطفى، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 04، 2006، ص 80.

² رشيد دريس، استراتيجية تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 35.

³ كمال رزيق وعبد الحليم فضلي، مرجع سبق ذكره، ص 373.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

- إفراط في حجم القروض الممنوحة على شكل سحوبات على المكشوف لبعض المؤسسات العمومية التي لا تتمتع بوضعية مالية تسمح لها بالحصول على القروض.

3- تركيز المصارف:

إن وجود درجات عالية من التركيز للعمليات المصرفية في ظل بيئة مصرفية سليمة مطلوب لتحقيق اقتصاديات الحجم مع المحافظة على قدر من المنافسة، كما أنه يعزز تنافسية الجهاز المصرفي في ظل عولة الصناعة المصرفية، غير أن التركيز في الساحة المصرفية الجزائرية يطرح بشكل يعاكس هذه الإيجابيات، فقد أدى وجود تركيز كبير داخل القطاع المصرفي الجزائري من خلال هيمنة المصارف العمومية على هيكل نشاط القطاع، إلى غياب المنافسة الحقيقية بين المصارف وخلق حالة من الرتابة والجمود تعيق أي مبادرات للتحديث في أدوات وأساليب العمل. حيث يتضح من خلال الأرقام السابقة الذكر (الفصل الثاني) فيما يخص بعض مؤشرات أداء المصارف الجزائرية أن المصارف العامة تملك سيطرة شبه كلية على نشاط القطاع المصرفي (سواء الإقراضي أو الإيداعي أو من ناحية حجم الأصول)، فيما يبقى هامش المصارف الخاصة ضئيل جداً وهو ما لا يساعد على تحقيق الطابع التنافسي الذي كان المشرع يطمح إلى تحقيقه من خلال فتح القطاع المصرفي على المساهمة الخاصة والأجنبية. ويتمثل ارتفاع درجة التركيز في استحواذ نصيب عدد قليل من المصارف على مجمل الأصول المصرفية، حيث تمتلك المصارف التجارية العمومية أكثر من 95% من إجمالي الأصول، وتبين هذه النسبة المرتفعة مدى محدودية ممارسة المنافسة في النشاط المصرفي¹ وما يترتب على ذلك من انعكاسات سلبية على نشاط المصارف الأخرى وتطوير الصناعة المصرفية مما يؤثر بدرجة جوهرية على وضع السوق؛

4- الضعف التكنولوجي:

إن العمل على تنويع وتحديث الخدمات المالية والمصرفية باستعمال ثورة الاتصالات والمعلومات يعد ضرورياً حيث تعاني المصارف الجزائرية من انعدام شبكة اتصالات ترقى لمستوى المتطلبات المعاصرة للتعاملات المصرفية². ويحتاج الجهاز المصرفي في الجزائر إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية الحديثة، وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية حتى يكون قادراً على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، كما أن استخدام التكنولوجيا يزيد من سرعة التسويات بين المصارف، ويعزز المنافسة الدولية التي تتطلب وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة وهذا يتطلب بدوره جهداً لتطوير قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المالية بشكل مناسب لجذب المستثمرين الأجانب.

¹ محمد يعقوبي وتوفيق تمار، تقييم المنظومة المصرفية الجزائرية، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة محمد طاهري، بشار-الجزائر، يومي 24-25 أبريل 2006، ص 03.

² بشير بن عيشي وعبد الله غالم، المنظومة المصرفية عبر الإصلاحات الاقتصادية إنجازات وتحديات، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة (منافسة، مخاطر، تقنيات)، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل-الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005، ص 09.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

5- ضيق السوق المالي والنقدي الأولي والثانوي :

يحتاج الجهاز المصرفي إلى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة، حيث يتم من خلالها تأمين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للمصارف، ومن خلال ذلك تستطيع هذه المصارف تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته بأقل تكلفة ممكنة، وفي هذا الصدد نشير أن بورصة الجزائر لازالت حديثة وفتية، وتتسم بقلّة التعاملات مما حرم المصارف التجارية من مزايا التعامل مع هذه السوق من خلال التمويل، إلا أن نجاحها في الجزائر يتطلب المزيد من الجهود والإصلاح وتوفير الخبرات المتخصصة ذات القدرة والكفاءة الفنية العالية¹؛

إلى جانب النقائص الأساسية السابقة نذكر أن هناك عدة عوامل أخرى تساهم أيضا في ضعف الجهاز المصرفي الجزائري نذكر منها مثلا: ضعف الادخار، القصور في إدارة الموارد البشرية، تقديم خدمات تقليدية لا تتماشى مع التطور الحاصل في المجتمع، ضعف الشفافية والإفصاح عن البيانات المصرفية ما يؤدي إلى ضعف الإشراف والرقابة على المصارف، إلى جانب انتشار البيروقراطية².

بالرغم من توفر المصارف في الجزائر على قدرات لا يستهان بها، إلا أن نقاط الضعف المشار إليها آنفاً تظهر جلية، وتجعلها ليست مستعدة بعد لمجابهة قواعد اقتصاد السوق والتي تتمثل في المنافسة، والانضباط المالي المتزايد عن طريق وضع أدوات التنظيم النقدي، وتطوير الأسواق المالية وتحسين نوعية وسائل الاتصال والمراقبة واللامركزية وغيرها من القواعد.

المطلب الثالث: سبل وأساليب تطوير الجهاز المصرفي الجزائري

لمواجهة التحديات المفروضة على منظومتنا المالية وبصفة خاصة على الجهاز المصرفي الجزائري يجب التفكير في السبل والآليات الكفيلة بتعزيز مكانة المصارف وتقوية مراكزها المالية ودعم قدراتها التنافسية وذلك من خلال ما يلي:

- ضرورة الاهتمام بتقوية قاعدة رأس المال للمصارف أو زيادة حجم أصولها وهو ما يمكن تحقيقه من خلال عمليات الاندماج المصرفي³.
- التحول إلى المصارف الشاملة التي تقدم كافة الخدمات المتنوعة والمتطورة كخطوة هامة في مواجهة المنافسة العالمية؛

¹ نارجس معمر، تطوير المنظومة المصرفية الجزائرية وفق مقررات اتفاقية بازل 3 -دراسة حالة بنك التنمية المحلية-، أطروحة دكتوراه تخصص نقود وبنوك، جامعة البويرة، الجزائر، 2020، ص 41.

² هارون الطاهر ونادية العقون، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة (منافسة، مخاطر، تقنيات)، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005، ص 18.

³ عبو هودة، مرجع سبق ذكره، ص 207.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

- تعزيز وتقوية مكانة بنك الجزائر ودعمه من حيث القدرة الإشرافية التنظيمية وذلك في ظل المبادئ الرقابية الصادرة عن لجنة بازل الدولية؛
 - تنويع النشاط المصرفي والاتجاه في التعامل في المشتقات المالية¹؛
 - تهيئة المناخ التشريعي الملائم مع المستجدات المصرفية الدولية؛
 - العمل على تدعيم قواعد المحاسبة والمراجعة بالمصارف وتوحيدها وفقا للمعايير الدولية؛
 - تشجيع التوسع في عمليات الاندماج المصرفي خاصة مع الدول العربية والدول الأفريقية لمواجهة منافسة المصارف الأجنبية؛
 - إن تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف الجزائرية يؤدي الى تعزيز ثقة المتعاملين فيها وهو ما يؤدي الى زيادة فاعليتها وكفاءتها، وبالتالي تفادي المخاطر والأزمات المصرفية²، إضافة إلى أنه يساهم في الحد من انتشار الفساد المالي والإداري وهو ما يصب كله في التحسين الكلي للنشاط المصرفي؛
 - توسيع دائرة المنافسة في مجال الخدمات المصرفية بالسماح للمؤسسات المالية غير المصرفية الدخول إلى السوق المصرفية مما سينعكس إيجابا على تطور الجهاز المصرفي وخلق نوع من الديناميكية؛
 - العمل على تطوير الموارد البشرية بالتأهيل والتدريب مما يتناسب مع عملية التحديث وتقنيات العمل المصرفي الحديث؛
 - زيادة الوعي المصرفي والمالي وإزالة احتكار الدولة لهذا القطاع.
 - تطوير الدور الإشرافي والرقابي على المصارف ليتلاءم مع المخاطر الحديثة في ظل الاستخدام المكثف للتكنولوجيات المتقدمة³.
- تمكن الاقتصاد الجزائري من دخول مرحلة جديدة مليئة بالتحديات فرضتها الساحة المحلية والإقليمية والدولية، وتجسد ذلك بما يعرف ببرامج الإصلاح الهادفة إلى رفع معدلات نمو الاقتصاد وتحسين مستويات المعيشة وخلق فرص العمل وتمهيد الطريق نحو اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي.
- ولقد كان للمنظومة المصرفية نصيبا من هذه الإصلاحات، انطلاقا من القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19/08/1986 والمتعلق بنظام المصارف والقروض مرورا إلى قانون 90-10 المؤرخ في 14-04-1990

¹ أسماء سلركة وزينب حمدي، إعادة الهيكلة المصرفية كأحد خطوات عصنة القطاع المصرفي الجزائري، مقال منشور في مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد 05، 2020، ص 731.

² طلال زغبة ومحاد عريوة، أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية، مقال منشور في مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 01، مارس 2021، ص 381.

³ علال بن ثابت ومحمد الطاهر عامري، واقع الحوكمة المصرفية في الجزائر، مقال منشور في مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2018، ص 130.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

والمترقب بالنقد والقرض والقوانين الأخرى المكملة والتي سمحت بإنشاء بورصة للقيم المنقولة والسماح أيضا بفتح مصارف خاصة وفروع للمصارف الأجنبية في الجزائر، بالإضافة إلى القوانين والأنظمة المتعلقة بدعم القواعد الاحترازية الموجودة وباستحداث نظم احترازية جديدة والتي لها دور بارز في دعم وتعزيز صلابة استقرار الجهاز المصرفي من خلال رفع قدرته على التحكم في المخاطر بأساليب ونظم تتماشى والتطورات الدولية.

المبحث الثالث: المنهجية المتبعة في الدراسة القياسية وتقديم المصارف عينة الدراسة

عرفت العقود القليلة الماضية تطورات كبيرة في أساليب القياس الكمي في العلوم الانسانية وخاصة في مختلف فروع ومجالات الاقتصاد، وهي من الأدوات الفعالة واللازمة التي تحدد وتبرز العلاقات بين المتغيرات المختلفة للاقتصاد، خصوصا عند دراسة الظواهر على المستوى الكلي حيث تمكن هذه الأدوات من دراسة العلاقات التبادلية والتشابكية بين المتغيرات الاقتصادية على مستوى عالي من الدقة والكفاءة وبشكل موضوعي بعيدا عن التحيز.

ولبلوغ الأهداف الرئيسية المسطرة لهذه الدراسة والمتمثلة بشكل محوري في قياس أثر المخاطر الائتمانية (CRM) على فاعلية المصارف التجارية الناشطة في الجزائر وذلك خلال الفترة (2010-2019) ، اشتملت الدراسة على عينة من المصارف التجارية (العمومية والخاصة) الناشطة في الجزائر وتم التركيز في اختيار العينة على إدراج أكبر عدد من المصارف تتوفر بياناتها خلال كل فترة الدراسة بالنظر لطبيعة البيانات والتي تشكل مزيجا من بيانات السلاسل الزمنية وقد تم قياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بالاعتماد على نماذج بانل (PANEL Data Model) والتي تعتبر من بين أحدث نماذج القياس الاقتصادي وهي أكثرها كفاءة نظرا للميزات التي تقدمها مقارنة مع النماذج التي تختص ببيانات السلاسل الزمنية أو المقطعية بشكل منفرد.

المطلب الأول: تعريف أو تقديم للاختبارات وأدوات التحليل الاقتصادي المستخدمة في الدراسة
أولا- أساليب جمع المعلومات للقيام بالدراسة القياسية:

1- الجانب النظري: تم جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري من المصادر العربية والأجنبية والتي ترتبط بموضوع الدراسة من كتب ودوريات ورسائل جامعية بهدف تغطية الدراسة.

2- الجانب القياسي: تم الاعتماد على البيانات المالية السنوية الصادرة عن المصارف عينة الدراسة ما بين 2010 إلى 2019 والتي توفرها على مستوى مواقعها الالكترونية وأخرى توفرها ضمن تقاريرها السنوية، بالإضافة إلى معطيات وبيانات تم الحصول عليها من المركز الوطني للسجل التجاري (CNRC).

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

ثانيا- أساليب التحليل المستخدمة:

- 1- النسب المالية: تم استخدام النسب المالية وذلك بالاستعانة ببرنامج Excel للوصول إلى حساب قيمة النسب المالية مثل معدل العائد على الأصول والمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة والأمان المصرفي.
- 2- الأدوات الإحصائية: تم استخدام الأدوات التالية:
 - الاستعانة بمخرجات برنامج SPSS 24 لتحديد الفروقات بين مفردات العينة، والقيام بالتحليل العنقودي بناءً على مؤشرات المخاطر الائتمانية.
 - المنهج الوصفي لأنه يساعدنا في عرض المعلومات المتعلقة بأبعاد الدراسة، فحصها وتحليلها مما يسمح لنا بالخروج بالاستنتاجات واقتراحات واقعية.
 - المنهج المقارن: لمقارنة المصارف التجارية عينة الدراسة: العمومية والخاصة والمختلطة في النتائج المتوصل إليها.
 - دراسة حالة: والتي تتيح التعمق في فهم مراحل الدراسة القياسية (والتي اعتمدنا فيها على نماذج بانل PANEL Data Model) والمطبقة على مجموعة المصارف العمومية والخاصة والمختلطة من أجل فهمها ومعرفة أسباب تفسيرية لنتائجها وبالتالي الوصول إلى تعميمات علمية ممكنة التطبيق.

ثالثا- تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية PANAL DATA:

- نعني بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل **PANAL DATA** مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن، بحيث تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت، فبالنسبة للبيانات المقطعية فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية (مؤسسات أو دول) عند فترة زمنية محددة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، وتكمن أهمية استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت على مفردات متعددة¹.
- وتتمتع نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في استخدامها مقارنة باستخدام نماذج البيانات المقطعية بمفردها أو السلسلة الزمنية بمفردها بالعديد من المزايا منها:
- التحكم في عدم تجانس التباين الخاص الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو حالة البيانات الزمنية؛
 - تعطي بيانات السلاسل الزمنية كفاءة أفضل في درجات الحرية، وكذا أقل تعددية خطية بين المتغيرات².

¹ شهيناز بدرابي، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية، دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، 2014، ص 201.

² زكريا يحيى جمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، 2012، ص 269.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

- تتضمن بيانات السلاسل الزمنية المقطعية محتوى معلوماتي أكثر من تلك في البيانات المقطعية أو الزمنية، مما يعني الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر تتميز بيانات السلاسل المقطعية من غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وبكفاءة أفضل؛
- تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تؤدي عادة إلى تقديرات متحيزة في الانحدارات المفردة؛
- كذلك تأخذ في الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ والخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية¹.

1- نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية :

أ- **النموذج التجميعي:** يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج بيانات السلاسل المقطعية حيث تكون فيه معاملات الانحدار المقدرة ثابتة لجميع الفترات الزمنية، بمعنى آخر يهمل تأثير البعد الزمني في هذا النوع من النماذج²، ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية³ Ordinary Least Squares (OLS).

ب- **نموذج التأثيرات الثابتة:** إن استخدام هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار تغير الميل والمقطع من وحدة إلى أخرى لمشاهدات المقطع العرضي ضمن العينة المدروسة، بحيث سيتم افتراض أن المعلمات تتغير بأسلوب ثابت، إذن فهي تمثل البعد الفردي والزمني معا لذلك يمكن تقدير النموذج بمقارنة الأفراد (المصارف) مع الزمن⁴.

ت- **نموذج التأثيرات العشوائية:** على عكس نموذج التأثيرات الثابتة يتعامل نموذج التأثيرات العشوائية مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، بحيث يقوم الافتراض أن العينة المستخدمة في التطبيق مسحوبة بشكل عشوائي، وبالتالي فإن معلمات انحدار النموذج تمثل العينة بأكملها، ولهذا يعامل الأثر الفردي كمكون عشوائي عبر المفردات إلى قاطع متوسط المجموعة ككل⁵.

¹ أحمد مصطفى البطران، العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الإقتصادي (دراسة تطبيقية على مجموعة دول للفترة 1980-2010) مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013، ص 100.

² أحمد مصطفى البطران، مرجع سبق ذكره، ص 101.

³ عماد الدين ابراهيم علي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Data Panel) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة العربية للإدارة التابعة للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، المجلد 43، العدد 2، مقبول للنشر في جانفي 2021، ص 103.

⁴ شهيناز بدرأوي، مرجع سبق ذكره، ص 209.

⁵ نفس المرجع السابق، ص 213.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

2- أساليب اختيار النموذج الملائم لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية : ولتحديد النموذج الأكثر ملائمة تجرى اختبارات إحصائية على مرحلتين¹ :

المرحلة الأولى تتمثل في التفضيل بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، فإذا أشارت النتائج لأفضلية وملائمة النموذج التجميعي للبيانات نتوقف عند هذه المرحلة ونعتبر النموذج التجميعي هو الأكثر ملائمة، بينما إذا أشارت النتائج لأفضلية وملائمة نموذج التأثيرات الثابتة على النموذج التجميعي، تنتقل للمرحلة الثانية وهي التفضيل بين النموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

ويتم تطبيق المرحلة الأولى من التقييم باستخدام اختبار F المقيد فإذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 0,05 يكون النموذج التجميعي هو الأكثر ملائمة، بينما إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل أو تساوي 0,05 فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة.

كما يتم تطبيق المرحلة الثانية للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية باستخدام اختبار (Hausman) لاختبار الفرضية الصفرية التي تفترض ملائمة نموذج التأثيرات العشوائية، مقابل الفرضية البديلة التي تفترض ملائمة نموذج التأثيرات الثابتة لبيانات الدراسة.

ويكون نموذج التأثيرات الثابتة أكثر ملائمة من نموذج التأثيرات العشوائية إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أقل تساوي 0,05، وإذا كانت أكبر من 0,05 فإن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأكثر ملائمة.

المطلب الثاني: تعريف بالمصارف عينة الدراسة

أولاً- المصارف عينة الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المصارف التجارية العاملة في الجزائر، وتكونت المجموعة من 05 مصارف عمومية و05 مصارف خاصة ومصرفين 02 مختلطي الملكية، كما كانت البيانات المالية متعلقة بالفترة الممتدة من: 2010-2019؛ والجدول الموالي يوضح عينة الدراسة:

¹ أحمد مصطفى البطران، مرجع سبق ذكره، ص ص 103-104.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

الجدول رقم (03-04): قائمة المصارف التجارية عينة الدراسة

اسم المصرف	رمزه بالأحرف اللاتينية	تاريخ النشأة	قيمة رأسماله	طبيعة ملكية المصرف	حجم شبكة المصرف في الجزائر
بنك البركة الجزائري	ALBARAKA	20-05-1991	15 مليار دج	مختلطة جزائري-بحريني	31 فرع
بنك السلام الجزائر	ALSALAM	20-10-2008	20 مليار دج	خاص إماراتي	17 فرعا
بنك BNP باريس	BNP Parisbas	2002	20 مليار دج	خاصة فرنسي	67 فرعا
البنك الوطني الجزائري	BNA	13-06-1966	41.6 مليار دج	عمومية	216 فرعا
بنك التنمية المحلية	BDL	30-04-1985	36.8 مليار دج	عمومية	155 فرعا
بنك الجزائر الخارجي	BEA	01-10-1967	230 مليار دج	عمومية	101 فرعا
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط- بنك	CNEP-Banque	10-08-1964	46 مليار دج	عمومية	218 فرعا
سيتي بنك	CITI BANK	05-1998	10 مليار دج	خاصة أمريكي	03 فروع
بنك فرنسا الجزائر	Fransa BANK	01-10-2006	15 مليار دج	مختلطة جزائري-لبناني-فرنسي	14 فرعا
بنك الخليج الجزائر	GULF BANK	2004	20 مليار دج	خاصة كويتي-تونسي	63 وكالة
القرض الشعبي الجزائري	CPA	14-05-1966	48 مليار دج	عمومية	150 فرعا
سوسيتي جنرال الجزائر	Société Générale	14-11-1999	10 مليار دج	خاصة-فرنسي	91 فرعا

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة بالمواقع الالكترونية والتقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة

- من خلال الجدول رقم (03-04) نلاحظ السمات الأساسية للمصارف عينة الدراسة والتي تمثل أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها، والتي تمحورت حول النقاط التالية:
- تنوعت طبيعة ملكية المصارف فمنها العمومية والخاصة والمختلطة؛
 - اختلافات من حيث قيمة رأس المال الاجتماعي؛
 - من حيث تاريخ نشأة أو تأسيس كل مصرف؛
 - من حيث حجم الشبكة المصرفية للمصارف عينة الدراسة؛
 - من حيث تأثير طبيعة الملكية على طريقة إدارة المصرف عموما وإدارة المخاطر فيه.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

ثانيا- قراءة تحليلية لأوجه الشبه والاختلاف بين المصارف عينة الدراسة:

1- من حيث قيمة رأس المال الاجتماعي: يأتي بنك الجزائر الخارجي على رأس القائمة وذلك بـ 230 مليار دج¹، حيث تم رفع قيمة رأسماله منذ مارس 2019 في إطار استراتيجية المصرف الهادفة لفتح فروع له في الخارج، وتقترب باقي المصارف العمومية في قيمة رأسمالها، بينما تسجل المصارف الخاصة والمختلطة حجم رأسمال يتراوح بين 20 مليار دج و10 ملايين دج.

2- من حيث النشأة: اختلفت المصارف عينة الدراسة في قدم نشأتها، إذ تحتل المصارف العمومية المراتب الأولى من حيث الأقدمية يتقدمها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط المتواجد في الساحة المصرفية منذ 1964 وآخرها هو بنك التنمية المحلية الذي أنشأ سنة 1985؛ أما المصارف الخاصة فلم تدخل الساحة المصرفية الجزائرية إلا بعد قانون 90-10 والذي فتح المجال أمامها بعد احتكار الدولة للنشاط المصرفي لعقود، فكان أول مصرف يدخل حيز الخدمة بالجزائر هو بنك البركة الجزائري سنة 1991 ذو الملكية المشتركة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ومجموعة البركة المصرفية (البحرين)²، وآخر مصرف تم إنشاؤه هو مصرف السلام الجزائر سنة 2008 كثمرة للتعاون الجزائري الإماراتي، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ 2008/10/20³.

3- من حيث حجم الشبكة المصرفية للمصارف عينة الدراسة: فأكبر عدد للفروع للمصارف العمومية هو لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والبنك الوطني الجزائري بـ 218 فرعا و216 فرعا على التوالي نهاية سنة 2019، وأقلها شبكة هو بنك الجزائر الخارجي بـ 101 فرعا؛ بينما تسجل المصارف الخاصة عينة الدراسة مجموع شبكة مصرفية مقدرة بـ 286 فرعا نهاية سنة 2019، تتقدمها الشركة العامة-الجزائر Société Générale Algérie بـ 91 فرعا يليها مصرف BNP Paribas الجزائر بـ 67 فرعا، ويأتي سيتي بنك الأمريكي في نهاية الترتيب بأقل عدد للفروع أي بـ 03 فروع فقط (الجزائر العاصمة-وهران-حاسي مسعود) رغم أنه من أقدم المصارف الخاصة في الجزائر إذ ينشط منذ 1998، وعند طرح هذا التساؤل على الإطار المكلف في مصرف سيتي بنك أجابت بأن هذا المصرف لا يتعامل مع الأفراد وإنما مع الشركات الكبرى سواء جزائرية كانت أو أجنبية والتي لها تحويلات ضخمة وتعاملات مالية كبيرة مع الخارج، حيث يهدف المصرف إلى تيسير هذه التعاملات لهم وتقديم أفضل خدمة.

¹ ALGERIE PRESSE SERVICE (APS), **La BEA augmente son capital à 230 milliards de DA – Algérie**, article de presse, publie le : 20-03-2019 a 15.36, disponible on line sur : <https://www.aps.dz/economie/87101-la-banque-exterieure-d-algerie-augmente-son-capital-a-230-milliards-de-da>, consulté le : 13-04-2021 a 08 :54.

² الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري على الرابط: <https://www.albaraka-bank.com>, تاريخ الاطلاع: 13-04-2021 الساعة 09:11.

³ التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائر لسنة 2012، ص 04.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

4- من حيث تأثير طبيعة الملكية على طريقة إدارة المصرف: تنوعت طبيعة ملكية المصارف عينة الدراسة بين عمومية (جزائري) ومختلطة (جزائري/بحريني/فرنسي/لبناني) ومصارف خاصة (إماراتية/كويتية-تونسية/ فرنسية/ أمريكية) وبطبيعة الحال فإن نمط إدارة المصرف في الغالب يتبع دائما الشركة الأم بما يتناسب مع قوانين وتشريعات البلد المستقبلية للمصرف؛ وبالتالي إن اختلاف نوع الملكية ينعكس على طبيعة إدارة المصرف بما فيها الطريقة المتبعة في إدارة المخاطر المصرفية، فالطريقة الأمريكية في إدارة المخاطر المصرفية تختلف عن الطريقة الفرنسية وتختلف بدورها عما هو معمول به في دول الخليج وهي بدورها تختلف عن المنهج المتبع في الجزائر والتي كما سبق الإشارة له في المبحث الأول من هذا الفصل أنه في إطار تعزيز الاشراف المصرفي وبغية الامتثال التدريجي لأحكام بازل 3 لإشراف مصرفي فعال، خاصة وضع المعيار الثاني باشر بنك الجزائر تطوير طريقة رقابة تركز على المخاطر. وترتكز هذه الطريقة على نظام تقييم على أساس المستندات وبعين المكان، للوضعية المالية والاحترازية للمصارف والمؤسسات المالية حسب طريقة (CAMELS) وكذا بالاعتماد على نموذج توقعات البيانات المالية والاحترازية لهذه المصارف والمؤسسات المالية.

المطلب الثالث: الاستفادة من الدراسات السابقة للموضوع في تحديد المتغيرات اللازمة لبناء نموذج الدراسة القياسية

أولا- الدراسات السابقة للموضوع:

تم الاعتماد في توصيف النموذج محل البحث على مجموعة من الدراسات السابقة تناولت موضوع الدراسة بشكل كلي أو جزئي، وأهم الدراسات التي تم الاعتماد عليها في تحديد متغيرات الدراسة موضحة فيما يلي:

1- دراسة فائزة لعرف ورايح بوقرة (جانفي 2021)¹ بعنوان: إنتاجية البنك ما بين الكفاءة والفعالية، مدخل مفاهيمي:

وهدف الدراسة إلى توضيح المفاهيم الخاصة بكل من إنتاجية كفاءة وفعالية المصرف، وتبيان العلاقة فيما بينها، ومعرفة إلى أي مدى يمكن أن تؤدي زيادة كفاءة وفعالية المصرف التجاري إلى رفع إنتاجيته. وتوصلت إلى أنه يمكن فهم إنتاجية المصرف من عدة جوانب فالإنتاجية هي حاصل جمع كلا من الكفاءة والفعالية، ووجدت من خلال آراء الباحثين في البحث أنه هناك إجماع على أن الإنتاجية اقترنت بفكرة كفاءة الأداء، حيث أن الإنتاجية تقيم بمقارنة مخرجات البرامج والمنظمات بالمدخلات اللازمة لتحقيق تلك المخرجات؛ ومن ناحية أخرى هناك اتفاق على أن الإنتاجية تتصف بالفعالية أيضا أي مدى تحقيق المنظمات للأهداف المرسومة لها.

وقد استفدنا من هذه الدراسة في الجزء الخاص بمدخل تحديد مدخلات ومخرجات المؤسسة المصرفية؛ باعتبار أن أي وحدة اتخاذ قرار مصرفية DMU يمكن أن يكون لها عدد n من المدخلات والمخرجات، ومن خلال

¹ فائزة لعرف ورايح بوقرة، مرجع سبق ذكره، ص 111-123.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

الاطلاع على المداخل المذكورة في الدراسة وجدنا أن كل من مدخل الوساطة The Intermediation Approach ومدخل الأصول The Assets Approach هما أنسب مدخلين يمكن الأخذ بهما بما يتوافق مع أهداف دراستنا في تحديد وضبط المدخلات والمخرجات في دراستنا، حيث أن القاسم المشترك بينهم هو الاتفاق على أن المصرف هو وسيط ما بين المقترضين والمدخرين يقوم بإنشاء القروض أو الاستثمارات وغيرها من الأصول ذات العائد وذلك باستخدام الودائع وهو يسعى لتحقيق أفضل استغلال لتلك الودائع من أجل تحقيق أعلى العوائد على الأصول وذلك بالمحافظة على التوافق بين الربحية والسيولة المصرفية مع الأخذ بعين الاعتبار بالمخاطر التي يواجهها.

2- دراسة Ramazan Ekinici¹ & Gulden Poyraz (2019) بعنوان: The Effect of Credit Risk on Financial Performance of Deposit Banks In Turkey

تهدف هذه الدراسة لتحليل تأثير مخاطر الائتمان على أداء المصارف بالاستعانة بالبيانات المالية لعينة من المصارف التجارية العاملة في تركيا والمكونة من 26 مصرفاً للفترة ما بين (2005-2017)، والتي تم جمع بياناتها من خلال تقاريرها المالية ومن التقرير الإحصائي لجمعية المصارف في تركيا. وقد تم تصنيف البيانات المجمعة لثلاث أقسام مذكورة على التوالي: المصارف المملوكة للدولة والمصارف المملوكة للقطاع الخاص والمصارف الأجنبية من أجل مقارنة المصارف حسب هيكل ملكيتها؛ كما استخدمت الدراسة كل من العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) كمؤشرات لقياس الأداء المالي بينما تم استخدام القروض المتعثرة (NPLs) كمؤشرات لقياس مخاطر الائتمان. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة سلبية بين مخاطر الائتمان والعائد على الأصول وكذلك بين مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية. هذه النتيجة تشير إلى أن هناك علاقة بين إدارة مخاطر الائتمان وربحية مصارف الودائع التركية للفترة من 2005 إلى 2017. وفقاً لذلك، أوصت الدراسة أنه يجب على المصارف التركيز بشكل أكبر على إدارة مخاطر الائتمان، وخاصة على متابعة ومراقبة القروض المتعثرة؛ بالإضافة إلى ذلك، يجب على المديرين التركيز أكثر على الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان.

¹ Ramazan Ekinici & Gulden Poyraz, **The Effect of Credit Risk on Financial Performance of Deposit Banks In Turkey**, study presented in the 3rd World Conference on Technology, Innovation and Entrepreneurship (WOCTINE), Published by Elsevier, Procedia Computer Science N° 158 -2019, p p 979-987.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

3- دراسة نجاة محمد أحمد جمعان (جويلية 2017)¹ بعنوان: نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمينية:

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على القضايا المرتبطة بالمخاطر من حيث تعريفها وأنواعها وطرق قياسها، كما تركز على تطوير نموذج انحدار لقياس مخاطر المصارف يعتمد على البيانات المقطعية Data Panel والبرنامج الإحصائي E-Views خلال الفترة (2004-2013) ومن ثم تطبيق النموذج على المصارف اليمينية وذلك لقياس مستوى المخاطر فيها. اعتمدت الدراسة على المتغيرات التالية:

- المتغيرات المستقلة: هي مؤشرات المخاطر التالية: الائتمانية- السيولة- سعر الفائدة- التشغيلية- أسعار الصرف؛
 - المتغيرات التابعة: معدل العائد على رأس المال، ومعدل العائد على إجمالي الأصول، صافي الربحية؛
- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين كل من مخاطر الائتمان -مخاطر السيولة- مخاطر سعر الفائدة ومعدل العائد على إجمالي الأصول ووجود علاقة سالبة بين مخاطر سعر الصرف ومعدل العائد على إجمالي الأصول؛ وبوجود علاقة سالبة بين مخاطر التشغيل ومعدل العائد على رأس المال؛ ووجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة -مخاطر الائتمان -مخاطر أسعار الصرف ومعدل العائد على رأس المال.

كما أوصت إدارة الائتمان بضرورة الاهتمام بالعلاقة بين المخاطر ومعدلات العائد ومعرفة العوامل المؤثرة في حدوث هذه المخاطر مما يساهم في تعزيز العلاقة الإيجابية بينهما والاستفادة من هذه العلاقة لزيادة الإيرادات وقيمة المصرف؛ وأكدت الدراسة على أهمية تطوير ثقافة وآليات للتعامل مع المخاطر وخطورة عدم الاهتمام بها على درجة الأمان في المصارف ومستوى الانضباط والاستقرار المالي فيها وعلى مستوى الاقتصاد.

4- دراسة راغب الغصين وأحمد العلي (أكتوبر 2013)² بعنوان: أثر المخاطرة المالية على تقييم أداء المصارف "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية":

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية ضمن الصناعة المصرفية السورية، واشتملت عينة الدراسة 06 مصارف تجارية عاملة في سورية ومدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية؛ قام الباحثان بتحليل بياناتها إحصائياً وذلك عن الفترة (2006-2010)؛

وتم دراسة سلوك المتغير التابع المتمثل في العائد على حقوق الملكية، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشر مخاطر الائتمان، مؤشر مخاطر السيولة، مؤشر مخاطر رأس المال. وأختبر نموذج الدراسة ضمن السلسلة الزمنية

¹ نجاة محمد أحمد جمعان، نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمينية، دراسة منشورة في المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد 17، جويلية 2017، ص ص 161-242.

² راغب الغصين وأحمد العلي، أثر المخاطرة المالية على تقييم أداء المصارف "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية"، دراسة منشورة في المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، العدد 04، أكتوبر 2013، ص ص 30-40.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

والقطاعية لبيانات المصارف عينة الدراسة من خلال النموذج الخطي للمتغيرات المستهدفة؛ ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ومخاطر السيولة؛
- وجود علاقة سلبية ضعيفة بين العائد على حقوق الملكية ومؤشر مخاطر الائتمان؛
- وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ومؤشر مخاطر رأس المال.

وقد قدم الباحثان في نهاية الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة الاهتمام بالقروض المصرفية المباشرة وتطوير أساليب الائتمان وابتكار ما هو جديد؛ التركيز على مجمل المخاطر المصرفية بأنواعها المختلفة لما لها من دور كبير وحيوي على ربحية المصرف، عدم تركيز الائتمان سواء في قطاع معين أو أشخاص معينين، ووجود إدارة تسليف رشيدة التي من شأنها الإسهام في إنجاح أعمال المصارف التجارية وتفعيل دورها في تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلتها نحو النمو والتطور.

5- دراسة علي عبد الله شاهين وبهية مصباح (جوان 2011) ¹ بعنوان أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني:

تتناول هذه الدراسة بالتحليل والمناقشة أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني من خلال تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر رأس المال ومخاطر العائد على الموجودات وذلك لعينة من المصارف الممثلة للمجتمع وعددها 12 مصرفاً عبر فترة زمنية ممتدة من (1997-2008) وذلك باستخدام أسلوب التحليل Data Panel وتطبيق معادلة التقدير للأمان المصرفي التالية:

$$Z_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$$

وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي من جهة وكل من المخاطر المتعلقة بدرجة السيولة وعدم كفاية رأس المال وتقلبات سعر الفائدة والعائد على الموجودات، في حين أظهرت وجود علاقة عكسية مع مخاطر الائتمان المصرفي؛ وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام ومتابعة سلوك تلك المتغيرات وتطبيق معادلة التقدير المذكورة بالنظر إلى دورها الفاعل في إظهار أثر الأوضاع المالية للمصارف على درجة الأمان المصرفي، مع أهمية اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتطبيق سياسات مصرفية ورقابية واضحة ومحددة لإدارة المخاطر وتطوير أساليب قياسها ومتابعتها تحقيقاً للأمان المصرفي.

¹ علي عبد الله شاهين وبهية مصباح، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مجلة الأقصى (سلسلة العلوم الانسانية)، المجلد 15، العدد 01، جوان 2011، ص ص 1-29.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

ثانيا- تحديد المعلمات (المتغيرات) المعتمدة في بناء نموذج الدراسة القياسية:

1- تحديد المتغيرات المناسبة للدراسة:

بعد التطرق في المطلب السابق إلى التعريف بالمصارف عينة الدراسة والقيام بقراءة تحليلية لأوجه الشبه والاختلاف فيما بينها، وفي ضوء الاطلاع على الأدبيات التطبيقية سواء العربية أو الأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة والاستفادة منها حول كيفية بناء النماذج القياسية - تحديدا استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Data Panel)- وعن اختيار المتغيرات المناسبة للقيام بمثل هذا النوع من الدراسات، قمنا بمحاولة توصيف نموذج يتلاءم وخصوصيات الاقتصاد الجزائري بتحديد المتغيرات التابعة والمستقلة في دراستنا لبناء النموذج حيث تم اعتماد المتغيرات التالية:

- المتغير التابع:

معدل العائد على إجمالي الأصول ROA:

من بين المؤشرات المستخدمة في قياس الربحية هو معدل العائد على إجمالي الأصول وهو مؤشر مشترك ما بين الفاعلية والكفاءة وهو ما يتفق مع فحوى موضوع دراستنا " تفعيل " أي ما بين الفاعلية والكفاءة، حيث يمكن استخدامه لقياس مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل، وهو يعكس أثر الأنشطة العملية والتمويلية.

وهو يعتبر من بين أهم المؤشرات الكلاسيكية في تقييم فاعلية المصارف، إذ يقيس مدى قوة المصرف في توظيف أمواله توظيفا أمثالا¹، ويعبر هذا المؤشر على مردودية كل وحدة من الأصول المستخدمة في توليد العائد، ويقاس بالعلاقة التالية:

$$ROA = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

وتستخدم هذه النسبة للحكم على قدرة الإدارة في استغلال أصول المصرف، حيث أن هناك علاقة طردية بين معدل العائد على إجمالي الأصول ودرجة الأمان المصرفي، فكلما زاد معدل العائد على إجمالي الأصول زادت قدرة حقوق الملكية على مقابلة الأصول الخطرة (الأمان المصرفي).

¹ شريفة جعدي، مرجع سبق ذكره، ص96.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

2- المتغيرات المستقلة:

تم إدراج مجموعة من المتغيرات المستقلة والتي لها علاقة مباشرة بالمخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية وهي كالتالي:

أ- المتغير المستقل الرئيسي المخاطر الائتمانية (Credit Risk)

تحدث المخاطر الائتمانية عندما يتعذر على المصرف استعادة الفائدة وأصل المبلغ المقرض أو كليهما، لذلك يمكن القول: إن المخاطرة الائتمانية هي المخاطرة التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الموعد المحدد مما ينتج عنه خسارة مالية كبيرة؛

أما بنك الجزائر فقد عرف المخاطر الائتمانية في المادة رقم 2 من التنظيم رقم 11-08 الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 2011 وتنص: "على أنها المخاطر الناتجة في حالة تخلف طرف أو عدة أطراف تعتبر كنفس المستفيد عن الدفع"¹، وهي تعكس عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته التعاقدية؛ ويعبر عنها بعدة نسب للقياس، وفي دراستنا فقد اعتمدنا في قياسها على النسبة التالية:

$$CR = \frac{\text{اجمالي القروض} - \text{مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

وتعبر هذه النسبة على مدى قدرة المصرف على توظيف الأعمال المتاحة في عملية الاقراض وبناءً على ما ورد في الدراسات السابقة هناك علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان والعائد على الأصول فكلما انخفضت المخاطر الائتمانية زادت نسبة العائد على إجمالي الأصول.

المتغيرات الضابطة: من أجل عزل أثر العوامل التي من المتوقع أن يكون لها تأثير على الفاعلية مقاسة بمعدل العائد على إجمالي الأصول، وتحديد أثر المخاطر الائتمانية على الربحية في المصارف عينة الدراسة، تم تضمين مجموعة من المتغيرات الضابطة في النموذج، حيث أظهرت الدراسات السابقة بأن هناك ارتباط قوي بينها وبين الفاعلية المصرفية. والمتغيرات الضابطة التي تم أخذها بالاعتبار في هذه الدراسة هي:

¹ هوارى منصوري وفهد الدويلة، التدقيق البنكي وفق المعايير الدولية للتدقيق -دراسة تحليلية لواقع بيئة الجزائر-، مقال منشور في مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 04، العدد 05، جامعة أدرار، 2021، ص 83. ص ص 71-90

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

ب- المتغير الضابط الأول مخاطر السيولة (Liquidity Risk):

تعكس مستويات السيولة قدرة المصرف على مواجهة أي طلب على ودائعه بسرعة دون التعرض إلى خسائر نتيجة بيع أصل من أصوله، ويتطلب ذلك ضرورة توزيع موارده على أنواع مختلفة من الموجودات؛ وتعد مخاطر السيولة من أهم أنواع المخاطر المالية بالنسبة للمؤسسات المالية وتتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف الوفاء بالتزاماته في تاريخ استحقاقها، وكلما انخفض مستوى مخاطر السيولة في المصرف ساهم ذلك في تعزيز ثقة المودعين والدائنين في المصرف، ويعتبر مؤشراً على الإدارة الجيدة لأمواله، وتأكيداً لقدرته على الوفاء بالتزامات. وتقاس مخاطر السيولة بالنسبة التالية:

$$LIQR = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{اجمالي المطلوبات}}$$

والأصول السائلة تتمثل في نقد الأرصدة السائلة لدى البنك المركزي والأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية والأوراق المالية القصيرة الأجل مثل أذونات الخزينة الحكومية.

ت- المتغير الضابط الثاني الأمان المصرفي (Bank Security):

يقصد بالأمان المصرفي¹ تخفيض درجة المخاطرة والشك في المعاملات المصرفية، كما يقصد به الإحاطة والحذر من المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية من عملياتها، وترتبط درجة الأمان المصرفي بالعديد من المخاطر منها المخاطر الائتمانية والسيولة، وهي تقيس مدى ملاءمة رأس المال للموجودات بهدف المحافظة على المركز المالي للمصرف في صورة جيدة، فوظيفة رأس المال بالإضافة إلى شراء الأصول الثابتة تعني أيضاً قدرته على مواجهة الخسائر غير المتوقعة ومواجهة الطلب غير المتوقع على السيولة، ويدل ارتفاع هذه النسبة على قدرة المصرف على تحقيق درجة أعلى من الأمان فهو يعتبر خط دفاع بالنسبة للمودعين، ويقاس الأمان المصرفي من خلال النسبة التالية:

$$BSEC = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول الخطرة}}$$

¹ رعد حسن الصرن، عولمة جودة الخدمة المصرفية، دار التواصل العربي، دمشق-سورية، 2007، ص 232.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

وتمثل الأصول الخطرة اجمالي الأصول - الأصول السائلة ويتوقع أن تكون العلاقة طردية بين هذا المتغير والعائد على الأصول.

2- أهمية هذه الدراسة في ضوء الاستفادة من الدراسات السابقة:

في وقت تزداد فيه المخاطر المصرفية خاصة الائتمانية منها التي تتعرض لها المصارف والمرتبطة بهيكلها وعملياتها، صار أمر إيجاد الحلول الناجعة للتقليل من تلك المخاطر ضروريا وذلك بالبحث عن بدائل فعالة تسهم إيجابياً في زيادة العائد على التمويل المصرفي وتقليل الخسارة إلى أقل حد ممكن؛ وفق ما يشجع المصارف على تأدية عملها الأهم وهو القيام بالوساطة المصرفية بين المودعين والمقترضين بكل فاعلية بما يساهم في التنمية الاقتصادية مع مراعاة تحقيق الأمان المصرفي.

وبهدف القيام بدراستنا على عينة مكونة من 12 مصرفاً من المصارف العاملة في الجزائر خلال الفترة من (2010-2019)، فقد اعتمدنا على استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Data Panel) لما تتميز به من زيادة في دقة التنبؤ، كما أنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين المفردات، وسوف يتم بناء نموذج الدراسة وفق الخطوات التالية:

- توصيف النموذج بعد التعريف بمتغيرات الدراسة.
- القيام بالإحصاءات الوصفية للدراسة.
- اختبار وجود فروقات بين المصارف محل الدراسة في مؤشر العائد على الأصول.
- التحليل الساكن لنماذج البانل: تطبيق اختبار Test Hsiao، تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، اختيار النموذج المناسب،
- عرض نتائج تقدير النموذج المناسب والقيام بالتحليل الإحصائي والاقتصادي له.

المبحث الرابع: دراسة قياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري مطبقة على عينة من المصارف العاملة في الجزائر للفترة من 2010-2019

سيتم التركيز من خلال هذا المبحث على مجموعة من النقاط لعل من أهمها التعريف بالمتغيرات المدرجة في الدراسة ووحداتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى بالاعتماد على أساليب تحليل البيانات الخاصة بالتحليل الإحصائي المتعدد المتغيرات (مقارنة المتوسطات، التحليل العنقودي) نقوم بإعطاء صورة واضحة للخصائص الإحصائية للبيانات المعتمدة في الدراسة والمقارنة بين مفردات عينة البحث فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية، ثم تصنيف هذه الأخيرة بناءً على فاعلية أدائها.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

المطلب الأول: تقدير معادلة النموذج وتقديم الإحصاءات الوصفية للبيانات المدرجة في الدراسة

أولاً- تحديد المتغيرات وتقدير معادلة نموذج الدراسة

لغرض القيام بتصنيف نموذج يتلاءم وخصوصيات الاقتصاد الجزائري وبعد تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة في دراستنا والتي تم توضيحها في المبحث الثالث ضمن المطلب الأخير منه لبناء النموذج حيث تم اعتماد المتغيرات التالية:

المتغير التابع: معدل العائد على إجمالي الأصول Return On Assets ويرمز له بـ "ROA".

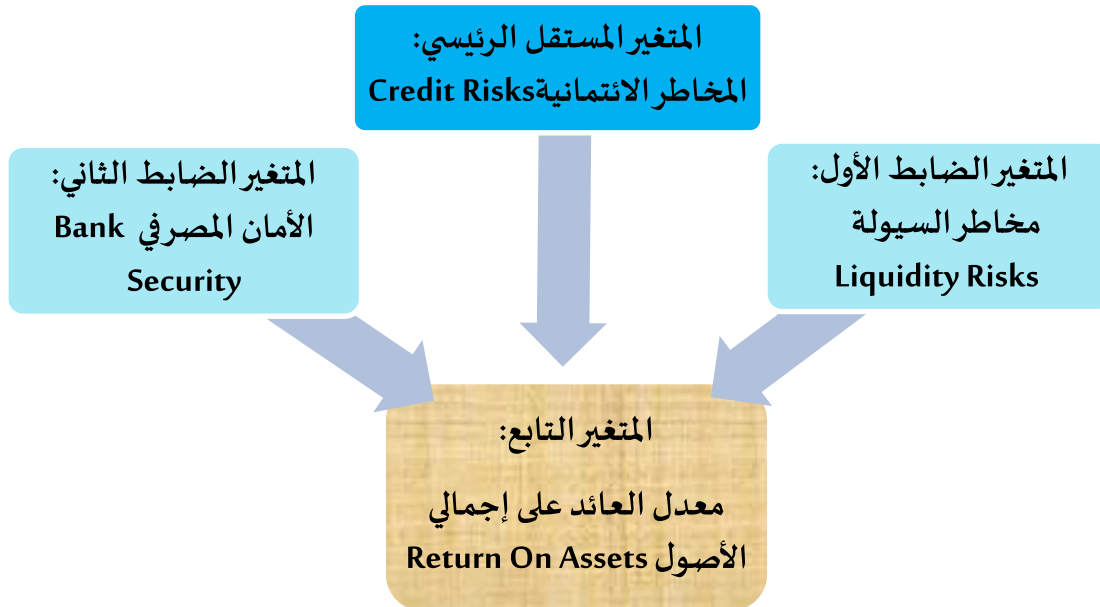
المتغيرات المستقلة:

أ- المتغير المستقل الرئيسي المخاطر الائتمانية Credit Risks: ويرمز له بـ "CRR".

ب- المتغير الضابط الأول مخاطر السيولة Liquidity Risks: ويرمز له بـ "LIQR".

ت- المتغير الضابط الثاني الأمان المصرفي Bank Security: ويرمز له بـ "BSEC".

والتي نوضحها في نموذج الدراسة فيما يلي:



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما سبق

بناءً على ما سبق يمكننا توصيف نموذج الدراسة على النحو التالي:

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي
الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

$$ROA_{it} = c + \beta_j \cdot CRR_{j(it)} + \gamma_j \cdot LIQR_{j(it)} + \delta_j \cdot BSEC_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث: $(c, \beta, \delta, \gamma)$ معلمات النموذج، و $(i; 1, \dots, n)$ تمثل المقاطع (المصارف) و $(t: 1, \dots, T)$ يمثل الزمن، و ε_{it} تمثل حد الخطأ العشوائي.

ثانيا- الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

بهدف إعطاء تصور مبدئي وتوضيح أهم خصائص البيانات المعتمدة في الدراسة والخاصة بالنموذج محل الدراسة (للاطلاع على هذه البيانات انظر الملحق رقم 12) تم حساب مجموعة من إحصاءات النزعة المركزية، والتي يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-05): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	ROA	CRR	LIQR	BSEC
الوسط الحسابي	0.020888	0.579881	0.290843	0.192384
الوسيط	0.017267	0.602714	0.234626	0.130236
أعلى قيمة	0.095466	0.850646	0.856534	0.908366
أدنى قيمة	0.0000099	0.000652	0.000185	0.000116
الانحراف المعياري	0.016588	0.137460	0.194756	0.187491
المجموع	2.506607	69.58575	34.90117	23.08611
مجموع المربعات	0.032743	2.248529	4.513662	4.183181
عدد المشاهدات	120	120	120	120

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

بالرجوع الى الجدول السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

بلغ الوسط الحسابي الاجمالي لمتغير العائد على الأصول (0.02) وهي قيمة موجبة ومرتفعة ، في حين أن الوسط الحسابي الاجمالي لمتغيرات المخاطر الائتمانية ($CCR = 0.57$)، مخاطر السيولة ($LIQR = 0.29$)، الأمان المصرفي ($BSEC = 0.19$) خلال فترة الدراسة.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

وسجلت أعلى قيمة لمعدل العائد على الأصول (0.09) في Fransa Bank سنة 2016 في حين أدنى قيمة سجلت (9.9*10⁻⁷) في بنك الخارجي الجزائري خلال سنة 2013.

وسجلت أعلى قيمة في متغير المخاطر الائتمانية (0.85) في بنك التنمية المحلية سنة 2019. وهذا يعني أن المصرف قد يواجه مشكلة تعثر منح الائتمان بنسبة 85% خلال سنة 2019، (وأدنى قيمة للمخاطر الائتمانية (0.0006) في البنك الخارجي الجزائري سنة 2013، أي أن المصرف كان خلال هته السنة في منأى عن هذه المخاطر.

تم تسجيل أدنى قيمة فيما يتعلق بمتغير مخاطر السيولة (LIQR) (0.0001) في بنك الخارجي الجزائري سنة 2013 وهذا ما يدل على أن بنك الجزائر الخارجي كان له القدرة على مواجهة السحوبات الطارئة في تلك السنة، على عكس مصرف السلام والذي سجل أعلى قيمة لهذا المتغير (0.856) سنة 2010 . كما يمكن ان نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أعلى قيمة لمتغير الأمان المصرفي (0.90) سجلت أيضا في مصرف السلام سنة 2010، في حين أن أدنى قيمة في الأمان المصرفي (0.00011) في البنك الخارجي الجزائري سنة 2013.

ومن الجدير بالذكر ارتفاع قيم الانحراف المعياري لمتغيرات المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة والأمان المصرفي خلال فترة الدراسة في حين تم تسجيل قيمة الانحراف المعياري المنخفض بالنسبة لمتغير العائد على الأصول مقارنة بباقي متغيرات الدراسة وبالتالي فان المتغير التابع عرف عدم وجود تشتت في مشاهدته خلال فترة الدراسة وبين مفردات العينة مقارنة بالمتغيرات المستقلة التي تعتبر أقل تجانس من المتغير التابع.

المطلب الثاني: اختبار وجود الفروقات بين المصارف محل الدراسة في مؤشر العائد على الأصول (ROA)

يعرّف تحليل التباين بأنه " أسلوب إحصائي الهدف منه تقسيم مجموع مربعات الانحرافات الكلي إلى مكوناته الأساسية ومن ثم إرجاع كل هذه المكونات إلى سببه ".

ويعود الفضل في ظهور هذا النوع من التحليل إلى العالم فيشر الذي يعتبر أول من وضع أسس تحليل التباين سنة 1923م وقد أدى اكتشاف هذه الطريقة إلى تقدم كبير وسريع في مجال الإحصاء وتصميم التجارب¹.

¹ محمد موسى محمد الشمراني، مشكلات استخدام تحليل التباين الأحادي والمقارنات البعدية وطرق علاجها، بحث مقدم كمتطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في علم النفس، كلية التربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة-السعودية، 2000، ص 12.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

ويعتبر تحليل التباين هو أحد الأساليب الإحصائية المستخدمة في معرفة هل هناك فروق بين متوسطات المجموعات أم لا.

وبالرغم من أن التباين هو مربع الانحراف المعياري إلا أن استخدامه أعم، فضلا عن أنه يخضع لعمليات إحصائية أخرى كثيرة¹.

ونهدف من خلال هذه الخطوة إلى التأكد من وجود فروقات بين المصارف محل الدراسة فيما يخص مؤشر العائد على الأصول، وذلك من خلال مقارنة متوسطات هذا المتغير لكل مصرف مع بقية المصارف الأخرى، وتم التركيز على اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لتحديد وجود فروقات من عدمه، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-06): اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروقات

Anova					
القيمة الاحتمالية للاختبار.	F إحصائية	المتوسط	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0,000	7,648	0,001	11	0,014	بين المجموعات
		0,000	108	0,018	خارج المجموعات
			119	0,033	الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

بلغت القيمة الإحصائية لفisher ($F_{stat} = 7.64$) بين المجموعات (المصارف) وهي دالة من الناحية الاحصائية لأن القيمة الاحتمالية لهذه الاحصائية ($SIG - F_{stat} = 0.000$) وبالتالي رفض فرضية العدم والذي ينص على وجود فروقات معنوية احصائيا لمتوسط مؤشر العائد على الأصول خلال فترة الدراسة، ولتحديد هذه الاختلافات بدقة سيتم اعتماد اختبار (LSD) والذي يعتبر من أكثر الاختبارات شيوعا واستخداما في الأدبيات التطبيقية.

¹ محمد عبد السلام أحمد، القياس النفسي والتربوي: التعريف بالقياس ومفاهيمه وأدواته-بناء المقاييس ومميزاتها والقياس التربوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة-مصر، 1960، ص 59 .

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

أولاً- تحديد مصدر الفروقات بين مفردات العينة بناءً على كفاءتها:

في هذه المرحلة سيتم تحديد مصدر الفروقات بدقة بين كل مصرف من المصارف المختارة مع باقي مفردات العينة، والجدول التالي يلخص نتائج اختبار (LSD) (أنظر الملحقين رقم 13 و14).

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

الجدول رقم (03-07): نتائج اختبار LSD للمقارنات المتعددة

	ALBARAKA	ALSALAM	BNP Parisbas	BNA	BDL	BEA	CNEP	CITI BANK	Fransa BANK	GULF BANK	CPA	Société Generale
ALBARAKA					x		X		x			
ALSALAM					x	X	X		x			
BNP Parisbas							x		x			
BNA					x	X	x		x			
BDL	x	x		x				x	x	x		
BEA		x		x				x	x	x		
CNEP	x	x	x	x				x	x	x	x	x
CITI BANK					x	X	x		x			
Fransa BANK	x	x	x	x	x	x	x	x		x	x	x
GULF BANK					x	x	x		x			
CPA							x		x			
Société Generale							x		x			
x وجود فروقات												

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 24

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

من خلال الجدول أعلاه نجد أنه يوجد اختلاف ظاهر كليا في متوسط مؤشر العائد على الأصول بين كل من مصرف (Fransa Bank، CNEP، BDL) وباقي المصارف. وهذا يعني أن هذه المصارف السالفة الذكر، شهدت متوسط عام أكبر من غيرها من بقية مفردات العينة من حيث مؤشر العائد على الأصول خلال الفترة (2010-2019)، وبصفة عامة توجد اختلافات واضحة بين كل مصرفين من مفردات العينة بشكل منفرد، ويمكن تفسير هذه النتيجة بالنظر الى خصوصيات كل مصرف (طبيعة الملكية، رأس المال، طبيعة النشاط الاسلامي والتقليدي).

ثانيا- تصنيف مصارف العينة بناء على مؤشرات المخاطر الائتمانية:

تهدف هذه الخطوة إلى تصنيف المصارف المختارة حسب مؤشرات الأمان المصرفي سنة 2019 وذلك بالاستعانة بإحدى طرق التحليل الاحصائي متعدد المتغيرات والتي تعرف باسم: " التحليل العنقودي".

1- الهدف من التحليل العنقودي:

الهدف الأساسي للتحليل العنقودي أو المقطعي هو تقسيم الأشياء إلى مجموعتين أو أكثر استناداً إلى مدى تشابههم بالنسبة لبعض الخصائص، وبالتالي يمكن للباحث تحقيق 03 أهداف هي:

- وصف التصنيفات واستكشافها: إحدى الاستعمالات الشائعة للتحليل العنقودي هي الاستكشاف لذلك توصف استعمالاته بأنها استكشافية تهدف إلى تصميم تصنيفات مبنية على تحليل البيانات.
- تبسيط البيانات واختزالها: إذ يتم وصفها بشكل مجاميع متجانسة عددها قليل، ليتم التعامل معها بدلاً من كميات كبيرة من البيانات من الصعب التعامل معها، مشبها في ذلك التحليل العاملي الذي يحاول تحديد أبعاد البيانات.
- تحديد العلاقات: يجب على الباحث أن يحدد العلاقات بين المشاهدات والتي لم يكن من الممكن التعرف عليها من المتغيرات الفردية وذلك بعد التوصل إلى القطاعات.

2- تطبيق التحليل العنقودي في الدراسة:

بعد الاستعانة بمخطط شجرة التحليل العنقودي (طريقة WARD) جاءت النتائج موضحة في الجدول والشكل التاليين:

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

2- تطبيق التحليل العنقودي في الدراسة:

بعد الاستعانة بمخطط شجرة التحليل العنقودي (طريقة WARD) جاءت النتائج موضحة في الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم (03-08) التحليل العنقودي بناء على مؤشرات المخاطر الائتمانية

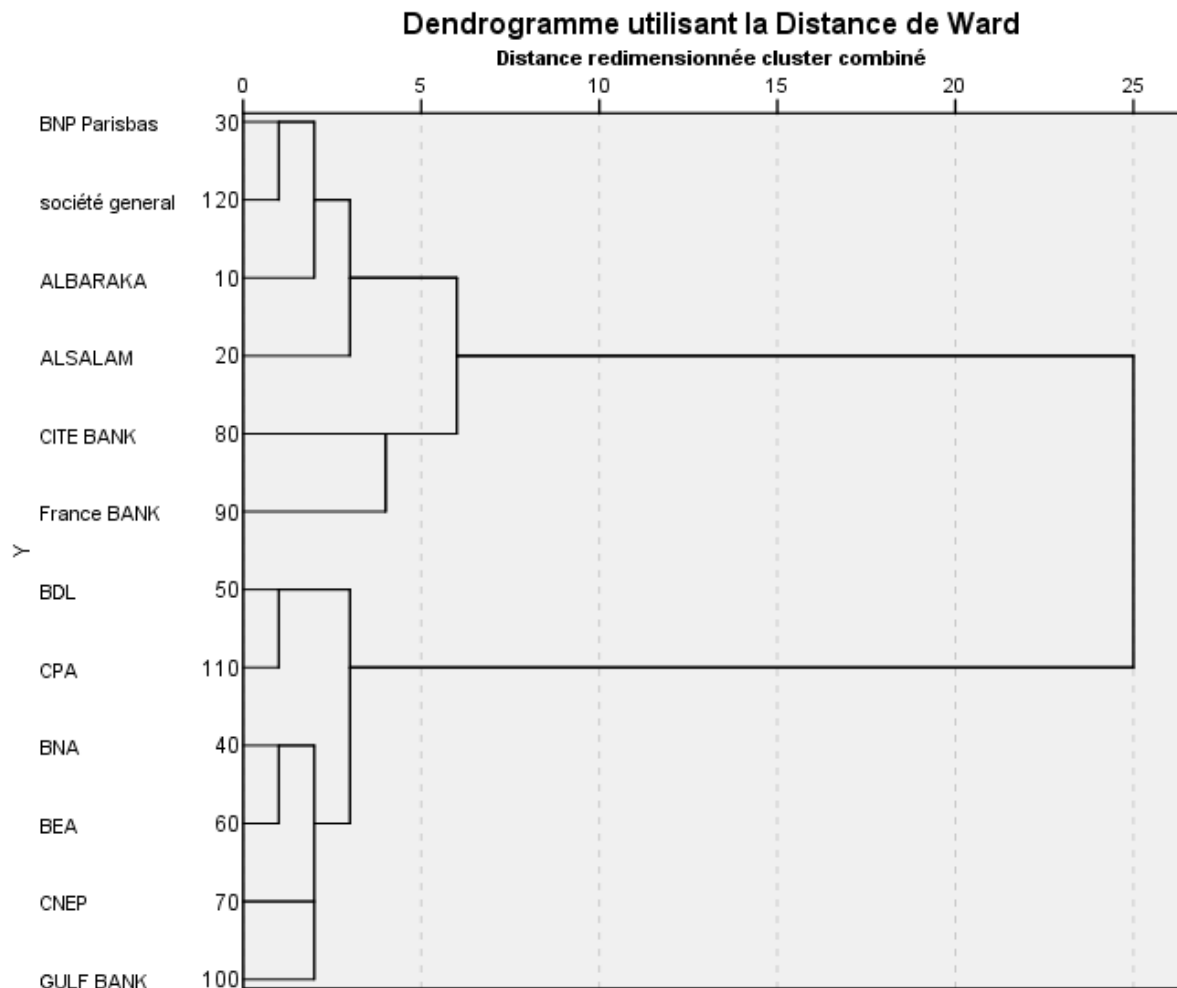
مجموعة العناقيد الممكنة			
Observation	Clusters 4	Clusters 3	Clusters 2
10:ALBARAKA	1	1	1
20:ALSALAM	1	1	1
30:BNP Parisbas	1	1	1
40:BNA	2	2	2
50:BDL	2	2	2
60:BEA	2	2	2
70:CNEP	2	2	2
80:CITI BANK	3	3	1
90:France BANK	4	3	1
100:GULF BANK	2	2	2
110:CPA	2	2	2
120:société general	1	1	1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 24

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

والشكل التالي يوضح شجرة التحليل العنقودي بحسب طريقة وارد:

الشكل رقم (03-02): شجرة التحليل العنقودي



المصدر: مخرجات برنامج SPSS 24

من خلال الشكل والجدول السابقين يمكن استنتاج أن الاختلاف الذي كان واضح في تحليل التباين ومقارنة المتوسطات قد تحقق نفسه في التحليل العنقودي. لذلك يمكن تقسيم المصارف إلى 03 مجموعات من وجهة نظر الطالبة حسب متوسط مؤشرات المخاطر الائتمانية لسنة 2019 وهي:

المجموعة الأولى: وشملت المصارف (ALBARAKA، ALSALAM، BNP Parisbas، Société Générale) ويمكن تفسير هذه النتيجة بناءً على خصوصيات هذه المصارف، وما يميزها هو تقاربها من حيث ارتفاع مستوى المخاطر الائتمانية فيها.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

المجموعة الثانية: ضمت المصارف الأقل مخاطرة من الناحية الائتمانية مقارنة بالمجموعة السابقة وضمت كل من (المصارف العمومية: BNA BDL BEA CNEP CPA بالإضافة الى مصرف خاص وهو بنك الخليج الجزائري)، ويمكن تفسير التقارب بين هذه المؤسسات المصرفية وفي هذا العنقود من أن رأسمالها تابع للدولة وحتى معدل الأمان المصرفي فيها مقبول بالنسبة للزبائن ، ولها عدة نقاط مشتركة مثلا تماثل معدلات الفائدة الممنوحة.

المجموعة الثالثة: ضمت كلا من (Fransa BANK ،Citi BANK) لأن المخاطرة من بين العناقيد الثلاث المحددة في الدراسة وكما أسلفنا الذكر فإن تفسير النتيجة والتي تصنف ضمن الأقل مخاطرة بسبب أن المعاملات المصرفية التي تقدمها تقتصر على تسوية عمليات الشركات الكبرى مع الخارج.

المطلب الثالث: التحليل الساكن لنماذج بانل

سيتم التركيز من خلال هذا المبحث على عرض وتحليل نتائج التقدير الساكن للنموذج الذي يقيس أثر المخاطر الائتمانية على فاعلية المصارف التجارية الناشطة في الجزائر (2010-2019)، أين سيتم تقدير نماذج بانل الرئيسية الثلاث، ثم المفاضلة بينها لتحديد النموذج الأنسب للبيانات المدرجة في الدراسة، وأخيرا التأكد من خلو النموذج المعتمد في عملية التحليل من مختلف مشاكل القياس، والتي من الممكن أن تؤثر على جودة ودقة النتائج المتوصل إليها.

وقبل ذلك سيتم تطبيق منهجية اختبارات التجانس لـ hsaio للتأكد من مدى ملائمة استخدام نماذج بانل (Panel Data Model) لنموذج الدراسة من خلال التأكد من وجود فروقات فردية بين مقاطع عينة الدراسة (المصارف التجارية الناشطة في الجزائر).

أولاً: مراحل تطبيق اختبار Hsaio للتجانس

كما أسلفنا الذكر في حالة تجانس البيانات فان النموذج يكون ذو تأثيرات فردية ثابتة او عشوائية أما حالة عدم وجود التجانس فإنه يتم قبول النموذج التجميعي بشكل مباشر وبشكل عام يمكن صياغة النموذج المعد للدراسة كالتالي:

$$ROA_{i1} = c + \beta_j . CRR_{j(it)} + \gamma_j . LIQR_{j(it)} + \delta_j . BSEC_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث: $(\beta, \delta, \gamma, c)$ معلمات النموذج، و $(i; 1, \dots, n)$ تمثل المقاطع (المصارف)

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

و $(t : 1 \dots T)$ يمثل الزمن، و ε_{it} تمثل حد الخطأ العشوائي.

الخطوة الأولى: اختبار فرضية التجانس الكلي (تطابق الثوابت والمعاملات)، بعد تقدير النموذج وحساب القيمة المحسوبة ل Fisher تحصلنا على ما يلي (انظر الملحق رقم 16):

$$F_1 = 5.116935 \quad Prop.-F_1 = 5.26E - 10$$

القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر أكبر من القيمة المجدولة ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القيمة الاحتمالية لهذه الإحصائية والتي لم تتجاوز القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بتجانس البنية الكلية لنموذج بانل ونقبل الفرض البديل ونتنقل إلى الخطوة الثانية.

الخطوة الثانية: نقوم باختبار فرضية تجانس المعاملات، ومن خلال تقدير النموذج وحساب القيمة المحسوبة ل Fisher حسب هذه الفرضية تحصلنا على ما يلي:

$$F_2 = 1.216164 \quad Prop - F_1 = 0.092536$$

بما أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر أكبر من القيمة الحرجة (0.05) فإننا نقبل فرضية العدم القائلة بتجانس (تطابق أو تساوي) معاملات النموذج ومنه نتنقل إلى الخطوة الثالثة. **الخطوة الثالثة:** في هذه الخطوة نختبر فرضية تجانس الثوابت في النموذج، وبعد حساب القيمة المحسوبة ل Fisher حسب فرضية هذا النموذج تحصلنا على ما يلي:

$$F_1 = 9.997843 \quad Prop - F_1 = 3.23E - 12$$

بما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة فإننا نرفض فرضية العدم القائلة بتجانس (تطابق أو تساوي) الثوابت بالنموذج، ومنه نقول أن نموذج بانل المقدر هو نموذج ذو تأثيرات فردية ثابتة (أنظر الملحق رقم 16).

الجدول رقم (03-09) ملخص نتائج اختبار Hsaio

P-Value	F-Stat	Hypotheses
5.26E-10	5.116935	H1
0.092536	1.216164	H2
3.23E-12	9.997843	H3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

ثانيا: نتائج تقديرات نماذج السلاسل الزمنية المقطعية

من خلال هذا الجزء يتم تقدير النماذج الثلاث (PRM و FEM و REM)، باستخدام الطريقة المناسبة للتقدير وذلك بالاستعانة ببرنامج EViews10، وبعد إدخال البيانات كانت النتائج الآتي:

1- نموذج الانحدار التجميعي:

الجدول رقم (03-10): تقدير نموذج الانحدار التجميعي

المتغيرات	المعاملات	احصائية t	Prob
LnLIQR	0.214469	1.659934	0.0996
LnCRR	0.368134	3.076719	0.0026
LnBSEC	0.559368	4.937105	0.0000
الثابت	-2.548709	-17.62374	0.0000
معامل التحديد	0.625032		
معامل التحديد المصحح	0.615335		
F-statistic	64.45325		
p-value F-	0.000000		
Durbin-Watson stat	0.758095		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

من خلال النموذج التجميعي المقدر يمكن ملاحظة ما يلي:

✓ **معنوية المعلمات:** من المعادلة المقدرة نجد أن المعلمات المرتبطة بكل متغيرات الدراسة بالإضافة الى المعلمة المرتبطة بثابت التقدير كانت دالة من الناحية الاحصائية عند مستوى المعنوية (5%) على اعتبار أن القيم المعنوية الخاصة باحصائية ستودنت بالنسبة لكل المعلمات المقدرة كانت أقل من القيمة الحرجة (0.05)، باستثناء المعلمة المرتبطة بمتغير مخاطر السيولة (LnLIQR) الذي يمكن اعتباره غير دال من الناحية الاحصائية، حيث أن القيمة الاحتمالية لاحصائية ستودنت الخاصة بالمعلمة المرتبطة بهذا الأخير تساوي (0.09) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05).

✓ **المعنوية الكلية:** من خلال النموذج نجد أن قيمة اختبار F المحسوبة بلغت (64.45325) وهي معنوية عند مستوى دلالة 5% أي أن النموذج كليا معنوي.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

✓ جودة التوفيق: بلغت قيمة معامل التحديد 0.62 أي أن المتغيرات المستقلة تساهم في تفسير تغير مؤشر العائد على الأصول بنسبة قدرها (62%) أما النسبة المتبقية (38%) فهي مفسرة من قبل متغيرات وعوامل أخرى لم يتم إدراجها بالنموذج لكنها مدرجة في هامش الخطأ.

2- نموذج التأثيرات الثابتة:

الجدول رقم (03-11): تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

المتغيرات	المعاملات	احصائية t	Prob
LnLIQR	-0.233659	-2.287545	0.0232
LnCRR	0.740399	5.772877	0.0000
LnBSEC	0.544762	4.524434	0.0000
الثابت	-3.025842	-18.32360	0.0000
معامل التحديد		0.816856	
معامل التحديد المصحح		0.792437	
F-statistic		33.45136	
p-value F-		0.000000	
Durbin-Watson stat		1.552739	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

من خلال نموذج التأثيرات الثابتة المقدر يمكن استنتاج ما يلي:

الثابت في نموذج التأثيرات الثابتة يختلف بين كل مجموعة بيانات مقطعية (مصرف).

معنوية المعلمات: بناء على نتائج التقدير الموضحة في الجدول أعلاه يظهر أن المعلمات المرتبطة بمتغيرات كل من مخاطر السيولة (LIQR)، المخاطر الائتمانية (CRR)، الأمان المصرفي (BSEC) دالة من الناحية الاحصائية عند مستوى المعنوية (5%)، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القيم الاحتمالية لإحصائية ستودنت الخاصة بالمعلمات المقدرة والتي لم تتجاوز القيمة الحرجة (0.05).

المعنوية الكلية: من خلال النموذج الموضح في الجدول أعلاه نجد أن قيمة اختبار F المحسوبة بلغت (33.45136)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (5%) لأن القيمة المحسوبة لاختبار فيشر أكبر من القيمة الجدولية له (2.21)، وبالتالي فالنموذج كليا معنوي.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

جودة التوفيق: بلغت قيمة معامل التحديد (0.81) أي أن المتغيرات المستقلة تساهم في تفسير تغيرات مؤشر العائد على الأصول بنسبة قدرها (81%) أما النسبة المتبقية (19%) فهي مفسرة من قبل متغيرات أخرى لم يتم ادراجها بالنموذج.

1- نموذج التأثيرات العشوائية:

الجدول رقم (03-12): تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

المتغيرات	المعاملات	احصائية t	Prob
LnLIQR	-0.127105	-0.950524	0.3438
LnNCRR	0.631550	5.327074	0.0000
LnBSEC	0.567896	4.969784	0.0000
الثابت	-2.884510	-13.37079	0.0000
معامل التحديد	0.641316		
معامل التحديد المصحح	0.632040		
F-statistic	69.13493		
p-value F-	0.000000		
Durbin-Watson stat	1.345747		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

من خلال نموذج التأثيرات العشوائية المقدر يمكن استنتاج ما يلي:

معنوية المعلومات: من المعادلة المقدرة نجد أن جميع المتغيرات معنوية بدرجة حرية (5%) المعنوية الكلية: من خلال النموذج نجد أن قيمة اختبار F المحسوبة بلغت (69.13493) وهي معنوية عند مستوى دلالة (5%) أي أن النموذج كليا معنوي.

جودة التوفيق: بلغت قيمة معامل التحديد (0.64) أي أن المتغيرات المستقلة تساهم في تفسير تغيرات مؤشر العائد على الأصول بنسبة قدرها (64%) أما النسبة المتبقية (36%) فهي مفسرة من قبل متغيرات أخرى لم يتم ادراجها بالنموذج.

بعد تقدير النماذج الثلاث: نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية، نقوم بالمفاضلة بينها لاختيار النموذج الأنسب للدراسة، والأكثر موثوقية ودقة من الناحيتين الإحصائية والقياسية بالاعتماد عليه في عملية التحليل الاقتصادي وذلك باستخدام بعض الاختبارات الإحصائية.

ثالثا: نتائج اختبارات المفاضلة بين نماذج الدراسة

سيتم التطرق لاختبار فيشر المقيد واختبار مضاعف لاغرانج، واختبار Hausman، للمفاضلة بين النماذج الثلاث.

1- اختبار F فيشر المقيد: المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

$$F(N-1, NT-N-k) = \frac{\frac{(R_{FEM}^2 - R_{PRM}^2)}{(N-1)}}{(1 - (R_{FEM}^2)/(NT-N-k))}$$

قيمة فيشر المجدولة:

$$F_t((12-1, 120-12-3), 5\%) = F(12, 113) = 2.21$$

$$F_c = (0.81-0.62)/11/(1-0.81)/105 = 9.54 \quad \text{قيمة فيشر المحسوبة:}$$

○ فرضيات اختبار فيشر المقيد:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 \dots \dots \dots \text{نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم} \\ H_1 \dots \dots \dots \text{نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم} \end{array} \right.$$

بما أن F المحسوبة أكبر من F المجدولة نقبل الفرضية H_1 أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

2- اختبار Honda

يرتكز هذا الاختبار على الفرضيات التالية:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 \dots\dots\dots \text{نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم} \\ H_1 \dots\dots\dots \text{نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية هو الملائم} \end{array} \right.$$

الجدول رقم (03-13): اختبار مضاعف لاغرانج

Null (no rand. effect)			
Alternative	One-sided	One-sided	Both
Breusch-Pagan	144.4581	3.265109	147.7232
prop	(0.0000)	(0.0708)	(0.0000)
Honda	12.01907	-1.806961	7.221052
prop	(0.0000)	(0.9646)	(0.0000)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

من خلال نتائج الاختبار Honda فقد بلغت القيمة الاحصائية (7.22) وبالتالي نقبل الفرضية H_1 لأن قيمة الاحتمال لهذا الاختبار أقل من (0.05) أي أن نموذج التأثيرات العشوائية أو الثابتة هو الملائم لبيانات الدراسة.

3- اختبار Hausman:

للتأكد من أنسب نموذج يتوافق والبيانات المستخدمة في هذه الدراسة بعد أن أفضى اختبار فيشر المقيد الى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم واختبار (PB) أظهر أن النموذج الأمثل هو نموذج التأثيرات الثابتة أو التأثيرات العشوائية، سيتم الحكم النهائي بناءً على اختبار Hausman.

○ فرضيات اختبار Hausman:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 \dots\dots\dots \text{نموذج الاثار العشوائية هو الملائم} \\ H_1 \dots\dots\dots \text{نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم} \end{array} \right.$$

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

ونائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-14): اختبار Hausman 1

	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	17.766357	3	0.0021

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

القيمة الإحصائية $\chi^2 = 17.76$ والقيمة المجدولة لهذا الاختبار بلغت عند درجة حرية 5 و مستوى معنوية 5% قيمة (3.25)، كما ان القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار هي (Prop = 0.0021 > 0.05) وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم (انظر الملحق رقم 17).

رابعاً: التحليل الاحصائي والاقتصادي للنموذج المفضل (نموذج التأثيرات الثابتة) 1- من الناحية الإحصائية:

الثابت في نموذج التأثيرات الثابتة يختلف بين كل مجموعة بيانات مقطعية (مصرف) وأخرى، حيث يتكون الثابت من مركبتين للخطأ لذلك سيتم إهمال معلمة الثابت لأنها لا تقدم أي مدلول من الناحيتين الإحصائية والاقتصادية.

بالرجوع الى الجدول رقم (03-08) والذي يظهر تقدير نموذج التأثيرات الثابتة نجد أن كل المعلومات المرتبطة بالمتغيرات المدرجة في هذه الدراسة معنوية احصائية، يظهر أيضاً أن قيمة فيشر المحسوبة بلغت (216.59) وهي قيمة مرتفعة تدل على أن النموذج كلياً معنوي.

فيما يخص مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء فقد تم اجراء اختبار (أنظر الملحق رقم 15) للتأكد من غياب هذه المشكلة عن بواقي تقدير نموذج التأثيرات الثابتة، والتأكيد على نتائج احصائية (=DW1.55) والتي كانت قريبة من القيمة 2، الأمر الذي ينفي وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء في هذه الحالة.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

الجدول رقم (03-15): اختبار Hausman 2

Test order	m-Statistic	rho	SE(rho)	Prob.
AR(1)	-0.524298	-9.802857	18.697092	0.6001

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

بلغت قيمة احصائية (-0.5) وهي غير دالة من الناحية الاحصائية عند مستوى المعنوية 5% على اعتبار أن القيمة الحرجة لها عند الابطاء الأول تساوي (0.6) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، أي يمكن قبول فرضية العدم والتي تنص على غياب مشكل الارتباط الذاتي في بواقي التقدير في نموذج التأثيرات الثابتة.

القدرة التفسيرية: يتم الحكم على القدرة التفسيرية للنموذج من خلال مؤشر معامل التحديد الذي بلغت قيمته (0.81) وهي قيمة مرتفعة نسبياً، تدل على أن التغير الحاصل في المتغير التابع يعود بنسبة (81%) إلى المتغيرات المدرجة أما النسبة الباقية من التفسير (19%) تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، يمكن اعتبار هذه النسبة مقبولة نسبياً، مما يدفعنا إلى قبول النموذج من الناحية الاحصائية.

2- التفسير الاقتصادي لنموذج التأثيرات الثابتة المقدر

من خلال نموذج التأثيرات الثابتة المقدر والموضح في الجدول رقم (03-15) يمكن استنتاج مايلي:

تشير الإشارة الموجبة للمعلمة المرتبطة بالمخاطر الائتمانية (CRR) الى الأثر الايجابي لهذه الأخيرة على فاعلية المصارف التجارية محل الدراسة فكلما زادت المخاطر الائتمانية بنسبة 1% ارتفع معدل العائد على الأصول بـ: 0.74%، (انظر الملحق رقم 18):

- تشير الإشارة السالبة للمعلمة المرتبطة بمخاطر السيولة الى الأثر السلبي لهذه الأخيرة على فاعلية المصارف التجارية محل الدراسة فكلما زادت مخاطر السيولة بنسبة 1% انخفضت معدل العائد على الأصول بـ: 0.12%.

- تشير الإشارة الموجبة للمعلمة المرتبطة بالأمان المصرفي الى الأثر الايجابي لهذه الأخيرة على فاعلية المصارف التجارية محل الدراسة فكلما زادت درجة الأمان المصرفي بنسبة 1% ارتفع معدل العائد على الأصول بـ: 56%.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

3- التأثيرات الفردية الثابتة والعشوائية فيما بين مفردات العينة :

جدول رقم (03- 16): الآثار الفردية الثابتة والعشوائية في المصارف محل الدراسة

المصارف	الآثار العشوائية	الآثار الثابتة
ALBARAKA	0.384289	0.533814
ALSALAM	-0.074871	0.015205
BNP Parisbas	0.240253	0.224227
BNA	0.211192	0.145326
BDL	-0.803102	-0.983207
BEA	-0.166153	-0.277982
CNEP	-1.271710	-1.513848
CITI BANK	0.512167	0.690492
Fransa BANK	0.196872	0.336661
GULF BANK	0.679240	0.749577
CPA	0.035782	-0.009833
Société Générale	0.056041	0.089568

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

من خلال الجدول أعلاه المبين للتأثيرات الفردية الثابتة والعشوائية نسجل ما يلي:

- هناك تأثير فردي ثابت سالب في كل من: BDL، BEA، CNEP، CPA، في المقابل وجود تأثير فردي ثابت موجب في باقي المصارف.
 - أما بخصوص التأثيرات الفردية العشوائية فهي سالبة في كل من ALSALAM، BDL، BEA، CNEP في المقابل وجود تأثير فردي عشوائي موجب في باقي المصارف.
- وعموما نستنتج أن مصدر الاختلاف في أثر المخاطر الائتمانية على معدل العائد على الأصول يعود إلى وجود تأثيرات فردية ثابتة فيما بين المصارف قد تعود إلى عوامل عديدة يمكن حصر أهمها فيما يلي:
- طبيعة ملكية المصرف باعتبار أن عينة المصارف المختارة تختلف طبيعة ملكيتها بين الملكية العمومية كالبنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري ومصارف خاصة كبنك الخليج الجزائري وبنك السلام بالإضافة إلى وجود

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

مصارف مختلطة الملكية بين القطاعين الخاص والعام كبنك البركة الجزائري. العائد على الأصول = النتيجة/اجمالي الأصول حيث تؤثر من ناحية اجمالي الأصول فالمملكية تؤثر عليه من حيث قيمة الأصول والتي تنعكس على العائد يمكن اضافة عوامل أخرى من الممكن أن تفسر الآثار الثابتة أي أن لكل مصرف خصوصيات تميزه عن باقي المصارف في العينة.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

خلاصة الفصل:

تتأثر فاعلية المصارف وكفاءتها في تعبئة الودائع وتقديم الائتمان بسلامة عملياتها وصحة سياساتها الائتمانية واختيار أساليب ناجعة في إدارة المخاطر الائتمانية لتحقيق الأمان المصرفي والتي تعتبر من المقتضيات الأساسية لتطورها ومساهمتها في تمويل النشاط الاقتصادي. ومع تطور البحث العلمي أصبح استخدام الأساليب الإحصائية والقياسية ضرورة تساعد الباحث في اتخاذ القرارات الصحيحة وبناء النماذج المناسبة لقياس الظواهر ودراساتها بشكل دقيق يسمح بتتبع مسارها والتنبؤ به في المستقبل. ومن خلال هذا الفصل توصلنا للعديد من النتائج نذكر أهمها فيما يلي:

- تُمارس نشاطات الإشراف والرقابة المصرفية في الجزائر من خلال بنك الجزائر على أساس مراقبة احترام تطبيق المصارف للقوانين، الرقابة الدائمة على المستندات، والرقابة بعين المكان لدى المصارف والمؤسسات المالية لحساب اللجنة المصرفية؛ ويكمن هدف الإشراف المصرفي في السهر على أمن وصلابة المصارف والمؤسسات المالية كل على حدا، والنظام المصرفي في مجمله.
- في إطار تعزيز الإشراف المصرفي وبغية الامتثال التدريجي لأحكام بازل 03 لإشراف مصرفي فعال، خاصة وضع المعيار الثاني منها، باشر بنك الجزائر تطوير طريقة رقابة للمخاطر تركز على نظام تقييم على أساس المستندات وبعين المكان، للوضعية المالية والاحترازية للمصارف والمؤسسات المالية حسب طريقة (CAMELS) وكذا بالاعتماد على نموذج توقعات البيانات المالية والاحترازية لهذه المصارف والمؤسسات المالية تسمح هذه الطريقة بتوفير تحليل استشاري إضافي وإطار لإجراء سيناريوهات اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، والتي يتم تنظيم نتائجها وفقا لنفس طريقة (CAMELS).
- وضع بنك الجزائر نموذجا متكاملًا وديناميكيا لقياس القدرة على تحمل الضغوط، يدعى Financial Projection Model (FPM) تم تطويره بالتعاون مع البنك الدولي في إطار عصنة عملية الإشراف لمطابقتها مع تدابير المعيار الثاني من بازل 03، من أجل وضع تصور وقائي وعلاجي مسبق للإجراءات الواجب اتخاذها من طرف المصارف والسلطات الإشرافية قبل حدوث الأزمة ومحاولة تقييم الخسائر بعد حدوثها.
- بمساعدة تقنية للخزينة الأمريكية وصندوق النقد الدولي صممت الجزائر مشروع المعلومات المسمى نظام التنقيط المصرفي (SYNOBA) والذي يعد طريقة إشراف موحدة جديدة، مستمدة من أحسن الممارسات الدولية وقد تم تطويره بالأخذ بعين الاعتبار الإصلاحات التي أدخلت في 2014 على الإطار الاحترازي، تشرف عليه المديرية العامة للمفتشية العامة (DGIG) بحيث يقوم على تقييم مؤشرات صلابة وملاءة المصارف والمؤسسات المالية عن طريق إعطائها علامة بفضل مقارنته التنبؤية للمخاطر، والذي تم تطويره

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

ليتماشى ومبادئ الرقابة المصرفية لبازل؛ حيث يعتمد في مدخلاته على ما تعكسه نتائج الرقابة والإشراف على أساس المستندات؛

■ تماشيا مع التطورات الدولية حدد المشرع الجزائري ترجيح المخاطر الائتمانية ضمن خمسة أقسام؛ تطبق فيها التصنيف الذي تصدره مؤسسة ستندار أند بورز Standard & Poor's (S&P) أو ما يعادلها وهو ما تم التوصية به في اتفاقية بازل 02 و03؛ وما يعاب على المشرع الجزائري ضمن موضوع ترجيح مخاطر القرض والذي تشرف عليه اللجنة المصرفية وفق ما جاء في النظام (01-14) هو منحها لترجيح غير مرتفع للمخاطر الغير منقطة مقارنة ببعض الترجيحات الأخرى

■ لم يقف بنك الجزائر عاجزا أمام الأزمة التي حدثت في 2020 بل اتخذ إجراءات مالية متعددة لمكافحة الجائحة فقام بتخفيض نسبة متطلبات الاحتياطي وخفض سعر الفائدة الرسمي في أكثر من مناسبة، وتخفيف نسب الملاءة المالية والسيولة والقروض المتعثرة للمصارف، وتأجيل سداد أقساط بعض القروض دون الحاجة إلى تكوين مخصصات لها، وتخفيض فرق قيمة الضمان بالنسبة للأوراق المالية الحكومية المستخدمة في إعادة تمويل العمليات، وتخفيف المتطلبات الاحترازية. .

■ سمح استغلال التقارير المحاسبية والاحترازية المختلفة الصادرة سنة 2018 من المصارف والمؤسسات المالية الخاضعة للرقابة على أساس المستندات، بمعاينة ارتفاع في عدد حالات عدم الامتثال وارتفاع عدد المؤسسات التي تخرق المعايير الكمية الاحترازية المنظمة للمهنة.

■ بلغت نسبة الملاءة للمصارف الجزائرية 19.38% و19.06% في سنتي 2017 و2018 على التوالي، وهي أعلى من النسب القانونية في التنظيم الاحترازي وأيضاً أعلى من النسب المطبقة في بازل 03، حيث وفي هذا السياق يعمل بنك الجزائر على رفع رأسمال المصارف العمومية وجعلها تخصص جزء من نتائجها للاحتياط بما يسمح لها للاستجابة بشكل واسع للقواعد الاحترازية المتعلقة بتغطية المخاطر المصرفية؛ كما أن مردودية المصارف في تحسن خلال سنة 2018؛ فقد عرفت مردودية الأموال الخاصة (العائد على رأس المال ROE) ارتفاعاً كبيراً، منتقلة من 18.8% في 2017 إلى 22.4% في 2018 بفضل النمو الجيد للنتائج (30%) نسبة لمتوسط رأس المال (9.5%)؛ كما عرف متوسط معدل مردودية الأصول (العائد على الأصول ROA) تحسناً، منتقلاً من 2.1% في 2017 إلى 2.4% في 2018.

■ وفيما يتعلق بالمستحقات المصنفة والتي تعكس حجم القروض الغير ناجعة فقد سجل النظام المصرفي ارتفاعاً في قيمتها في السنوات الأخيرة بحيث تم تسجيل نسبة 13.13% و12.96% سنتي 2018 و2017 على التوالي في حين كانت تسجل 9.77% سنة 2015 مقابل حوالي 9.88% سنة 2014، ونجم هذا الارتفاع لمعدل المستحقات غير الناجعة للقطاع المصرفي عن تصنيف المصارف العمومية لجزء كبير حوالي

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

56% من القروض الممنوحة في إطار برنامج دعم التشغيل (ANGEM، CNAC، ANSEJ)

وبلغت آجال استحقاقها، والتي ساهمت في ارتفاع قروضها غير الناجعة بنسبة 60 %؛

■ لتشجيع دور المصارف في إطار برنامج الاقلاع الاقتصادي (2020-2024) تم اتخاذ عدة إجراءات تتعلق بدور المصارف في تعبئة الموارد وتمويل الاقتصاد ودعم الاستثمار وأخرى تخص السياسة النقدية والمالية، والتي جاءت في ظروف حساسة مرتبطة بتطبيق إجراءات احترازية استثنائية خاصة جراء تبعات انشار وباء كوفيد 19 وما تسبب فيه من ركود جراء توقف أغلب الأنشطة الاقتصادية؛

■ يعاني الجهاز المصرفي الجزائري من جوانب ضعف هيكلية تعترض مسار تطويره يتعلق بعضها بالمصارف في حد ذاتها وأخرى تتعلق بالبيئة التي تنشط فيها هذه المصارف؛

■ توجد العديد من الآليات يمكن أن تكفل تعزيز مكانة المصارف في الجزائر وتقوي مركزها المالي مما يسمح لها تأدية دورها بنجاحة نذكر منها مثالا: تقوية قاعدة رأسها من خلال عمليات الاندماج المصرفي خاصة مع الدول العربية والدول الافريقية لمواجهة منافسة المصارف الأجنبية، التحول إلى المصارف الشاملة وتنوع النشاط المصرفي لتقديم خدمات متنوعة متطورة مسايرة للتطور الذي تشهده المصارف العالمية، دعم مكانة بنك الجزائر كسلطة إشرافية رقابية، تهيئة المناخ التشريعي الملائم مع المستجدات الدولية وتدعيم قواعد المحاسبة والمراجعة بالمصارف وتوحيدها وفقا للمعايير الدولية؛ الالتزام بتطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف الجزائرية لتعزيز ثقة المتعاملين فيها وهو ما يؤدي الى زيادة فاعليتها وكفاءتها، كعامل مساعد لتفادي المخاطر والأزمات المصرفية؛

■ من خلال الدراسة التطبيقية لقياس أثر المخاطر الائتمانية (CRM) على فاعلية المصارف التجارية الناشطة في الجزائر وذلك خلال الفترة (2010-2019) بالاعتماد على نماذج البانل (PANEL Data Model) تم التوصل للنتائج التالية:

- ✓ أظهرت الدراسة أن النموذج الأنسب تطبيقه على المصارف عينة الدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة؛
- ✓ وجود أثر إيجابي للمخاطر الائتمانية على فاعلية المصارف التجارية محل الدراسة فكلما زادت المخاطر الائتمانية بنسبة 1% ارتفع معدل العائد على الأصول بـ: 0.74%؛
- ✓ وجود أي أثر سلبي لمخاطر السيولة على فاعلية المصارف التجارية محل الدراسة فكلما زادت مخاطر السيولة بنسبة 1% انخفضت معدل العائد على الأصول بـ: 0.12%؛
- ✓ وجود أثر إيجابي للأمان المصرفي على فاعلية المصارف التجارية محل الدراسة فكلما زادت درجة الأمان المصرفي بنسبة 1% ارتفع معدل العائد على الأصول بـ: 56%؛
- ✓ ومن خلال دراسة التأثيرات الفردية الثابتة والعشوائية فيما بين مفردات العينة تبين أن هناك تأثير فردي ثابت سالب في كل من: BDL، BEA، CNEP، CPA، في المقابل وجود تأثير فردي ثابت موجب في

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المخاطر الائتمانية على فاعلية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2019)

باقي المصارف؛ أما بخصوص التأثيرات الفردية العشوائية فهي سالبة في كل من ALSALAM، BDL، BEA، CNEP في المقابل وجود تأثير فردي عشوائي موجب في باقي المصارف؛

✓ يعود مصدر الاختلاف في أثر المخاطر الائتمانية على معدل العائد على الأصول إلى وجود تأثيرات فردية ثابتة فيما بين المصارف قد تعود إلى عوامل عديدة يمكن حصر أهمها فيما يلي: طبيعة ملكية المصرف باعتبار أن عينة المصارف المختارة تختلف طبيعة ملكيتها بين الملكية العمومية كالبنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري ومصارف خاصة كبنك الخليج الجزائري وبنك السلام بالإضافة إلى وجود مصارف مختلطة الملكية بين القطاعين الخاص والعام كبنك البركة الجزائري.

خاتمة



يندرج تقديم الائتمان ضمن الخدمات التمويلية للمصارف، حيث تتعرض بشكل مستمر لمخاطر ائتمانية البعض منها لا يمكن تجنبه أو تقليص حدته بشكل كامل نظرا لوجود عوائق عملية ومالية؛ وإدارتها للمخاطر الائتمانية هي ممارسة لعملية اختيار لطرق فعالة من أجل تفادي الخسائر قدر الإمكان أو التقليل من أثر تهديد معين عليها أو تقبل مستوى معين من الخسائر؛ وباعتبار أن مخاطر الائتمان لدى المصارف من أهم المخاطر التي قد تؤدي إلى مشكلات مالية كبيرة فقد ظهرت العديد من الأساليب الرقابية وأخرى احترازية للوقاية ولإدارة هذه المخاطر فظهرت فنيات وممارسات الإدارة النشطة للمخاطر الائتمانية، وقد مكن هذا التطور المصارف في العالم بما فيها المصارف الجزائرية من إدارة مخاطر الائتمان لمحاظاتها وتحسين ربحيتها وتخفيض معدلات التذبذب في الإيرادات والزيادة من سيولة رأسمالها واستعماله بطريقة أفضل تستفيد منها المصارف وعملاؤها معا؛

كما أن التوجه في إدارة المخاطر الائتمانية أصبح لا يعتمد على دراسة مخاطر الائتمان فقط بل يعمل على الربط بينها وبين عناصر أخرى كمخاطر السيولة وكفاية رأس المال والذي يعكس تحسن مستواه زيادة في الأمان المصرفي المطلوب وجوده دوما من طرف المصارف والمودعين بما يضمن تجسيد الفاعلية والكفاءة في النشاط المصرفي لضمان تحقيق المصارف لأهدافها والتي على رأسها السيولة والربحية، وعليه فإن استخدام أساليب حديثة لإدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الجزائرية يساهم في حمايتها من مواجهة مخاطر تعيق عملها وبالتالي دعمها في تحقيق الاستمرارية والنمو والمساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة الموارد وتمويل الاقتصاد ودعم الاستثمار.

اختبار الفرضيات:

لقد حاولنا في دراستنا الإجابة على الإشكالية التي تمثلت في:

كيف تساهم أساليب إدارة المخاطر الائتمانية في تفعيل الجهاز المصرفي الجزائري؟

سعت دراستنا من خلال فصولها اختبار الفرضيات الأربعة التي وضعناها فكانت إجابات الاختبار كمايلي:

- **الفرضية الأولى** "تمثل آليات إدارة المخاطر الائتمانية في قوانين وإجراءات وقائية تهدف لحماية مصالح المصارف وتضمن بقاءها، ويعتمد نجاحها على الالتزام بتطبيق معايير تضعها لجنة بازل": أظهرت الدراسة أن آليات إدارة المخاطر الائتمانية تحوي: قوانين وإجراءات تعتمد على تحليل الائتمان وتكوين مخصصات له، وأساليب وقائية للتقليل منها والتحكم فيها وأخرى علاجية بالإضافة إلى تنوع محفظة الأصول بمختلف صورها؛ وأن لجنة بازل أولت اهتماما كبيرا بوضع معايير دولية لإدارة هذه المخاطر بما يتلاءم مع خصوصية العمليات المصرفية لإيجاد أساليب تحوطية تخدم مصالحها وتضمن بقاءها؛ وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية "يساهم التزام الجهاز المصرفي الجزائري بالمعايير الاحترازية في ظل اتفاقيات بازل بإرساء نظام فعال لإدارة المخاطر الائتمانية": في هذا الشأن قام بنك الجزائر بتطوير المعايير الاحترازية من خلال اقراره لترسانة من التشريعات والقوانين المصرفية، انطلاقا من التعليم 94-74 الصادرة في 1994/11/29 التي حددت معظم المعدلات المتعلقة بقواعد الحيلة والحذر من خلال ربط رأسمال المصرف بالمخاطر المحتمل التعرض لها وهذا تماشيا مع اتفاقية بازل 01،

ومجموعة من الأنظمة التي تختص بتنفيذ الرقابة الداخلية فأصدر بنك الجزائر نظام رقم 02-03 ووضع نظام لضمان الودائع المصرفية لحماية أموال المودعين بالإضافة لجملة من التغييرات تماشيا مع اتفاقية بازل 03 شملت وضع أنظمة لقياس المخاطر الائتمانية كالنظام 08/11 الصادر في 2011/11/28 ، والرفع من معدل الملاءة المالية للمصارف من خلال النظام 01-14 الصادر في 2014/02/16، وعدة أنظمة تم بموجبها الرفع من الحد الأدنى لرأسمال المصارف والمؤسسات المالية آخرها كان سنة 2018. وغيرها من الأنظمة والقوانين ساهمت في دعم النشاط المصرفي للتحكم أكثر في المخاطر الائتمانية تماشيا مع ما جاءت به اتفاقيات بازل؛ وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة "وضع بنك الجزائر أنظمة وقوانين للرقابة والاشراف المصرفي من شأنها الرفع من فاعلية وكفاءة المصارف الجزائرية تماشيا مع التطورات الحاصلة في النشاط المصرفي": في إطار تعزيز الاشراف والرقابة المصرفية وبغية الامتثال التدريجي لأحكام بازل 03 لإشراف مصرفي فعال، باشر بنك الجزائر تطوير طريقة رقابة للمخاطر تركز على نظام تقييم على أساس المستندات وبعين المكان، للوضعية المالية والاحترازية للمصارف والمؤسسات المالية حسب طريقة (CAMELS) وكذا بالاعتماد على نموذج توقعات البيانات المالية والاحترازية لهذه المصارف، كما وضع نموذجا متكاملًا وديناميكيا لقياس القدرة على تحمل الضغوط يدعى (FPM) Financial Projection Model تم تطويره بالتعاون مع البنك الدولي؛ ساعدت الاصلاحات التي شهدتها الجهاز المصرفي في الجزائر في تطويره من جوانب عديدة في حين لا زالت جوانب أخرى تتطلب بذل المزيد من الجهود والتي يتم العمل على تداركها بواسطة مجموعة من الإصلاحات المصرفية التي انتهجتها الجزائر والتي كان لها أثر على فاعلية وكفاءة الجهاز المصرفي الجزائري بشكل عام؛ وعليه فالفرضية الثالثة صحيحة.

الفرضية الرابعة "توجد علاقة ذات أثر سالب بين المخاطر الائتمانية وفاعلية المصارف العاملة في الجزائر": من خلال القيام بدراسة قياسية لأثر المخاطر الائتمانية (CRM) على فاعلية عينة من المصارف التجارية الناشطة في الجزائر وذلك خلال الفترة (2010-2019)، وباعتماد على أحد نماذج البانل (PANEL Data Model) وهو نموذج التأثيرات الثابتة أظهرت الدراسة وجود أثر إيجابي للمخاطر الائتمانية على فاعلية المصارف التجارية محل الدراسة فكلما زادت المخاطر الائتمانية بنسبة 1% ارتفع معدل العائد على الأصول بـ: 0.74%؛ وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الرابعة.

نتائج الدراسة:

بناءً على ما سبق توصلت دراستنا للعديد من النتائج ارتأينا تقديمها ضمن ثلاثة أجزاء نذكرها فيما يلي:

1- النتائج المتعلقة بالجوانب والمفاهيم النظرية:

- تعتبر المخاطر عنصرا ملازما لنشاط المصارف حيث تتعرض للعديد من المخاطر تهدد وجودها واستمرارها، وأصبح إيجاد أساليب وآليات للتقليل منها والتحكم فيها أمرا ضروريا فأولت اهتماما كبيرا لهذا الجانب وحاولت وضع معايير دولية لإدارة المخاطر بما يتلاءم مع خصوصية عملها وإيجاد أساليب تحوطية تخدم مصالحها وتضمن بقاءها؛
- تواجه المصارف المخاطر الائتمانية، فوضعت لها الجهات المسؤولة إجراءات وأساليب وقائية وأخرى علاجية كفيلة لإدارتها مثل: الاستعلام المصرفي، التنوع، وضع أنظمة للمعلومات والمراقبة والتقييم، تخطيط احتياطات ومخصصات لمواجهة المخاطر، التأمين، الضمانات والرهونات، الرقابة الفعالة، تحليل الجدوى المتكاملة، أو استعمال معايير وأساليب رياضية وإحصائية.
- تعتمد المصارف على نماذج لقياس المخاطر الائتمانية مثل: نماذج التقييم الائتماني، نموذج التحليل التمييزي والانحدار اللوجستي، الأنظمة الخبيرة والشبكات العصبية، النماذج الهيكلية، نماذج كمية لتقييم مخاطر الائتمان.
- في ظل انفتاح الأسواق وتنامي العولمة المصرفية تزايد حجم المخاطر وسرعة انتشارها، وسعيا لوضع معايير دولية للرقابة المصرفية لحماية المصارف من التعرض للمخاطر بما فيها الائتمانية استطاعت لجنة بازل للرقابة المصرفية أن تقنن نمط للرقابة يتمشى واحتياجات المصارف انطلاقا من اتفاقيتها الأولى ومراجعتها بما يساير تحولات العمل المصرفي واعتماد نظم معلوماتية وتكنولوجية متطورة، بالإضافة إلى التركيز على موضوعات جديدة لم تطرح في الاتفاقية الأولى على غرار المراجعة الرقابية للمصارف والتي تفرض عليها التوافق مع مبادئ الرقابة الفعالة، وصولا لبازل 02 وبازل 03 ومؤخرا مشروع بازل 04، حيث تتضمن كل اتفاقية تصحيحا وتدراكا لنقائص سابقتها مسيرة للتطورات والتغيرات التي يشهدها النشاط المصرفي والمالي بشكل عام، وتسعى المصارف لتطبيقها رغم كونها غير ملزمة ولكنها تحمل ضمن اتفاقياتها شروط احترازية ضد المخاطر التي قد تلحق بها كما أنها تساهم في سلامة رأس المال للنظام المصرفي العالمي.
- الفاعلية المصرفية والكفاءة المصرفية والانتاجية المصرفية هي مؤشرات تدل على نجاح المصارف في تأدية عملها؛ وتكون المصارف فاعلة وكفؤة عندما تستطيع استثمار مواردها المتاحة بشكل أمثل وبالتالي تواصل البقاء والاستمرار في العمل والنمو في المستقبل بغية تحقيق أهدافها.
- ورثت الجزائر عن النظام الاستعماري جهازا مصرفيا قائما على أساس ليبرالي لا يخدم تطلعاتها التحريرية الجديدة، فسعت لاتخاذ عدة تدابير في سبيل بناء نظام مصرفي يتمشى وطموحات الجزائر المستقلة ويحقق متطلبات بناء اقتصاد وطني يعزز الاستقلال السياسي حيث مر بعدة مراحل تندرج تحت: مرحلة إنشاء مؤسسات المنظومة ومرحلة التأميمات ومرحلة الإصلاحات المالية والمصرفية الأولية لاستكمال إنشاء المؤسسات المصرفية الوطنية
- تهدف الإصلاحات التي شهدها الجهاز المصرفي في الجزائر إجمالا إلى التكيف مع المعايير الاحترازية العالمية لتمكين المنظومة المصرفية من الرفع من فعاليتها وكفاءتها ولعب دورها الحقيقي والمشاركة في عملية بناء الاقتصاد الوطني على

أسس سليمة وصلبة مع حمايتها من المخاطر عامة والائتمانية بشكل خاص مما سمح بتطويره من جوانب عديدة، في حين لا زالت جوانب أخرى تتطلب بذل المزيد من الجهود للوصول إلى جهاز مصرفي فعال كفاء ومتطور.

- عملت الجزائر على إصلاح نظامها المصرفي تدريجياً ليتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق، بإصدار عدة قوانين كان أهمها قانون النقد والقرض 10/90 والذي يعتبر نقطة تحول في تنظيم المصارف الجزائرية، وتبع ذلك مجموعة من الإصلاحات المصرفية التي انتهجتها الجزائر والتي كان لها أثر على فاعلية وكفاءة الجهاز المصرفي الجزائري بشكل عام.
- رغم تحقيق المصارف الجزائرية لمعدلات ملاءة تفوق تلك الموصى بها من قبل لجنة بازل، إلا أنها تقتصر على تغطية المخاطر الائتمانية دون المخاطرة السوقية، كما أنها لم تأخذ بالاعتبار المخاطر التشغيلية والتي تعتبر إحدى الإضافات الأساسية لاتفاقية بازل الثانية.

- غياب الإفصاح وانعدام الشفافية في المصارف العمومية، لعدم توفر نظام دقيق وسريع للمعلومات يمكن الأطراف ذات العلاقة من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسات المصرفية ومدى قدرتها على إدارة مخاطرها، ماعدا منشورات بنك الجزائر، أو بعض المعلومات عن المصارف الخاصة المتاحة على مواقعها الإلكترونية والتي يفتقر الكثير منها للتحسين مما يؤثر على تقديم دراسات تعكس حقيقة واقع العمل المصرفي في الجزائر.

- إن الالتزام بمعايير ومقررات بازل يتطلب إصلاح التسيير الاحترازي لقطاع المصارف بما في ذلك تطوير أنظمة الرقابة الداخلية بالمصارف وإدارة المخاطر؛ وتمثل اتفاقية بازل تحدياً كبيراً للمصارف الجزائرية خاصة فيما يتعلق بأساليب تقييم المخاطر، ولتحقيق ذلك تحمل السلطات الجزائرية على عاتقها المسؤولية عن القرارات المصرفية لتكييف البيئة المصرفية بما يتوافق مع مقررات بازل.

- في إطار تعزيز الإشراف المصرفي وبغية الامتثال التدريجي لأحكام بازل 03 لإشراف مصرفي فعال، خاصة وضع المعيار الثاني منها، باشر بنك الجزائر تطوير طريقة رقابة للمخاطر تركز على نظام تقييم على أساس المستندات وبعين المكان، للوضعية المالية والاحترازية للمصارف والمؤسسات المالية حسب طريقة (CAMELS) وكذا بالاعتماد على نموذج توقعات البيانات المالية والاحترازية لهذه المصارف والمؤسسات المالية تسمح هذه الطريقة بتوفير تحليل استراتيجي إضافي وإطار لإجراء سيناريوهات اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، والتي يتم تنظيم نتائجها وفقاً لنفس طريقة (CAMELS).

- وضع بنك الجزائر نموذجاً متكاملًا وديناميكياً لقياس القدرة على تحمل الضغوط، يدعى Financial Projection Model (FPM) تم تطويره بالتعاون مع البنك الدولي في إطار عصرنه عملية الإشراف لمطابقتها مع تدابير المعيار الثاني من بازل 03، من أجل وضع تصور وقائي وعلاجي مسبق للإجراءات الواجب اتخاذها من طرف المصارف والسلطات الإشرافية قبل حدوث الأزمة ومحاولة تقييم الخسائر بعد حدوثها.

- بمساعدة تقنية للخرينة الأمريكية وصندوق النقد الدولي صممت الجزائر مشروع المعلومات المسمى نظام التنقيط المصرفي (SYNOBA) والذي يعد طريقة إشراف موحدة جديدة، مستمدة من أحسن الممارسات الدولية وقد تم تطويره بالأخذ بعين الاعتبار الإصلاحات التي أدخلت في 2014 على الإطار الاحترازي،

تشرف عليه المديرية العامة للمفتشية العامة (DGIG) بحيث يقوم على تقييم مؤشرات صلابة وملاءة المصارف والمؤسسات المالية عن طريق إعطائها علامة بفضل مقارنته التنبؤية للمخاطر، والذي تم تطويره ليتماشى ومبادئ الرقابة المصرفية لبازل؛ حيث يعتمد في مدخلاته على ما تعكسه نتائج الرقابة والإشراف على أساس المستندات؛

■ في الجزائر تم تحديد ترجيح المخاطر الائتمانية ضمن خمسة أقسام؛ وفي وقت سابق كانت الجزائر تعتمد في ترجيحها للمخاطر على تنقيط هيئة تأمين التجارة الخارجية الفرنسية (Coface) كمرجع لتقدير خطر البلد، وتماشيا مع التطورات الدولية والتي دفعت بالمشروع الجزائري لإصدار النظام الجديد أصبحت الجزائر تطبق التصنيف الذي تصدره مؤسسة ستندارد أند بورز Standard & Poor's (S&P) أو ما يعادلها وهو ما تم التوصية به في اتفاقية بازل 02 و03؛ وما يعاب على المشروع الجزائري ضمن موضوع ترجيح مخاطر القرض والذي تشرف عليه اللجنة المصرفية وفق ما جاء في النظام (01-14) هو منحها لترجيح غير مرتفع للمخاطر الغير منقطة مقارنة ببعض التريجيات الأخرى.

■ لتشجيع دور المصارف في إطار برنامج الاقلاع الاقتصادي (2020-2024) تم اتخاذ عدة إجراءات تتعلق بدور المصارف في تعبئة الموارد وتمويل الاقتصاد ودعم الاستثمار وأخرى تخص السياسة النقدية والمالية، والتي جاءت في ظروف حساسة مرتبطة بتطبيق اجراءات احترازية استثنائية خاصة بسبب تبعات انشار وباء كوفيد 19 وما نتج عنه من ركود جراء توقف أغلب الأنشطة الاقتصادية؛

2- النتائج المتعلقة بالدراسة التحليلية لهيكل الجهاز المصرفي الجزائري ومؤشرات صلابته المالية:

■ يتكون هيكل الجهاز المصرفي الجزائري من 28 مصرفا ومؤسسة مالية، حيث نسجل احتكار المصارف العمومية الستة للنشاط المصرفي رغم تحريره منذ صدور قانون 10/90، إذ تستحوذ المصارف العمومية الستة في نهاية 2018 على أكثر من 86.2% من أصول النظام المصرفي مقابل 85.8% في نهاية 2017، أما مصارف القطاع الخاص فلا زالت تبحث عن مكائنها في السوق المصرفي حيث عرفت نسبة أصولها انخفاضاً وانتقلت من 14.2% نهاية 2017 إلى 13.8% نهاية 2018.

■ يعتمد الجهاز المصرفي الجزائري في سياسته لإدارة الودائع بصفة كبيرة على الودائع تحت الطلب والودائع لأجل، حيث ارتفع نشاط جمع الموارد تحت الطلب ولأجل للمصارف الجزائرية بـ 29% في 2018 مقابل 20.5% في 2017 بالنسبة للودائع تحت الطلب؛ أما فيما يخص تطور الودائع لأجل، ارتفعت قيمتها من 4 708.5 مليار دج في نهاية 2017 إلى 5 232.6 مليار دج في نهاية 2018 ما يمثل زيادة بنسبة 11.1%؛

■ تعمل المصارف الجزائرية على إمداد الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة بتقديم قروض قصيرة متوسطة وطويلة الأجل، حيث بلغت القروض المصرفية الموجهة للاقتصاد، بعد طرح القروض المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية، 974 9 مليار دينار في 2018 مقابل 8877.9 مليار دينار في 2017، مسجلة نموا بنسبة 12.35% سنة 2018 في حين سجلت سنة 2017 نسبة نمو قدرت بـ 12.27%.

- بلغت نسبة الملاءة للمصارف الجزائرية 19.38% و 19.06% في سنتي 2017 و 2018 على التوالي، وهي أعلى من النسب القانونية في التنظيم الاحترازي وأيضاً أعلى من النسب المطبقة في بازل 03، حيث وفي هذا السياق يعمل بنك الجزائر على رفع رأسمال المصارف العمومية وجعلها تخصص جزء من نتائجها للاحتياط بما يسمح لها للاستجابة بشكل واسع للقواعد الاحترازية المتعلقة بتغطية المخاطر المصرفية؛
 - إن مردودية المصارف في تحسن خلال سنة 2018؛ فقد عرفت مردودية الأموال الخاصة (العائد على رأس المال ROE) ارتفاعاً كبيراً، منتقلة من 18.8 % في 2017 إلى 22.4% في 2018 بفضل النمو الجيد للنتائج (30%) نسبة لمتوسط رأس المال (9.5%)؛ كما عرف متوسط معدل مردودية الأصول (العائد على الأصول ROA) تحسناً، منتقلاً من 2.1% في 2017 إلى 2.4% في 2018.
 - وحسب صنف المصارف، سجلت مردودية الأموال الخاصة (العائد على رأس المال) ارتفاعاً لدى كل من المصارف العمومية وكذا المصارف الخاصة؛ حيث بلغت على التوالي 22.68% في 2018 مقابل 20.0% في 2017 لدى المصارف العمومية، بينما لدى المصارف الخاصة فقد بلغت 21.21% في 2018 مقابل 14.69% سنة 2017.
 - وفيما يتعلق بالمستحقات المصنفة والتي تعكس حجم القروض الغير ناجعة فقد سجل النظام المصرفي ارتفاعاً في قيمتها في السنوات الأخيرة بحيث تم تسجيل نسبة 13.13% و 12.96% سنتي 2018 و 2017 على التوالي في حين كانت تسجل 9.77% سنة 2015 مقابل حوالي 9.88% سنة 2014، ونجم هذا الارتفاع لمعدل المستحقات غير الناجعة للقطاع المصرفي عن تصنيف المصارف العمومية لجزء كبير حوالي 56% من القروض الممنوحة في إطار برنامج دعم التشغيل (ANGEM، CNAC، ANSEJ) وبلغت آجال استحقاقها، والتي ساهمت في ارتفاع قروضها غير الناجعة بنسبة 60%؛
- 3- النتائج المتعلقة بالدراسة القياسية:**
- كما شمل البحث القيام بدراسة قياسية لأثر المخاطر الائتمانية (CRM) على فاعلية المصارف التجارية الناشطة في الجزائر وذلك خلال الفترة (2010-2019)، حيث اشتملت العينة على اثنا عشر مصرفاً تختلف من عدة جوانب وبالاكتفاء على نماذج البانل (PANEL Data Model) تم بناء نموذج لقياس أثر المتغيرات المستقلة (المخاطر الائتمانية كمتغير رئيسي ومخاطر السيولة والأمان المصرفي كمتغيرات تفسيرية مساعدة) على المتغير التابع (معدل العائد على إجمالي الأصول ROA) طُبّق على مجموعة مكونة من مصارف عمومية وخاصة ومختلطة من أجل القيام بتصنيف نموذج يتلاءم وخصوصيات الاقتصاد الجزائري وفهم النتائج ومعرفة أسباب تفسيرية لها، حيث تم التوصل للنتائج التالية:
 - أظهرت الدراسة أن النموذج الأنسب تطبيقه على المصارف عينة الدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة؛
 - وجود أثر إيجابي للمخاطر الائتمانية على فاعلية المصارف التجارية محل الدراسة فكلما زادت المخاطر الائتمانية بنسبة 1% ارتفع معدل العائد على الأصول بـ: 0.74%؛

- وجود الى أثر سلبي لمخاطر السيولة على فاعلية المصارف التجارية محل الدراسة فكلما زادت مخاطر السيولة بنسبة 1% انخفضت معدل العائد على الأصول بـ: 0.12%؛
- وجود أثر إيجابي للأمان المصرفي على فاعلية المصارف التجارية محل الدراسة فكلما زادت درجة الأمان المصرفي بنسبة 1% ارتفع معدل العائد على الأصول بـ: 56%؛
- ومن خلال دراسة التأثيرات الفردية الثابتة والعشوائية فيما بين مفردات العينة تبين أن هناك تأثير فردي ثابت سالب في كل من: CPA، CNEP، BEA، BDL، في المقابل وجود تأثير فردي ثابت موجب في باقي المصارف. أما بخصوص التأثيرات الفردية العشوائية فهي سالبة في كل من ALSALAM، CNEP، BEA، BDL في المقابل وجود تأثير فردي عشوائي موجب في باقي المصارف؛
- يعود مصدر الاختلاف في أثر المخاطر الائتمانية على معدل العائد على الأصول إلى وجود تأثيرات فردية ثابتة فيما بين المصارف قد تعود إلى عوامل عديدة يمكن حصر أهمها فيما يلي:
طبيعة ملكية المصرف باعتبار أن عينة المصارف المختارة تختلف طبيعة ملكيتها بين الملكية العمومية كالبنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري ومصارف خاصة كبنك الخليج الجزائري وبنك السلام بالإضافة الى وجود مصارف مختلطة الملكية بين القطاعين الخاص والعام كبنك البركة الجزائري.
- اتفقت نتيجة دراستنا المتمثلة في وجود أثر إيجابي للمخاطر الائتمانية على فاعلية المصارف التجارية محل الدراسة مقاسة بمعدل العائد على الأصول مع دراسة فاطمة بشير قرة فلاح (2018) حيث أظهرت نتائج دراستها وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية والربحية، بالمقابل وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية من جهة وربحية المصارف من جهة أخرى.
- كما أن نتيجة دراستنا من حيث وجود أثر إيجابي للمخاطر الائتمانية على فاعلية المصارف التجارية محل الدراسة مقاسة بمعدل العائد على الأصول اختلفت مع نتائج كل من:
دراسة (Ramazan Ekinci & Gulden Poyraz, 2019)
ودراسة (Olalere Ebenezer & Wan Ahmad Wan Omar, August 2016)
ودراسة (Saeed MS & Zahid N, January 2016) حيث توصلت هذه الدراسات لنفس النتيجة أي وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ممثلة بنسبة القروض غير العاملة من جهة وال ROA من جهة أخرى.
- حسب رأينا أن هذا الاختلاف ربما يرجع لطبيعة ملكية المصارف عينة الدراسة أو السنوات المأخوذة ضمنها القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة، أو لاختلاف الأوضاع في بلدان المصارف التي أجريت فيها هذه البحوث .

توصيات الدراسة:

على ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات يخصص بعضها المهتمين بموضوع النشاط المصرفي عموماً وبعضها الآخر موجه لمجال إدارة المخاطر الائتمانية بشكل خاص:

- العمل على إنشاء معاهد متخصصة في إدارة المخاطر لتخريج الإطارات الكفؤة القادرة على إدارة كل أنواع المخاطر، بالإضافة إلى مؤسسات متخصصة في تقييم المخاطر المصرفية والتأمين عليها بما يتوافق مع طبيعة بيئة العمل المصرفي العربية أو الإفريقية.
- تطوير مجال البحث العلمي والتكنولوجي من خلال قيام مؤسسة مالية مشتركة بين المصارف تعمل على تطوير وتحديث التكنولوجيا وتشجيع الابتكارات في ميدان البحث وتطوير الصناعة المصرفية لتتماشى مع تطورات الزبائن وتساير رغباتهم المختلفة.
- تغيير الذهنية النمطية المعتمدة في منح الائتمان وتمكين المصارف من استقلالية حقيقية في التسيير وفي اتخاذ قرارات منح الائتمان تكون مدروسة وذات فاعلية ومردودية للمصرف وللاقتصاد بشكل عام، فلم تجلب تلك القروض الممنوحة بقرارات موجهة ومزاجية إلا زيادة وتراكم في حجم القروض المتعثرة لدى المصارف انعكس أثرها على الخزينة العمومية في الكثير من الأحيان؛
- تحسين مناخ الاستثمار وتحقيق استقرار في الجانب التشريعي والتنظيمي للنشاط المصرفي بما يسمح من خلق ثقة لدى المستثمرين الخواص لإنشاء مصارف خاصة في الجزائر والاستفادة من تجاربها وخبرتها في خلق بيئة مساعدة للعمل المصرفي؛
- تشجيع الشراكة بين مصارف القطاع العام والخاص "PPP" لتوفير تمويلات للمشاريع الضخمة وذلك بعد القيام بدراسات جدوى لها، وهو ما يسمح بتقديم تمويلات ناجحة تحقق فاعلية في التمويل والمردودية وتساهم تنشيط التنمية الاقتصادية؛
- العمل على تفعيل مشروع SYSTEME D'INFORMATION FINANCIERE (SIF) والمكتملة منصته لدى بنك الجزائر ولكن لم يتم إطلاقه، حيث أن طرحه يساهم في توفير العديد من المعطيات المالية للباحثين ويساعد في تقديم دراسات أكاديمية صحيحة ودقيقة يمكن الاستفادة منها في مجال العمل المصرفي؛
- تطوير نظم معلومات للنشاط المصرفي ككل وأخرى خاصة بالمخاطر، والعمل على امتلاك قدرات فنية تمكن من قياس مخاطر الائتمان وباقي المخاطر؛
- إجراء تعديلات على مستوى أجهزة الرقابة الداخلية للمصارف وذلك من خلال وضع نظام رقابة ومراجعة داخلية لكي تخفف الأخطار خصوصاً المخاطر الائتمانية، مع تبني طرق حديثة لتقييم المخاطر وتسييرها ليتم اكتشافها في أوقات مبكرة من جهة ولتسهيل الرقابة التي يقوم بها بنك الجزائر من جهة ثانية؛
- الارتقاء بمهارات وكفاءات الموارد البشرية للمصارف في إطار التطبيق الفعلي للمعايير الاحترازية لاتفاقية بازل على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري والذي لازال يطرح بعض التحديات المرتبطة أساساً بمتطلبات تهيئة البيئة المصرفية الأساسية لاسيما ما يتعلق بتحسين جودة الأنشطة والخدمات المصرفية، وتطوير القواعد والنظم الاحترازية والالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية؛

- إقامة آلية للربط بين مؤسسات الجهاز المصرفي ومؤسسات البحث الأكاديمية للاستفادة من الأعمال التي تم إنجازها والانتفاع من نتائجها في خدمة النشاط المصرفي وتطويره، وكمقترح عن تلك الآلية إقامة مشاريع عمل للبحث مشتركة يقوم بها مهنيين وباحثين تنتهي بتقديم حلول أكاديمية فعلية لمشاكل عملية وتكون قابلة للتطبيق في أرض الواقع؛
- تدعيم عملية الإفصاح والشفافية بالمصارف الجزائرية من خلال حثها على نشر وإعلان المعلومات والبيانات المالية والمصرفية الخاصة بها، ليس فقط لهيئات الرقابة والإشراف أو لبعض المتعاملين فقط، وإنما لتشمل الجمهور العام، وفي ذلك يمكن الاعتماد على مجلات دورية متخصصة ومواقع الانترنت، مع الحرص على الدقة والمصداقية في نشر وإعلان المعلومات؛
- إلزام المصارف بإنشاء إدارة للمخاطر كجزء أساسي من إدارة المصرف أو المؤسسة المالية، يشترك بالإشراف عليها أعضاء من مجلس الإدارة بالإضافة إلى موظفين آخرين، كل حسب اختصاصه والمسؤولية الموكلة إليه، وذلك وفقا لطبيعة نشاط المصرف وحجم أعماله وما تقتضيه عملية تجميع المعلومات والبيانات المالية، على أن يكون الغرض الرئيسي لهذه العملية التحقق من أن أهداف المصرف المتعلقة بنشاطه تبقى ضمن المستوى المقبول للمخاطر؛
- حث المصارف والمؤسسات المالية الجزائرية على تنويع قواعد تمويلها سواء من مصادر داخلية أو خارجية بما يساهم في توسيع حجم أعمالها ونشاطاتها، حيث أن هناك علاقة طردية بين رأس مال المصرف وقدرته على زيادة نشاطه؛
- القيام بعملية مراقبة شاملة لجميع المتعاملين داخل الجهاز المصرفي من مصارف عمومية وخاصة، وطنية وأجنبية، ومؤسسات مالية، للتمكن من تشخيص فعلي لواقع العمل المصرفي الحالي والذي على أساسه يمكن تحديد الإيجابيات (الفرص) والسلبيات (المخاطر) لاستقراء الأحداث المستقبلية المتوقعة واعداد سناريوهات لها؛
- ضرورة تحقيق الانسجام والتنسيق بين مختلف مستويات المراقبة (اللجنة المصرفية، مدققي الحسابات، الرقابة الداخلية...)، للوصول إلى ثقافة الرقابة المصرفية والتي عندها تجدد المصارف والمؤسسات المالية في هيئات الرقابة شريك أساسي ومهم في تطوير نشاطها المصرفي؛
- تطوير وتفعيل الرقابة الداخلية بالمصارف بشكل يسمح بتحديد جميع المخاطر الناتجة عن النشاط المصرفي، وبالتالي التمكن من متابعتها ومراقبتها، على أن تتم هذه المراقبة في إطار الاستقلالية التامة عن باقي وظائف المصرف؛
- يجب على هيئات الرقابة والإشراف التأكد من حيادية المصارف على أنظمة تسيير المخاطر في المستوى، فلا يجب أن تنحصر المراقبة الاحترازية من طرف هيئات الرقابة والإشراف على احترام القواعد الاحترازية، بل يجب أن تتعداها لتشمل طرق وأساليب تسيير المصارف والمؤسسات المالية لتكون بذلك عامل مساعد في تحسين فعالية وكفاءة نشاط هذه المؤسسات؛
- زيادة استثمار المصارف في التكنولوجيا المصرفية بما يساعد على تحسين وتنويع الخدمة وسرعة تقديمها باستغلال ثورة الاتصالات والمعلومات، مع الاهتمام بالبحوث والتدريب من خلال زيادة المخصصات المالية لهذه الوظائف وكذلك تزويدها بأحدث الأساليب والتقنيات المستخدمة في المصارف العالمية؛

آفاق الدراسة:

في ختام هذا البحث أتمنى أن تعتبر هذه الرسالة إضافة جديدة لمكتبة العلوم الاقتصادية والمصرفية؛ حيث تناولت موضوعا بالغ الأهمية، تضمن مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تسهل قياس وإدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الجزائرية مع بناء نموذج قياسي بدراسة هذا الموضوع على مستوى عينة من المصارف الجزائرية مما يسمح بإعطاء مصداقية أكثر للنتائج المتوصل إليها، ودقة في إصدار توصيات تكون مستمدة من واقع المعرفة بالاختلالات التي يعاني منها الجهاز المصرفي الجزائري ومن ثم وضع السياسات والاستراتيجيات والحلول المناسبة لذلك حيث تكون قابلة للتطبيق وإحداث نقلة في نشاطها المصرفي نحو الأفضل؛

اعتمادا على ما استفدنا من معلومات في هذه الدراسة، نقترح مواضيع للنقاش والدراسات المستقبلية نوجزها فيما يلي:

- الرقابة المصرفية ودورها في تدعيم الاستقرار المالي في الجزائر.
- القروض الخضراء: التحدي الجديد للمصارف الجزائرية في إطار التنمية المستدامة؛
- دور الشراكة بين المصارف الخاصة والعمومية في النهوض بالعمل المصرفي؛
- متطلبات رأس المال بالمصارف الجزائرية وفقا لتوصيات لجنة بازل - دراسة مقارنة بين اتفاقيات بازل 1-2-3-4؛
- استغلال الأزمات في تطوير ورقمنة النشاط المصرفي - أزمة كورونا نموذجا-؛
- تحديات اعتماد أنظمة قياس للمخاطر المصرفية بالمصارف الجزائرية.

قائمة المراجع



• القرآن الكريم

أولا- قائمة المراجع باللغة العربية:

المعاجم والقواميس:

1. أبي الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، الجزء الرابع، طبعة جديدة ومصححة، اعتنى بتصحيحها، عبد الوهاب أمين محمد والعبدي محمد الصادق، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت-لبنان، 1999، ط 03.
2. أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب اللبناني، لبنان، 1984.
3. جمال الدين محمد ابن منظور، لسان العرب المحيط، أعاد بناءه عبد الله العلايلي، دار الجيل-بيروت، 1988، ج 02.
4. حماد نزيه، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم، دمشق-سورية، ط 1.
5. خليل شيبوب، المعجم القانوني، دار نشر الثقافة، الإسكندرية-مصر، طباعة سنة 1949.

الكتب:

1. ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة-مصر، 2001، ط 2.
2. أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
3. أحمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب: قراءة في واقع ووقائع الأزمة، بدون دار نشر، مصر، 2000.
4. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
5. إدريس ثابت عبد الرحمن، كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية، الدار الجامعية، مصر، 2006.
6. أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2015، ط 2.
7. أكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2005، ط 1.
8. أيمن بن عبد الرحمن، تطور النظام المصرفي الجزائري، دار بلقيس، الجزائر، ب.س.ن.
9. بن علي بلعزوز وعبد الكريم أحمد قندوز وعبد الرزاق حبار، إدارة المخاطر-المشتقات المالية-الهندسة المالية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013، ط 1.
10. حسين بلعزوز، مخاطر التمويل في البنوك الكلاسيكية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2009.
11. حماد طارق عبد العال، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، الدار الجامعية، الاسكندرية-مصر، 2003.
12. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008.
13. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2000.
14. خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر، الأردن، 2003.
15. دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2012، ط 01.
16. دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة، عمان-الأردن، 2009، ط 02.

17. دعاء رضا رياض محمد، التأصيل النظري لمفهوم الكفاءة والفعالية وتحليل طبيعة العلاقة بينهما، جامعة القاهرة-مصر، 2015.
18. دهمش نعيم حسني، تدقيق وتقييم كفاءة الأداء وفعالية المشاريع الإنمائية في الدول النامية، مجلة دراسات، المجلد الثاني عشر، العدد الخامس، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن، 1985.
19. رسمية قرياقص وعبد الغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات المالية: البنوك وشركات التأمين والبورصات وصناديق الاستثمار، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية-مصر، 1999.
20. رعد حسن الصرن، عولمة جودة الخدمة المصرفية، دار التواصل العربي، دمشق-سورية، 2007.
21. زياد رمضان ومحفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة-مصر، 2010، ط2.
22. سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009.
23. سامر مظهر قنطقجي، السياسات النقدية والمالية والاقتصادية، منشورات جامعة كاي KIE University، سورية، 2020.
24. سامي أحمد مراد، دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية (الجاتس) في رفع كفاءة أداء الخدمات المصرفية، المكتب العربي للمعارف، لبنان، 2005، ط01.
25. سليمان ناصر، التقنيات المصرفية وعمليات الاقراض، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
26. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، مصر، 2005.
27. سمير الخطيب، قياس وإدارة مخاطر البنوك، منشأة المعارف، الاسكندرية-مصر، 2008، ط02.
28. سمير سليم حمود، التحليل الائتماني، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، 1993.
29. السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010.
30. شاكركزوني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ط2.
31. شريعة حمورابي، ترجمة محمد الأمين، شركة دار الوراق للنشر المحدودة، لندن، 2007، ط01.
32. شقيري نوري موسى ومحمود إبراهيم نور ووسيم محمد الحداد وسوزان سمير ذيب، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2016، ط2.
33. صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية، عمان-الأردن، 2013.
34. صالح أحمد الشامي، الجامع بين الصحيحين للإمامين البخاري ومسلم، دار القلم، دمشق-سورية، الجزء 01، 2011، ط02.
35. صلاح الدين حسن السيسي، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، 1998.
36. صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني-القطاع المصرفي وغسيل الاموال، عالم الكتب، القاهرة-مصر، 2003، ط01.
37. صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة: الائتمان المصرفي-الضمانات المصرفية-الاعتمادات المستندية، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر، 2019.
38. طارق الله خان وحبيب أحمد، إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية)، ترجمة عثمان بابكر أحمد، البنك الإسلامي للتنمية، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة-السعودية، 2003.
39. طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والإنترنت، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية-مصر، 2007.

40. طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2007.
41. طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية-مصر، 2011.
42. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية: تحميل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2003.
43. طارق عبد العال حمادة، إدارة المخاطر، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2003.
44. طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية، الاسكندرية-مصر، 1999، ج 02.
45. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ط 06.
46. عاطف جابر طه عبد الرحيم، تنظيم وإدارة البنوك (منهج وصفي تحليلي)، الدار الجامعية، الاسكندرية-مصر، 2008.
47. عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
48. عبد الحسين جليل الغالي وكاظم سعد الأعرجي، أساسيات النقود والبنوك، مؤسسة النبراس، العراق، 2016، ط 01.
49. عبد الحليم عمار غربي، الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية: رؤى وحلول، مطبوعات KIE Publications، سورية، 2017.
50. عبد الحميد عبد اللطيف، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2000.
51. عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
52. عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي-البنوك الالكترونية-البنوك التجارية-السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
53. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستحدثات (منهج متكامل)، الدار الجامعية، الاسكندرية-مصر، 2015.
54. عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، الدار الجامعية، مصر، 2013.
55. عبد المطلب عبد الحميد، الائتمان المصرفي ومخاطره "منهج متكامل"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة-مصر، 2010، ط 01.
56. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2001، ص: 301.
57. عبد المعطي رضا رشيد ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 1999، ط 01.
58. عبد المعطي عبد الحميد، المصارف الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية-مصر، 2000.
59. العلاوي عبد المهدي عبد العزيز، إدارة مخاطر التشغيل في المصارف الإسلامية، اتحاد المصارف العربية، بيروت-لبنان، 2015.
60. فايزة لعراف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية-مصر، 2017.
61. فريدة يعدل بخراز، تقنيات وسياسات التسيير البنكي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ط 3.
62. فلوح صافي، محاسبة المنشآت المالية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1999.
63. كارين أ هورشر، ترجمة: عطا الله وارد خليل، أساسيات إدارة المخاطر المالية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 2008.
64. لبيب السلاوي، المعاملات المصرفية والمالية الإسلامية المعاصرة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء-المغرب، 2016، ط 01.
65. لعشب محفوظ، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ط 2.

66. مجيد الكرخي، موازنة الأداء وآليات استخدامها في وضع وتقييم موازنة الدولة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2015، ط 01.
67. محسن أحمد الخضير، الديون المتعثرة: الظاهرة، الأسباب، العلاج، إيثراك للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 1997، ط 01.
68. محسن عبد الله مخامرة وفؤاد الشيخ سالم وزباد رمضان وأميمة الدهان، المفاهيم الإدارية الحديثة، مركز الكتب الأردني، عمان-الأردن، 2000.
69. محمد داود عثمان، إدارة الائتمان ومخاطره، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان-الأردن، 2013، ط 1.
70. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية-مصر، 2005.
71. محمد سويلم، "إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية -مدخل مقارنة"، مكتبة الجلاء، القاهرة: مصر، 1986.
72. محمد عبد السلام أحمد، القياس النفسي والتربوي: التعريف بالقياس ومفاهيمه وأدواته-بناء المقاييس ومميزاتها والقياس التربوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة-مصر، 1960.
73. محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2003.
74. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ط 2.
75. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2006، ط 02.
76. محمد نسيم علي سويلم، التوأمين الكفاءة والفعالية، دار جونا للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 2016.
77. محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
78. محمود محمد الداغر، الأسواق المالية: مؤسسات-أوراق-بورصات، دار الشروق، عمان-الأردن، 2005، ط 01.
79. مريم هاني، الحوكمة المصرفية في ظل مقررات لجنة بازل، دار الأيام، عمان-الأردن، 2020، ط 1.
80. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ط 01.
81. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في الاستثمار، منشأة المعارف، الإسكندرية-مصر، 2004، ط 2.
82. مهند حنا نقولا عيسى، إدارة محافظ الائتمانية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ط 1.
83. نادية فضيل، الأوراق التجارية في القانون الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2006، ط 11.
84. هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008.
85. وائل رفعت خليل وإبراهيم السيد، التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية (التخطيط المالي-إعداد الموازنة التقديرية-النسب المالية-المشتقات المالية)، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية-مصر، 2017.
86. وائل صبحي و طاهر الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، درا وائل للنشر، 2009، ط 01.
87. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009.

المجلات والدوريات:

1. ابراهيم الجزراوي ونادية النعيمي، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة في مصرف الشرق الأوسط العراقي للفترة من 2005-2007، مقال مقدم ضمن مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 83، 2010، ص 01-45.
2. أحمد البدوي محمد، محددات توزيع الأرباح وأثرها على قيمة السهم في سوق الأوراق المالية، مجلة المال والاقتصاد، بنك فيصل الإسلامي السوداني، العدد الثاني عشر، أبريل 2008.

3. أحمد تيجاني هيشر وحسان شريط وعبد الله بن الضب وشيخاوي عبد العزيز، تقييم كفاءة الأسواق المالية، مقال منشور في مجلة دراسات اقتصادية-جامعة الجلفة، المجلد 04، العدد 01، 2010، ص ص 231-247.
4. أحمد ميلي سمية، انعكاسات اتفاقية بازل 02 و 03 على إدارة المخاطر البنكية مع الإشارة إلى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية، مقال منشور في مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد 04، العدد 02(خاص)، 2020، ص ص 27-46.
5. أسماء سلركة وزينب حمدي، إعادة الهيكلة المصرفية كأحد خطوات عصنة القطاع المصرفي الجزائري، مقال منشور في مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد 05، 2020، ص ص 718-735.
6. بلعروز بن علي، استراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2009، ص ص 331-344.
7. عزيزة بن سميحة، إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثاني والعشرون، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2011، ص ص 401-411.
8. جعفر حسن البشير آدم وإبراهيم فضل المولي، معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، المجلد 16، العدد 01، 2015، ص ص 92 - 111.
9. حدة رايس وفاطمة الزهرة نوي، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية-دراسة حالة البنوك الجزائرية (2004-2008)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد 01، العدد 26، 2012، ص ص 55-84.
10. حوحو فطوم ومرغاد لخضر، دور الحوكمة المؤسسية المصرفية في استقرار الأسواق المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 16، ديسمبر 2014، ص ص 51-68.
11. حياة نجار، اتفاقية بازل 03 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، 2013، ص ص 273-298.
12. خالد أمين عبد الله وخالد قطناني، البيئة المصرفية وأثرها على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية-دراسة تحليلية على المصارف التجارية في الأردن-، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد 10، العدد 01، الأردن، 2007، ص ص 01-19.
13. خالد بن عمر، أسلوب التحليل التمييزي وقياس مخاطر الائتمان البنكي دراسة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، مقال منشور في مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، العدد 08، 2010، ص ص 21-39.
14. خالد رجم وهواري منصوري، تقييم كفاءة نظام معلومات الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية -دراسة حالة مؤسسة سوناطراك-، مقال منشور في مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث، المركز الديمقراطي العربي، برلين-ألمانيا، العدد 02، أكتوبر 2018، ص ص 119-139.
15. خالد محمد الحياصات، معايير قياس كفاءة وفاعلية استراتيجية إدارة الموارد البشرية وعلاقتها بالأداء المؤسسي، مقال منشور في المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد 02، العدد 04، 2006، ص ص 558-583.
16. راغب الغصين وأحمد العلي، أثر المخاطرة المالية على تقييم أداء المصارف "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية"، دراسة منشورة في المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، العدد 04، أكتوبر 2013، ص ص 30-40.
17. رجال عادل وخوني رايح، دور الرقابة المصرفية في الحد من المخاطر التي تواجه المنظومة المصرفية الجزائرية، مقال منشور في مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية-جامعة أم البواقي، المجلد 08، العدد 01، مارس 2021، ص ص 347-364.

18. زكريا يحيى جمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، 2012، ص ص 266-285.
19. سارة بركات، دور الإجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة الى حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، العدد 17، جوان 2015، ص ص 91-116.
20. سالم عبد الله حلس ونهاد ناهض فؤاد الهبيل، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية-SFA دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، المجلد 23، العدد 01، 2014، ص ص 131-173.
21. سليمان ناصر، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، العدد 14، 2014، ص ص 39-60.
22. سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 06، 2006، ص ص 151-162.
23. سيدة أحمد أحمد حسن، قياس كفاءة المصارف التجارية المدرجة بالبورصة باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA، مقال منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 49، العدد 02، 2019، ص ص 111-164.
24. سيم كارادج ومايكل تيلور، نحو معيار مصرفي عالمي جديد، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، العدد 04، ديسمبر 2000.
25. شقيري نوري موسى ومروان أبو عرابي، مدى استخدام البنوك لسياسة التنوع للحد من المخاطر، مقال منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 20، 2009، ص ص 123-139.
26. شهناز حمدان وزينة حمدان وفوزية العايب، نظم التأمين على الودائع -دراسة مقارنة بين النظام الماليزي الأردني والنظام الجزائري، مقال منشور في مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 03، العدد 06، ديسمبر 2020، ص ص 121-141.
27. شوقي بورقة، التمييز بين الكفاءة والفعالية والفاعلية والأداء، مقال منشور في مجلة حوار الأرباء التابعة لمعهد الاقتصاد الإسلامي لجامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2011، ص ص 181-197.
28. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مقال منشور في مجلة الباحث، المجلد 07، العدد 07، جامعة ورقلة، 2009، ص ص 217-227.
29. صباح شنايت وكريمة منصر، النظام المصرفي الجزائري وآليات تطبيق الإجراءات الاحترازية للجنة بازل، مقال منشور في مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، القليعة-تيازة، ص ص 161-182.
30. طلال زغبة ومحمد عريوة، أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية، مقال منشور في مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 01، مارس 2021، ص ص 361-383.
31. طلال عباسي وعبد الرحمان أولاد زاوي، واقع صلاية وسلامة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل اتفاقية بازل III، مقال منشور في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 03، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2019، ص ص 462-483.
32. عابد شريط وصابرينة بينة، أثر معايير الجدارة الائتمانية المعروفة بـ 5 Cs على اتخاذ القرار الائتماني، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 04، العدد 02، جامعة البلدة-الجزائر، 2013، ص ص 107-120.
33. عبد الحق بوعتروس، الإصلاح المالي والمصرفي في الجزائر وتحديات المرحلة المقبلة، مقال منشور في مجلة الاقتصاد والمجتمع التابعة لمخبر البحث المغرب الكبير للاقتصاد والمجتمع، المجلد 01، العدد 01، جامعة قسنطينة، 2002، ص ص 61-71.

34. عبد الحميد برحومة، الكفاءة والفعالية في مجالات التصنيع والإنتاج، مقال منشور في مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 01، 2008، ص ص 55-72.
35. عبد العزيز الدغيم وماهر الأمين وأنجرو إيمان، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية: سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثالث، اللاذقية (سورية)، 2006، ص ص 199-218.
36. عبد اللطيف مصيطفى، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 04، 2006، ص ص 75-86.
37. عبد الله منصوري وصبرينة صالح، دراسة القطاع المصرفي العمومي الجزائري من خلال تقييم الأداء وقياس الكفاءة، مقال منشور في مجلة الحقوق والعلوم الانسانية/ دراسات اقتصادية، المجلد 3، العدد 01، 2009، ص ص 128-144.
38. عبو هودة، آفاق تطور النظام المصرفي في ظل تحديات العولمة المالية حالة النظام المصرفي الجزائري، مقال منشور في مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 12، العدد 1، جامعة يحي فارس-المدينة، 2018، ص ص 187-228.
39. عز الدين الكور ونضال أحمد الفيومي، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 03، العدد 03، 2007، ص ص 253-277.
40. علال بن ثابت ومحمد الطاهر عامري، واقع الحوكمة المصرفية في الجزائر، مقال منشور في مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2018، ص ص 116-132.
41. علي عبد الحفيظ الزواوي وإيمان عمر السريتي، أثر كفاءة التكلفة المصرفية على أداء المصارف التجارية الليبية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة مصراته، المجلد 06، العدد 01، 2017، ص ص 56-72.
42. علي عبد الله شاهين وبجبة مصباح مصباح، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مجلة الأقصى (سلسلة العلوم الانسانية)، المجلد 15، العدد 01، جوان 2011، ص ص 1-29.
43. علي محبوب وعلي سنوسي، تداعيات جائحة كورونا في تأجيل مقررات بازل 03، مقال منشور في مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 03، سبتمبر 2020، ص ص 71-88.
44. علي محمود محمد وعلي كنعان، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية (دراسة حالة مصرف سوريا والمهجر ش.م.م)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 30، العدد الأول، 2014، ص ص 531-559.
45. عماد الدين ابراهيم علي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Data Panel) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة العربية للإدارة التابعة للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، المجلد 43، العدد 2، مقبول للنشر في جانفي 2021، ص ص 97-110.
46. عمر محمود عبد السلام، لجنة بازل بين التوجهات القديمة والحديثة، الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، العدد 01، 1996، ص ص 17-23.
47. فاطمة الزهراء زغاشو وعبد الحق بوعتروس، ضبط قواعد الحذر في البنوك الجزائرية وفق المعايير الاحترازية الدولية، مقال منشور في مجلة العلوم الانسانية، المجلد ب، العدد 50، جامعة قسنطينة، ديسمبر 2018، ص ص 103-117.
48. فايزة لعراف ورايح بوقرة، إنتاجية البنك ما بين الكفاءة والفعالية-مدخل مفاهيمي-، مقال منشور في مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 19، العدد 01، جامعة الجلفة، 2021، ص ص 111-123.

49. فضيلة بوطورة ونوفل سمالي، بنك الجزائر وإرساء مقررات لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية للفترة (2003-2015)، مقال منشور في مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 07، العدد 01، جامعة الأغواط، 2016، ص ص 167-188.
50. فيصل الشمري، خبراء لـ «النهار»: معايير «بازل 3» سترفع كلفة الخدمات المصرفية، جريدة النهار، العدد 1046، الكويت، 15 سبتمبر 2010.
51. لانا نبيل زاهر، أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 36، العدد 06، 2014، ص ص 393-411.
52. مجدوب بحوصي وعمار عريس، مكانة مقررات بازل الثالثة من إصلاحات النظام المصرفي بعد الأزمة المالية العالمية 2008 مقارنة بقانون دود فرانك، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر، المجلد 10، العدد الثاني، 2017، ص ص 111-123.
53. محمد الجموعي قريشي، أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم السير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 09، 2011، ص ص 265-268.
54. محمد الجموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث، المجلد 3، العدد 3، جامعة ورقلة-الجزائر، 2005، ص ص 89-95.
55. محمد شهيد وشروق حدوش، المصارف العربية واتفاقيات بازل -الواقع والتحديات -، مقال منشور في النشرة المصرفية العربية، الفصل الرابع ديسمبر 2016-فيفري 2017، ص ص 21-46.
56. محمد عبادي، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير المخاطر البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 05، العدد 01، 2012، ص ص 85-114.
57. محمد قلي ونبيلا سماعيل، مقررات بازل 03 وتطبيقاتها في الدول العربية كمدخل لتحقيق الاستقرار المالي وإدارة الأزمات المصرفية، مقال منشور في مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد 04، جوان 2019، ص ص 20-36.
58. مختار عيواج واحيدة مالكية، الفعالية التنظيمية ومدخل قياسها -دراسة تحليلية مقارنة بين المداخل التقليدية والمداخل المعاصرة، مقال منشور في مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 01، جامعة تبسة، مارس 2017، ص ص 269-294.
59. مكرم صادر، عن لجنة بازل واتفاقياتها: هل ترى بازل 04 النور؟، مقال منشور في مجلة الإعمار والاقتصاد، العدد 333-السنة 24، أوت 2017.
60. منال هاني، اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، مقال منشور في مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 16، المجلد 01، 2017، ص ص 305-315.
61. منذر مرهج وعبد الواحد حمودة ورامي أكرم مزيق، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات (دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 36، العدد 02، 2014، ص ص 325-345.
62. نجاة محمد أحمد جعان، نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمنية، دراسة منشورة في المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد 17، جويلية 2017، ص ص 161-242.
63. نور محمد ثابت كاظم، تقييم فاعلية إدارة الائتمان المصرفي-إطار مفاهيمي-، مقال منشور في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 10، العراق، 2013، ص ص 392-425.

64. نورة زيري وحسين بلعجوز، النماذج الرياضية لقياس مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية، مقال منشور في مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، المجلد 08، العدد 02، 2017، ص ص 105-116.
65. هشام محيي الدين المسالحي، التحوط من المخاطر في البنوك الإسلامية، مقال منشور في النشرة المصرفية العربية، الفصل الرابع ديسمبر 2016-فيفري 2017، ص ص 07-20.
66. هوارى منصوري وفهد الدولية، التدقيق البنكي وفق المعايير الدولية للتدقيق -دراسة تحليلية لواقع بيئة الجزائر-، مقال منشور في مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 04، العدد 05، جامعة أدرار، 2021، ص ص 71-90.
67. وسام حسين علي العنيزي، قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي باستخدام نموذج التحليل الحدودي العشوائي 2007-2011، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11، العدد 35، جامعة الأنبار-العراق، 2015، ص ص 110-139.
68. يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-، مقال منشور في مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012، ص ص 205-216.

المؤتمرات والندوات العلمية:

1. إبراهيم بلقطة وعبد الله الحرتسي، نحو إطار جديد لقياس كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية وفقا لإطار منسجم مع 2 Basel، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية: النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، خميس مليانة-الجزائر، أيام 05 و 06 ماي 2009.
2. بشير بن عيشي وعبد الله غالم، المنظومة المصرفية عبر الإصلاحات الاقتصادية إنجازات وتحديات، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة (منافسة، مخاطر، تقنيات)، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل-الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005.
3. حميد بوزيدة وقوراوية بلبشير، مكانة إدارة المخاطر في المؤسسات-المصارف الإسلامية نموذجا، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول " إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم " جامعة البويرة، يومي 26-27 نوفمبر 2013.
4. حياة نجار، الإصلاحات النقدية ومكانة الحیطة المصرفية بالجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة - مخاطر - تقنيات، كلية علوم التسيير، جامعة جيجل، يومي 06 و 07 جوان 2005.
5. رحيم حسين وسليم حمود، إستخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان بالمصارف التجارية، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة سكيكدة، يومي 23-24 نوفمبر 2008.
6. رضوان سوامس، العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 22-23 أفريل 2003.
7. السنوسي محمد الزوام ومختار محمد إبراهيم، إدارة مخاطر الائتمان البنكي في ظل الأزمة المالية العالمية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع بكلية الاقتصاد والمحاسبة، جامعة سبها، ليبيا، يومي 10-11 نوفمبر 2009.
8. سهام حرفوش وإيمان صحراوي، دور الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية، سطيف-الجزائر، يومي 20-21 أكتوبر 2009.

9. صالح مفتاح وفاطمة رحال، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الاسلامي، المؤتمر الدولي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي، اسطنبول-تركيا، يومي 09 و10 سبتمبر 2013
10. صليحة بن طلحة وبوعلام معوشي، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية الواقع والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2004.
11. عبد الرحيم شبي وجازية بن بوزيان، تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة محمد طاهري، بشار، الجزائر، يومي 24-25 أبريل 2006.
12. عبد الرزاق خليل وحمة طيبي، إدارة مخاطر العمليات الالكترونية وفق معايير لجنة بازل الدولية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول: إدارة المخاطر وإدارة المعرفة، جامعة الزيتونة-الأردن، أيام: 16-18 أبريل 2007.
13. عبد العزيز طيبة ومحمد مرايمي، بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 11-12 مارس 2008.
14. عبد القادر بريش، أهمية ودور نظام التأمين على الودائع -مع الإشارة إلى حالة الجزائر-، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني للمنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية -واقع وتحديات-، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، يومي 14 و15 ديسمبر 2004.
15. عبد اللطيف مصيطفى وعبد الحميد بوخاري، أثر إعادة هيكلة الجهاز المصرفي على زيادة وتنمية القدرة التنافسية للبنوك - مع الإشارة إلى حالة الجزائر -، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني حول إصلاح النظام المصرفي بجامعة ورقلة يومي 11 و12 مارس 2008.
16. علي بن ساحة وعبد الحميد بوخاري، التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 22-23 نوفمبر 2011.
17. علي بودلال ومحمد سعيداني، فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية والتطبيق، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة (منافسة، مخاطر، تقنيات)، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005.
18. فريد كورتل وكمال زريق، إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا -الأردن، المنعقد في الفترة من 4 إلى 2007/07/5.
19. كمال زريق وعبد الحليم فضلي، تحديث النظام المصرفي الجزائري، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني للمنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية -واقع وتحديات-، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2004.
20. كمال عايشي وعمار زيتوني، تحديث القطاع المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية والاستراتيجية والسياسة المصرفية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة (منافسة، مخاطر، تقنيات)، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل-الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005.
21. لحسن دردوري وسليمان دحو، مقررات لجنة بازل كآلية من آليات إدارة المخاطر وترسيخ الحوكمة في البنوك، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية بجامعة غرداية يومي 08-09 نوفمبر 2015.
22. ماهر الشيخ حسن، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة ضمن المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى، مكة المكرمة-المملكة العربية السعودية، 2005.

23. محمد بزاوية وشروق حدوش، مدى جاهزية البنوك الجزائرية لتطبيق اتفاقيات بازل، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية، جامعة غرداية، يومي 08 و 09 نوفمبر 2015.
24. محمد بن بوزيان وفؤاد بن حدو وعبد الحق بن عمر، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل(3)، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي-النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي-، الدوحة-قطر، ديسمبر 2011.
25. محمد زرقون وحزمة طيبي، نحو إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير لجنة بازل 2، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العالمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، يومي 11 - 12 مارس 2008.
26. محمد سحنون، اصلاحات المنظومة المصرفية في الجزائر واقع وآفاق مستقبلية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة (منافسة، مخاطر، تقنيات)، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005.
27. محمد يعقوبي وتوفيق تمار، تقييم المنظومة المصرفية الجزائرية، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة محمد طاهري، بشار-الجزائر، يومي 24-25 أفريل 2006.
28. مصطفى طويطي وعبد القادر عوينان، النماذج الاحصائية المستعملة في تحليل مخاطر المؤسسات المصرفية - دراسة حالة CPA الجزائر-، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية جامعة غرداية، يومي 08 و 09 نوفمبر 2015.
29. مليكة زغيب وحياء نجار، النظام البنكي الجزائري في تشخيص واقع وتحديات المستقبل، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-الواقع والتحديات-، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2004.
30. نصر عبد الكريم، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2 دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، 2007.
31. هارون الطاهر ونادية العقون، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولة المالية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة (منافسة، مخاطر، تقنيات)، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005.

الرسائل والمذكرات:

أولا-الرسائل:

1. ابتسام ساعد، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي-التجربة الماليزية نموذجاً-، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2016-2017.
2. آسيا قاسيمي، أثر العولة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس-الجزائر، 2015.
3. أنس هشام المملوك، مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية، رسالة دكتوراه في الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق، سورية، 2014.

4. بلعوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2002-2003.
5. حياة نجار، إدارة المخاطر وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.
6. خالد بن عمر، دراسة النماذج الحديثة لقياس مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية حالة البنوك التجارية الجزائرية، رسالة دكتوراه، جامعة بومرداس-الجزائر، 2011.
7. رشيد دريس، استراتيجية تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، رسالة دكتوراه علوم، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.
8. سمير آيت عكاشة، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه علوم، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013.
9. شريفة جعدي، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006-2012)، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، 2013-2014.
10. شهنواز بدرابي، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية، دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، 2014.
11. شوقي بوقري، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية-دراسة تطبيقية مقارنة-، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2010-2011.
12. صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2008.
13. عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)، رسالة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
14. عبد الحميد بوشرمة، تطويع العمل المصرفي الاسلامي مع اتفاقية بازل 3، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 2020.
15. عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة: تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر 03، 2011-2012.
16. عبد القادر حفاي، المنظومة المصرفية والمالية الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية - الواقع والآفاق-، رسالة دكتوراه في علوم التسيير فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.
17. علي بطاهر، إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة دكتوراه علوم، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2006.
18. محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006.
19. محمد إلفي، أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014.

20. محمد داود عثمان، أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية باستخدام معادلة Tobin's Q، رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.
21. محمد رضا بوسنة، تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء: دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2004-2014)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016.
22. محمد زكي يوسف اشكيرو، تقييم المخاطر وأثارها على أداء البنوك التجارية، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، الأردن، 2010.
23. محمد يحياوي، تأثير إصلاحات بازل 3 على الدور الرقابي للسلطات النقدية -دراسة حالة السلطات النقدية الجزائرية-، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف-الجزائر، 2018.
24. نارجس معمري، تطوير المنظومة المصرفية الجزائرية وفق مقررات اتفاقية بازل 3 -دراسة حالة بنك التنمية المحلية-، رسالة دكتوراه تخصص نقود وبنوك، جامعة البويرة، الجزائر، 2020.
25. نورة زبيري، فعالية استخدام أسلوب التحليل التمييزي في تقدير مخاطر الائتمان، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة-الجزائر، 2018.

ثانيا-المذكرات:

1. أحمد مصطفى البطران، العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية على مجموعة دول للفترة 1980-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013.
2. بهية مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العلمية في فلسطين (دراسة تحليلية)، مذكرة ماجستير الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين، 2008.
3. حسين ذيب، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان "دراسة حالة: عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة خلال سنة 2010"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة ورقلة، سنة 2012.
4. حمزة محمود، الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية في المصرف التجاري السوري ودورها في الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة دمشق، 2004.
5. رائد خالد أبو شيخة، أثر مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2016.
6. رامي هاشم الشنباري، التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير، جامعة العالم الأمريكية، فلسطين، 2006.
7. سمير آيت عكاشة، مخاطر القروض في البنوك الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2004.
8. سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين، 2009.
9. عازم فتيحة، الالتزامات المرتبطة بالنشاط المصرفي، مذكرة ماجستير في قانون الأعمال، جامعة بومرداس، 2009.
10. عباسية نور الدين، "فاعلية الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تمويل دولي ومؤسسات نقدية ومالية دولية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2009-2010.

11. فلغلي الزهرة، حوكمة البنوك في إدارة وتخفيض المخاطر المصرفية: محاولة إسقاط على البنوك الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار-عنابة، 2010.
12. فليح حسن خلف الغزي، الائتمان المصرفي ودوره في الاقتصاد العراقي، مذكرة ماجستير في جامعة بغداد، مطبعة الجامعة، العراق، 1976.
13. كندة البيطار، إدارة المخاطر المصرفية، مذكرة ماجستير تخصص الإدارة المالية، جامعة دمشق-سورية، 2010.
14. لطيفة عبدلي، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، جامعة تلمسان، 2012.
15. محمد موسى محمد الشمرائي، مشكلات استخدام تحليل التباين الأحادي والمقارنات البعدية وطرق علاجها، بحث مقدم كمتطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في علم النفس، كلية التربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة-السعودية، 2000.
16. ممدوح محمد العزايزة، تطبيق المصارف الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، مذكرة ماجستير، جامعة غزة، 2009.
17. ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل - 2 دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة-فلسطين، 2007.
18. نسيمه جلولي، مدى إمكانية تطبيق البنوك الجزائرية لمقررات لجنة بازل 2 المتعلقة بأساليب قياس مخاطر البنوك، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011-2012.
19. نعيمة حضراوي، إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة-الجزائر، 2009.
- هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2012.

التقارير والدراسات المتخصصة:

1. ابراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، مارس 2010.
2. التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2018، الصادر عن بنك الجزائر في ديسمبر 2019.
3. التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2017، الصادر عن بنك الجزائر في جويلية 2018.
4. التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائر لسنة 2012.
5. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية، الدورة العامة السادسة عشر، الصادر في 2000/10/30.
6. جاسم المناعي، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، صندوق النقد العربي، أبوظبي-إ.ع.م، 2004.
7. حشاد نبيل، دليل إدارة المخاطر المصرفية، مركز بحوث دراسات مالية ومصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان-الأردن، 2005.

8. خليل الشماع، تقييم أداء المصارف التجارية، معهد التدريب المالي والمصرفي، 2004.
9. الراجحي المالية، اتفاقية بازل نصح علمي، أبحاث اقتصادية، السعودية، أكتوبر 2010.
10. عبد الرحمان بلحنيش، النظام المصرفي الجزائري، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محمد أولحاج-البويرة، الجزائر، 2021/2020.
11. عصام إسماعيل، مخاطر التركز الائتماني في المؤسسات المالية والمصرفية، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 12، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2021، ص 15.
12. عصام عبد الرحيم علي يحي، دور الاستعلام الائتماني في فعالية اختيار العملاء بالمصارف المتخصصة في السودان (2005-2018)، دراسة متخصصة تكميلية لنيل درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة النيلين، السودان، 2019.
13. فلاح كوكش، أثر إتفاقية بازل III على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، جانفي 2012.
14. اللجنة العربية للرقابة المصرفية، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، صندوق النقد العربي، أبو ظبي-الإمارات، 2004.
15. اللجنة العربية للرقابة المصرفية، الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر 2012، صندوق النقد العربي، 2014.
16. معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعوية -إضاءات، السلسلة الخامسة، العدد 5، دولة الكويت، ديسمبر 2012.

التشريعات والنظم:

1. القانون رقم 12/86، المؤرخ في 19 أوت 1986، والمتعلق بالبنك والقرض.
2. القانون 88-16 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والمتعلق باستقلالية المؤسسات.
3. القانون رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق ل 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 18/04/1990، العدد 16.
4. القانون رقم 04 - 01 الصادر في 04 مارس 2004، الخاص بالحد الأدنى لرأسمال المصارف والمؤسسات المالية.
5. القانون رقم 04 - 02 الصادر في 04 مارس 2004: المحدد لشروط تكوين الاحتياطي الإجباري.
6. القانون رقم 04 - 03 الصادر في 04 مارس 2004: الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية.
7. القانون رقم 05 - 01 المؤرخ في 06 فيفري 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال.
8. القانون رقم 06 - 05 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمتضمن توريق القروض الرهنية.
9. الأمر رقم 71-47 المؤرخ في 13 جمادى الأولى 1391 الموافق ل 6 يوليو 1971، المتضمن تنظيم مؤسسات القرض، السنة: 08، العدد: 55، الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 06 يوليو 1971.
10. الأمر رقم 96 - 09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بالاعتماد التجاري.
11. الأمر رقم 06-05 المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق ل 20 فبراير 2006، المتضمن توريق القروض الرهنية، السنة: 43، العدد: 15، الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 12 مارس 2006، ص 13.

12. الأمر رقم 08-04 المؤرخ في 25 ذو الحجة 1429 الموافق لـ 23 ديسمبر 2008، المتضمن الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، السنة: 45، العدد: 72، الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 24 ديسمبر 2008، ص 34.
13. الأمر رقم 09-05 المؤرخ في 29 شوال 1430 الموافق لـ 18 أكتوبر 2009، المتضمن إعداد كشوفات المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، السنة: 46، العدد: 76، الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 29 ديسمبر 2009، ص ص 16 - 35.
14. الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 16 رمضان 1431 الموافق لـ 26 أغسطس 2010، المعدل والمتمم للأمر 03-01 والمتعلق بالنقد والقرض، السنة 47، العدد: 50، الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 01 سبتمبر 2010، ص ص 11 - 13.
15. الأمر 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق لـ 26 أوت 2003، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 52.
16. الأمر رقم 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المعدل والمتمم للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض.
17. النظام رقم 90 - 01 المؤرخ في 4 جوان 1990 المتعلق برأسمال المصارف والمؤسسات المالية.
18. النظام رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992 بإنشاء مركزية لعوارض الدفع.
19. النظام 92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتعلق بالوقاية ومكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة.
20. النظام 96-07 المؤرخ في 03 جويلية 1996، لإنشاء مركزية الميزانيات.
21. النظام رقم 02-03 الصادر في 14 نوفمبر 2002 والمتعلق بالمراقبة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية.
22. النظام رقم 08 - 04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 ، والمحيد للحد الأدنى لرأسمال المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.
23. النظام رقم 09 - 05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 ، يتضمن إعداد كشوف المالية للمصارف والمؤسسات المالية ونشرها.
24. النظام رقم 11-03 المؤرخ في 24 ماي 2011، المتعلق بمراقبة مخاطر ما بين المصارف، الجريدة الرسمية، العدد 54، الصادرة في 02 أكتوبر 2011.
25. النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والمتعلق بالرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية؛ الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ: أوت 2012، العدد 47.
26. النظام رقم 13-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1434 الموافق لـ 08 أبريل 2013، المتضمن القواعد العامة المتعلقة بالشروط المصرفية المطبقة على العمليات المصرفية، السنة: 50، العدد: 29، الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 02 يونيو 2013.
27. النظام رقم 14-01 المؤرخ في 10 ربيع الثاني 1435 الموافق لـ 16 فبراير 2014، المتضمن نسب الملاءة المطبقة على المصارف والمؤسسات المالية، السنة: 51، العدد: 56، الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 25 سبتمبر 2014.
28. النظام 14-02 الصادر في 16 فيفري 2014 والمتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات.
29. النظام 14-03 المؤرخ في 16 فيفري 2014 الصادر في الجريدة الرسمية والمتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للمصارف والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات الخاصة على المستحقات وعلى الالتزامات المشكوك فيها.

30. النظام رقم 15-01 المؤرخ في 19 فيفري 2015: يتعلق بتحديد شروط بنك الجزائر فيما يخص عمليات خصم السندات العمومية وإعادة خصم السندات الخاصة.
31. النظام رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 المعدل والمتمم للنظام 07-01 المؤرخ في 15 فيفري 2007 والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة.
32. النظام رقم 17-01 المؤرخ في 10 جويلية 2017 يتعلق بتأسيس سوق الصرف ما بين المصارف
33. النظام 18-01 الصادر في 30 أبريل 2018 المعدل والمتمم للنظام 04-03 الصادر في 04 مارس 2004 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية.
34. النظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية.
35. النظام رقم 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 والمتعلق برفع الحد الأدنى لرأسمال المصارف والمؤسسات المالية.
36. النظام رقم 2020-01 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط المصرفية المطبقة على العمليات المصرفية للمصارف والمؤسسات المالية.
37. النظام 2020-03 المؤرخ في 15 مارس 2020 والمتعلق بنظام الودائع المصرفية.
38. التنظيم رقم 91-09 الصادر في 14 أوت 1991 والمحدد لقواعد الحيلة والحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية.
39. التنظيم رقم 11-04 الصادر بتاريخ 24 ماي 2011 والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 2 أكتوبر 2011، العدد 54.
40. التعليم رقم 91-09 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 14 أوت 1991 والمتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية في تسيير المصارف والمؤسسات المالية.
41. التعليم رقم 91-34 في 14 نوفمبر 1991 والمتعلقة بتحديد النظم الاحترازية في تسيير المصارف والمؤسسات المالية.
42. التعليم رقم 94-74 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 عن بنك الجزائر والمتعلقة بتسيير قواعد الحيلة والحذر للمصارف والمؤسسات المالية.
43. التعليم رقم 2020-05 الصادرة في 06 أبريل 2020 السارية المفعول لغاية 31 ديسمبر 2020: والمتعلقة بالإعفاء الاستثنائي من بعض الأحكام الاحترازية الجارية.

مراجع الكترونية:

1. موقع بنك التسويات الدولية: https://www.bis.org/basel_framework
2. الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري: <https://www.albaraka-bank.com>
3. عبد الرحمان بودرع، الفرق بين الفاعلية والفعالية، مقال منشور في تجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية التابع لوزارة الثقافة السعودية، المملكة العربية السعودية، 2016، متوفر على الرابط:

<http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=14809> اطلع عليه يوم:

2021/02/28.

4. سليمان ناصر، الدفع الإلكتروني الحل العملي لاحتواء الكتلة النقدية خارج البنوك، مقال إلكتروني منشور في جريدة الشعب، صادر بتاريخ 04 أبريل 2021، متوفر على الموقع: <http://www.ech-chaab.com/ar/> اطلع عليه بتاريخ 2021/04/23.
5. حمزة كحال، القروض المتعثرة والركود يفاقمان أزمة السيولة في الجزائر، مقال إلكتروني منشور بتاريخ: 18-03-2020 في جريدة The New Arab الصادرة من بريطانيا، متوفر على الموقع: <https://www.alaraby.co.uk/> تاريخ الاطلاع: 18-02-2021.
6. الغالي بن ابراهيم، إدارة المخاطر المصرفية، المحاضرة رقم 09، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2021، متوفرة على الرابط <https://www.youtube.com/watch?v=ort5IMbwcSw>

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

DICTIONNAIRES :

1. **Dictionary of Banking and finance**, A&C Black Publishers Ltd, London, 2005, Third Edition.
2. Elie COHEN, **Dictionnaire de gestion**, Editions la Découverte, Paris, 2000.
3. **Oxford Advanced Learner's Dictionary**, The Dictionary English, Oxford University Press, 1995, Fifth Edition.

OUVRAGES :

1. A.Boudinot, J.C. Frabot, **Technique et Pratique Bancaires**, Editions Sirey, Paris, France, 1978, 4^{ème} Edition.
2. Ammour BENHALIMA, **le Système Bancaire Algérien Textes et Réalité**, édition Dahleb, Alger, 2001.
3. Ammour BENHALIMA, **Pratique des Techniques Bancaires**, édition Dahleb, Alger, 1997.
4. BERRAH Lamia, **l'Indicateur de performance**, édition CEPADUES, Paris, 2002.
5. Cécile Kharoubi et Philippe Thomas, **Analyse du Risque de crédit : banque & Marchés**, RB edition, Paris, 2016, 2^{ème} édition.
6. Ciby Joseph, **Advanced Credit Risk Analysis and Management**, John Wiley & Sons, UK, 2013.
7. Dorfman, Mark S, **Introduction To Risk Management & Insurance**, Prentice Hall, 1998, 6th edition.
8. Elis Cohen, **Gestion Financière de l'Entreprise et Développement Financier**, Diffusion Edicef ou Ellipses Selon Pays, Canada, 1991.
9. Eugene F. Brigham & Phillip R. Daves, **Intermediate Financial Management**, Thomson South – Western, USA, 2004, 8th ed.
10. Georges Dionne, **Risk Management: History, Definition and Critique**, CIRRELT, Montreal-univ, Canada, 2013.
11. Gerhard Schroeck, **Risk Management and value creation In Financial Institutions**, John Wiley & Sons, USA, 2002, 1st Edition.

12. GUP Benton, **Principles of Financial Management**, John Wiley and Sons Inc, N.Y, U.S.A, 1983.
13. Henri Bernard, **Le Crédit et Les Banques**, Editions Sirey, Paris-France, 1964, 16^{ème} Edition.
14. Henri Fayol, **General and Industrial Management**, Pitman Publishing Co, London, 1949.
15. Hocine Benissad, **Essai D'analyse Monétaire avec référence à l'Algérie**, OPU, Alger, 1975.
16. Hocine MABROUK, **Code Bancaire Algérien**, Editions Houma, Alger, 2007.
17. Jean Louis Besson, **Monnaie Et Finance**, Office Des Publications Universitaires OPU, Alger, 1993.
18. **Lexique de Banque et de Bourse**, Blanche-Sousi-Roubi, Dalloz, Paris, France, 1990, 3 Edition.
19. **Lexique de Gestion**, Editions Dalloz, Paris, France, 2000, 5^{ème} Edition.
20. Linda Allen & Jacob Boudoukh & Anthony Sauders, **Understanding Market, Credit, and Operational Risk**, Blackwell Publishing, USA, 2004.
21. Loannis Akkizidis & Sunil Kumar Khandelwal, **Financial Risk Management for Islamic Banking and finance**, United Kingdom London, Palgrave Macmillan, 2008.
22. Luc Bernet Rollande, **Principes de Technique Bancaire**, Dunod, Paris, France, 2004, 23^{ème} Edition.
23. Luc. Bernet Rollande, **Principes de Technique Bancaire**, Dunod, Paris- France, 2008, 25^{ème} Edition.
24. Lyman Ott et Michael longnecker, **An Introduction to Statistical Methods and Data Analysis**, Brooks/Cole, Canada, 2010, Sixth Edition.
25. MARKOWITZ Harry, **Portfolio Selection: Efficient Diversification of Investments**, John Wiley & Sons, 1959.
26. Michel Mathieu, **L'Exploitant Bancaire Et le Risque Crédit**, Avec le Partenariat de L'IFCAM-CETCA, Paris, 1995, 7^{ème} édition.
27. Mohamed Elhocine Benissad, **Algérie : Restructuration et réforme économique (1979-1993)**, OPU, Alger, 1994.
28. Mohamed Ghernaout, **Crises financière et faillite des banques algériennes**, édition G.A.L, 2004.
29. Philippe Monnier & Sandrine Mahier-Lefrançois, **Les Techniques Bancaires (Pratiques Application Corrigées)**, Dunod Paris, France, 2008.
30. Saunders Anthony, **Financial Institutions Management**, McGraw Hill, Irwin, 2000.
31. Sylvie de Coussergues Gautier Bourdeaoux, **Gestion de la Banque (du diagnostic à la stratégie)**, Dunod, Paris, France, 2013.
32. Thierry Roucalli, **la gestion des risques financiers**, Economica, 2009, 2^{ème} édition.
33. Timothy Rasinski & Nancy Padak, Rick M. Newton, and Evangeline Newton, **Building Vocabulary from Word Roots Grade 6 Kit eBook**, Teacher Created Materials, 2011.

REVUES & JOURNAUX :

1. Christian de Bossier , A propos de Bale III, Revue Banque N°748, Paris , Mai 2012.

2. Ishaq HACINI & Khadra DAHOU, **The Evolution of the Algerian Banking System**, article published in Management Dynamics in the Knowledge Economy journal, Vol.6 (2018) no.1.
3. James T. Gleason, **Risk: The New Management Imperative in Finance**, Bloomberg Press, Princeton, New Jersey, 2000.
4. MARKOWITZ Harry, « **Portfolio Selection** », The Journal of Finance, Volume 7, Issue 1, USA, 1952.
5. MICHAEL McShane, **Entreprise risk management: history and a design science proposal**, The journal of risk finance, volume 19 No (2), March 19th, 2018, p 01. **PP 137-153**
6. Nevine Sobhy Abdel Megeid, **The Impact of Effective Credit Risk Management on Commercial Banks Liquidity Performance: Case of Egypt**, International Journal of Accounting and Financial Management Research (IJAFMR), ISSN 2249-6882, Vol. 3, Issue 2, Jun 2013.
7. Rita Skridulytė & Eduardas Freitakas, **The Measurement of Concentration Risk in Loan Portfolios**, Economics & Sociology, Vol. 5, No 1, 2012.
8. Robert Tannenwald «**Differences across First district banks in operational efficiency**, New England economic review «May/ June 1995.
9. Russel B. Callagher, "**Risk Management: A New Phase of Cost Control**," Harvard Business Review, Sept-Oct. 1956.
10. Sharif Musbah Abu Karsh α & Radwan Mahmoud Abumwais, **Evaluation Strategies of Credit Risk used by Commercial Banks Listed in Palestine Stock Exchange (PSE)**, Global Journal of Management and Business Research: C Finance Volume 17 Issue 7 Version 1.0 Year 2017.
11. Sihem Khemakhem et Younés Boujelbéne, **Credit risk prediction: A comparative study between discriminant analysis and the neural network approach**, Accounting and Management Information Systems, Vol.14, No. 1, 2015.
12. Simon H.Kwan, **The X-efficiency of commercial banks in Hong Kong**, Working Papers N 122002, Hong Kong Institute for Monetary Research & Federal Reserve Bank of San Francisco Review, 2002.
13. Stephen Miller & Athanasios Noulas G, **The technical efficiency of large bank production**, Journal of banking and finance, Elsevier, vol 20 (3), 1996.
14. Steve Cocbeo, "**Risk Management**" ABA Banking Journal (Jan 1997), p.p.47.79.

ETUDES & COMMUNIQUES :

1. Comité de BALE sur Contrôle Bancaire, **Saines Pratiques pour la gestion & la surveillance du risque opérationnel**, Banque Des Règlements Internationaux, Suisse : BALE, Février 2003.
2. Nizar NOR et Sidy D DOUCOURE, **Théorie du portefeuille**, Université de Lille, France, 2018.
3. Taher Musa, **Modern risk management in banking and finance**, Union of Arab Banks, Leban, 2004.

4. MICHEL CROUHY, **La gestion du risque de crédit et la stabilité du système financier international**, Les conférences GERARD-PARIZEAU, École des Hautes Études Commerciales, Quebec-Canada, 2000.
5. The Financial Services Round Table, **Guiding Principals in Risk Management For U.S Commercial Banks**, , Report of the Subcommittee and working group on risk management principles, June, USA, 1999.
6. Hamadi Matousi et Rim Mouelhi, Sayah Salah, **La prediction de Faillite des Entreprises Tunisiennes par La Regression Logistique**, 20^{ème} Congres de L'AFC, May 1999, France,p p 1-23.
7. Shu-Hsein Liao, **Expert system methodologies and applications**, Expert Systems with Application 28, 2005.
8. Youbaraj Paudel, **Minimum Capital Requirement Basel 2 « Credit default Model & its Application**, Vrije University, Amsterdam, 2007.
9. Basel Committee on Banking Supervision, **The Internal Ratings-Based Approach**, January 2001.
- 10.Tariqullah KHAN et Habib AHMED, **La gestion des risques ; analyse de certains aspects liés à l'industrie de la finance islamique**, Institut Islamique de recherches et de formation / BID, Jeddah, (RAS), 2002.
- 11.Abdullah Haron, **Basel III: Impacts on the IIFS and the Role of the IFSB**, World Bank Annual Conference on Islamic Banking and Finance, Islamic Financial Services Board, 23 – 24 October 2011.
- 12.Romain Godard & Adel Harzi, **Bâle IV : quels impacts pour les banques ?**, ANALYSES ET PERSPECTIVES, Lettre d'actualité réglementaire N°14 – banque, PwC/Avril 2018.
- 13.Adel HARZI, **Bâle IV: Un nouveau tsunami Réglementaire?**, Lettre d'actualité réglementaire N°13 – banque, PwC – Janvier 2018.
- 14.Fries.S & Taci.A, **Cost Efficiency of Banks in transition: Evidence from 289 banks in 15 post- communist countries**, London, Uk, 2004.
- 15.Norme ISO 9000-2000, **Système management de la qualité**, principes essentiels et Vocabulaires.
- 16.Said Dib, **L'évolution de la réglementation bancaire algérienne depuis la promulgation de la loi sur la monnaie et le crédit**, Média bank, N048, juin/juillet 2000.
- 17.Conseil National Economique Social et Environnemental (CNESE), **Rétrospective 2020: Principaux faits saillants à caractère politique, économique, social et environnemental ANALYSE LIMINAIRE**, Mars 2021,p p 1-104.
- 18.KPMG, **Guide Investir en Algérie – 2017**, KPMG Algérie SPA, Alger, p p 1-316.
- 19.**Les règles prudentielles, convergence N° 9 , Juin 2002.**
- 20.Ramazan Ekinci1& Gulden Poyraz, **The Effect of Credit Risk on Financial Performance of Deposit Banks In Turkey**, study presented in the 3rd World Conference on Technology, Innovation and Entrepreneurship (WOCTINE), Published by Elsevier, Procedia Computer Science N° 158 -2019, p p 979–987.
- 21.Jean Stafford et Paul Bodson, **L'analyse multivariés avec SPSS**, Presses de l'Université du Québec, Canada, 2006.

22. Shu-Hsien Liao, **Knowledge management technologies and application** –literature review from 1995 to 2002, Expert Systems with Applications 25, 2003.
23. Christophe Godowski, *Impact d'un instrument de gestion sur le management, l'exemple de la méthode RAROC en milieu bancaire*; CERMAT, IAE de Tours, France, 2003.
24. Khaled LAHACHACH, **Risk Management**, Centre for Customs and Excise Studies Middle East and North Africa (MENA), 2008.

THESES & MEMOIRES :

1. Riad Ben Malek, **la Réforme du Secteur Bancaire Algérien**, Mémoire de maîtrise en sciences économiques, Université sciences sociales, Toulouse, 1998-1999.
2. Farida YADEL, " **le marché monétaire en Algérie**", thèse de doctorat en sciences économiques, Université de Bourgogne, faculté de sciences et de gestion, France, 1992.
3. Mohamed Ambar, **La Gestion de Risque de crédit par la Méthode Raroc**, Diplôme Supérieur des Etudes Bancaires, Ecole Supérieur de Banque, Alger, Octobre 2007.
4. Nassima Fekih, **L'apport des réseaux de neurones artificiels appliqués au management des risques comme outil de l'audit**, thèse de doctorat, Faculté des Sciences Economiques Commerciales et de Gestion, Université Abou Baker Belkaid, Tlemcen, Algérie, 2014.
5. Souad GUESMI, **The impact of financial liberalization on performance of the Algerian public banks**, thesis of doctorate in economics, university of Telemcen, 2015.

RAPPORTS :

1. Default, Transition, and Recovery: **2019 Annual Global Corporate Default And Rating Transition Study**, S&P Global Ratings, New York- USA, April 2020.
2. Rapport annuel 2013, **Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**, Banque d'Algérie, Novembre 2014.
3. Rapport annuel 2014, **Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**, Banque d'Algérie, Juillet 2015.
4. Rapport annuel 2018, **Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**, Banque d'Algérie, Décembre 2019.
5. Union des Banques Maghrebines(UBM), **Indicateurs de taille et de bancarisation**, Rapport Annuel de l'année 2019 des banques Maghrébines, 2020.

Sites Web & Articles Electroniques :

1. ALGERIE PRESSE SERVICE (APS), **La BEA augmente son capital à 230 milliards de DA – Algérie**, article de presse, publiée le : 20-03-2019 à 15.36, disponible on line sur :

- <https://www.aps.dz/economie/87101-la-banque-exterieure-d-algerie-augmente-son-capital-a-230-milliards-de-da>, consulté le : 13-04-2021 à 08 :54.
2. ALGERIE PRESSE SERVICE, **20 banques et 8 établissements financiers en activité en Algérie**, e-article publié le 28 janvier 2021 à 08 :31, disponible on line sur : <https://www.aps.dz/economie/116647-finances-20-banques-et-8-etablissements-financiers-en-activite-en-algerie>, consulté le 24/04/2021.
3. BILIS, **Accords de Bâle 4 : report de l'entrée en vigueur suite à la Covid-19**, E-article, disponible on line : <https://bilis.com/blog/accords-de-bale-4-report-de-lentree-en-vigueur/>, consulté le : 20/05/2021.
4. Chris Miksen, **What Is the Difference Between Efficiency and Effectiveness in Business?**, article edited in Chron.com on:16-7-2017, E-Article available on line : <https://smallbusiness.chron.com/difference-between-efficiency-effectiveness-business-26009.html>, see on: March 01st, 2021.
5. <https://www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm#ETABLISSEMENTS> vu le : 24/04/2021.
6. <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/instructions1994/instruction7494.pdf>
7. https://www.iso.org/files/live/sites/isoorg/files/store/fr/PUB100426_fr.pdf,vu le:25/03/2021.
8. ISO 31000, **Management du risque**, Organisation internationale de normalization OIN, Suisse, 2009, disponible on line sur le lien : https://www.iso.org/files/live/sites/isoorg/files/store/fr/PUB100426_fr.pdf vu le:25/03/2021.
9. ISO 31000/2018, **Management du risque**, disponible on line sur : <https://www.iso.org/obp/ui/#iso:std:iso:31000:ed-2:v1:fr> vu le 25/03/2021.
10. Le Figaro, **Coronavirus : le comité de Bâle reporte l'entrée en vigueur de nouvelles exigences bancaires**, article de presse Publié le 27/03/2020 à 17:33, disponible on line sur : <https://www.lefigaro.fr/flash-eco/coronavirus-le-comite-de-bale-reporte-l-entree-en-vigueur-de-nouvelles-exigences-bancaires-20200327>, consulté le : 22/05/2021.

الملاحق



الملحق رقم (01): يوضح التطور التاريخي لنشأة المخاطر

Finance & General		Banking	Insurance
2000 BC			Pooling of risk by Yangtse River traders
1750 BC			First insurance regulation in Code of Hammurabi
800 BC			Marine loans used in place of insurance in Rhodes
1236			Pope outlaws marine loans. Insurance starts to develop in Europe.
1347			Standardized marine contracts Genoa
1609			First Reinsurance law in Antwerp.
1637	Tulip options contracts in Netherlands		
1660's	Pascal's wager demonstrates risk reward trade-off.		
1666			Great Fire of London sparks development of property insurance
1686			Lloyd's Coffeehouse became an informal insurance exchange
1693			First mortality tables developed
1706			First life insurance company organized in England
1730	First futures contracts on the price of rice in Japan		
1752			Ben Franklin organizes first insurance company in America.
1776			First actuarial valuation of an insurance company in England.
1842			Cologne Re, First stand-alone reinsurance company formed
1848			Institute of Actuaries formed in UK.
1864	First futures contracts on agricultural products at the Chicago Board of Trade		
1889			Actuarial Society of America formed
1900	Louis Bachelier's thesis "Théorie de la spéculation", Brownian motion		
1906			SF Fire. First excess of loss reinsurance
1914	Friedrich Leitner, Die Untemehmensrisiken		Casualty Actuarial Society formed in US.
1915	Frank Knight, Risk Uncertainty and profit		
1921	JM Keynes, A Treatise on Probability		
1928	Von Neumann Game Theory		
1929	US Stock Market crash. Start of Great Depression.		
1932			First issue of the Journal of Risk and Insurance
1933		Glass-Steagle Act separates Investment Bank, insurance companies and other banks	
1945			McCarran-Ferguson Act – state regulation of insurance
1946	First issue of the Journal of Finance		
1952	Markowitz's "Portfolio Selection" introduces Modern Portfolio Theory		
1956			R. Gallagher introduces risk management to insurance (HBR)
1961-1966	Treynor, Sharpe, Lintner and Mossin develop the CAPM		D. Barlow cost of risk
1963	Arrow introduces General Equilibrium Theory		
1971			Geneva Association formed.
1972	Futures contracts on currencies at the Chicago Mercantile Exchange		
1973	Option Valuation formulas by Black and Scholes and Merton. Hamilton's Circle of Risk.		Non-Life Insurance Solvency I (EU)

1974	Merton's default risk model		
1975			Risk and Insurance Management Society formed in US.
1977	Interest rate models by Vasicek and Cox, Ingersoll and Ross (1985)		
1979	Prospect Theory by Kahneman & Tversky. First OTC currency and interest rate swaps.		Life Insurance Solvency I (EU)
1981	Portfolio insurance first offered by LOR using derivatives.		
1982			Risk Retention Act permit formation of risk retention groups.
1983		Banks offer portfolio insurance.	
1985		Creation of the Swap Dealers Association, which established the OTC exchange standards	Dynamic Financial Analysis Modeling
1986			New York 126 requires cash flow testing of interest rate risks for Life insurers
1987	October stock market crash. Portfolio insurance blamed.	First risk management department in a bank (Merrill Lynch)	AIR Worldwide Cat Risk Modeling
1988		Basel I	RMS Cat Risk Modeling
1989		Savings & Loan Crisis (US)	
1991			Risk Based Capital (RBC) for US Insurers
1992	Article by Heath, Jarrow and Morton on the forward rate curve. Cadbury committee report in UK suggests board involvement in risk management. J. Lam first Chief Risk Officer		Hurricane Andrew.
1992		Risk Metrics and Value at Risk	
1993		Group of 30 – Best Practices for Derivatives	
1994		P&G, Orange County derivatives losses. Bankers Trust uses RAROC	EQE Cat Risk Modeling
1995	Australia/NZ Risk Management Standard	Barings Bank	
1996	Global Association of Risk Management Professionals formed.	Use of own models to calculate Market VaR for Basel I	
1997	Asian Financial Crisis and Russian Default		
1998		LTCM collapse and rescue	
1999		Repeal of Glass-Steagall	
2000	Y2K Bug fails to appear. Professional Risk Managers International Association formed.		C3 Phase 1 Interest Rate stochastic modeled risk calculation added to RBC for US Life Insurers
2001	Enron bankruptcy, internet Bubble collapse		911 WTC – Major insurers recognize need for integrated Risk Management
2002	New governance rules by sarbanes-Oxley and NYSE		
2003			CAS develops an ERM Framework
2004	COSO ERM Framework	Basel II – allows own models for credit.	CRO Forum formed in Europe including CROs of largest insurance groups
2005			S&P adds ERM to Rating Process, Individual Capital Assessment (UK), Initial Solvency II Proposal (EU), Hurricane Katrina, C3 Phase 2 Equity Risk Stochastic model requirement added for US Life RBC
2007	Beginning of the financial crisis. The Black Swan by N. Taleb.		
2008		Lehman Failure and Bailouts	AIG Bailouts, Financial Gty, Variable Insurance. AM Best Adds ERM to Rating Process
2009	ISO 31000: ERM Framework		

2010		Dodd Frank Regulations SEC requires disclosure of risk governance	
2011			Risk Focused Financial Exam (US Insurance)
2012			CRO Council formed in North America
2014			Solvency II (effective 2015 in EU). ORSA in effect for Canada.
2015			ORSA (US), R5 Cat Risk Factor added to US Non-Life RBC
2016			Insurance Governance Disclosures (including ERM) Required US

on March 28th 2021 see <https://riskviews.files.wordpress.com/2014/08/hrm1.jpg> Source :

<https://riskviews.files.wordpress.com/2014/08/hrm2.jpg> see on: March 28th 2021

<https://riskviews.files.wordpress.com/2014/08/hrm3.jpg> see on: March 28th 2021

الملحق رقم (02): قائمة تصنيف المخاطر حسب البلدان

Liste des taux de pondération spécifiques au ratio de division des risques :

Nature d'engagement	Taux de pondération
- <u>Bilan :</u>	- jusqu'à un an 0%
- Interbancaire.	- de 1 à 3 ans 20%
	- plus de 3 ans 100%
- Etat de l'Union Européenne.	0%
- Autre état OCDE + Arabie Saoudite.	20%
- Autre état.	100%
- Collectivités locales de l'Union Européenne.	20%
- Autre collectivité locale.	100%
- Prêts hypothécaires au logement.	50%
- Crédit-bail immobilier.	50%
- Obligation et bon coté à la cote officielle.	100%
- Autre créances et titres sur la clientèle.	100%
- <u>Hors bilan :</u>	
- Engagement à risque faible.	0%
- Garantie, caution.	20%
- Risque modéré.	50%
- Risque moyen.	100%
- Risque élevé.	100%
- Taux élément relatif au taux de change et d'intérêt.	Même méthode de ratio de solvabilité

الملحق رقم (03): يوضح أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب نسبة بازل 1

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
صفر	النقدية + المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية والمطلوبات بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات + المطلوبة أو المضمونة من حكومات وبنوك مركزية في بلدان OECD.
10 إلى 50 %	المطلوبات من هيئات القطاع العام المحلية (حسبما يتقرر وطنياً)
20 %	المطلوبات من مصارف التنمية الدولية ومصارف دول منظمة OECD + النقدية رهن التحصيل.
50 %	قروض مضمونة برهونات عقارية، ويشغلها ملاكها.
100 %	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية + مطلوبات من قطاع خاص + مطلوبات من خارج دول منظمة OECD ويتبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام + مطلوبات من شركات قطاع عام اقتصادية + مساهمات في شركات أخرى + جميع الموجودات الأخرى.

(*)- المطلوبات يقصد بها القروض الممنوحة لتلك الجهة، أو الأموال المودعة لديها.

Source : Basel Committee on Banking Supervision, **The New Basel Capital Accord**, Consultative Document, January 2001, p 07.

تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) كما يلي :

يتم ضرب قيمة الالتزام في معامل ترجيح الخطر (حسب الجدول اللاحق) ثم يتم ضرب الناتج في معامل الترجيح للالتزام الأصلي (المدين) أو المقابل له في أصول الميزانية، ومعاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية هي كالاتي :

أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج الميزانية

أوزان المخاطر	البند
100 %	بنود مثيلة للقروض (مثل الضمانات العامة للقروض).
50 %	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات).
20 %	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية (الاعتمادات المستندية).

Source : Basel Committee on Banking Supervision, **The New Basel Capital Accord**, Consultative Document, January 2001, p 08.

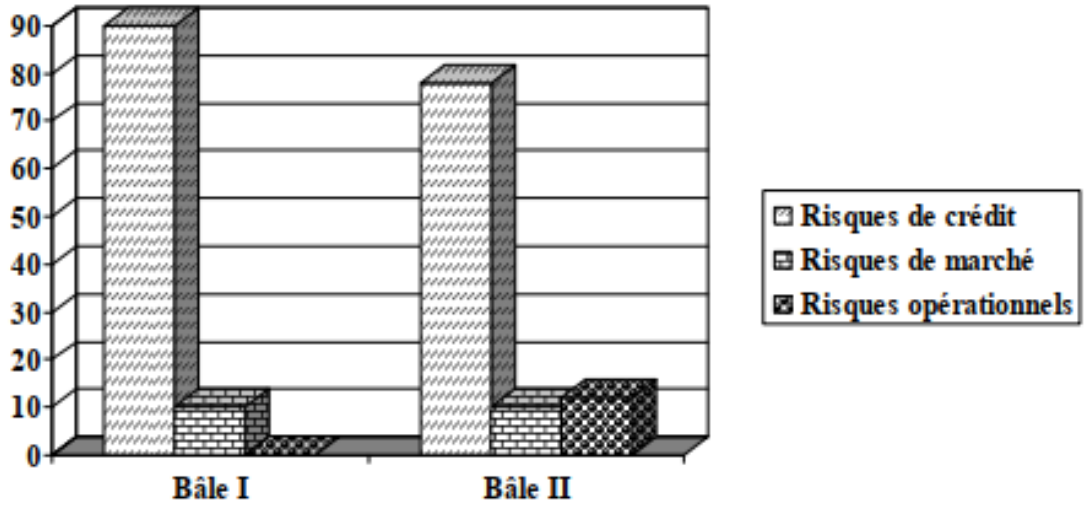
الملحق رقم (04): يوضح تفاصيل الانتقال من معيار كوخ إلى بازل 2

De Cooke à bale II : les principales étapes

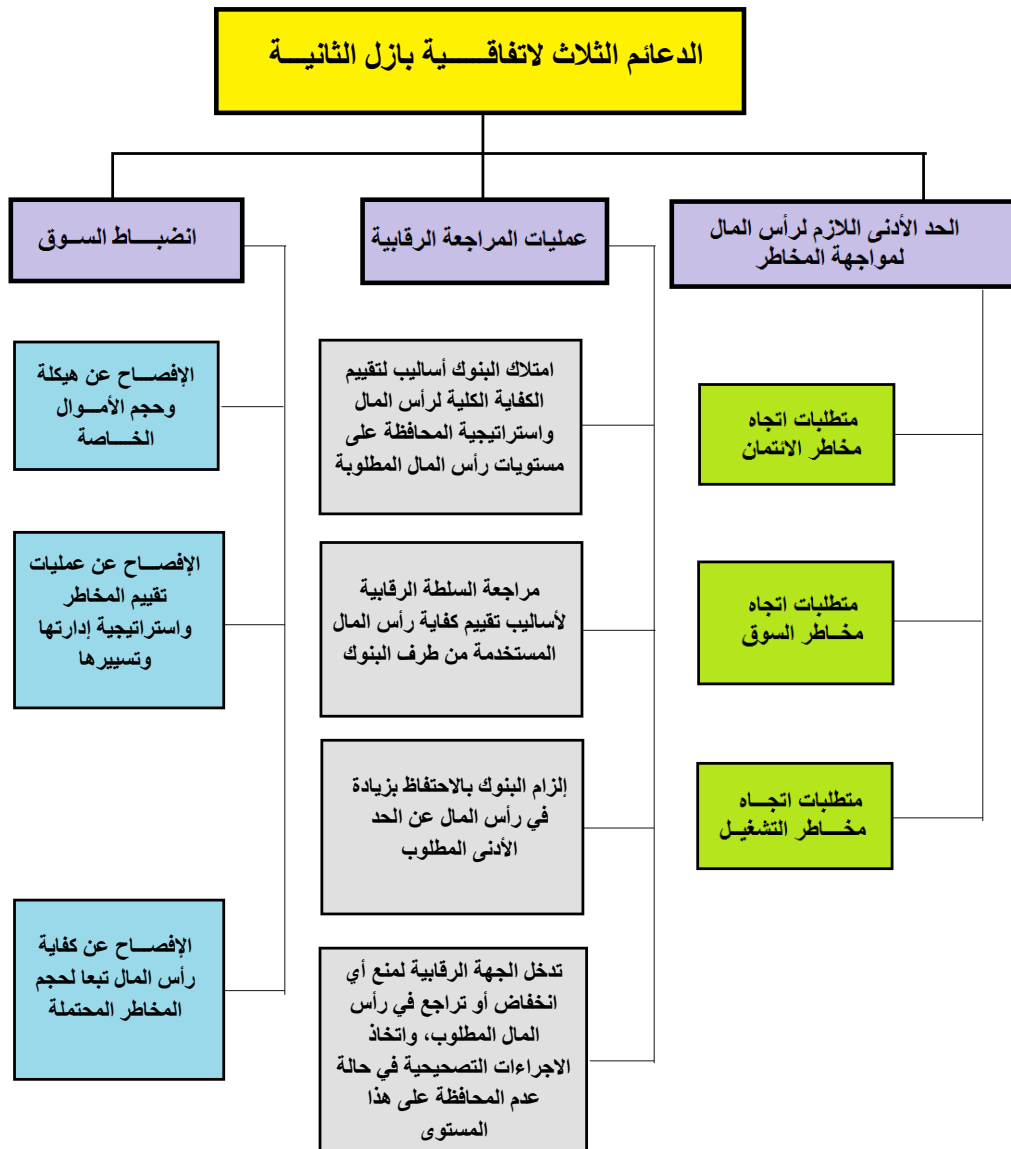
- * juillet 1988 : adoption de l'accord sur la convergence internationale de la mesure et des normes de fonds propres ("ratio Cooke").
- * novembre 1991 : amendement relatif à l'inclusion des provisions générales ou réserves générales pour créances douteuses dans les fonds propres.
- * 31 décembre 1992 : mise en application du ratio Cooke.
- * juillet 1994 : amendement portant sur les critères de pondération des risques pour les pays de l'OCDE.
- * avril 1995 : amendement relatif à la compensation bilatérale des expositions des banques sur instruments dérivés.
- * janvier 1996 : amendement à l'accord pour son extension aux risques de marché.
- * janvier 1998 : accord des gouverneurs des banques centrales des pays du groupe des dix pour réformer l'accord de 1998.
- * 3 juin 1999 : publication du premier document consultatif sur un nouveau dispositif d'adéquation des fonds propres présentant le cadre général de la réforme.
- * 16 janvier 2001 : publication du second document consultatif élargissant le champ des options.
- * 29 avril 2003 : publication du troisième document consultatif finalisant les propositions.
- * 5 mai 2003 : publication des résultats de la troisième étude d'impact.
- * 11 octobre 2003 : nouvelle proposition de calibrage des exigences de fonds propres, soumise à consultation jusqu'au 31 décembre 2003.
- * 1 semestre 2004 : publication de l'accord final.
- * 31 décembre 2006 : mise en application de baleII.

الملحق رقم (05): التعديلات بين بازل 1 و بازل 2

Allocation des fonds propres réglementaires aux catégories de risques

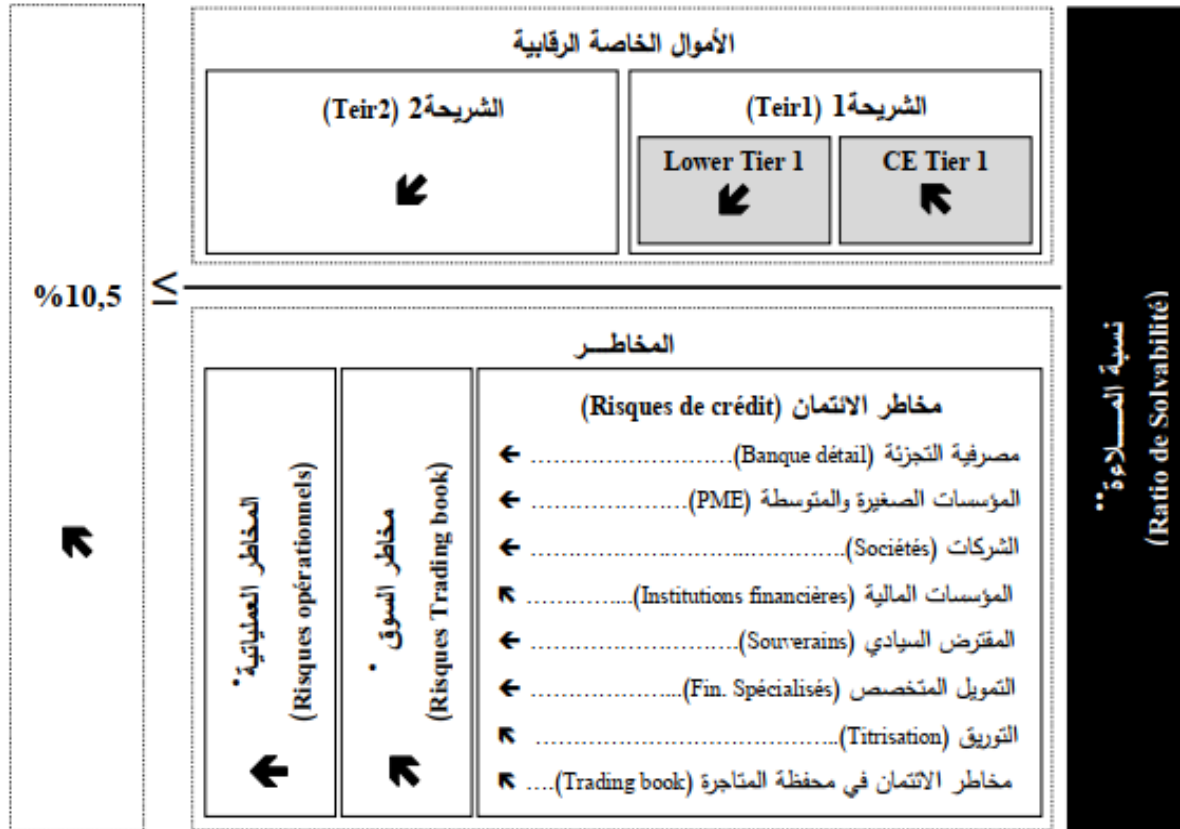


الملحق رقم (06): الدعائم الثلاث لاتفاقية بازل 02



المصدر: مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، الملامح الأساسية لاتفاقية بازل 02 والدول النامية، ورقة من سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004، ص 01.

الملحق رقم 07: المنظور الرقابي الكمي للأموال الخاصة وفق اتفاقية بازل 03



نسبة الملاءة**
 (Ratio de Solvabilité)

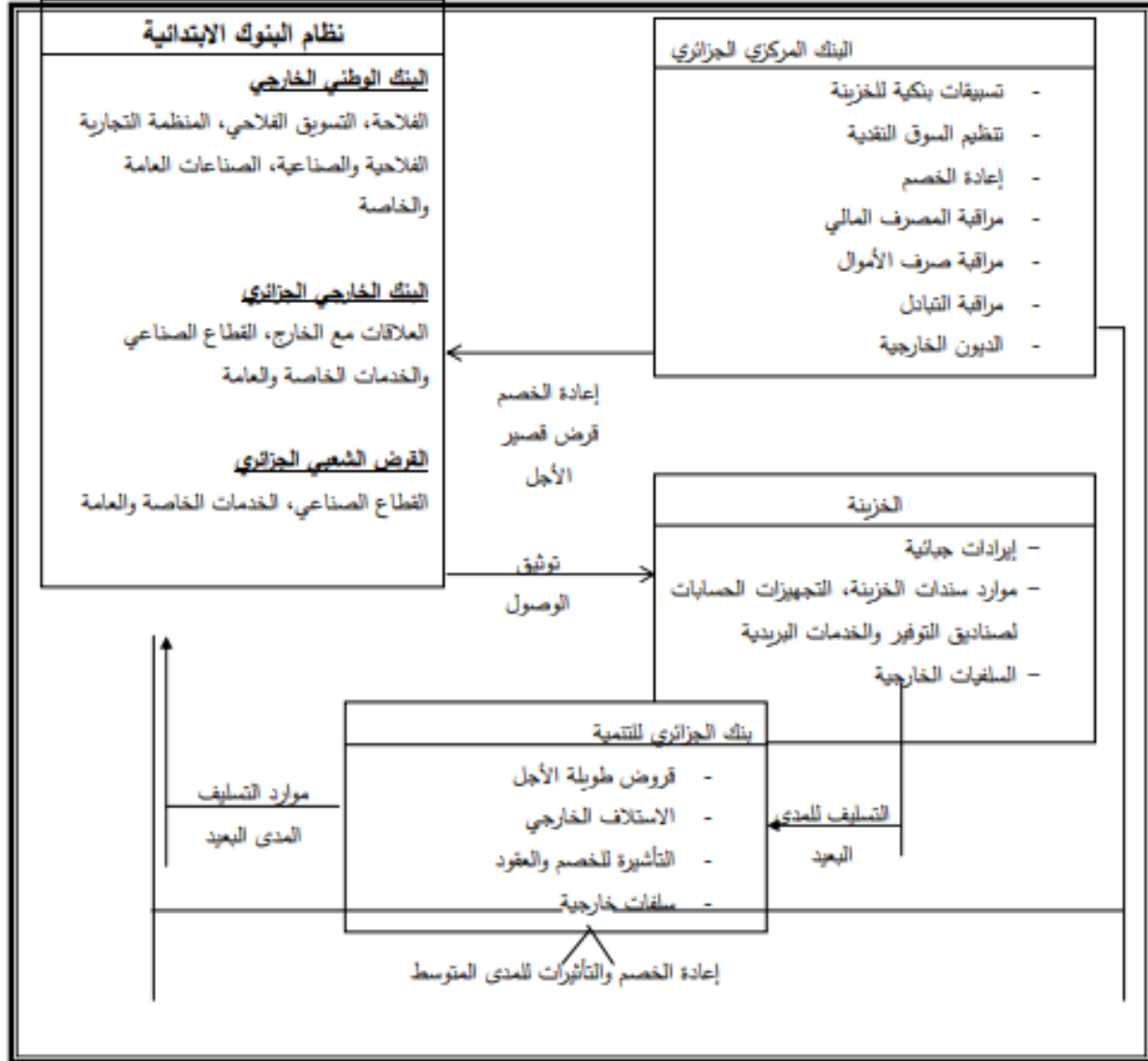
المفاتيح:

- ✎ تدعيم المستلزمات والمتطلبات الاحترازية
- ✎ تقليب الاعتماد عليها
- ✎ نظرة مستقرة بمثل معايير بازل 2
- * مشاورات جارية بصدد إضافة متطلبات رقابية جديدة
- ** يمكن أن يصل الحد الأدنى إلى غاية 13% إذا قررت تخصيص أموال خاصة بغرض مجابهة الأزمات والمخاطر النظامية

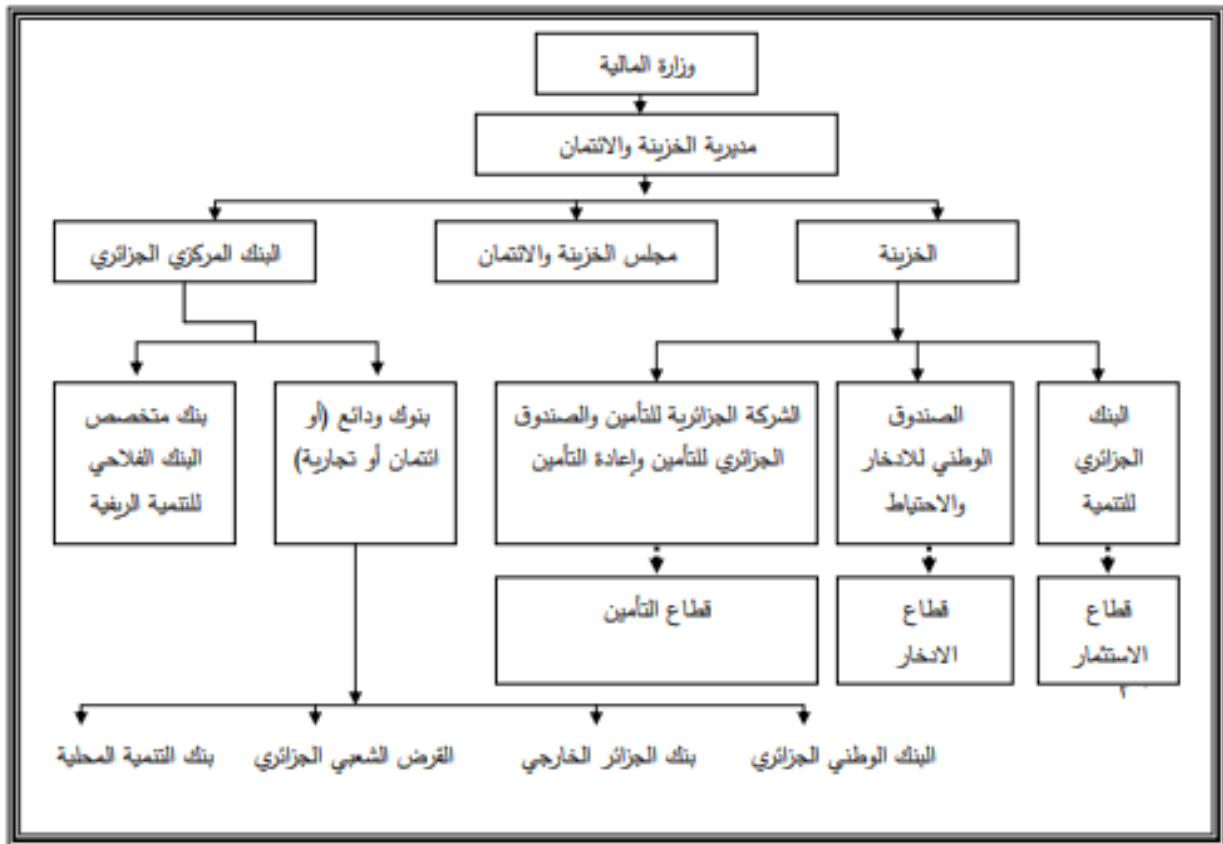
الملحق رقم (08): المصارف التي أنشأت خلال الفترة 1966-1970

البنوك الجزائرية بعد عملية التأميم				البنوك الأجنبية		
الاختصاص	التأميم	البنك	عدد الفروع	عدد	البنك	العدد
الزراعية* وعمليات القرض الداخلي لجل القطاعات	13-6-1966	BNA	68	4	القرض الصناعي و التجاري	01
				53	القرض العقاري الجزائري التونسي	02
				02	بنك باريس و هولندا	03
				9	البنك الوطني للتجارة والصناعة الإفريقي	04
العمليات المصرفية مع الخارج	29-9-1966	CPA	31	1	بنك الجزائر MISR	05
				22	البنك الشعبي التجاري والصناعي للجزائر	06
				8	الشركة المرسلية للقرض	07
العمليات الخاصة بالسياحة والصناعة والحرفيين والمهن الحرّة	1-10-1967	BEA	25	10	القرض الليوني	08
				6	الشركة العامة	09
				3	بنك باركلي	10
				3	قرض الشمال	11
				3	البنك الصناعي و المتوسطي	12

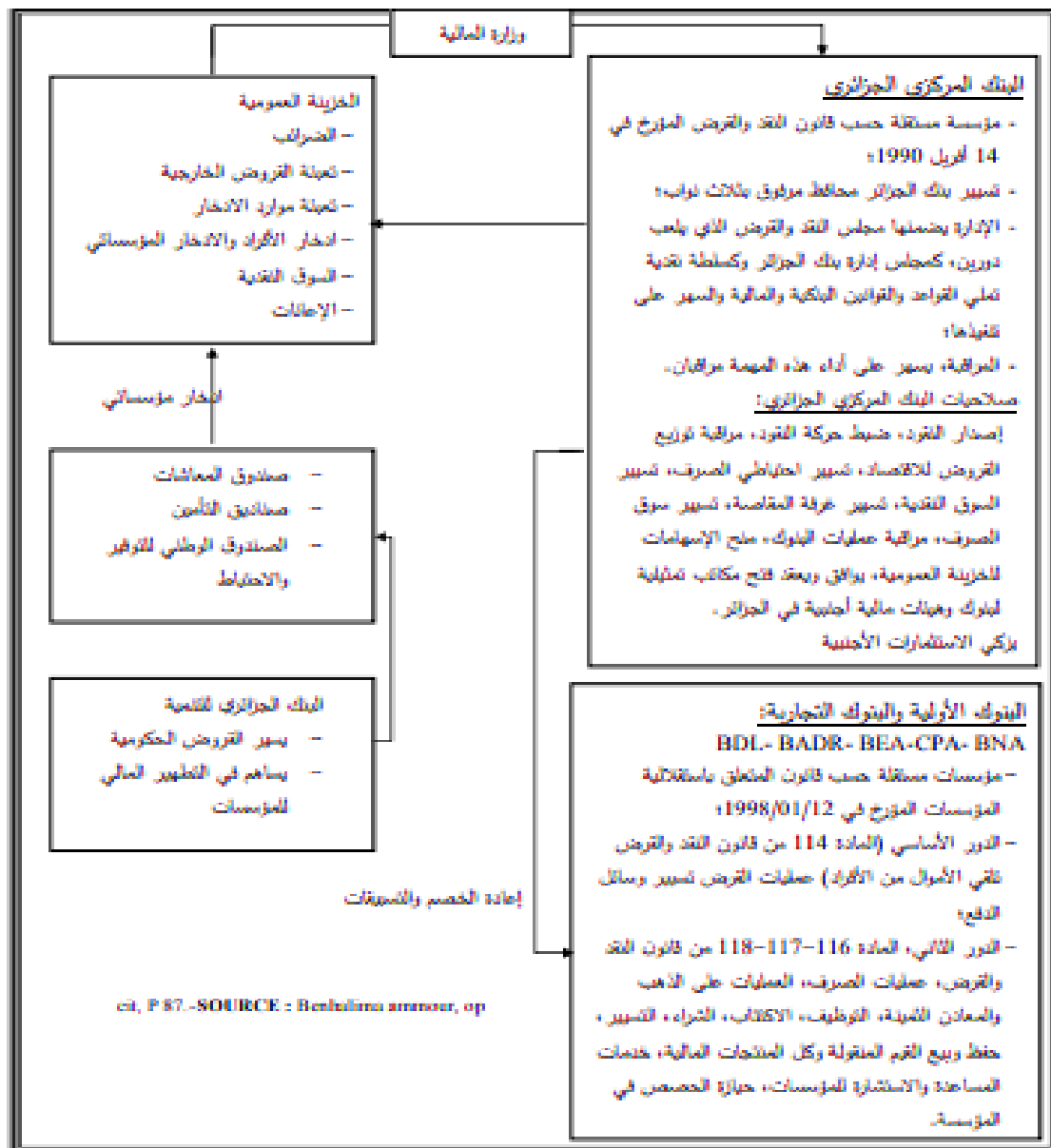
الملحق رقم (09): بنية النظام المصرفي وشبكة التمويل بعد الإصلاح المالي عام 1971



الملحق رقم (10): يتضمن مخطط النظام المصرفي الجزائري بعد اصلاحات 1986



الملحق رقم (11): مخطط الجهاز المصرفي والمالي الجزائري بعد قانون النقد والقرض 1990



الملحق رقم (12): بيانات المصارف العاملة في الجزائر عينة الدراسة

	Bank	Year	Bank Security(BS)	ROA	Liquidity Risk (LR)	Credit Risk (CR)
1	Al Baraka Bank	2010	0,32533201	0,02691218	0,5701823	0,43336919
1	Al Baraka Bank	2011	0,38411493	0,02841168	0,63026296	0,41233993
1	Al Baraka Bank	2012	0,36167456	0,02778758	0,64865077	0,36117336
1	Al Baraka Bank	2013	0,34522239	0,02605466	0,64176496	0,38040901
1	Al Baraka Bank	2014	0,31121342	0,02645778	0,56174229	0,36893108
1	Al Baraka Bank	2015	0,25697609	0,02095291	0,54746542	0,48036656
1	Al Baraka Bank	2016	0,165272771	0,018938383	0,472084601	0,510043036
1	Al Baraka Bank	2017	0,133015443	0,014271711	0,435363373	0,547063268
1	Al Baraka Bank	2018	0,134503276	0,019065135	0,422331548	0,561921426
1	Al Baraka Bank	2019	0,120041695	0,01522956	0,396196922	0,573955846
2	Al Salam Bank	2010	1,45948139	-0,00339694	1,3954349	0,2499958
2	Al Salam Bank	2011	0,72586215	0,36183113	0,68876142	0,54470508
2	Al Salam Bank	2012	0,55836949	0,00364673	0,51889871	0,60439229
2	Al Salam Bank	2013	0,52255709	0,0320262	0,4160743	0,68131777
2	Al Salam Bank	2014	0,64325289	0,03809828	0,55662049	0,61224392
2	Al Salam Bank	2015	0,65490455	0,00739396	0,64865953	0,51585107
2	Al Salam Bank	2016	0,463567739	0,020339102	0,528156283	0,545890144
2	Al Salam Bank	2017	0,325211968	0,013771396	0,503469467	0,532521583
2	Al Salam Bank	2018	0,209890131	0,021960182	0,301280825	0,67535584
2	Al Salam Bank	2019	0,192509827	0,030586488	0,248267887	0,72066062
3	BNP Parisbas	2010	0,13359312	0,02417499	0,14083801	0,76165312
3	BNP Parisbas	2011	0,1823399	0,03240031	0,20772427	0,86980434
3	BNP Parisbas	2012	0,16736478	0,02203926	0,29755018	0,67136128
3	BNP Parisbas	2013	0,13905242	0,01635682	0,19172825	0,74027382
3	BNP Parisbas	2014	0,13147455	0,02491979	0,18153772	0,76803539

قائمة الملاحق

3	BNP Parisbas	2015	0,16202701	0,01474129	0,2395752	0,78673075
3	BNP Parisbas	2016	0,092189458	0,009714297	0,267306637	0,637887393
3	BNP Parisbas	2017	0,097586246	0,015665389	0,219438776	0,633936343
3	BNP Parisbas	2018	0,082659625	0,020065525	0,265837697	0,600787443
3	BNP Parisbas	2019	0,124544048	0,017931176	0,256683002	0,579011677
4	BNA Bank	2010	0,34222094	0,02293047	0,44836078	0,56906424
4	BNA Bank	2011	0,27102062	0,02148451	0,39443143	0,62427966
4	BNA Bank	2012	0,20427777	0,01319391	0,28445507	0,66228692
4	BNA Bank	2013	0,2056094	0,01383826	0,30075317	0,64821669
4	BNA Bank	2014	0,18766429	0,01136543	0,22592074	0,75281504
4	BNA Bank	2015	0,20162597	0,01086305	0,25944295	0,69620976
4	BNA Bank	2016	0,095595738	0,011050227	0,11755488	0,394416986
4	BNA Bank	2017	0,175736922	0,010601143	0,125359055	0,624836411
4	BNA Bank	2018	0,170453546	0,073534603	0,124660174	0,624836411
4	BNA Bank	2019	0,122884868	0,06731511	0,122884868	0,673436107
5	BDL Bank	2010	0,15839131	0,00191996	0,32672718	0,54923242
5	BDL Bank	2011	0,16054912	0,00436938	0,33917209	0,57830221
5	BDL Bank	2012	0,16986139	0,00458067	0,32511762	0,58169506
5	BDL Bank	2013	0,11665431	0,00387043	0,23357183	0,67770463
5	BDL Bank	2014	0,10774045	0,00251928	0,26841223	0,69278554
5	BDL Bank	2015	0,15195593	0,00864825	0,27674044	0,67512711
5	BDL Bank	2016	0,100336421	0,019778623	0,116187913	0,750022217
5	BDL Bank	2017	0,107525397	0,015296447	0,078638371	0,82410388
5	BDL Bank	2018	0,09415822	0,001499741	0,123663718	0,730580021
5	BDL Bank	2019	0,108320631	0,015550044	0,108803252	0,850646269
6	BEA Bank	2009	0,19813584	0,01551224	0,14651141	0,74759494
6	BEA Bank	2010	0,11409618	0,00809615	0,14627499	0,80255799
6	BEA Bank	2011	0,13500515	0,01147656	0,16210874	0,77905318
6	BEA Bank	2012	0,2284918	0,01543998	0,43455566	0,55317255

قائمة الملاحق

6	BEA Bank	2013	0,21323122	0,00991357	0,33455467	0,65225218
6	BEA Bank	2014	0,20300743	0,01154712	0,3811228	0,62243037
6	BEA Bank	2015	0,20068328	0,01296398	0,33306469	0,66312175
6	BEA Bank	2016	0,139767364	0,013431364	0,201363861	0,639091127
6	BEA Bank	2017	0,144545415	0,0183736	0,269571447	0,614335718
6	BEA Bank	2018	0,184143867	0,020403363	0,184143867	0,71175614
6	BEA Bank	2019	0,144534837	0,020621982	0,144534837	0,728305968
7	CNEP Bank	2009	0,06743798	0,00110804	0,08247874	0,79332458
7	CNEP Bank	2010	0,12960098	0,00115786	0,46763124	0,44457621
7	CNEP Bank	2011	0,09672044	0,00130146	0,38470054	0,5158372
7	CNEP Bank	2012	0,12048335	0,00125892	0,49382834	0,41718286
7	CNEP Bank	2013	0,10019218	0,00021894	0,41627612	0,48594721
7	CNEP Bank	2014	0,08954959	0,00192544	0,3900939	0,52749782
7	CNEP Bank	2015	0,13454454	0,00426381	0,36012391	0,56983486
7	CNEP Bank	2016	0,055031954	0,005079822	0,107528558	0,624194718
7	CNEP Bank	2017	0,055221543	0,006152365	0,045196592	0,636845928
7	CNEP Bank	2018	0,074587451	0,011611399	0,109551884	0,628042926
7	CNEP Bank	2019	0,062057679	0,001173215	0,045511013	0,640507181
8	Cite Bank	2010	0,82022763	0,02657832	0,94088646	0,23051001
8	Cite Bank	2011	0,56069526	0,03373533	0,76082025	0,38423131
8	Cite Bank	2012	0,46442245	0,03096376	0,77140822	0,33333128
8	Cite Bank	2013	0,46859342	0,02177344	0,77679642	0,3117984
8	Cite Bank	2014	0,6383937	0,02164589	0,82040275	0,43358729
8	Cite Bank	2015	0,37406955	0,02336362	0,50283984	0,4693699
8	Cite Bank	2016	0,188363584	0,016438975	0,254182682	0,499040527
8	Cite Bank	2017	0,205524512	0,021203702	0,299956045	0,40763577
8	Cite Bank	2018	0,249451762	0,02913839	0,319705195	0,472258472
8	Cite Bank	2019	0,234741881	0,031982555	0,354445747	0,432399889
9	Credit Agricole Bank	2010	1,44673823	0,03159988	1,91274327	0,47285609

قائمة الملاحق

9	Credit Agricole Bank	2011	1,45152201	0,04854636	1,51020506	0,34260967
9	Credit Agricole Bank	2012	0,57276563	0,04034593	0,2978105	0,83729132
9	Credit Agricole Bank	2013	0,47381444	0,02107471	0,27951001	0,8141564
9	Credit Agricole Bank	2014	1,1121218	0,02479755	1,04684613	0,27607936
9	Credit Agricole Bank	2015	0,80882809	0,02067257	0,74882111	0,62364966
9	Credit Agricole Bank	2016	0,103749216	0,015413161	0,151911304	0,733364705
9	Credit Agricole Bank	2017	0,111997908	0,017132583	0,193506867	0,668714397
9	Credit Agricole Bank	2018	0,164910893	0,026718828	0,164910893	0,75825588
9	Credit Agricole Bank	2019	0,111834435	0,025040643	0,111834435	0,785987139
10	France Bank	2010	0,81283688	0,01735624	0,70770107	0,55004151
10	France Bank	2011	0,89411872	0,03470275	0,77866918	0,57115725
10	France Bank	2012	0,87473548	0,04437078	0,81727611	0,47322342
10	France Bank	2013	0,89079297	0,02817588	0,86842484	0,41839873
10	France Bank	2014	0,72216181	0,01101511	0,585298	0,52073326
10	France Bank	2015	0,71320679	0,01537621	0,63491053	0,52363367
10	France Bank	2016	0,464302525	0,0954658	0,327251489	0,614332731
10	France Bank	2017	0,431305832	0,079231838	0,466737351	0,542888267
10	France Bank	2018	0,286929344	0,07757046	0,227619331	0,666081098
10	France Bank	2019	0,386373213	0,079616603	0,306151212	0,612585289
11	Gulf Bank	2010	0,42186806	0,03544054	0,58626296	0,46207403
11	Gulf Bank	2011	0,27686595	0,03445346	0,3492651	0,58062149
11	Gulf Bank	2012	0,29627063	0,03799989	0,38025854	0,60103501
11	Gulf Bank	2013	0,27304638	0,03623331	0,41118513	0,57420919
11	Gulf Bank	2014	0,25547374	0,02268089	0,40972969	0,5625826
11	Gulf Bank	2015	0,23236571	0,020456	0,33435113	0,6330484
11	Gulf Bank	2016	0,081284215	0,013896713	0,178236267	0,708967245
11	Gulf Bank	2017	0,011605897	0,014163215	0,266515978	0,643107565
11	Gulf Bank	2018	0,012580731	0,017660242	0,139492851	0,732815802
11	Gulf Bank	2019	0,017573076	0,023410841	0,171723956	0,683561424

قائمة الملاحق

12	Trust Algeria Bank	2010	0,60115557	0,06583109	0,49111084	0,57871273
12	Trust Algeria Bank	2011	0,66610536	0,03125815	0,47963414	0,58184196
12	Trust Algeria Bank	2012	0,74656101	0,02823859	0,63769565	0,50001798
12	Trust Algeria Bank	2013	0,59105061	0,03433917	0,3882723	0,63733311
12	Trust Algeria Bank	2014	0,53623458	0,0360186	0,33655467	0,68387222
12	Trust Algeria Bank	2015	0,50200118	0,03532158	0,27573531	0,70467176
12	Trust Algeria Bank	2016	0,438314206	0,020497179	0,166966594	0,729237694
12	Trust Algeria Bank	2017	0,332664753	0,018121952	0,128375229	0,765935784
12	Trust Algeria Bank	2018	0,269635275	0,021829581	0,128814042	0,781882561
12	Trust Algeria Bank	2019	0,302475216	0,027164266	0,12301926	0,761826629

المصدر: تم الحساب باستخدام القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة وبرنامج الإكسل.

الملحق رقم (13): يتضمن الاثار الفردية الثابتة

	BANQUE	Effect
1	ALBARAKA	0.533814
2	ALSALAM	0.015205
3	BNP Paris bas	0.224227
4	BNA	0.145326
5	BDL	-0.983207
6	BEA	-0.277982
7	CNEP	-1.513848
8	CITE BANK	0.690492
9	France BANK	0.336661
10	GULF BANK	0.749577
11	CPA	-0.009833
12	société gen...	0.089568

الملحق رقم (14): يتضمن الآثار الفردية العشوائية

	BANQUE	Effect
1	ALBARAKA	0.384289
2	ALSALAM	-0.074871
3	BNP Parisbas	0.240253
4	BNA	0.211192
5	BDL	-0.803102
6	BEA	-0.166153
7	CNEP	-1.271710
8	CITE BANK	0.512167
9	France BANK	0.196872
10	GULF BANK	0.679240
11	CPA	0.035782
12	société gen...	0.056041

الملحق رقم (15): يتضمن اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Arellano-Bond Serial Correlation Test

Equation: Untitled

Date: 02/14/21 Time: 15:42

Sample: 2010 2019

Included observations: 96

Test order	m-Statistic	rho	SE(rho)	Prob.
AR(1)	-0.524298	-9.802857	18.697092	0.6001
AR(2)	NA	-4.378784	NA	NA

*Standard errors could not be computed. Try different covariance matrix opt

الملحق رقم (16): يتضمن اختبار هاسيو Hsaio

H2 = Null Hypothesis : H3 vs Alternative Hypothesis : panel is heterogeneous

H3 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : panel is partially homogeneous

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	5.116935	5.26E-10
H2	1.216164	0.092536
H3	9.997843	3.23E-12

This program has developed by Brahim KHOULED
University of Ouargla, Algeria

الملحق رقم (17): يتضمن اختبار هوسمان Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	17.766357	3	0.0021

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
LNLIQR	-0.233659	-0.127105	0.002324	0.0271
LNCRR	0.740399	0.631550	0.002394	0.0261
LNBSEC	0.544762	0.567896	0.001440	0.5420

Cross-section random effects test equation:

Dependent Variable: LNROA

Method: Panel Least Squares

Date: 02/14/21 Time: 17:34

Sample: 2010 2019

Periods included: 10

Cross-sections included: 12

Total panel (balanced) observations: 120

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.025842	0.165134	-18.32360	0.0000
LNLIQR	-0.233659	0.102144	-2.287545	0.0232
LNCRR	0.740399	0.128255	5.772877	0.0000
LNBSEC	0.544762	0.120404	4.524434	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.816856	Mean dependent var	-4.252874
Adjusted R-squared	0.792437	S.D. dependent var	1.178130
S.E. of regression	0.536746	Akaike info criterion	1.709884
Sum squared resid	30.25007	Schwarz criterion	2.058320
Log likelihood	-87.59303	Hannan-Quinn criter.	1.851386
F-statistic	33.45136	Durbin-Watson stat	1.552739
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (18): يتضمن نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: LNROA
 Method: Panel Least Squares
 Date: 02/14/21 Time: 17:18
 Sample: 2010 2019
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 12
 Total panel (balanced) observations: 120

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNLIQR	-0.233659	0.102144	-2.287545	0.0232
LNCRR	0.740399	0.128255	5.772877	0.0000
LNBSEC	0.544762	0.120404	4.524434	0.0000
C	-3.025842	0.165134	-18.32360	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.816856	Mean dependent var	-4.252874
Adjusted R-squared	0.792437	S.D. dependent var	1.178130
S.E. of regression	0.536746	Akaike info criterion	1.709884
Sum squared resid	30.25007	Schwarz criterion	2.058320
Log likelihood	-87.59303	Hannan-Quinn criter.	1.851386
F-statistic	33.45136	Durbin-Watson stat	1.552739
Prob(F-statistic)	0.000000		